مايكل سبينس

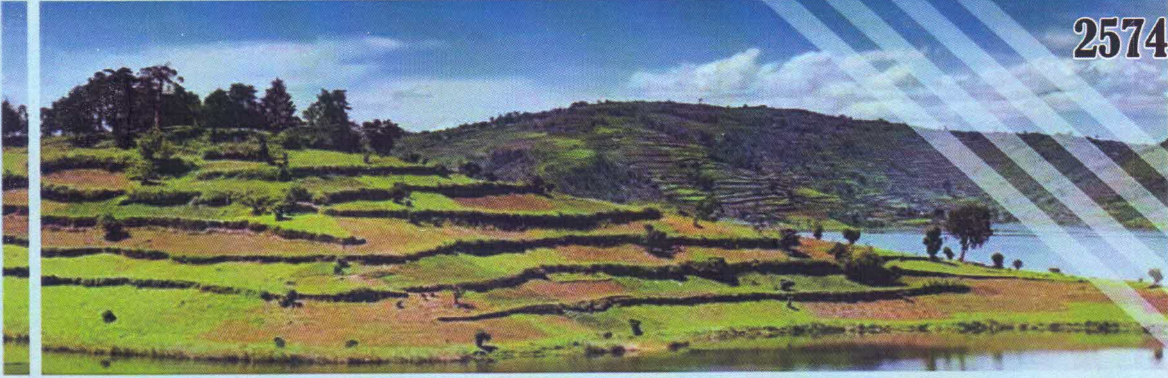
التقارب التالي

مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات

ترجمة: حمدي أبو كيلة

المركز القومى للترجمة

2574












يدور هذا الكتاب حول القرن الثالث من الثورة الصناعية، وهو القرن الذي نعيش الآن في منتصفه؛ فالمساحة الزمنية التي يتناولها الكتاب بالتحليل تمتد من لحظة انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥م، إلى منتصف القرن الحادي والعشرين. ومن البديهي أن يتناول الكتاب بالتقييم النصف الأول الذي انصرم من ذلك القرن إلى الآن (النصف الثاني من القرن العشرين)، بينما ينصب الاستشراف والتوقع على نصفه الثاني الذي تتزامن بدايته مع توقيت وضع الكتاب (النصف الأول من القرن الحادي والعشرين).

والكتاب- من جهة أخرى- يدور حول ثورتين متوازيتين ومتفاعلتين: الثورة الصناعية الجارية والمستمرة في العالم المتقدم، والثورة المفاجئة المتمثلة في نمط النمو السريع والمنتشر في قطاع عريض من العالم النامي، فبعد قرنين من التباعد السريع، يسود نمط من التقارب غير المتوقع، وهو التقارب الذي يفرضه النمو السريع والشامل الذي تشهده دول يمثل سكانها أكثر من ٦٠٪ من سكان العالم اليوم.

تصميم الغلاف: رحاب حسن

التقارب التالى

مستقبل النمو الاقتصادى
فى عالم متعدد السرعات

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2574
- التقارب التالى: مستقبل النمو الاقتصادى فى عالم متعدد السرعات
- مايكل سبينس
- حمدى أبو كيلة
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:

The Next Convergence:
The Future of Economic Growth in a Multispeed World
By: Michael Spence

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

التقارب التالى

مستقبل النمو الاقتصادى فى عالم متعدد السرعات

تـأليف : مـــايكل ســبــينس

(الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد)

ترجمة : حــمــدى أبو كـــيلة



2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

سبينس، مايكل.
التقارب التالى : مستقبل النمو الاقتصادى فى عالم متعدد السرعات
تأليف : مايكل سبينس؛ ترجمة : حمدى أبو كيلة
ط١، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦
٣٦٤ ص ، ٢٤سم
١ - العالم - التنمية الاقتصادية.
(أ) أبو كيلة، حمدى (مترجم)
(ب) العنوان ٣٣٨,٩٠٩

رقم الإيداع ٢١٧١٦ / ٢٠١٤
الترقيم الدولي 2 - 942 - 718 - 977 - 978
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

الجزء الرابع: مستقبل النمو

الإهداء

إلى چوليانا

يصبح المرء حكيما فقط عندما يبدأ فى تقدير مدى عمق جهله

جيان كارلو مينوتى

هؤلاء الذين لا يستطيعون أن يغيروا آراءهم لا يستطيعون أن يغيروا أى شىء

جورج برنارد شو

فى اعتقادى أن كل قضية نبيلة تحتمل شيئا من عدم الكفاءة

بول صاموئيلسون

تصدير

سنة ١٩٩٩، أكملت تسع سنوات عميدا لكلية الإدارة في جامعة ستانفورد، منها خمسة عشر عاما من العمل في الإدارة الأكاديمية، قبلها ست سنوات عميدا لكلية العلوم والآداب في جامعة هارفارد. لقد كانت فترة رائعة في حياتي المهنية، فترة لم أكن لأتنازل عنها، حتى مع تأخري في إدراك ما جلبته لي من المكافآت والتحديات والمتاعب الصغيرة. لقد تعلمت الكثير عن الإدارة والتنفيذ، وعن المنظمات، والحوافز، والدوافع. وعلى الرغم من أن هذا لم يكن الهدف، فإنني أعتقد أنه جعلني أفضل بوصفي اقتصاديا "قديم".

ولكن الحقيقة أن خمسة عشر عاما زمن طويل، طويل بما يكفي للانجراف تماما بعيدا عن المجادلات اليومية في الاقتصاد. لقد أشار إليّ بعض الزملاء باعتباري اقتصاديا سابقا، مما جعلني أجزع قليلا، حتى ولو كان في ذلك شيء من الحقيقة.

قبل الإدارة الأكاديمية، كان يمكن أن أوصف بأنني منظر في الاقتصاد الجزئي التطبيقي، مع اهتمام بتفاصيل بنية السوق وأدائه واهتمام خاص ببنى المعلومات في الأسواق، أي بالأسواق التي يوجد بها تفاوتات وفجوات معلوماتية تؤثر على أداء السوق. فقد كان اشتغال الأسواق وأداؤها في ظل وجود فجوات معلوماتية هو بؤرة رسالتي للدكتوراه. والعمل على دراسة إشارات السوق كان محاولة لتقييم كيف يمكن أن تحاول الأسواق سد الفجوات المعلوماتية، وقد لاقى هذا العمل التقدير متمثلا في جائزة نوبل في الاقتصاد سنة ٢٠٠١، بالمشاركة المشرفة مع جورج أكيرلوف وجوزيف ستيجليتز. ويستطيع المرء أن يفكر في إشارات السوق محاولة لفهم كيف يرسل بائعو المنتجات عالية الجودة إشارات موثوقًا بها للمشترين المحتملين في بيئة سوقية لا يملك

فيها المشترون معلومات عن الجودة بمعزل عن أداء السوق لوظيفتها والإشارات الضمنية التي ترسلها.

سنة ١٩٩٩، عندما عدت من الإدارة الأكاديمية، كان هوس الإنترنت في كامل ازدهاره. وكانت احتمالات أن يكون للإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية تأثير كبير على الأسواق، والصناعات – وفي الواقع على مجمل الاقتصادات – بادئة في أن تكون في بؤرة الاهتمام. كانت فقاعة الإنترنت في أسواق الأوراق المالية ورأس المال المخاطر حالة وتتضخم بسرعة. وكانت الشركات تتكون، وفي بعض الحالات تموَّل، من دون حتى إشارة إلى الإيرادات من أين ستأتي، دعك من الأرباح. وتدفق رأس المال المخاطر كالماء المندفع من صنبور/ إطفاء حريق منزوع الصمام. وطرحت الشركات أسهمها للاكتتاب العام في وقت مبكر من دورة حياتها، وتاجرت في قيم حددت إلى حد كبير من قبل مضاربي اليوم الواحد(*) Day Traders ، والذين لم يكن الكثير منهم يستطيع تحديد نشاط الشركة أو منتجاتها إلا بأكثر التعبيرات غموضا. لقد كان مجالا مجهولا ليس به إلا القليل من البيانات التاريخية التي من شأنها أن تحكم التوقعات والحماس، لفترة من الوقت على الأقل. وتقرر الواقع، ولم تتحقق الإيرادات والأرباح في كثير من الحالات، وبالطبع، كما يحدث غالبا، وصلت فترة المغالاة في التقييم إلى نهايتها بسرعة مذهلة.

حقيقةٌ أنه كانت توجد فقاعة ثم انفجرت أدت بالبعض إلى استخلاص أنه لم يكن هناك شيء منذ البداية. وهذا غير صحيح ولم يكن صحيحا. إن المبالغة في التقييم لا تعني عدم وجود تغير جوهري. لقد كان في الغالب مقترنا بمبالغة في تقدير سرعة

(*) مضارب اليوم الواحد Day Traders: هو الشخص الذى يقوم بشراء الأوراق المالية ثم بيعها فى نفس يوم التعامل فى سوق الأوراق المالية بهدف تحقيق الربح من الفرق بين سعرى الشراء والبيع، وهى عمليات تتسم بدرجة عالية من المخاطرة؛ لأنه لا يوجد ضمان بأن تتحرك الأسعار في الاتجاه المرغوب – المترجم.

التغير. ويبدو واضحا أنه في هذه الحالة، لا يكمن الخطأ الأساسي في التنبؤ بآثار ضخمة على النظم والعمليات الاقتصادية، ولكن في المبالغة في تقدير سرعة تبنيها.

إن الفجوة بين احتمال وجود ابتكار وبين تبنيه على نطاق واسع هي درس من تلك الدروس التي نتعلمها ثم نتجه لنسيانها، أو أننا لا نتعلمها بسبب عدم الانتباه إلى التاريخ ودروسه بشأن السلوك الإنساني والتنظيمي.

حيث فكرت في الاستخدامات المحتملة للإنترنت، بدأ يظهر واضحا أن البنى المعلوماتية في الأسواق، وسلاسل العرض، ونظم المعاملات - وفي الواقع، الاقتصاد العالمي في مجمله - كانت موضوعا لتحول جوهري ودائم. وبخلفية عن هذا الجزء من علم الاقتصاد، قررت أن أبدأ في محاولة فهم ما الذي يعنيه كل ذلك بالنسبة لاشتغال الأسواق والاقتصادات. وقد تحدثت عن هذا في الجزء الثالث. إن تكنولوجيا المعلومات واحدة من أقوى القوى التي تؤثر الآن على النمو وتوزيع النشاط الاقتصادي في الاقتصاد العالمي.

إن طبقة المعلومات التي تحيط وتنظم وتحكم الاقتصاد الحقيقي وكل أجزائه تنجذب نحو الإنترنت، إلى الشبكات والحواسب والناس. إن الزمن والمسافة والتكلفة تنضغط داخل طبقة المعلومات. فالكثير من التكاليف المرتبطة بالبعد عن الأسواق والمقار الرئيسية، كان يتوقع لها أن تنخفض مع هذه التكنولوجيا الجديدة، والواقع أنها تنخفض بسرعة.

لقد سألت نفسي: "أين يحتمل أن يحدث أكبر تأثير طويل المدى للتكنولوجيا المحيطة بالإنترنت؟". بمجرد أن تلاحظ أن الزمن والمسافة والتكاليف المتعلقة بهما تنضغط، وأن البعد يفقد بعضا من أهميته، تبدو الإجابة واضحة: من المرجح أن يكون الأثر الكبير في الأسواق العالمية، وسلاسل العرض العالمية، وفي الوصول إلى المعلومات والخدمات في أماكن كانت بعيدة عنها، وباختصار، في الاقتصاد العالمي، وخاصة في الدول النامية.

بينما شرعت في هذا المسار من التقصي، أتتني من البنك الدولي دعوة غير متوقعة تطلب مني أن ألقي المحاضرة الرئيسية في المؤتمر السنوي الرئيسي الذي تعقده شبكة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية بالبنك. وكان الموضوع المقترح هو النمو في العالم النامي. وقد قلت لنفسي عندئذ إنه من الصحيح أنني مهتم بهذا الموضوع في حدود خطوطه العريضة. ولكن إعطاء محاضرة في الموضوع في مؤسسة بها عدة آلاف من أكثر الناس معرفة بموضوع التنمية أثار فيّ شعورا بشيء من المخاطرة. وقد عبرت لهم عن تلك الشكوك. فتلقيت ردا مؤداه أن وجهات النظر الجديدة من أطراف خارجية تكون مفيدة أحيانا، حيث إن لديّ خلفية في الاقتصاد الجزئي وبعض الخبرة في الاستثمار، مُمَكِّنا رئيسيا في الحد من الفقر وفي التقدم قد شهد فترة من الإهمال.

لم أكن مقتنعا اقتناعا كاملا، ولكني، مسترجعا ماضيّ، فكرت في أنه لو سارت الأمور على نحو سيئ، فسوف تكون تلك إشارة مفيدة وأستطيع أن أصرف النظر عن الأمر. أما إن لم تسر على نحو سيئ، فإن تلك الإشارة سوف تكون مفيدة أيضا.

لقد استمتعت بالأمر، ولم يبد سيئا، وباختصار، وبعد بعض المناقشة بالمشاركة مع البنك الدولي وعدد من الرعاة الآخرين، قررنا أن نطلب من مجموعة من السياسيين وموجهي السياسات المتميزين من الدول النامية أن ينضموا للجنة تركز على النمو: على التعلم من خبرتهم وخبرات آخرين من دول متعددة، ومن البحث الأكاديمي. وكان الهدف هو تقديم نتائج هذه العملية من التعلم على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية في صيغة توفر إرشادا مفيدا لنظرائهم، وللقادة في الدول النامية، وللجيل القادم من القيادة.

تشكيل اللجنة نفسه كان يمثل عملية استكشاف. فلو أن القادة المتميزين الذين توجهنا إليهم رفضوا، كان في تخطيطنا أن نستنتج أن التجربة ربما كانت غير صالحة في هذه المرحلة ونتخلى عن المشروع. ولكنهم لم يرفضوا، ودشنا لجنة النمو والتنمية Commission of Growth and Development (CGD) في ربيع ٢٠٠٦ واختتمت عملها في يونيو ٢٠١٠ ويمكن الرجوع لنتائج العمل المكتوبة بأرشيف الموقع الإلكتروني للجنة.

إن التفاعل مع هؤلاء القادة من الدول النامية، وزملائهم، والمئات – حرفيا – من زملائي الأكاديميين كان تجربة العمر. بالنسبة لي، كانت عملية من التعلم السريع أشعرتني – على الأقل – بالانتعاش والاستفادة. لقد تعلمت عن النمو والتنمية، وعن التعقد، والبراجماتية، وعن المثابرة، وعن القيادة. وبالنسبة لاقتصادي تدرب في اقتصاد متقدم، فقد كان مذهلا أن أرى كم كانت الأطر والنماذج المتاحة لإرشاد اختيارات السياسات في الدول النامية ناقصة ومعيبة. وقد كان من المذهل أكثر أن أرى كيف أن الدول النامية مخرت بفعالية في هذا البحر من التعقد وعدم التأكد. لقد وصلت لأن أرى العملية أقرب إلى رحلة بحرية تقوم على خرائط ناقصة وأحيانا متناقضة، رحلة لا تختلف عن رحلات المستكشفين الأوائل الذين انطلقوا لاكتشاف واستكشاف ورسم خرائط تفصيلية للكوكب واستغلال موارده.

أثناء القيام بهذا العمل على مدى أربع سنوات، زرت أعضاء اللجنة في بلادهم وتحدثت إلى زملائهم، كما تحدثت مع قادة الأعمال والعمال والمجتمع المدني. وبينما لا يستطيع القادم من الخارج أبدا أن يصل إلى مستوى المعرفة المؤسسية التي يمتلكها من بالداخل، فقد حققت بعض التقدم في رؤية العالم من خلال أعينهم؛ ليس من خلال عدسات لأعمال غربية أو بند في أجندة سياسة معينة، ولكن من داخل إطار الآمال، والطموحات، والأهداف التي تشكل جزءا لا يتجزأ من أجندات نموهم وتنميتهم.

في مسار رحلتي للاكتشاف، أدركت أن نمط النمو والحد من الفقر في العالم النامي كان آخذا في الانتشار والتسارع، يوازيه إحساس متنام بالتفاؤل. كما بزغ داخلي أيضا – في وقت لاحق من العملية – إحساس بأن الاعتماد العالي على الاقتصادات المتقدمة قد بدأ في الانخفاض، خاصة في السنوات العشر الأخيرة، وأن العالم النامي يصير بشكل متزايد جزءا كبيرا ومهما من الاقتصاد العالمي، مع كل الفرص والتحديات التي تصاحب النمو. إن عالمي الدول المتقدمة والنامية المتباعدين إلى حد كبير يتقاربان. ونتيجة لذلك، فإن نمو العالم النامي سوف يصير بشكل متزايد جزءا من حياة كل فرد، بغض النظر عن مكان إقامته وعمله.

منذ عام أو نحو ذلك، وصفت خطة لأقدم أصدقائي (نشأنا سويا) لوضع كتاب حول النمو المرتفع السريع في العالم النامي والصورة المتغيرة بسرعة للاقتصاد العالمي. وقد كانت نصيحته لي أن أتأكد من أن الكتاب "عني أيضا"، يقصد عنه هو، وعن أبنائه وأحفاده، هؤلاء الذين يعيشون في البلاد المتقدمة. وقد فكرت كثيرا في ذلك. لقد أراد أن يتضمن الكتاب تقييما لما يعنيه نمو الدول النامية بالنسبة لأبنائه وأبنائهم. وأنا أظن أن الكتاب قد جاء على هذا النحو. إن التفاوتات بين الدول المتقدمة والنامية لم تختف، ولكنها تقل، والنمط الحالي، لأول مرة منذ مائتي وخمسين عاما، هو التقارب وليس التباعد.

هذا عالم تنظر فيه أعداد غفيرة من الناس بتفاؤل أكبر إلى مستقبلها ومستقبل الجيل القادم. ولكنه أيضا عالم يواجه تحديات جديدة كبرى هي نتيجة للازدهار المتزايد. إن القصة الحقيقية بالنسبة لمستقبل النمو هو كيف ستفهم الأجيال القادمة اعتمادنا المتبادل المتطور، بإيجابياته وسلبياته، ثم كيف سيبدعون سبلا لإدارة هذا العالم وحكمه.

لكي أكتب هذا الكتاب، اعتمدت على طاقة وبصيرة وكرم شخصية عدد كبير من الناس الذين أكن لهم إعجابا. وأبرزهم أعضاء لجنة النمو والتنمية الذين ساعدوا في قيادة التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لبلادهم. وزملائي في الجامعات والمؤسسات البحثية كانوا كرماء زيادة عن الحد في المشاركة ببحوثهم وبصيرتهم مع الممارسين. وهذا التفاعل فائق النوعية بين هاتين المجموعتين أثناء مجموعة من ورش العمل حول النمو والتنمية كان من أكثر الأجزاء إشباعا لي على مدى السنوات الأربع الماضية.

روبرت زاغا من البنك الدولي كان سكرتيرا للجنة. وأنا مدين له بدين كبير لاتساع رؤيته في توجيه عمل اللجنة، ولإرشادي خلال عملية التعلم، ولأفكاره ومثاليته. محمد العريان، الذي يعمل الآن الرئيس التنفيذي ومدير الاستثمار المشارك في شركة بيمكو Pimco، هو صديق ومعلم، بخصوص الاستثمار، والاقتصاد العالمي، والنظام المالي

العالمي. لقد ناقشنا القضايا وكتبنا عنها معا. وقد ضمنت الجزء الرابع من هذا الكتاب معالجة لاثنين من جهودنا المشتركة حول الحكم العالمي وعن استدامة نمو الاقتصادات الناشئة فيما بعد الأزمة. بوب سولو، مؤسس نظرية النمو الحديثة، كان الأكاديمي الآخر في لجنة النمو، وأهم واحد فيها. ولست في حاجة للمبالغة (بغض النظر عن عدد المرات التي أستخدم فيها صيغة أفعل التفضيل) في تقدير التأثير الذي كان له على تفكيري وتفكيرنا جميعا. لقد كان هذا التأثير - من نواح عدة - نموذجا مصغرا للتأثير الضخم الذي كان له على المفاهيم والقيم التي تشكل أساس علم الاقتصاد الحديث.

أندرو ويلي وسكوت مويرز شجعاني على أن أحاول كتابة هذا الكتاب وأرشداني خلال عملية غير مألوفة من الكتابة لجمهور غير أكاديمي. وقد فعل أندرو ذلك لكثير من المؤلفين ذوي خلفيات متنوعة. وهو خبير في ذلك.

وأنا ممتن بشدة لإريك تشينسكي وزملائه في دار النشر، فارار وستروس وجيروكس، لمساعدتهم ودعمهم لإخراج مخطوطة الكتاب في شكل جيد، ولدعمهم وبصيرتهم التحريرية.

زوجتي، جوليانا، وعائلتي كانوا داعمين بدرجة لا تصدق؛ حيث سجلت أرقاما شاسعة من الأميال في الطيران، كجزء من العمل في لجنة النمو والتنمية وفي كتابة هذا الكتاب. هذا بالإضافة إلى جرعة كبيرة من التشجيع والحماس جعلت من الممكن أن أكمل العمل.

لقد انتهيت من تحرير المخطوط في بوناسبولا، وهي مدينة صغيرة على ساحل ليجوريا في إيطاليا. وأنا ممتن لأصحاب كافيتيريا جيلاتيريا ديل روز شديدي الكرم لتركهم إياي أمارس عملي في محلهم في موقع قريب بما فيه الكفاية للاستفادة من الواي فاي، فأصبح هذا مكتبي لجزء من الصيف.

مقدمة

هذا الكتاب يتناول الثورة الصناعية فى القرن الثالث، القرن الذي نعيش فيه الآن. إن أقصى ما نستطيع أن نستخرجه من البيانات المحدودة والعمل البحثي الدؤوب هو أن النمو الاقتصادي، على مدى عدة مئات من السنين وحتى حوالي سنة ١٧٥٠، كان لا يذكر. وبمقاييسنا، كان الناس فقراء في معظمهم (هناك نخب كانت غنية)، وفي بعض الأماكن كانت هناك طبقة متوسطة صغيرة مشتغلة بالتجارة. لقد كان هناك ارتباط قوي بين الثراء والسلطة. وفي عالم بلا نمو، تكون المعادلة صفرية. ولذلك ليس من المدهش أن السلطة والثروة كانتا مرتبطتين بدرجة كبيرة. وهذه الصورة كانت صحيحة جدا بالنسبة للعالم أجمع.

ثم، حوالي سنة ١٧٥٠، بدأت إنجلترا مسارا جديدا من الثورة الصناعية. وبدأ يرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل. لقد تسارع النمو وأصبح مستداما لأول مرة في التاريخ الحديث. وامتد هذا النمط بسرعة شديدة في القرن التاسع عشر إلى قارة أوروبا ثم إلى الولايات المتحدة وكندا، وأستراليا ونيوزيلاند، حيث شكلت الأربع الأخيرة ما يشير إليه الباحث المتميز أنجوس ماديسون **Angus Maddison** باسم الفروع الأوروبية. واستمر هذا النمط لمائتي عام، وحتى الحرب العالمية الثانية. وانسال بعض منه على أجزاء من أمريكا اللاتينية، ولكن بشكل أقل اكتمالا.

بحلول سنة ١٩٥٠، ارتفع متوسط دخول من يعيشون في تلك البلاد عشرين ضعفا، من حوالي ٥٠٠ دولار في العام إلى أكثر من ١٠٠٠٠ دولار في العام، وإلى أكثر من ذلك كثيرا في الكثير من الدول الصناعية. لقد كان هذا النمو الجديد مدفوعا بتطبيق العلم والتكنولوجيا في الإنتاج، والنقل والاتصالات، وفي الإدارة والابتكار

المؤسسي، وفي تغيرات في الحكم وفي الأسلوب الذي تتفاعل به السياسة والحكومة مع الاقتصاد، وباختصار في كل جانب من جوانب الاقتصاد الحديث (سوف نعود إلى كل هذا في سياق الكتاب).

لقد كان التغير الدراماتيكي في نمط الإنتاج مقصورا على ما نسميه الآن الدول المتقدمة أو الصناعية (أو أحيانا الناضجة). وقد أثرت على حياة حوالي ١٥٪ من سكان العالم. وفي خارج هذه المجموعة، استمر، ببساطة، نمط مئات السنين السابقة؛ حيث كان هناك نمو قليل جدا. ظل الناس فقراء. وأخذ الاستعمار الثروة التي تولدت وخصصها للقوى الإمبراطورية الصناعية. لقد كانت هناك بالطبع بعض التغييرات. فقد ظهرت القطارات، وأخيرا السيارات والكهرباء والتليفونات، ولكن لم يكن لها إلا أثر قليل على حياة الأغلبية الواسعة من الناس. ولذلك كان النمط العالمي نوعا من التباعد السريع بين الدول المتقدمة (النامية آنذاك) وبين بقية الدول.

إن اللقطة الخاطفة لصورة الاقتصاد العالمي سنة ١٩٥٠ كانت هي نتيجة المائتي عام المشهودة من التاريخ الاقتصادي: فترة الانطلاق لأقلية من سكان العالم، حيث يعيش نحو ٧٥٠ مليون إنسان في الدول الصناعية، بينما تخلف الباقون البالغون أكثر من أربعة بلايين نسمة؛ حيث لم يسبق للعالم أن شهد من قبل فروقا بهذه الضخامة.

بداية من بعد الحرب العالمية الثانية، تحول النمط من جديد، على الرغم من أنه كان من الصعب في البداية أن يُرى كاتجاه عام. لقد بدأت دول العالم النامي في النمو. وفي البداية كان هذا النمو بطيئا نسبيا وفي دول منعزلة. ثم بدأ ينتشر ويتسارع.

لقد كانت هذه بداية رحلة طولها قرن من الزمان في الاقتصاد العالمي. ويبدو أن نقطة النهاية سوف تكون عالما ربما يكون ٧٥٪ من سكانه أو أكثر يعيشون في دول متقدمة بما يستتبع ذلك من مستويات دخل متزايدة، وكذلك أنماط متنامية من الاستهلاك واستخدام الطاقة. وبالإضافة إلى النمط الانتشاري للنمو، فإن الملمح اللافت للنظر في عصر ما بعد الحرب الحديث هو السرعة. ففي الدول النامية ذات النمو المرتفع، كانت هناك فترات متصلة (ربع قرن أو أكثر) من النمو بمعدل ٧٪ وأكثر. ولكي

نقدر هذا حق قدره نتذكر أن أسرع معدل للنمو في المائتي عام الأولى من الثورة الصناعية كان يتراوح بين ٢٪ و٥ , ٢٪.

إن هذا الكتاب يدور حول مائة وبضعة أعوام بدأت سنة ١٩٤٥ وسوف تستمر حتى منتصف القرن الحادي والعشرين. وحيث إننا لم نتجاوز نصف المسافة الزمنية إلا قليلا، فيمكننا أن نفكر في الأمر باعتباره تقريرا عن نصف المدة.

إنه إذن يدور حول ثورتين متوازيتين متفاعلتين: استمرار الثورة الصناعية في الدول المتقدمة، والانتشار المفاجئ والكبير لنمط النمو في العالم النامي. إن المرء يستطيع أن يطلق على الثورة الثانية ثورة الشمول، فبعد قرنين من التباعد فائق السرعة، ساد نمط من التقارب.

إن العودة إلى التقارب المقترن بالنمو تنطوي على تطبيقات واسعة في نطاقها وعميقة في تطبيقاتها، وهي تطبيقات نصبح الآن ببطء واعين لها، ونبدأ في تفهمها. إن هدفي الرئيسي من هذا الكتاب هو محاولة جعل هذا التغير شديد السرعة والنمط المتحول في النشاط الاقتصادي والسلطة أكثر قابلية للفهم لدى القارئ المعني والمنشغل بالموضوع.

ما الذي حدث لكي يجعل نسبة ٦٠٪ إضافية من سكان العالم تبدأ في عملية الالتحاق بعالم الوفرة، أو لأن يكون بالفعل في سبيلهم لذلك؟ كيف يكون من الممكن تحقيق نمو يقترب من ١٠٪ سنويا، بينما كان أقصى ما أمكن التوصل إليه سابقا حوالي ٣٪؟ كم تحتاج دول فقيرة من الوقت لكي تحقق التحول الكامل إلى وضع الدولة المتقدمة؟ ولأي زمن تستطيع أن تستمر، أو هل تستطيع حقا أن تستمر؟ هل هناك حدود للسرعة؟ هل هناك "كوابح" طبيعية سوف تؤدي حتما للإبطاء من هذه العملية، أو حتى إلى إيقافها؟ هل هناك مشكلة بالنسبة للدول المتقدمة لو أنها لم تستطع أن تنمو بتلك المعدلات الجديدة المرتفعة؟ ما الذي يقود ويسبب النمو في الدول المتقدمة، وهل هي القوى نفسها في الدول النامية؟ كيف يمكن لفروق في الدخل تبلغ من عشرين إلى أربعين ضعفا أن تستمر لفترات ممتدة من الزمن؟

هل نستطيع مع مرور الوقت أن نتعلم إدارة شيء معقد مثل الاقتصاد العالمي الناشئ والمتطور، مع تزايد تعقده واعتماديته المتبادلة؟ أم أن أزمته المالية والاقتصادية العالمية الحالية هي إرهاص لنمط من مزيد من عدم الاستقرار المدمر سيؤدي في النهاية إلى التخلص من الوهم والتخلي عن المشروع؟ ماذا سوف يحدث للسكان والدخول والموارد الطبيعية والبيئة؟ هل تستطيع البيئة أن تصمد أمام تضاعف حجم فئة الأغنياء نسبيا أربعة أضعاف؟ هل نستطيع أن ننتج من الغذاء والطاقة ما يكفي لدعم هذا النوع من النمو؟ هل من الممكن لهذا أن يستمر، أم أن هناك مشكلة "إضافة" ضخمة متعددة الأبعاد في أن ما كان ممكنا بالنسبة لـ "قلة" لن يكون ممكنا بالنسبة لـ "كثرة"؟ هل إدارة وحكم الاقتصاد العالمي الذي كان موجودا في ربع القرن الأخير قادرة على العمل في المستقبل؟ أم أنها في طريقها لأن تحتاج لتغيير جوهري؟

لقد قسمت الموضوع إلى أربعة أجزاء: الجزء الأول يتعامل مع السمات سريعة التغير للاقتصاد العالمي فيما بعد الحرب. وهو في الواقع صورة لما كان عليه الاقتصاد العالمي وكيف وصل إليها في الأعوام الخمسين الأخيرة. أما الجزء الثاني فهو مكرس للنمو المرتفع المستدام والحد من الفقر في العالم النامي: أين يقع، وكيف يحدث، وأين لا يقع، مع شيء من المحاولة لتحليل أسباب النمو الأبطأ كثيرا في المناطق المتخلفة.

وسوف نرى (أو على الأقل سوف أدعي) أن كلا من النمو المرتفع والنمو المنخفض لا يمكن تفسيرهما بعوامل اقتصادية بحتة فقط. حيث إن القيادة والسياسة وبنى الحكم وفعالية الحكومة تلعب أدوارا كبيرة في القصة.

الجزء الثالث يلتفت إلى الآثار قصيرة وطويلة المدى للأزمة الاقتصادية والمالية التي أطبقت على العالم بدءا من ٢٠٠٨، ما الآثار التي ألقت بها تلك الأزمة على الدول النامية، وعبر أي قنوات الإرسال؟ لقد قدمت الأزمة دروسا كثيرة حول البنية الدقيقة للاعتماد المتبادل. فإلى أي مدى أحسنت الدول النامية الاستجابة للأزمة؟ وما الآفاق متوسطة وطويلة المدى أمامها في عالم تكافح فيه الدول المتقدمة في مجالات خفض الديون والاستقرار المالي الحكومي ونقص الطلب والبطالة المرتفعة المستعصية والنمو

المنخفض؟ ما الدروس التي استوعبتها الاقتصادات الناشئة؟ وكيف ستؤثر تلك الدروس على العولمة المالية والاقتصادية، وعلى ديناميكيات وإستراتيجيات النمو؟ هل توجد فيما تعلمته الدول النامية دروس ذات صلة بالاقتصادات الأكثر تقدما؟

الجزء الرابع ينصرف للمستقبل ولمجموعة من القضايا والقوى والاتجاهات ذات الصلة بإمكان استدامة هذا النمط من انتشار النمو المرتفع في الدخول والثروة. إن هناك آليات كابحة تتعلق بالاقتصاد والحكم والموارد الطبيعية والبيئة يمكن أن تبطئ من العملية أو تتسبب في وقفها كلية. وبالتمعن في هذه الآليات، سوف نواجه مجموعة من النسخ المختلفة مما يمكن أن يطلق عليه أحيانا مشكلات "الجمع".

ربما يتسبب مدى توفر الطاقة وتكلفتها في إبطاء النمو. ولو أن كل الدول النامية أو جزءا كبيرا منها حاولت أن تعرض سلعا وخدمات كثيفة العمل في الاقتصاد العالمي، فإن السوق العالمي، مهما كان كبيرا، قد لا يكون قادرا على استيعابها. إن هذا قد يعني أن الاقتصادات الأكثر فقرا والأقل تنافسية لن تجد سبيلا للدخول إلى الاقتصاد العالمي، الذي هو شرط أساسي للنمو. إن الترابط المتزايد في الاقتصاد والنظام المالي العالمي يجري في مواجهة نظام الحكم. فالأخير لا يزال واقعا تحت هيمنة الدول وأولوياتها. فهل ربما تكون هناك حدود للعولمة ما لم تكن هناك عملية تغيير موازية في الحكم على مستوى العالم؟

إن هدفي الرئيسي هو أن أجعل ديناميكيات نمو الدول النامية أكثر قابلية للفهم، وأن أجعل علاقة النمو والاعتماد المتبادل بالاقتصاد العالمي أكثر قابلية للرؤية وأسهل فهما. وأنا أفعل هذا لسببين، أولهما أنه بالنسبة لنا، نحن الذين نعيش في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(*) OECD ، فإن ظروف ونمو دولة

(*). منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) منظمة تكونت سنة ١٩٦١ خلفا لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي بهدف تحفيز التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية. وهي تقوم على مبادئ حرية التجارة واقتصاد السوق والديمقراطية السياسية، وتقبل في عضويتها دولا غير أوروبية، يبلغ عدد أعضائها حاليا 29 دولة معظمها يصنف ضمن الدول الصناعية المتقدمة، يقع مقرها الرئيسي في باريس - المترجم.

نامية هي نسبيا خارج نطاق خبرتنا اليومية. وأثر هذا النمو على الاقتصاد العالمي والدول المتقدمة هو عملية ديناميكية معقدة ومثيرة للاهتمام، كما أنها عملية لا تزال غير مفهومة على النحو الملائم. وذلك على الرغم من أن نتائج هذا النمو ذات أهمية كبيرة جدا وسوف تستشعرها الأغلبية العظمى من سكان العالم على مدى سنوات قادمة.

أعتقد أيضا أنه في سبيل مواجهة التحديات المستقبلية الأساسية التي تواجه ازدهارا اقتصاديا عالميا مستداما بأسلوب يتسم بالشمول، فإنه من المفيد وربما من الضروري أن تكون لدينا معرفة أساسية بتطور هذا الجزء المتزايد في حجمه وأهميته من العالم. فإن تفاعل الدول النامية مع القضايا العالمية مشروط بخبرات وإمكانات نموها. ونحن نحتاج لأن نرى العالم بعيونهم، بالضبط كما سوف يحتاجون هم لأن يكونوا قادرين على رؤيته بعيوننا. ومن المرجح أن يكون هذا الفهم المتبادل دعامة أساسية لقدرتنا المستقبلية على إدارة الاعتماد المتبادل على مستوى العالم. ومن دونه، فإن التقدم في كثير من القضايا – تغير المناخ، ومنظمة التجارة العالمية، وإدارة النظام المالي العالمي، والحكم العالمي، وإعادة التوازن للاقتصاد العالمي، والحفاظ على الاستقرار – سوف يكون أكثر صعوبة في إنجازه. ونحن الآن في المرحلة المبكرة جدا من تعلم كيف نفعل ذلك.

إن النمو في العالم النامي قد جعل الاقتصادات الناشئة الرئيسية ذات أهمية شاملة، حيث إن لاختياراتها ومساراتها تأثيرا على بعضها بعضًا وعلى الدول المتقدمة. وهذا شيء جديد. إنها إحدى وظائف النمو والحجم المتزايد وإلى حد كبير الدخول المتزايدة في الدول النامية الرئيسية. إن النظام القديم الذي اضطلعت فيه الدول المتقدمة تحت مظلة مجموعة السبع G7 مجتمعة بمسئولية تجنب النتائج غير المستحبة التي يمكن أن تنشأ عن السياسات ذات النظرة القومية الضيقة، والذي ركزت فيه الدول النامية على النمو المحلي وأجندات التنمية، قام بعمله ما دامت الآثار الخارجية لسلوك الأخيرة على مجمل النظام كبيرة بما يكفي لزعزعة هذا النظام أو خلق اختلالات جوهرية فيه، وهذا العالم قد ولى.

إن أزمة ٢٠٠٨ قد سببت كسادا كبيرا ثانيا تقريبا. لقد تفادت التصرفات السريعة والفعالة للحكومات والبنوك المركزية تلك النتائج. ولكن الاقتصادات الناشئة قد تعافت من الأزمة بسرعة مدهشة. وهي الآن المحرك الرئيسي للنمو العالمي. بينما أصابت الدول المتقدمة نجاحا أقل كثيراً. فهي تواجه نموا بطيئا وبطالة مرتفعة ومصاعب مالية حكومية وفترة مطولة من محاولة الفكاك من المستويات المرتفعة من الديون التي تراكمت قبل الأزمة. وفي هذه البيئة المعقدة، تحاول الدول أن تعمل معا لتحقيق الاستقرار وإعادة التوازن للاقتصاد العالمي ولاستعادة الظروف التي سوف تسمح بالعودة إلى نمو مستدام.

في فترة ما بعد الحرب وحتى الأزمة، كانت الأولويات التي توجه التعاون الدولي محددة من قبل مجموعة السبع التي تمثل الدول المتقدمة. وفيما بعد الأزمة، انتقلت شارة القيادة من مجموعة السبع إلى مجموعة العشرين. والأخيرة تمثل الدول المتقدمة بالإضافة إلى الدول الناشئة الكبرى الرئيسية ذات النمو المرتفع. ومع وضع حجم الأخيرة ونموها في الحسبان فإن هذا تحول طبيعي، وإن كان من المؤكد أنه تسارع بفعل الأزمة.

إن السؤال المركزي المطروح علينا الآن هو ما إذا كانت مجموعة العشرين تستطيع أن تؤدي تلك الوظيفة بفعالية. إن الإبقاء على الاقتصاد العالمي منفتحا، واستعادة الطلب، وإدارة النظام المالي، ومنع دورات انكماشية مدمرة، وخلق آليات دولية فعالة للتعامل مع الصدمات المستقبلية هي من بين البنود المهمة على الأجندة. ونحن لا نعرف بعد كيف سنصل إلى ذلك. إن الكثير معرض للخطر، والكثير سوف يعتمد على قدرة الدول المتقدمة والدول النامية الرئيسية على العمل معا بأسلوب تعاوني.

الجزء الأول

الاقتصاد العالمي والدول النامية

الفصل الأول

1950: بداية قرن غير عادى

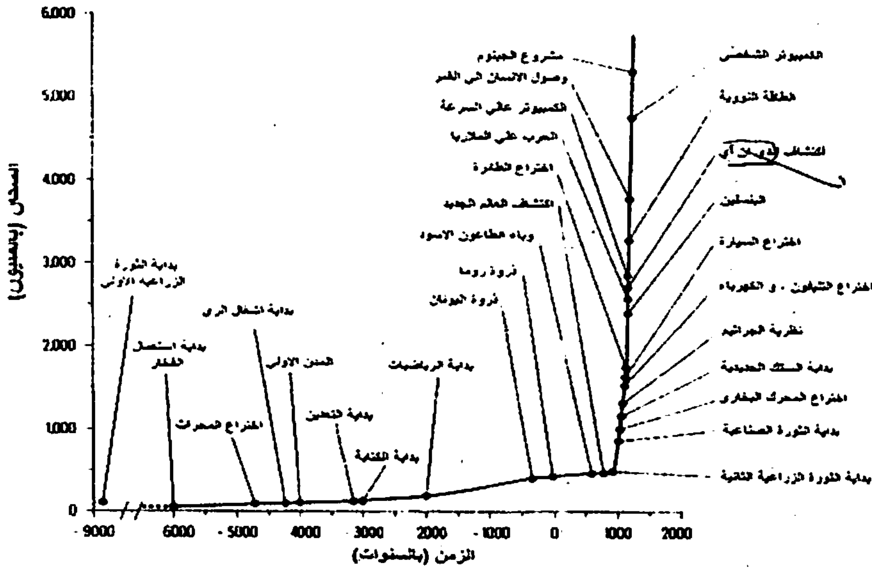
ولدت سنة ١٩٤٣، أثناء الحرب العالمية الثانية. كنا قرب نهاية نصف قرن مضطرب، عسكريا واقتصاديا، كانت تلك فترة عنيفة مصحوبة بكساد كبير محصور بين حربين كبريين، وكانت كابوسا بالنسبة لكثيرين. لقد كانت النهاية لعصر والبداية لشيء ما ثوري وجديد تماما.

لقد بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر. وكانت في طريقها لبلوغ مائتي عام مع الحرب العالمية الثانية. وقبل ذلك، كان النمو - بالمعايير الحديثة - لا يذكر لمدة ألف عام على نطاق العالم. ولكن بريطانيا آنذاك، وفي أثرها قارة أوروبا، وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، وأستراليا ونيوزيلندا، بدأت نموا متسارعا. لم يكن نموا سريعا بشكل مدهش بمعايير ما بعد الحرب، بل في حدود من واحد إلى اثنين بالمائة سنويا. ورغم ذلك فعلى مدى فترة طويلة من الزمن (قرن أو قرنين)، سبب هذا النمو (ودعائمه العلمية والتكنولوجية) فروقا ضخمة في الدخول بين ما نسميها الآن الدول الصناعية وبين بقية العالم.

وإنك لتستطيع أن ترى نقطة الانعطاف هذه والتغير المفاجئ في الاتجاه في التمثيل البياني المشهور الذي قدمه المؤرخ الاقتصادي المتميز والحائز على جائزة نوبل روبرت فوجل Robert Fogel (انظر الصفحة التالية). إنها صورة لنمو السكان مع دعائمه التي تجسدت في قدرات إنتاجية سريعة التوسع في الاقتصادات المتنامية.

لقد كان المستفيدون من هذا النمو هم سكان.هذه القلة من الدول. وقد مثلوا آنذاك ولا يزالون الآن حوالي ١٥٪ من سكان العالم. بينما شهد الـ ٨٥٪ الباقون تغيرا قليلا أو لا شيء من التغير في ظروفهم. لقد كانت أجزاء من أمريكا اللاتينية استثناء من

ذلك، وهي حقيقة سوف نعود إليها لاحقا. أما بقية العالم، بما في ذلك كل أفريقيا وأسيا (الشرق والجنوب)



المصدر: Robert Fogel "Catching up with the Economy" American Economic Review, 89 (1) (march 1999): 1-21.

ملاحظة: يوجد دائما فارق زمنى بين اختراع عملية أو آلة وبين تعميم تطبيقها فى الإنتاج. وكلمة "بداية" هنا تشير إلى أول مراحل عملية الانتشار هذه.

فقد كانت فقيرة. حيث كانت الدخول غالبا في حدود دولار واحد يوميا، وأحيانا أقل. وكانت الأغلبية العريضة من الريفيين المشتغلين بالزراعة المعيشية والأنشطة وثيقة الصلة بها.

قبل ١٧٥٠، كان معظم العالم شبيها بالـ ٨٥٪ التي كانت موجودة في ١٩٥٠، كانوا فقراء يعيشون في بيئة راكدة اقتصاديا وتكنولوجيا بدرجة كبيرة. كان هناك عدد قليل من الأغنياء، هم هؤلاء الذين كانوا يمتلكون الأرض أو أصولا أخرى، أو كانوا يمتلكون قوة سياسية واقتصادية وعسكرية. ولم تكن الفروق بين الدول كبيرة. فقارة

أوروبا والصين لم تكن تختلف كثيرا بالمعايير الاقتصادية: والواقع أنه في عصر أسرة مينج (١٦٠٠)، كان متوسط دخل الفرد في الصين - كما يعتقد الباحثون - يتجاوز مثيله في أوروبا، وإن لم يكن بفارق كبير بمقاييس اليوم.

وعلى الرغم من أن ألمانيا واليابان كانت لهما أهداف توسعية في القرن العشرين - واحدة في العالم الصناعي، والأخرى ذات صبغة أكثر استعمارية في الجزء ما قبل الصناعي من العالم - فقد أحبطتهما الهزيمة في الحرب. وفي كل مكان آخر في العالم، كان تفكك البنى الاستعمارية جاريا بالفعل. فقد تحللت الإمبراطوريات الاستعمارية تماما بعد الحرب العالمية الثانية، مسفرة عن عشرات من دول جديدة من أحجام وأشكال عديدة، كل منها تبدأ رحلة وعرة وشاقة في بعض الأحيان كأمة جديدة. ومن وجهة نظر اقتصادية بحتة، كان يجب أن يظل بعضها أجزاء من دول أكبر. ولكن التخطيط للجدارة الاقتصادية ربما لم يكن برنامجا ملائما حين انتهت الحقبة الاستعمارية. فالتاريخ الاستعماري والجغرافيا والفروق القبلية كان لها تأثير كبير على النتائج أكثر من المعقولية الاقتصادية أو المنطق السليم. وكان الميراث عالما من أكثر من مائتي دولة، الكثير منها ليس لديه إلا القليل من الجدارة الاقتصادية. وبالإضافة لذلك، لم يكن لدى الكثير منها حس القومية أو المواطنة. وقد ثبت أن بناء المؤسسات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة كان تحديا.

بعد الحرب، تضمنت الأجندة الدولية إعادة بناء الدول الصناعية التي دمرتها الحرب، وبناء الحكم والاقتصاد في عدد كبير من الدول الجديدة التي كانت مستعمرات سابقة ، وأخيرا، خلق مؤسسات دولية لكي تدير وتحسن هذا المشهد العالمي المائع، على أمل في عالم أقل عنفا وأكثر استقرارا.

إن الحرب وسفك الدماء وعدم القدرة على إدارة أو منع الصراع لم تكن اختراعا يخص القرن العشرين. ولكن مستوى وكفاءة واتساع نطاق الدمار كان كذلك. إن زعماء ومواطني ما بعد الحرب على السواء قد جاهدوا من أجل أن يصوغوا مدخلا جديدا وتعاونيا وأبعد عن المعادلة الصفرية للبنية العالمية التي حددت -أو على الأقل أثرت في كيفية تفاعل الدول مع بعضها بعضاً. إن القوة الدافعة وراء الثورة الصناعية كانت هي العلم والتكنولوجيا سريعة التقدم. وهذه القوة جعلت الدخول ترتفع كما جعلت الحرب أكثر خطورة.

إن جيلا من زعماء ما بعد الحرب رأوا هذا الاستعداد للتدمير وأدركوا إمكان المزيد من الصراع في عالم شكلت ملامحه الاقتصادات الصناعية المتصارعة فيما بعد الحرب، والعراك حول الموارد الطبيعية النادرة (وخاصة الطاقة)، والفروق الضخمة في الدخول والفرص عبر العالم، والاختلافات السياسية والأيديولوجية العميقة. ودون أن يعرف أحد منهم المقصد النهائي، شرعوا في تغيير مسار الاقتصاد العالمي. وبإلقاء نظرة على الخلف، يستطيع المرء أن يرى أنهم نجحوا إلى حد كبير.

لقد التحقت اليابان بمجموعة الدول الصناعية في القرن التاسع عشر. وقد بدأت في عملية طويلة من التحديث والانفتاح مع حركة الإحياء في ظل أسرة ميجي سنة ١٨٦١ وبحلول سنة ١٩٤٠ كانت دولة صناعية جزئيا والقوة الاستعمارية غير الغربية الوحيدة في آسيا. ومع سنة ١٩٤٥ كانت دولة مهزومة ذات مستقبل مجهول. ولكنها كانت على وشك أن تصبح أول دولة ذات نمو مرتفع مستدام في فترة ما بعد الحرب... في الواقع أول دولة في التاريخ المسجل. لقد أصبح نموها – وما وراءه من إستراتيجيات وسياسات – مثالا يحتذى في آسيا، ثم على نطاق أوسع. وبإلقاء نظرة إلى الوراء، يجد المرء أنه من الصعب أن يكون مبالغا في أهمية المثال الذي قدمته حالة اليابان. فمن بين أشياء أخرى، نمت اليابان بمعدلات غير مسبوقة من دون أن تمتلك تقريبا ثروات من الموارد الطبيعية من النوع التقليدي. وبفعلها هذا أحدثت انقلابا في الكثير من التفكير الاقتصادي التقليدي حول موارد الثروة والنمو في العالم النامي.

حالة الصين كانت أسوأ. ففي ظل الانسحاق بفعل التدخلات الخارجية، انخفض فيها بالفعل متوسط نصيب الفرد من الدخل في القرن التاسع عشر. وهي حالة غير مألوفة نسبيا في التاريخ الاقتصادي في غير فترات الوباء. وحكم الأسرات الذي استمر لألفي عام انهار في أوائل القرن العشرين، وحلت محله جمهورية حكمت في ظل احتلال ياباني والحرب العالمية الثانية. ولم تأخذ الجمهورية أي فرصة حقيقية للنجاح. وبحلول سنة ١٩٤٩، حين استولى الشيوعيون على الحكم، كانت الصين واحدة من أفقر الدول في العالم، وبعد ثلاثين عاما من التخطيط المركزي والإنتاج والزراعة المجمعين، لم تحقق الصين سوى القليل من التقدم الملحوظ.

الفصل الثاني

نظرات ثابتة لعالم متغير

لو سئل الناس في سنة ١٧٥٠، لربما قال معظمهم إن تركيبة اقتصاد العالم ما قبل الصناعي كانت في حالة ثبات، وإن العالم كان هكذا دائما، وربما سوف يظل دائما كذلك. ولعلهم كانوا على صواب. حيث لم يحدث تغيير بمعاييرنا الحديثة على مدى قرون. وبعبارة أخرى، حتى لو جمعنا التغييرات الطفيفة التي حدثت على مدى قرون، فإن سرعتها كانت في الحقيقة فائقة البطء بمعاييرنا.

ولكن العالم في الواقع لم يكن ساكنا، فقد تقدم العلم، وشهدت فلورنسا عصرا من النهضة مع ازدهار في الفن والتجارة والتمويل والمصارف والعلم والعمارة والهندسة. وتوجد فترات مماثلة يحدث فيها بعض التقدم المفاجئ في أفكار الناس، وتحدث ابتكارات في شكل طفرات في نطاق كبير من مجالات الجهد الإنساني. ولا يزال هناك شيء من الغموض حول السبب في حدوث هذا من وقت لآخر.

ولكن، بالنظر من خلال رؤية اقتصادية، فإن حياة الناس لا تتغير بهذه الدرجة نفسها. لقد كان النمو منخفضا جدا، ونتيجة لذلك كان توزيع الدخل والثروة أقرب إلى المعادلة الصفرية. فما يحصل عليه فرد أو مجموعة، يفقده آخرون.

ولو أنك قلت لشخص أوروبي سنة ١٧٥٠ إنه في خلال مائتي عام تحديدا، سوف تبلغ الدخول في أوروبا عشرين أو أربعين ضعفا من مثيلتها في آسيا، لكان من الممكن أن يشار إليك باعتبارك مختلا. وبنفس المنطق، لو أنك قلت سنة ١٩٥٠ إنه خلال مائة عام سوف تقترب الدخول في آسيا ولكثير من بقية العالم النامي من مستويات الدخول في أوروبا وأمريكا الشمالية، فمن المحتمل أنك كنت سوف تحظى برد فعل مماثل. ولكن يبدو أن هذه هي الرحلة التي نحن الآن في منتصفها تقريبا.

نحن كبشر، نكون في البداية مدركين للعالم على النحو الذي هو عليه. فنحن نرى في البداية لقطة سريعة للعالم، ثم نرى الصورة المتحركة بعد ذلك بكثير. ويبدو أننا نفترض بداية أن اللقطة السريعة هي وضع دائم وليست لحظة في رحلة مع مشهد متغير باستمرار. وربما كون السبب في ذلك هو أن التغيرات الجوهرية تكون - أو تبدو - بطيئة. وربما أيضا لأنه من الصعب أن نتنبأ بالتغير أو نفكر فيه مقدما. ولكن النظر للخلف أسهل بكثير.

حيث نتقدم في السن، نكتشف أنفسنا نقطع رحلة طويلة إلى حد ما من الاكتشاف، والتعلم، والألم والسرور، والأبناء، والأحفاد، وربما قليل من الحكمة. وفي التاريخ الحديث، تبدو البيئة الخارجية أيضا سريعة التغير إلى حد بعيد. وهكذا، عبر عشرات من السنين، تصبح رؤية حجم التغيرات أكثر سهولة. ونبدأ في إضفاء مزيد من التقدير على المؤرخين، هؤلاء الذين كان جزء من وظيفتهم أن يساعدونا على أن نفهم أن الأشياء تتغير، وأن نفهم كذلك كيف ولماذا يحدث هذا التغير. والآن كما في السابق، توجد دائما فجوة كبيرة بين الشباب الذين يميلون إلى افتراض أن العالم كان دائما على شكله الذي كان عليه حين دخلوا إليه، وبين كبار السن الذين يستطيعون أن يتذكروا عالما كانت الطائرات فيه تدور بالمراوح ولم يكن فيه إنترنت.

هذا الميل للنظر إلى اللقطة السريعة للعالم الذي نراه الآن كـ "واقع" - نقيضًا لصورة في فيلم سينمائي - يوقعنا أحيانا في شراكه، ويمنعنا من النظر إلى الأمام. ففي الوقت الحالي يوجد كثير من الدول النامية، ولكن، كما يشير المصطلح، قد لا تكون هذه حالة دائمة.

إن التطور في المصطلحات التي تصف الـ "٨٥٪ الآخرين" مثير للاهتمام. ففي وقت ما كففنا عن الإشارة إلى الدول الفقيرة باعتبارها "الفناء الخلفي"، واستخدمنا مصطلح الدول "المتخلفة"، ثم أتى مصطلح "العالم الثالث" ليفترض انفصالا كاملا. ثم أتى مصطلح "الأقل تقدما" ملمحا إلى أن هذا قد لا يكون وضعا دائما. ثم بعد تلك تحولنا إلى مصطلح "الدول النامية"، وفي وقت أحدث إلى "الاقتصادات الناشئة"، في

إدراك متأخر نوعا ما لحقيقة أن تغيرا جوهريا ودائما ليس فقط مأمولا ولكنه يحدث بالفعل. هذا التطور في اللغة يشير إلى وعي متنامٍ عبر الزمن بأن هذه الاقتصادات لم تكن دائما ثابتة في مكانها في حالة من التخلف، ولكنها كانت في نوع ما من التحول، وإن كان تحولا طويلا – استغرق حوالي قرن – إلى أن أصبحت أماكن ذات دخل مرتفع.

مع الوقت، بدأ تعليمي يجعلني مدركا للمشهد العالمي (القارات وظروف الحياة والفرص فيها)، وكانت الفروق الضخمة في الظروف الاقتصادية عبر القارات جزءا من المشهد الاقتصادي. في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ربما اعتقد معظمنا أن هذا كان بالضبط هو الأسلوب الذي تشكل عليه العالم. وأنا أعرف أنني اعتقدت ذلك. ولا أزال أتذكر المناقشات الصبيانية الحارة عن العدل والظلم، والمجادلات حول أسباب التباعد الكبير. كانت هناك نسبيا دول فقيرة ودول غنية. وكان السؤال: لماذا؟ وكيف تستطيع فروق بهذه الضخامة أن تستمر؟

كانت غريزتنا الطبيعية تبحث عن شرير، كابح إنساني يثبت سلاسل الفقر في مكانها. وهذا لم يكن ميلا خاطئا كلية، ولكنه كان مفرطا في بساطته. شعر بعضنا بأن ذلك وضع دائم، بينما اعتقد آخرون بشكل مبهم أنه يمكن أن يتغير، من دون معرفة حقيقية بكيف يمكن أن يتغير. ولكن اللقطة الثابتة كانت مهيمنة. إن الديناميكية والتفكير في تغير سريع ومتسارع ودائم أصعب من حيث المفاهيم، ومزعجة لمعظمنا بقدر غير قليل.

الفصل الثالث

تغيرات ما بعد الحرب فى الاقتصاد العالمى

ولد أبي وأمي – مثل كثيرين آخرين– فى أثناء الحرب العالمية الأولى – وراحا يبحثان عن وظائف في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، في عمق الكساد الكبير. ولم يكن هناك من يمد لهما يد المساعدة. وككثير جدا من أبناء جيلهما، كان لتلك التجربة أثر دائم على الطريقة التي نظرا بها إلى العالم والفرص الموجودة فيه. كما أنهما أيضا عرفا أو أملا في أن تغييرا جوهريا سوف يحدث. ولكنهما لم يكونا ليراهنا على مستقبل الأسرة فيه. لقد كانا أساسا متشائمين في داخلهما، ولكن خبرة ما بعد الحرب كانت في معظمها مفاجأة سارة.

لقد كانت آمالهما، المتركزة أساسا على أبنائهما وأحفادهما، تدور حول حياة أقل تقلبا وتزعزعا. وقد تحققت تلك الآمال وتم تجاوزها، على الأقل في الدول الصناعية. فقد انعتق العالم أخيرا من الكساد الكبير بمساعدة المتطلبات الاقتصادية الاستثنائية التي فرضتها الحرب العالمية الثانية. وفي فترة ما بعد الحرب، أعادت أوروبا واليابان بناء اقتصاداتهما وهياكل الحكم فيهما بدعم من الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية الناشئة حديثا. لقد استعادت النمو، وهيمن التقدم التكنولوجي السريع (مرة أخرى متسارعا بفعل ضرورات الحرب الحديثة، والإنتاجية المتصاعدة، والدخول المتزايدة) على المشهد الاقتصادي في الدول المتقدمة، مع وجود الحرب الباردة والتهديد بالدمار المؤكد المتبادل كسحابة قاتمة معلقة فوق العملية.

لقد أصبحت معدلات النمو شيئا معتادا لحد ما. وهناك قاعدة يستخدمها الإحصائيون والاقتصاديون تسمى "القاعدة ٧٢". وتقول هذه القاعدة إن عدد السنوات اللازمة لمضاعفة الدخل عند معدل نمو سنوي محدد هو حاصل قسمة العدد ٧٢ على

هذا المعدل. إنها تبدو حمقاء، ولكنها صالحة. وهكذا، على سبيل المثال، فعند معدل نمو ١٪، يتضاعف الدخل (أو أيا ما كان العامل الذي ينمو) في ٧٢ عاما. وعند معدل نمو ٧٪ (وهو تقريبا أعلى مستوى مستدام تم إنجازه حتى الآن) فإن عدد السنوات اللازمة لمضاعفة الرقم ينخفض إلى عشر سنوات. والنتيجة أنه عند معدل نمو ٧٪ تتضاعف الدخول والإنتاج كل عشر سنوات. هذه الأرقام تقريبية، ولكنها صالحة بما يكفي لأخذ الفكرة العامة.

على خلاف أسلافه التاريخيين، فإن الدول النامية ذات النمو المرتفع تنمو بمعدل ٧٪ أو أكثر. لقد كان وصول الصين منذ ثلاثين عاما، والهند في وقت أحدث، إلى نمط النمو المرتفع المستدام هو الذي غير مشهد الإمكانات المستقبلية للاقتصاد العالمي. والسبب هو أن هاتين الدولتين مجتمعتين تضمان ٤٠٪ تقريبا من سكان العالم البالغين ٦,٦ بليون نسمة. لقد كانت هناك حالات سابقة للنمو المرتفع مثل كوريا في فترة ما بعد الحرب، ولكن عدد سكان كوريا ٤٠ مليون نسمة. وحتى بمستوى دخول دولة متقدمة، فإن حجم اقتصادها يمكن أن يبلغ ثمن حجم اقتصاد الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. واليابان كانت أول دولة ذات نمو مرتفع، وكانت الأعلى على الإطلاق حتى وقت قريب. ومع عدد سكان يبلغ ١٢٠ مليونا (وآخذ في الانكماش) ومستويات دخل دولة متقدمة، فإن اقتصادها أقل من نصف حجم اقتصاد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وعلى العكس من ذلك، فإن الصين أو الهند مع مستوى دخول دولة متقدمة سوف يكون حجم اقتصاد كل منهما أربعة أضعاف حجم اقتصاد كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

إن كثيراً منا لم يسبق لهم أن شهدوا بيئة يبلغ فيها النمو هذا الارتفاع. ولأسباب سوف نأتي إليها، فإن العملية تبدو فوضوية لدرجة كبيرة، كما أنه ليس من السهل أن تدوم.

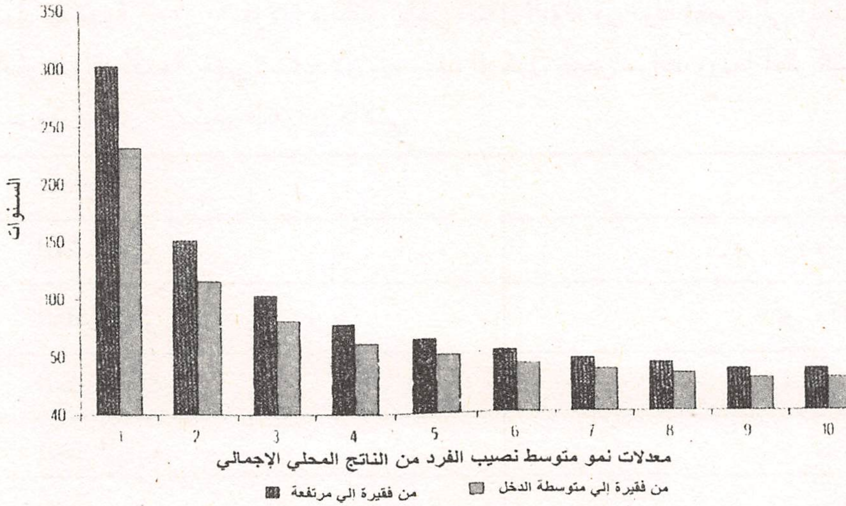
وعلى الرغم من النمو المرتفع المستدام مؤخرا في جزء متزايد من العالم النامي، فإن الأمر يحتاج من الدول عقودا لكي تحقق التحول من دول فقيرة إلى دول متقدمة.

إن الدخول في أكثر الدول فقرا تبلغ من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ دولار للفرد. بينما تبلغ في الدول المتقدمة ٢٠.٠٠٠ دولارا فأكثر. ولكي تنتقل الدولة من دولة فقيرة إلى المعدلات الأدنى لدولة متقدمة، فهي تحتاج لأن تضاعف الدخول خمس مرات، وربما أكثر كثيرا.
وعند معدل نمو ٧٪، يبدو النموذج كالآتي:

البداية	٥٠٠
العقد الأول	١,٠٠٠
العقد الثاني	٢,٠٠٠
العقد الثالث	٤,٠٠٠
العقد الرابع	٨,٠٠٠
العقد الخامس	١٦,٠٠٠
العام الثالث والخمسون/الرابع والخمسون	٢٠,٠٠٠

إن الدخل يتضاعف كل عشر سنوات، وهذا سريع جدا، يماثل اقتصاديا لقيادة بسرعة ١٢٠ ميلا في الساعة . وبوضع كل هذا جنبًا إلى جنب، فإنه حتى عند معدل نمو عالٍ جدا، يحتاج الأمر إلى أكثر من نصف قرن لكي يتحقق التحول الكامل. وبطبيعة الحال أنه عند معدلات نمو أقل، تحتاج التحولات إلى وقت أطول كثيرا.

الدخول المتوسطة تقع بين ٥.٠٠٠ و١٠.٠٠٠ دولار في العام. والشكل أدناه يبين الفترات اللازمة للتحول من مستويات الدخول الفقيرة إلى المتوسطة والمتقدمة عند معدلات نمو مختلفة (من ١٪ إلى ١٠٪). ومن الواضح أن معظم الوقت يستغرق في التحول من الدخول الفقيرة إلى المتوسطة. وبمجرد الوصول إلى دخل متوسط مرتفع (١٠.٠٠٠ دولار)، فإن مضاعفة الدخل مرة أخرى سوف تقذف بالاقتصاد قذفا إلى فئة الدول المتقدمة.



لذا فإن المهم هو النمو المستدام على امتداد فترة طويلة من الزمن. نظرا لأن دفقات صغيرة من النمو متبوعة بركود تؤدي ببساطة إلى إبطاء متوسط معدل النمو وتطيل من العملية.

إن تضاعف الدخل في النهاية من متوسط إلى مرتفع يبدو أسهل مما هو عليه في الحقيقة. وهو يسمى تحول الدخل المتوسط، وأحيانا شرك الدخل المتوسط. وقد ثبت بالنسبة لكثير من الدول أنه مسار صعب، وذلك لأسباب سوف نأتي إليها في الجزء الثاني. ولكن الجزء الذي يستهلك كثيراً من الوقت - أي التحول الذي يتطلب فترات طويلة مستدامة من النمو - هو التحول من مستويات دخل فقيرة إلى مستويات متوسطة.

لقد رأينا آنفا أن نمو عدد سكان العالم قد بدأ في الانطلاق في الوقت نفسه تقريبا الذي انطلقت فيه الثورة الصناعية الإنجليزية. وقد وضع توماس مالتس Tomas Malthus نظريته حول النمو السكاني متوقعًا أنه سوف يحافظ على ارتفاعه مع نمو

الدخل، تاركا الناس يعيشون عند حد الكفاف أو أفضل قليلا. وربما أن شيئا قريبا من ذلك قد حدث في قسم كبير من التاريخ الحديث، وفي جزء كبير من العالم النامي حتى الخمسين عاما الأخيرة. ولكنه لم يحدث في الدول التي انطلقت بدءا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أي في مجموعة الدول المتقدمة حاليا. ولغير سبب واضح بشكل كامل.

لقد فاق النمو في الإنتاج والدخل النمو السكاني على الرغم من حقيقة أن العلم والطب والصحة العامة قد فازت في معركتها مع مستوى الأعمار. وهكذا أصبح الناس أكبر سنا وعاشوا حياة أطول. لقد ارتفع عدد السكان، ولكن الدخول أيضا بدأت ترتفع. وذلك النمط الذي انفصمت فيه العلاقة بين نمو السكان ونمو الدخل هو النمط الذي ينتشر الآن في العالم النامي.

دراسة في التناقضات

إن التناقضات داخل العالم النامي هي بشكل أو بآخر مذهلة مثلها مثل النمو المتسارع في مجموعة من دوله. ففي سنة ١٩٥٠، كانت كل من آسيا وأفريقيا فقيرة جدا، وكانت أفريقيا أعلى دخولا من آسيا بسبب مواردها الطبيعية. وقد تسارع النمو في آسيا بطيئا في البداية، ثم بسرعة أكبر، بينما ظل النمو الأفريقي بطيئا. واعتقد الاقتصاديون أن الدخول واحتمالاتها في دولة نامية تعتمد إلى حد كبير على الموارد الطبيعية. وربما كان هذا صحيحا قبل انفتاح الاقتصاد العالمي على التجارة في السلع المصنعة. ولكن مع هذا الانفتاح، تغير الحال بحيث أصبحت الثروة القومية تتضمن الموارد البشرية التي ارتفعت قيمتها عندما أصبحت متاحة للاقتصاد العالمي. وقد تحولت الاستفادة من الموارد البشرية لكي تصبح أساس النمو الآسيوي. وكما سوف نرى لاحقا، فإن ثروة الموارد الطبيعية في حد ذاتها ليست هي أساس النمو المستدام.

بحلول سنة ١٩٩٠ كان نمو الدول النامية يشق طريقه. ونمت النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج) إلى مستويات الدخل المتوسط، وأخذت طريقها باتجاه الدخول المتقدمة. كما شهد عدد آخر من الدول في آسيا

(إندونيسيا وتايلاند) نموا مرتفعا مستداما. والصين التي بدأت تحولها في ١٩٧٨ انتقلت إلى نسق النمو المرتفع. وكانت الهند في المراحل المبكرة من تسارع نموها.

سوف نرى لاحقا وبتفصيل أكبر أين حدث النمو المرتفع ولماذا. ولكن بعض الأمثلة من التناقضات تستحق الاهتمام.

في كوريا الجنوبية على سبيل المثال، كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٥٠ إلى ٤٠٠ دولار منذ حوالي ٥٠ عاما (أكثر قليلا من دولار واحد يوميا، وهو المستوى نفسه الدول الأكثر فقرا في أفريقيا تقريبا). وكانت كل من كوريا الجنوبية والشمالية على المستوى نفسه من حيث الدخل. الآن، يقترب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية من ٢٠.٠٠٠ دولار. ولم تتقدم كوريا الشمالية على الإطلاق تقريبا، وبعض دول أفريقيا جنوب الصحراء تشهد تسارعا في النمو منذ سنة ٢٠٠٠، مشابها لما حدث في كوريا بدءا من أواخر خمسينيات القرن العشرين. وعلى امتداد معظم فترة ما بعد الحرب كانت آسيا وأفريقيا تتباعدان، على الرغم من أن هذا الاتجاه بادئ الآن في الانعكاس.

لقد بدأت الصين في الإصلاح الاقتصادي الموجه بالسوق سنة ١٩٧٨، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠٠ دولار إلى ٣.٥٠٠ دولار الآن، متضاعفا أكثر من ثلاث مرات، مع خروج مئات الملايين من الناس من حالة الفقر. وقبل إصلاحات ١٩٧٨، كان اقتصاد الصين مخططا مركزيا مع نمو لا يذكر، مع أحداث كارثية دورية، مثل القفزة الكبرى إلى الأمام(*) The Great Leap Forward التي

(*) القفزة الكبرى إلى الأمام The Great leap Forward: حملة اقتصادية واجتماعية أطلقها الحزب الشيوعي الصيني بزعامة ماو تسي تونج، استمرت من ١٩٥٨ حتى ١٩٦١، واستهدفت استغلال كثرة سكان الصين في التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع حديث من خلال التصنيع والتجميع الزراعي، وتضمنت الحملة إلغاء الملكية الخاصة في الزراعة وإجبار صغار الفلاحين على الانضمام للتجميع الزراعي. وقد فشلت الحملة فشلا ذريعا وتمخضت عن كارثة اقتصادية واجتماعية حيث تسببت في مصرع ما لا يقل عن ١٨ مليون نسمة نتيجة للعمل الإجباري وسوء التغذية والأحوال المعيشية - المترجم.

ربما مات فيها من الجوع ثلاثون مليون شخص أو أكثر. والثورة الثقافية التي بدأت سنة ١٩٦٥ واستمرت لعشر سنوات، لم تكن خيارا اقتصاديا بالدرجة الأولى، ولكن كان لها آثار اقتصادية سلبية كبرى. إلى جانب فقد الكثير من المواهب التى تم تهميشها ولم تجر الاستفادة منه.

أما الهند، فقد بدأت إصلاحها الاقتصادي في ثمانينيات القرن العشرين. وبعد أن شقت طريقها بنجاح عبر أزمة مالية في أوائل التسعينيات، نمت بمعدل يفوق ٦٪ سنويا (تسارع إلى ما يقرب من ٩٪ قبل الأزمة المالية والاقتصادية في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مباشرة)، ومرة أخرى، مع فرصة لخروج مئات الملايين من الناس من حالة الفقر.

سنة ١٩٦٠، كانت سنغافورة – الدولة الجزيرة الصغيرة المجاورة لماليزيا – قرية صيادين يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها ٤٢٧ دولارا. وقد أصبحت مستقلة عن ماليزيا سنة ١٩٦٠، واليوم، يبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي ٣٨,٠٠٠ دولار، وهو واحد من أعلى الأرقام في العالم. وأصبحت قرية الصيادين واحدا من أكبر الموانئ في العالم ومركزا ماليا رئيسيا. وهناك دولة جزيرة أخرى، هي كوبا، حدثت فيها ثورة، وحققت تغيرات كبيرة في حياة المواطنين العاديين بتوفير التعليم والرعاية الصحية، ولكنها اختارت أنئذ النسخة السوفييتية من التخطيط المركزي، وتسمرت في مكانها بمقاييس النمو والحد من الفقر.

الصورة الإجمالية بعد الحرب العالمية الثانية

لقد نمت الدول المتقدمة بمعدلات مرتفعة نسبيا في فترة ما بعد الحرب مباشرة، وإلى حد كبير بفضل نجاحها في التعافي بعد الحرب، وذلك بالنسبة لكل من الدول المنتصرة والمنهزمة على السواء. وبعد ذلك استقرت على نمط نمو مطرد بمعدل يتراوح بين ٢٪ و٢,٥٪. أضف إلى ذلك أنه كانت هناك طفرة نمو في نهاية القرن العشرين استمرت إلى القرن الحادي والعشرين مقترنة بزيادة كبيرة جدا في الإنتاجية ناتجة عن انتشار تكنولوجيا المعلومات، وهو الموضوع الذي سنعود إليه فيما بعد.

عدد قليل من الدول النامية نما بمعدلات مرتفعة، وسوف نبحث ذلك بالتفصيل في الجزء الثاني. ولكن الأغلبية العريضة لم تنْمُ كثيرا في العقود القليلة الأولى التي تلت منتصف القرن، وهكذا فإن الفجوة بين الدول المتقدمة والعالم النامي قد اتسعت بداية.

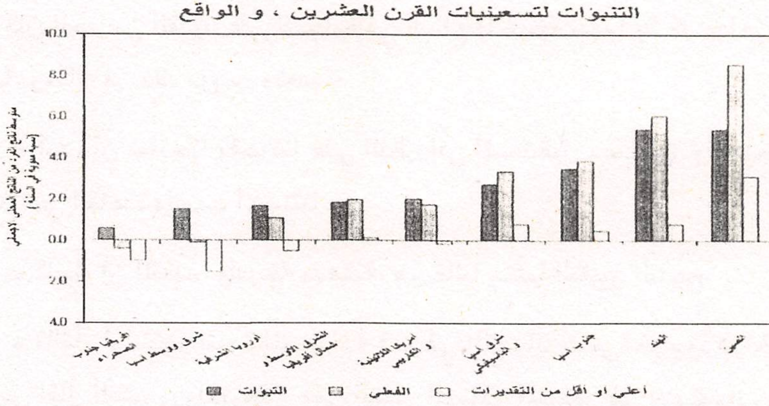
تنبؤات الاقتصاديين

في صبيحة الأزمة المالية والاقتصادية غير المتوقعة، كان لدينا نحن الاقتصاديين الكثير مما نخزى بشأنه. ولكن هذا كان صحيحا لبعض الوقت. ومن الجدير بالاهتمام أن نعود لإلقاء نظرة على توقعات الاقتصاديين بالنسبة للنمو في أجزاء متعددة من العالم النامي. وبالطبع كانت التنبؤات الاقتصادية والمتنبئون بها هدفا لعدد كبير من النكات (مثل: "الاقتصاديون تنبئوا بتسع من حالات الركود الخمس الأخيرة"). ولكن، من الجدير بالاهتمام أن نرى ماذا كانت تلك التخمينات المستقبلية في بداية التسعينيات وماذا حدث بالضبط، بالنسبة لمناطق عديدة، وبالنسبة للصين والهند.

والشكل على الصفحة التالية يبين تنبؤات خبير والنمو الفعلي بشأن النمو في التسعينيات، والفرق بين التنبؤ والنتيجة الفعلية. وبوجه عام، كان ضعف الأداء ملازما للانخفاض (الفعلي والمتوقع) في النمو. وكان هذا العقد عقدا خاسرا بالنسبة لأفريقيا. ولكن الأمور تحسنت تحسنا مدهشا منذ ذلك الحين. كما كان عقدا صعبا أيضا بالنسبة لدول أوروبا الشرقية فيما بعد الحرب الباردة. فقد استغرقت معظم سنوات العقد تقريبا في تحقيق التحول إلى اقتصادات وسياسات موجهة بواسطة السوق. وقد تحسن أداؤها الاقتصادي أيضا منذ سنة ٢٠٠٠، بينما كانت الصين صاحبة الأداء المتفوق الضخم. فلا أحد في الواقع توقع لها نموا مستداما بمعدل ٩٪ سنويا. فهذا شيء لم يحدث من قبل.

والحقيقة أن المحللين يراهنون بشكل روتيني ضد الصين، في الماضي والآن. وأنا أحب أن أذكر المتشككين بأن المراهنة ضد الصين في الماضي لم تكن رابحة كثيرا. وقد تكون هذه المرة مختلفة. ومن المحتمل أن حقيقة كون نظام الحكم في الصين مختلف

كثيرا عما نحن معتادون عليه يجعلنا نعتقد أنه غير قابل للنجاح. ولكن - في صياغة مختصرة لرأي دينج سياوبينج - القطط ذات اللون المختلف أيضا تستطيع أن تصطاد الفئران.



بأخذ أفق زمني أبعد مدى، في فترة ما بعد الحرب مباشرة، كان هناك إجماع في الرأي بين الاقتصاديين والمحللين واسعي الاطلاع المعنيين بالتنمية على أن الاحتمالات كانت مشرقة كثيرا بالنسبة لأفريقيا، ومعتمة كثيرا بالنسبة لآسيا. فآسيا (الشرق والجنوب) كانت ولا تزال المنطقة الأكثر كثافة سكانية في العالم. وفي خمسينيات القرن العشرين كانت أيضا أفقر جزء في العالم، كما أنها - نسبيا - ذات موارد طبيعية منخفضة جدا مقارنة بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وهكذا بدت نقطة بداية سيئة.

ولكن النتائج على مدى الأعوام الخمسين التالية كانت تقريبا مناقضة تماما للتنبؤات. فآسيا وجدت طريقها للانخراط في الاقتصاد العالمي وللنمو بمعدلات لم تشهد من قبل، بينما كانت الدول الأفريقية تناضل من أجل بناء الدولة والحكم، مع قدر كبير من الاختلاف داخل الدول. والمستوى العالي لدرجة غير عادية من ثروات الموارد الطبيعية في القارة أثبت أنه لعنة، حيث أدى إلى انحراف الحوافز السياسية باتجاه اقتناص الثروة أو تدفقات الدخل التي تغلها، وبعيدا عن البرامج الأوسع طويلة المدى الموجهة بالنمو.

ومع الإقرار بتأخر استفادتنا من تجاربنا السابقة، فإن آسيا قد استثمرت في الشيء الوحيد الذي تملكه، البشر، وبخطوات تدريجية أسرعت وأدامت من النمو. وقد استفادت أيضا من انفتاح الاقتصاد العالمي لكي تتاجر في نطاق أوسع من السلع. وقد كان الحد من القيود على التجارة في السلع المصنعة مهما بشكل خاص بالنسبة لآسيا. وهناك في ذلك دروس متعددة:

* أولا، أن نماذجنا وقدرتنا على النظر إلى المستقبل محدودة، والمفاجآت التي تقابلنا هي القاعدة وليست الاستثناء.

* ثانيا، أن التعدد، ولدرجة مدهشة، هو غالبا منشأ التغيير الناجح.

* ثالثا، أن خلق الثروة المستدامة هو في النهاية شيء موجود بداخل الناس - رأس المال البشري والمعرفة - وفي التغير الهيكلي المستمر في الاقتصاد، وفي نظم المؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تسمح بحشد مثمر لتلك الأصول.

* رابعا، الحكم الرشيد مهم جدا، فالظروف الاقتصادية المواتية ليست كافية وحدها.

الفصل الرابع

جذور الاقتصاد العالمي

تاريخ موجز للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) ومنظمة التجارة العالمية

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وضعت بذرة تحولت لكي تكون واحدا من المكونين الرئيسيين للاقتصاد العالمي، وهو شيء حظي بقليل من الملاحظة في حينه. فقد شرع قادة الدول المتقدمة بعد الحرب في بناء نظام دولي مختلف، وربما كانت آمالهم تتجاوز ثقتهم في إمكان تكوين عالم أكثر ألفة وشمولا. وربما تكون الفرصة قد نجمت عن رعب الحرب ذاتها، وما تخلف عنها من دمار. لقد كانت أزمة. والأزمات عموما تكون فرصة للتغيير لأنها تضعف من الاعتقادات الراسخة ومن المقاومة. ومع ذلك، فإن الفرص لا يتم انتهازها دائما.

كانت الأمم المتحدة جزءا من البنية العالمية الجديدة، التي كانت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) مكونا وليدا من مكوناتها. وقد بدأت الجات سنة ١٩٤٧ لكي تخفض من التعريفة الجمركية، التي كانت تمثل ضريبة على التدفقات التجارية، ومن ثم حواجز جزئية على التجارة.

يمكن التفكير في التعريفة الجمركية بطريقتين. فهي كضرائب على المعاملات الدولية تمثل مصدرا للإيرادات بالنسبة للحكومة المستوردة، وإن كانت مصدرا غير مهم كثيرا. إن الهدف الرئيسي منها ليس توليد الإيراد، ولكن أن تجعل السلع المنتجة خارج البلاد أغلى سعرا مما هي عليه بالفعل، ومن ثم تكون الصناعات المحلية محمية جزئيا من المنافسة الخارجية (لو كان الإيراد هو الهدف الرئيسي، لكنا رأينا مزيدا من الضرائب على الصادرات. وتوجد أشياء من هذا، ولكنها ليست شائعة كثيرا).

تاريخ موجز للجات ومنظمة التجارة العالمية

الجولات عقدت الجات ثمان جولات					
الاسم	البداية	المدة	الدول	الموضوعات المتناولة	الإنجـــازات
جنيف	أبريل ١٩٤٧	٧ أشهر	٢٣	التعريفة الجمركية	توقيع اتفاقية الجات ٤٥.٠٠٠ تنزيل في التعريفة الجمركية تؤثر على ١٠ بليون دولار من التجارة.
أنيسي	أبريل ١٩٤٩	٥ أشهر	١٣	التعريفة الجمركية	الدول تتبادل حوالي ٥.٠٠٠ تنزيل في التعريفة الجمركية.
توركي	سبتمبر ١٩٥٠	٨ أشهر	٣٨	التعريفة الجمركية	الدول تتبادل حوالي ٨.٧٠٠ تنزيل في التعريفة الجمركية، تخفيض مستويات تعريفة ١٩٤٨ بنسبة ٢٥٪.
جنيف ٢	يناير ١٩٥٦	٥ أشهر	٢٦	التعريفة الجمركية، قبول اليابان	٢,٥ بليون دولار من تخفيضات التعريفة.
ديلون	سبتمبر ١٩٦٠	١١ شهرا	٢٦	التعريفة الجمركية	تنزيلات في التعريفة تساوي ٤.٩ بليون دولار من التجارة العالمية.
كنيدي	مايو ١٩٦٤	٣٧ شهرا	٦٢	التعريفة الجمركية، مكافحة الإغراق	تخفيضات في التعريفة تساوي ٤٠ بليون دولار من التجارة العالمية.
طوكيو	سبتمبر ١٩٧٣	٧٤ شهرا	١٠٢	التعريفة الجمركية، الأدوات غير التعريفية، الاتفاقيات "الإطارية"	إنجاز تخفيضات في التعريفة تساوي أكثر من ٣٠٠ بليون دولار.
أوروجواي	سبتمبر ١٩٨٦	٨٧ شهرا	١٢٣	التعريفة الجمركية، الأدوات غير التعريفية، القواعد، الخدمات، الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، النسيج، الزراعة، إنشاء منظمة التجارة العالمية، إلخ.	الجولة أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية، ووسعت من نطاق المفاوضات التجارية، مؤدية إلى تخفيضات كبيرة في التعريفة (حوالي ٤٠٪) والإعانات الزراعية، اتفاقية للسماح بالدخول الكامل للنسيج والملابس الجاهزة من الدول النامية، التوسع في حقوق الملكية الفكرية.
الدوحة	نوفمبر ٢٠٠١	؟	١٤١	التعريفة الجمركية، الأدوات غير التعريفية، الزراعة، معايير العمالة، البيئة، المنافسة، الاستثمار، الشفافية، براءات الاختراع... إلخ.	الجولة لم تنته بعد.

وقد أنشئت اتفاقية الجات لتخفيض تلك الحواجز. وكان التركيز أساسا على التعافي فيما بعد الحرب في الاقتصادات الصناعية، وليس في الدول النامية. ولكن المزايا انسابت بسرعة إلى المجموعة الأكبر. وقد حققت - بكل المقاييس تقريبا - نجاحا ضخما، على الرغم من أن العمل لم يكتمل وعلى الرغم من التراجع غير البسيط في بيئة ما بعد الأزمة في ٢٠١٠، لقد كان من المفترض أن تصبح الجات جزءا من كيان يسمى منظمة التجارة الدولية(*)، التي لم يصدق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي، وبذلك لم يتحقق لها الوجود. ولكن الجات استمرت على قيد الحياة وبدأت في بطء ولكن باطراد في تخفيض الحواجز على التجارة والأعمال.

وأخيرا تحولت الجات إلى منظمة التجارة العالمية في تسعينيات القرن العشرين. لقد كانت الجات في الأساس ناديا يدار بواسطة الدول الصناعية ولأجلها أصلا. ولكن منظمة التجارة العالمية منظمة أكثر شمولا، وأشبه بالأمم المتحدة منها بمجموعة السبع. فمعظم الدول أعضاء فيها. وهو تغير يعكس التغير في الحجم والقوة والنفوذ لبعض الدول النامية. ومقصود به أيضا أن يؤكد على أن مصالح الدول الأصغر والأفقر ممثلة في عملية تعديل القواعد التي تحكم التجارة العالمية. إن التمثيل واسع النطاق للمصالح المتنوعة هو - من حيث المبدأ - شيء جيد؛ ولكنه يجعل الوصول إلى إجماع أكثر صعوبة، كما ظهر أنه يبطئ من عملية إجراء المزيد من تخفيض الحواجز.

إن منظمة التجارة العالمية ١٥٣ عضوا إلى جانب ٣٠ عضوا مراقبا آخرين، معظمهم متقدمون بطلبات للعضوية. وأكبر الدول التي لم تنضم بعد هي روسيا، ومن المنتظر أن يتغير هذا الوضع في المستقبل القريب.

في الوقت الحالي، فإن جولة المفاوضات الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية المسماة بجولة الدوحة (نسبة إلى مكان أول اجتماع لها)، متوقفة ومستقبلها غامض. وقد كان

(*) منظمة التجارة الدولية International Trade Organization: وهى غير منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) التى بدأت عملها بالفعل فى الأول من يناير ١٩٩٥ - المترجم.

من المفترض أن تكون هي الجولة التي تركز على احتياجات ومصالح الدول النامية، وخاصة الدول الأكثر فقرا. وقد طرحت أسئلة حول ما إذا كانت البنية الحالية تستطيع أن تكون فعالة في توسيع التجارة العالمية. وسوف نعود إلى هذا في الجزء الثالث.

أعضاء منظمة التجارة العالمية



بالاستفادة من تجاربنا السابقة، فلسنا نبالغ في أهمية تلك العملية التي بدأت بعد الحرب لتغيير المعالم الأساسية للاقتصاد العالمي بالانخراط في سلوك تعاوني. وقد كانت الجات هي بداية إنشاء ما نسميه الآن بالاقتصاد العالمي، ذلك الشيء الذي من المتاح الوصول إليه ليس فقط لسدس العالم، الذي هو ميسور، ولكن كذلك للأسداس الخمسة الأخرى. ومع التقدم التكنولوجي الذي أدى لتخفيض تكلفة النقل والانتقال والاتصال، كانت اتفاقية الجات عاملا مساعدا أساسيا في ثورة اقتصادية ثانية، ثورة أكثر شمولا بدأ فيها مئات الملايين من الناس يخبرون مزايا النمو، وما يصاحبه أيضا من اضطراب. إنها تلك الثورة – التي من الأسهل الآن أن نراها أكثر مما كان ممكنا في البداية – التي تشكل الطريقة التي نعيش بها.

خطوات صغيرة باتجاه اقتصاد عالمي

حين نشأ الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب، اختفى النظام الاستعماري. وأصبحت المستعمرات القديمة دولا جديدة، بعضها ذات أشكال ومواقع جغرافية شديدة الغرابة. ومع عدم وجود تاريخ من الحكم الذاتي والدولة القومية، ناضلت تلك الدول من أجل شق طريقها، اقتصاديا وبمعايير الحكم المستقر. وأنشأت الهند أكبر ديمقراطيات العالم وأكثرها تعقيدا، كمعجزة حديثة. وتحولت الصين إلى الشيوعية، وتبنت النموذج المخطط مركزيا للمنظمة الاقتصادية، وحققت القليل جدا من التقدم الاقتصادي القابل للقياس على مدى تسعة وعشرين عاما، ولكنها ربما بذرت بذور نهضتها المستقبلية بتعليم الأغلبية العريضة من شعبها. وقد غيرت اتجاهها بشكل كبير في سنة ١٩٧٨، وأصبحت أكبر دولة (من حيث عدد السكان) وأسرع دولة من حيث النمو في تاريخ العالم.

ما لم يره أحد بوضوح هو أنه في فترة ما بعد الحرب، كان الزخم الاقتصادي الذي دام لمدة مائتي عام بين مجموعة صغيرة من سكان العالم في سبيله لأن ينتشر إلى الكثير من بقية العالم.

إن تطبيقات هذا التقارب الجديد عميقة وواسعة. فتكاليف الأشياء سوف تتغير. والسلع والخدمات التي تتطلب وقتا وجهدا إنسانيا سوف تصبح أغلى نسبيا، كنتيجة حتمية للنقص النهائي في العمالة العاطلة منخفضة التكلفة في الاقتصاد العالمي. وسوف تحاول القوى والحوافز الاقتصادية أن تجعل هذه السلع والخدمات أرخص بإحلال مزيد من رأس المال محل العمل، ومن ثم تخفيض مدخلات العمل المطلوبة. ولكن هناك حدودا لإحلال رأس المال محل العمل، على الرغم من أن هذه الحدود تتحرك حيث تغير التكنولوجيا من الإمكانات المتاحة لذلك. لقد أدت وفرة العمالة العاطلة في الاقتصاد العالمي إلى تأجيل وصول التكنولوجيا الموفرة للعمل إلى حد ما. ولكن ذلك سوف ينتهي في القرن الحالي؛ وعلى الرغم من أننا لا نزال نرى سلعا منخفضة التكلفة

في وولمارت(*) Walmart وتارجت Target (**) وغيرها، فإن هذا الوضع لن يستمر إلى الأبد أو إلى أجل غير مسمى.

لقد كانت الثورة الصناعية اسما على مسمى. لقد كانت ثورة (ثورة طويلة) ذات أبعاد متعددة: مستوى المعيشة، والحد من الفقر، ونمو المعرفة، والوصول إلى المعلومات، والفرص، وتطبيق الفكر العلمي في الأساليب الاقتصادية للإنتاج، والاتصالات، والصحة العامة، وتخصيص الموارد. والآن، كل هذه المعرفة والتكنولوجيا تنتشر حول العالم.

إن الشيء "الطبيعي الجديد" بالنسبة لأبنائك الصغار وأحفادك سوف يكون عالما ما جرى الاعتياد فيه من قبل على أن يكون متاحا فقط لقلة متميزة سيصبح جزءا من حياة أغلبية جديدة مرتفعة الدخل. قد تظل هناك أيضا أقلية كبيرة من الناس الذين سيستمرون في العيش في بيئات منخفضة النمو. ولكننا في هذه المرحلة لا نعرف بالضبط، ونأمل في أن يتسارع نموهم هم أيضا. ولكن لأسباب متنوعة، قد يظلون يجدون صعوبة في إيجاد طريق للدخول إلى الاقتصاد العالمي، ولأن يزدهروا ويستمتعوا بنطاق متسع من الفرص. ولو حدث هذا، فسوف يتسبب في إمكان إيجاد مشكلة كبرى، سوف أعود إليها لاحقا.

(*) وولمارت Walmart: شركة أمريكية متعددة الجنسيات تملك وتدير سلاسل من محلات البيع بالتجزئة بأسعار رخيصة من خلال حوالى ٨,٥٠٠ فرع فى ١٥ دولة تحت أسماء متعددة، وتعد أكبر شركة لتجارة التجزئة فى العالم - المترجم.

(**) ثانى أكبر شركة أمريكية تملك محلات للبيع بالتجزئة بأسعار رخيصة بعد وولمارت فى الولايات المتحدة - المترجم .

الفصل الخامس

النمو الاقتصادى

لماذا نهتم بالنمو؟

الناس في الحقيقة لا يهتمون بالنمو على أي نحو مباشر. فهو في النهاية مجرد إحصاء يوثق جانبا معينا من التغير. والناس عموما على مستوى العالم يهتمون أكثر بأشياء روحانية: القيم والدين وعلاقتهم ببقية البشر. وفي المجال المادي، يهتم الناس بالفرص، وبإمكان أن يكونوا عاملين على نحو منتج وخلاقين، وبأن تكون لهم قيمة في المجتمع، وبالتعليم والصحة... وباختصار يهتمون بتلك الأشياء التي تخلق الحرية والفرصة لأن يوظفوا طاقتهم.

والنمو مهم لأن تلك الأشياء السابقة مرتبطة بالدخل والثروة، ولأن الدخل والثروة يمكّنان من الوصول إليها. وبمزيد من التحديد، إنها تتأثر بمستويات الدخل والثروة. دعنا نقول على هامش الموضوع إن الثروة بالنسبة لبالغي الثراء ربما تقيم أكثر كمقياس للنجاح، فبعد حد معين يكون من المستحيل فعليا إنفاق الثروة. وفي عالمنا، تعد الثروة الكبيرة علامة جزئية على الإنجاز، كما أنها تجلب معها الهيبة. وهي تطلب لأسباب تتجاوز قدرتها على الإضافة إلى الرفاهية المادية. ولكن بالنسبة لمعظم الناس، تكون الثروة أقل كثيرا ويتم التفكير فيها كتأمين ضد عدم التيقن وعدم الاستقرار وانقطاع الدخل. وبالنسبة لمعظم الناس، يكون الهدف الرئيسي من الثروة هو الحصول على مستوى لائق من الدخل.

إن اهتمامنا منصب على نمو مرتفع مستدام لفترات طويلة من الزمن لأن هذا هو الذي يغير "مستويات" الدخول بمقادير كبيرة بما يكفي لتقليل الفقر وزيادة الفرصة

أمام الناس لكي يصيروا منتجين وخلاقين. وعلى الرغم من أن الحديث عن النمو الاقتصادي يدور طوال الوقت من قبل صناع السياسات والمستثمرين والشركات وحملة الأسهم، فإنه في الواقع وسيلة لتحقيق غاية.

وهناك سبب آخر لأهمية النمو مهم بالنسبة لمعظم الناس. وهو سبب يتعلق بقيمة أخرى عالمية تقريبا. فكلنا نريد لأبنائنا وأحفادنا أن يحصلوا على فرص وخيارات أفضل مما حصلنا نحن عليه. وهذا التفضيل قوي بصفة خاصة في الدول الأكثر فقرا. ومن واقع خبرتي العملية في ومع دول نامية، فقد اكتشفت التضحيات التي سوف يقدمها الناس أو سوف يتقبلونها لو أنهم اعتقدوا أنهم بذلك يخلقون الفرصة لذريتهم لأن يكونوا ممتازين إلى أقصى درجة. بهذا المعنى، فإن النمو – النمو المستدام – مهم بشكل مباشر بالنسبة لمعظمنا.

إن هناك – وخاصة في الدول المتقدمة – من يقاومون هذا الإطار القيمي. وهؤلاء أعدادهم في تزايد. وهم يقولون إن ملاحقة النمو والثروة المادية ذهبت إلى أقصى ما يمكن. وإن الملاحقة غير المحكومة لدخول أعلى قد قادتنا لأن نتجاهل البيئة واستدامة أسلوب حياتنا، ولأن نبالغ في تقدير قيمة الدخل والثروة المادية في علاقتها بالسعادة، ولأن نخلق نظاما للقيم يقوم على التسابق المحموم أكثر مما يقوم على الرضا العميق. وهناك قدر متنام من البحوث الشيقة حول السعادة تتجه لدعم هذا الرأي.

هذا نقاش مهم حول القيم. ويمكن أن يؤدي بمرور الوقت إلى تحول هائل في الأولويات والاختيارات الاقتصادية التي نقوم بها، تحول مدفوع برياح تغير المناخ وتدهور البيئة. ولكنه في الوقت الحاضر يتعلق في المقام الأول بالبليون إنسان الذين يعيشون في الاقتصادات المتقدمة. أما بقية البشر فهم يريدون اللحاق بالركب. وهذا يعطينا حجة جيدة جدا. فالقيمة المضافة لألف دولار إلى الدخل عندما يكون دخلك السنوي ٨٠٠ دولار، يتوقع أن تكون أكبر منها كثيرا لو كان دخلك الحالي ٤٠.٠٠٠ دولار. إن النسبة المئوية للزيادة أعلى كثيرا بالنسبة للشخص الفقير، حتى لو كانت القيمة المطلقة هي نفسها. ولكن الأكثر أهمية بالنسبة للشخص الفقير هو أن الألف دولار الإضافية يمكن أن تضمن أن يتلقى أبناؤه تعليما جيدا.

عدم التماثل هذا مهم، ويمثل مصدرا محتملا لسوء الفهم. ويجب علينا أن نرحب بالتساؤل عن قيمنا المادية في العالم المتقدم وأن نسأل أنفسنا عن المزايا والتكاليف المادية المتمثلة في بعض منتجات التكنولوجيا المتقدمة. ولكننا يجب ألا نفترض أن هذا التساؤل عالمي، أو أنه مستقل عن الظروف الحالّة للمرء. ومن المؤكد أن العالم النامي يهتم بالأبعاد المتعددة للاستدامة. ولكن تحمسهم لنمو أقل أو لنمط مختلف من النمو سوف يزداد عندما ترتفع دخولهم وتقترب من خلق الفرص التي تتمتع بها الآن أقلية في الدول المتقدمة.

القيادة والسياسة

عندما بدأت أدرس وأتعلم عن النمو في العالم النامي، كنت أعتقد أن الموضوع أساسا - أو حتى كلية - يدور حول الاقتصاد. ولكني لم أعد أعتقد ذلك. وليس معنى ذلك أن الأجزاء الاقتصادية المحركة من ديناميات النمو غير مهمة أو غير ذات صلة، أو بعيدة عن الأمر، فهي جزء مهم من الموضوع. ولكنها ليست كل الموضوع. إن في بقية الصورة كثيرا مما يتعلق بالقيادة، والحكم، والمؤسسات، والسياسة، والتفاعل بين هذه العوامل والعمليات وبين النتائج الاقتصادية.

فلنقلها بصراحة، النمو يتطلب استثمارا، وهذا يعني تضحية في الحاضر من أجل مكاسب في المستقبل. ووظيفة القادة - في جزء منها - هي أن يشركوا معهم الجميع من أجل تكوين إجماع خلف رؤية مستقبلية ترتكز إلى إستراتيجية للنمو والتنمية تتمتع بمصداقية. إن الفئات المتعددة من المشاركين، وأصحاب المصلحة المنظمين يجب أن يكونوا شركاء طوعيين. وهذا يتضمن العاملين والنقابات وقطاع الأعمال والمستثمرين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع العائلي في المستويات المختلفة من توزيع الدخل.

هناك دول كثيرة قضت فترات مطولة من الزمن في حالة عدم نمو أو نمو منخفض. إنه نوع من التوازن الذي يجب أن يكسر ويتحول إلى نمط جديد مستدام.

ومن الجلي أن هذا الكسر ليس من الضروري أن يحدث آليا من خلال النظام الاقتصادي بتعريفه الضيق. فمن المطلوب حدوث تحول من خارج الاقتصاد، تحول يغير المسارات والتوقعات. وهذه القوة الدافعة الخارجية تأتي عادة من القيادة، وليس من النادر أن تأتي خلال أزمة أو قرب وقوع أزمة. وفي بعض الأحيان تأتي دفعة إضافية من تحول مواتي في البيئة الاقتصادية الخارجية. ونحن نعلم أن الشرح له تأثير قوي، ولكن رؤية ما يحدث في دول أخرى (وهو شيء أسهل من خلال التليفزيون والإنترنت) تغير إدراك القادة والشعوب لما هو ممكن.

إن الناس سوف يقدمون تضحيات لا تصدق لو اعتقدوا أن أبناءهم وأحفادهم سوف يكونون – نتيجة لذلك – أفضل من حالهم هم. ولكنهم في حاجة لأن يقتنعوا بأن الآليات سوف تعمل، وبأن العملية شاملة بحيث أن كل مجموعات الشعب ببساطة لن تهمل. إن المواطنين قد لا يفرضون مطلب أن تكون الحكومة من الشعب وبالشعب، ولكن من الضروري لحكومة فعالة أن تكون – ومن المتصور أن تكون – من أجل الشعب.

إن الحكم في سياق النمو المستدام ذو علاقة وثيقة بما يسميه الأوروبيون "التماسك". وهناك آخرون يستخدمون مصطلح "الهوية". وهما ليسا متطابقين تماما، ولكنهما وثيقا الصلة ببعضهما. فالأمم الأقدم دبرت بناء القومية عبر فترات طويلة من الزمن، وبإحساس بالانتماء والمصلحة المشتركة. إنه الإيمان المشترك بأن المواطنين معا في الأوقات الجيدة والأوقات الرديئة. وهو يؤدي إلى نوع من الشمولية، ومن التأكد من أن كل فرد يستفيد وأن هؤلاء الذين يعانون من مشاكل يتمتعون بالحماية، كما أنه يعطي الأمة نوعا من المرونة.

ونحن نميل إلى أن نأخذ هذا كشيء مسلم به فقط في حالة الدول النامية، ولكن يجب علينا ألا نفعل. ففي كندا، حيث نشأت، ينظر إلى إقليم كويبك من وقت لآخر باعتباره منشقا عن الدولة لأسباب تاريخية معقدة، ولكن أساسا في النهاية لأن كثيرا من مواطني كويبك لا يشعرون بالانسجام مع الأغلبية المتحدثة بالإنجليزية، وفي أوقات الشدائد ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية. واسكتلندا بالمثل

تشهد اندفاعات انفصالية دورية. إن الحرب الأهلية الأمريكية نشبت حول العبودية، ولكن ما كمن تحت هذا الانقسام كان الاختلافات المتصورة في القيم والهوية المشتركة.

إن الأمم الشابة الجديدة، وخاصة المتنوعة لغويا أو دينيا أو عرقيا أو قبليا تواجه تحدي بناء هذا الإحساس بالهوية والتماسك. وبدون هذا الإحساس، وأثناء عملية تخليقه، توجد مآزق. وغالبا توجد طاقة ومواهب كبيرة جدا تحشد للصراع حول السلطة والسيطرة على الموارد. وهذا يجعل إنجاز الحشد الهادف والمنسق من أجل النمو والتغيير، بما يتطلبه من استثمارات وتضحيات مصاحبة، مستحيل التحقق تقريبا.

لقد صارعت الدول الجديدة التي نشأت بعد الحرب في آسيا وأفريقيا هذا التحدي. والقادة العظام مثل نيلسون مانديلا كان لهم تأثير كبير يرجع في جزء منه إلى أن قيادتهم الأخلاقية أسرعت من خلق إحساس مشترك من القيم والهوية والفخر القومي. إن سنغافورة - رغم صغرها - متعددة الأعراق. وقد كان هناك ملمح أساسي في إستراتيجية التنمية التي اتبعها لي كوان يو ورفاقه ألا وهو الوفاء بالوعد بالمساواة والشمول من خلال ممارسات التوظيف والحصول على التعليم والإسكان العام.

ومعظم الصينيين يعرفون أنفسهم بوصفهم "هان(*) Han"، وهذه الهوية استغرقت ألفي عام لكي تتشكل. وهي غير ظاهرة للعيان إلى حد ما، ولكنها أصل له قيمته في الاختيار والحكم الجماعيين. أما المعجزة في ديمقراطية الهند منذ استقلالها سنة ١٩٥٠ فهي أنها مع وجود تنوع كبير جدا بأبعاد متعددة (الدين، والطبقة، والطائفة، واللغة)، استطاعت أن تخلق إحساسا بالفخر والهوية الوطنية يرتبط بتاريخها وببنيتها

(*) أسرة هان Han Dynasty: أسرة إمبراطورية حكمت الصين بين سنة ٢٠٦ قبل الميلاد و ٢٢٠ ميلادية. وتعتبر فترة حكمها عصرا ذهبيا فى تاريخ الصين، حيث كانت الصين فى معظمها دولة موحدة محكومة مركزيا. ولا يزال أغلبية الصينين حتى اليوم يشيرون لأنفسهم باعتبارهم "شعب هان". وحروف الكتابة الصينية يشار إليها باسم "حروف هان" - المترجم.

الديمقراطية المتسمة بالصخب والجدال. وقد كان تخليقها للقدرة على حكم نفسها (ولا يزال) هو أساس قدرتها على أن تقوم بالاختيارات الصعبة، وأن تستثمر، وأن تنمو الآن. وهناك بالطبع جانب مظلم في خلق هوية وطنية وثقافية. فمن المحتم تقريبا، أن تعريف "نحن" يخلق تعريفا متشككا موازيا لـ "هم".

وحيث يتزايد الترابط العالمي، يكون من المهم الوصول إلى حكم عالمي يصل إلى المستوى الذي وصل إليه الاعتماد المتبادل اقتصاديا (سوف نتحدث أكثر عن التفاصيل لاحقا). وسوف يكون علينا أن نعمل على تنمية المؤسسات التي من شأنها أن تعزز من السعي إلى مصالح جماعية أو مشتركة. ولكن سلطة ومشروعية مثل تلك المؤسسات سوف تعتمد في جانب منها على قدرتها على العمل بعدل ومساواة، وعلى قدرة الناس على النظر إلى مصالحهم بوصفها مشتركة. وربما تكون هناك حاجة الآن لتعديل لمفهوم "نحن" يذهب بها إلى ما وراء الحدود الوطنية، نحو إدراك القواسم الجماعية المشتركة تماما للمصلحة. إن القومية، التي تسهل أحيانا الوصول إلى اختيار جماعي داخل البلد الواحد، قد تتحول إلى عائق عندما يتعلق الأمر بالتعاون العالمي.

لست أقول إننا نحتاج للتخلي عن التفكير في أنفسنا بوصفنا إيطاليين أو كنديين. فنحن جميعا لدينا تماثلات متعددة، هي جزء من هويتنا الشاملة، وهي تربط بيننا وبين الآخرين. ولكن لو كنا بسبيلنا لأن نتجه بنجاح للسير في طريق نحو حكم عالمي أكثر فعالية، فإن إدراكنا المتطور للهويات سيكون عليه أن يتحرك في الاتجاه نفسه.

من أين يأتي النمو؟

دعنا نضع الدول النامية جانبا لبرهة ونتكلم عن النمو في الاقتصادات المتقدمة، تلك الاقتصادات التي نمت على مدى المائتين والخمسين عاما الماضية. نحن معنيون بالنمو في الدخول للأسباب التي ناقشناها فيما سبق. وفي اقتصاد سوق، تتحدد الدخول بإنتاجية العمل؛ أو بالتحديد، بنتاج عمل البشر. والإنتاجية بدورها تتحدد بمهاراتهم (الفردية والجماعية)، وبالأشكال الأخرى من رأس المال التي يكون عليهم أن

يتعاملوا معها (فَكِّر في أدوات التكنولوجيا العالية مثل الكمبيوتر)، وبفعالية المؤسسات التي تراقب وتحكم نظام السوق التي يعملون فيها.

مع مرور الوقت، يمكن أن تزيد إنتاجية الناس عندما يضاف رأسمال. ويمكن أن تزيد أيضا عندما يسمح لحوافز السوق بأن تؤدي دورها. ومن أوضح الأمثلة على ذلك القفزة الضخمة في الإنتاج الزراعي في الصين بين ١٩٧٨/١٩٨٠ عندما سمح للفلاحين لأول مرة بأن يبيعوا أي فائض أنتجوه فوق الهدف المخطط مركزيا الذي حدد لهم. ولكن بينما تزيد حوافز السوق من الكفاءة والإنتاجية، فهي لا تحقق تغيرا مستمرا في الإنتاجية والدخول. وبالمثل، هناك حدود على تزايد إنتاجية العمل بمجرد إضافة رأس المال. ففي النهاية تنخفض العوائد. ولكن منذ بدأت الثورة الصناعية، استمرت الدخول والإنتاجية في الارتفاع. والسؤال الواضح إذن هو: من أين يأتي ذلك؟

والإجابة المختصرة: من الابتكار.

إن الابتكار، الذي نسميه أحيانا التقدم التكنولوجي، تزيد من الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما مع مرور الوقت. وهذا يعني أنك تستطيع مع المدخلات نفسها من رأس المال والعمل والمواد الخام والطاقة أن تنتج مخرجات أكثر، أو أكثر قيمة. وتستطيع أيضا أن تفكر في الأمر كتخفيض في تكلفة إنتاج كمية محددة من المخرجات. وبعض التكنولوجيات تقتصد في العمل، كما في الحد من العمليات اليدوية في المعلومات باستعمال شبكات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات الحديثة. وهناك تكنولوجيات أخرى تقتصد أساسا في رأس المال. والتليفون المحمول يمكن أن يكون مثالا جيدا. فهو يتطلب رأسمالا أقل بكثير من نظام أرضي لإنشاء شبكة قادرة على العمل. وسوف نرى لاحقا أن هذا كان له تأثير عميق على سد فجوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والنامية. وبعض أوجه التقدم التكنولوجي تكون محايدة، حيث تقتصد في كل المدخلات بالتناسب.

بعض القراء سيكونون على معرفة بمصطلح "إنتاجية مجموع العوامل" Total Factor Productivity وهو يعني بالإنجليزية الدارجة مقدار ما تستطيع أن تنتجه من مجموعة محددة من المدخلات.

عندما تتغير إنتاجية مجموع العوامل في اقتصاد سوق عامل، فإن هذا يكون أساسا نتيجة للابتكار والتقدم التكنولوجي. أو أن (وهذا مهم بالنسبة للدول النامية) إنتاجية مجموع العوامل يمكن أن تتغير عند حيازة ونقل واستخدام تكنولوجيا ومعرفة موجودتين بالفعل (لنقل في الاقتصادات المتقدمة) إلى بيئة جديدة. وهذا هو ما يحدث في الدول النامية. فالتكنولوجيا والمعرفة والمهارات والدراية الموجودة على نطاق واسع في الدول المتقدمة تستورد. والآثار على المخرجات المحتملة وعلى الإنتاجية تكون هي نفسها. وهذا هو السبب الأساسي في أن الدول النامية تستطيع أن تنمو بسرعة عالية جدا بالمقارنة بالدول المتقدمة.

إن الابتكار هو معرفة جديدة تطبق لإضافة قيمة عن طريق خلق منتجات جديدة، أو خلق تقنيات إنتاج جديدة، أو عن طريق خفض التكلفة. وهي لا تهبط بشكل سحري من السماء. ولكن لا بد من ابتداعها. وقد كرست نظرية النمو الحديثة جزءا كبيرا منها لكي تفسر في مصطلحات محددة ماهية الحوافز الاقتصادية للابتكار وكيفية عمل ديناميكياتها. إنها تسمى نظرية النمو الذاتي لأن الهدف منها هو جعل التقدم التكنولوجي جزءا من النموذج الديناميكي، حيث تفسر الركائز التكنولوجية للاقتصاد بوصفها جزءا من العملية الاقتصادية، وليس كشيء يبرز من مكان ما خارج النظام الاقتصادي.

إن التمعن في هذه النظرية يوضح نظرية أقدم وإن كانت نظرية مهمة هي نظرية الهدم الخلاق Creative Destruction التي طورها جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter إن الابتكار يعطي للمبتكر (أو للمشروع الذي يحصل على الابتكار) ميزة سوقية بمعايير التكلفة أو تميز المنتج. واستغلال هذه الميزة يولد تيارا متدفقا من الأرباح كمكافأة عن المصروفات أو التكاليف الاستثمارية لهذا الابتكار. ولكن هذه الميزة السوقية تكون مؤقتة. وبكلمات بسيطة، هي تستمر إلى حين يتجاوزها ويحل محلها الابتكار التالي. وهذا هو جزء "الهدم". وهذا مهم لأنه يمثل الوجه السيئ من العملة المرتبط بالعائد السوقي للابتكار. فالابتكار التكنولوجي يقوم بكل من خلق القيمة وتدميرها. ولكن عندما يقوم بدوره يكون التوازن إيجابيا.

إن ديناميكيات الابتكار ونمو الإنتاجية يسهل رؤيتها بوضوح. فالمنتجات والمشروعات الجديدة وهي تدخل إلى الأسواق تحل محل أخرى قديمة. وفي بعض الأحيان يحتل مشروع ما كلا الموقعين، وذلك عندما ينتج منتجا يحل محل منتج آخر من منتجاته هو ذاته. وقد نتساءل لماذا يفعل ذلك. والإجابة هي المنافسة المحتملة. فقد تفعل ذلك بعض المشروعات القائمة، أو ربما المشروعات الجديدة. ولو كان المشروع المعني في سبيله لتحقيق الخسارة في كل الأحوال، فقد يحاول أيضا الاستفادة من منتج جديد، حتى لو كانت الزيادة الصافية في الربح أقل بالنسبة للمنتج الجديد.

وهذه العملية من الدخول والخروج، أي إدخال منتجات جديدة وإحلالها محل أخرى قديمة، هي محرك الاقتصاد الجزئي الذي يقود النمو. وهناك عناصر مكملة تؤثر على النتائج. وعلى سبيل المثال، فإن المشروع الذي يبتكر بنجاح يتوقع له أن يتوسع، وربما يتمتع بمزايا إضافية ترتبط بالمستوى الأكبر. ومن الشائع في العديد من الصناعات أن ينخفض متوسط التكلفة مع زيادة الكمية بسبب وجود التكاليف الثابتة. وقد يصعب من دخول منافس جديد بتكنولوجيا جديدة أو منتج جديد. حيث إن ذلك يرفع قليلا من التكلفة بالنسبة لابتكار ناجح. وهذه العوامل المكملة الجامدة قد تؤثر على الإنتاجية والنمو على مدى الفترة القصيرة من الزمن، ولكن هناك ما يدفع الديناميكيات الكامنة، وأفضل ما نسميه به هو "الابتكار التنافسي".

ولكن هناك بالنسبة للابتكار ما هو أكثر من الحوافز الاقتصادية والمزايا السوقية المؤقتة. فتقدم العلم والهندسة والعلوم الاجتماعية والعلوم الإدارية تسبق النمو الاقتصادي وتمكنه. إن خلق قاعدة لتوسيع معارفنا العلمية مدفوع جزئيا بالحوافز الاقتصادية. ولكن الفضول الإنساني يلعب دورا مهما. فهو قوة دافعة قوية جدا، وليست اقتصادية في معظمها.

إن الرغبة في خلق معرفة جديدة كانت أيضا ولا تزال - معززة بالرغبة في نيل التقدير والاحترام - حافزا إنسانيا قويا. ففي فلورنسا في عصر النهضة مولت أهم المشروعات الفنية والمعمارية من قبل أفراد أثرياء. والكثير من تلك المشروعات كان

متعلقا بالكنيسة الكاثوليكية وكنائسها وكاتدرائياتها. لقد كان ذلك في الواقع نظاما رائعا. فقد ابتدعت فنون عظيمة؛ وعمل الفنانون مقابل أجر، وحقق بعضهم شهرة واسعة، وبالتالي قيمة سوقية، وحصلت أسر غنية على فرصة أن يشار إليها بكل من الثراء والتقوى، وتوصلت الكنيسة إلى وسيلة رائعة لجمع التبرعات[١].

هنا، لدينا مثال لاجتماع الدوافع الاقتصادية الصرفة وأشكال أخرى من الدوافع، مخلقة محركا قويا. وربما كان المناظر الحديث هو تمويل البحث العلمي من قبل الحكومات. وقد كان النظام الأمريكي فيما بعد الحرب ناجحا جدا، وتم تبنيه على نطاق واسع حول العالم. وكان من الملامح الأساسية لهذا النظام مبدأ أساسي مؤداه أن النتائج غير محمية بحقوق ملكية. ومن المفترض أن المعارف المتخلقة عنها متاحة في أي مكان في العالم. وقد غرست تلك القيمة في أذهان الأكاديميين الشباب خلال مسار تدريبهم الجامعي في كل مكان في العالم. إنها قيمة عالمية. وهذا يحول إلى حد كبير دون تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة لأن لا شيء يتمتع بحقوق ملكية.

ولكن هناك ما يجب أن يتمتع بحقوق ملكية لو أريد للمستثمرين في التكنولوجيا الجديدة أن يحصلوا على عائد. وهكذا تكون لدى المستثمرين والقطاع الخاص حرية التصرف. وبالبناء على الأساس المعرفي المشترك، يتم المصالح الخاصة تستثمر لكي تحول المعرفة إلى تكنولوجيات ومنتجات. وفي هذه المرحلة من المسار تكون الغلبة للحوافز الاقتصادية إلى حد كبير.

وحتى في مجال المنتجات والتكنولوجيا، فإن التميز والرغبة في الابتكار يظلان قويين. ويستطيع المرء أن يرى ذلك في تطوير منتجات المصدر المفتوح[*] Open Source حيث يلعب الإبداع والتقدير (وربما ما يتبعهما من فرص مالية) دورا مركزيا.

(1) Jonathan K. Nelson and Richard Zeckhauser, The Patron s, Dayoff Princeton universiy press, 2008 .

(*) فى مجال الانتاج والتنمية يشير تعبير "المصدر المفتوح" Open Source إلى منهجية تشجع حرية الوصول المجانى إلى تصميمات المنتجات النهائية وتفاصيل تطبيقاتها - المترجم.

إن الناس يحبون أن يكونوا خلاقين ومفيدين اجتماعيا من أجل التقدير كما من أجل المكافآت المالية الصرفة. وفي العصر الحديث، استفادت الاقتصادات الغربية من هذا الدافع الإنساني القوي بتوفير الأدوات والمدخلات المهمة لكي تسمح له بالقيام بدوره. فالتعليم بكل مستوياته، والاستثمار في العلوم الأساسية والهندسة وعلوم الطب الحيوي، وإمكان الحصول على التمويل، وكثرة من العوامل المُمَكِّنة الأخرى أدت إلى انحياز المصالح الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، مع بقاء معظم الدوافع الإنسانية الأساسية من ناحية أخرى. وهذا ينتشر الآن في جزء كبير من العالم(٢)

تنمية موازية: شروط مسبقة في خطوات صغيرة

إن النمو الاقتصادي يحدث دائما بالتوازي مع تنمية المؤسسات السياسية والقانونية والرقابية. ويستطيع المرء أن يفكر في هذا الأمر بوصفه منطبقا على المستويات الوطنية وشبه الوطنية والعالمية. إنها عملية مستمرة تكمل من خلالها الزيادات في الطاقة الاقتصادية وفعالية الحكومة كل منهما الأخرى.

لقد أريق مداد كثير في الجدال حول أيهما يأتي أولا، التنمية المؤسسية أم ديناميكيات السوق. والإجابة الصحيحة أنه لا هذا ولا ذاك.

إن معظمنا يميل لأن يفكر تفكيرا منطقيا وبأسلوب خطي، في بعض الأحيان على الأقل. والمنطق يفترض أن نفكر بمعايير الشروط المسبقة: الفكرة هي أنك أولا تحتاج لهذا، ثم تستطيع أن تحقق ذاك. أنت تحتاج أولا لحقوق ملكية محددة جيدا ومفروضة قانونا، ثم تستطيع أن تحقق الاستثمار والنمو.

---

(٢) يوجد مخترع هندى اسمه كاناك جوجوى Kanak Gogoi ابتكر عددا كبيرا من التقنيات والمنتجات. ومن بين اختراعاته الكثيرة دراجة تعمل بالجاذبية وسيارة تستطيع أن تسير فى الهواء. وهو يرفض بإصرار أن تستغل ابتكاراته تجاريا، على الرغم من أنه ليست لديه مشكلة فى أن يقوم آخرون بذلك. انظر. Techie Buibs Air - Car! Refuses Commercialization " Silicon India, November 23, 2009.

ولكن الواقع أنه عندما يتعلق الأمر بالنمو والحكومة الفعالة، فإنه لا يسير على هذا النحو. أو أحيانا يفعل، ولكن بخطوات صغيرة جدا، وفي شكل دوائر مغلقة من التغذية الاسترجاعية Feedback Loops، فعلى البعد يبدو الأمر وكأن الأشياء تأخذ شكل عملية متوازية ناعمة. ولكن في الواقع، توجد ملايين من التفاعلات الإيجابية الصغيرة ودوائر التغذية الاسترجاعية. فتمويل التعليم يزيد، والتعليم يصبح أكثر فعالية، ورأس المال البشري يزيد، وعوائد استثمار القطاع الخاص ترتفع، والاستثمار الأجنبي المباشر يتوسع، والضرائب وإيرادات الحكومة ترتفع، والاستثمار في البنية الأساسية يتوسع، والاستثمار في التعليم يزيد. ومن المستحيل أن تتابع كل التفاعلات والمضاعفات. فالتحسينات الصغيرة والتقدم المطرد طويل المدى يدفع الأشياء خطوات للأمام مع كل وقت يمر. وتكلفة التعليم تصبح أكثر احتمالا كما أنه يحسن من رأس المال البشري، الذي بدوره يغذي المهارات والإدارة وقدرات الحكومة. إن منافسة أكبر تفتح الباب أمام الاقتصاد العالمي، وكأثر جانبي، يتسارع التعلم ونقل والمعرفة، مضيفا إلى الدخول والاستثمار في المؤسسات التعليمية (ضمن أشياء أخرى).

بالطبع، ليست كل دوائر التغذية الاسترجاعية إيجابية؛ فالطلب المتزايد على العمل يمكن أن يرفع من سعره (وهو شيء جيد)، ولكنه يقلل من العائد، وبالتالي من معدل الاستثمار، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تخفيض النمو.

إن التفكير بهذه الطريقة يكتسب أهمية؛ فالهند تحتاج لبناء كمية ضخمة من البنية الأساسية، وصناع السياسة في الهند يعرفون ذلك، كما يعرفه أي شخص يزور الهند. إن البلد تحقق تقدما مطردا، وخاصة في الأوقات الأخيرة، ولكنها سوف تستغرق سنوات. وموقف البنية الأساسية في الهند يبدو ضعيفا بالمقارنة بمثيله في الصين. وليس هناك شك في أن البنية الأساسية للصين ساعدتها على النمو. كما أن الهند تقدمت بسرعة متزايدة نحو النمو المرتفع في العقد الأخير. والسؤال هو: هل الهند مضطرة لسد الفجوة في البنية الأساسية لكي تنمو مثل الصين؟ بمجرد الحدس، يبدو الأمر كذلك، ولكن الإجابة هي لا.

إن الهند تستطيع أن تنمو بشرط أن يتزايد منتجها التعليمي وبنيتها الأساسية بسرعة كافية. ولكي نتفهم ذلك، نلاحظ أن البنية الأساسية للصين كانت مشابهة لمثيلتها في الهند منذ خمسة عشر عاما، ومع ذلك كانت الصين تنمو حينذاك بمعدل ٩,٥٪. ولو فكر المرء في أن فجوة بهذا الحجم يجب أن تسد قبل التمكن من النمو، فسوف يبدو هذا هدفا بعيد المنال. وسوف يؤدي هذا إلى نوع من الشلل. وهذا الشلل - وليس الفجوة نفسها - هو الذي يمكن أن يبطئ من النمو.

ومن النتائج المباشرة لذلك أنه عند التحديد الديناميكي يمكن أن يكون البحث عن أسباب التغيير صعبا. وفي النماذج التي تصف تلك العملية، تأتي المتغيرات من نوعين. المجموعة الأولى تتحدد بواسطة النموذج، وتكون داخل النظام (في الاقتصاد تسمى "داخلية")، والمجموعة الأخرى تتحدد خارج النظام ("خارجية") بواسطة مجموعة أخرى من العوامل. وبالنسبة للمتغيرات الداخلية، يكون كل شيء "سببا" لكل شيء آخر تقريبا. ومعنى ذلك أنها تتحدد بالتشارك مع بعضها بعضًا. والحقيقة أنه ليس من المجدي أن نتحدث عن ماذا يسبب ماذا ما لم يكن النموذج ذا بنية "ثلاثية".

ماذا عن المتغيرات الخارجية (أي التي هي خارج النظام)؟ من الطبيعي أن ننظر إلى المتغيرات الخارجية بوصفها أسبابا أو - في سياق النمو - شروطا ضرورية. إن المتغيرات الخارجية اقتصاديا تصف أشياء مثل سياسات الحكومة، واستثمار القطاع العام، وشروط خارجية في الاقتصاد العالمي. إن المتغيرات الخارجية والاختيارات غير المحكومة ينظر إليها أحيانا بوصفها الشيء نفسه. ولكنها ليست كذلك.

إن النماذج تكون مركبة والتبسيطات صممت لكي تفرز القوى والتفاعلات المهمة. وما هو خارجي أو داخلي هو اختيار. وزملاؤنا في مجال الاقتصاد السياسي مشغولون بجعل ما جرى التفكير فيه تقليديا بوصفه متغيرات سياسية خارجية، متغيرات داخلية. إن البصيرة النافذة ترى أن الاختيارات السياسية تتأثر وتتقيد بالنتائج الاقتصادية، والعكس بالعكس. إن هذا عمل بالغ الأهمية يساعدنا على أن نفهم التفاعلات بين السياسة والاقتصاد والاختيار الجمعي. كما أنه أيضا يجعل

المتغيرات التي جرى التفكير فيها تقليديا على أنها خارجية بالنسبة للنموذج، داخلية.

وهذا بالطبع يعيدنا إلى تحدي اكتشاف الأسباب ونقاط البدء.

والحقيقة أنه يوجد شيء من الغموض حول الكيفية التي تبدأ بها هذه الديناميكيات الإيجابية الداعمة، ولماذا لا تبدأ في وقت البداية نفسه. وسوف نعود للتطرق لهذا الأمر لاحقا في الجزء الثاني.

الفصل السادس

أسئلة شائعة عن العالم النامى والاقتصاد العالمى

إن العالم النامي شاسع ومتنوع وصعب الفهم. فبعض الدول ضخم وبعضها صغير. بعضها ينمو بسرعة كبيرة، بينما بعضها الآخر بدأ بالكاد يسرع من نموه أو ثابت في مكانه. ولو أنك ذكرت العالم النامي أمام الناس في الدول المتقدمة، فإن بعضهم سوف يفكر في الدول الأفريقية الفقيرة التي تكافح ضد الإيدز وقضايا صحية أخرى. وسوف يفكر بعضها في قضايا الحكم التي تسفر من وقت لآخر عن صراعات مسلحة.

آخرون سوف يفكرون في أمريكا اللاتينية، حيث الدخول أعلى، والتفاوت في مستويات الدخول مرتفع بشكل كبير، والأحياء الفقيرة، وتحديات الحكم ذات العلاقة بالمخدرات. وسوف يفكر آخرون في النمو المرتفع الديناميكي في شرق أسيا وسوف يقرؤون قصصا عن النمور الآسيوية وعن الحجم والقوة المتصاعدين للصين وأسيا. وقد يتساءل الكثيرون عن الصراع البادي بين النمو المتسارع وتوقعات الصعود في الهند من جهة، وبين فقر ريف الهند من جهة أخرى.

هذا الموزاييك هو العالم النامي. ولا عجب من صعوبة وضع كل الأجزاء في رقعة واحدة.

المعونة الأجنبية والنمو

في الغرب، عندما يتعلق الأمر بالدول النامية، تتركز بؤرة الاهتمام على المعونة. وهناك ذلك الجدال المشهور بين جيفري ساكس Jeffrey Sachs ووليم إيسترلي William

Easterly حول ما إذا كانت المعونة تقدم شيئا جيدا على الإطلاق أم أن ضررها في الواقع أكثر من نفعها. يدفع ساكس بأن هناك شركا من الدخل المنخفض يمكن الهروب منه مع وجود استثمار خارجي جارٍ مناسب في الدول الفقيرة. بينما يشير إيسترلي إلى أن الارتباط بين المعونة والنتائج بمعايير الأداء الاقتصادي ضعيف في أفضل أحواله، وإلى أن المعونة تولد التواكل وتقوض جهود الاعتماد على الذات وإصلاح الحكم.

لكي نكون منصفين، فإن على أنصار كل من الرأيين أن يوافقوا على أن المعونات الإنسانية العاجلة (فى حالات المجاعات والصراعات والأوبئة) تقع خارج نطاق هذه المناقشة. فالغرض منها _ إلى حد كبير – هو حماية الناس، دون ادعاء التأثير على التنمية والنمو إلا بطريقة غير مباشرة جدا. فالنقاش يدور حول معونات التنمية، أي المساعدات المخططة لتحسين الأداء الاقتصادي وبدء الانطلاق في طريق النمو.

والمعونة – على الرغم من أنها موضع اهتمام في الغرب – هي نوع من صرف الانتباه بعيدا عن منظور النمو والتنمية. والقليل نسبيا من التنمية التي رأيناها فيما بعد الحرب يعزى إلى المعونة الأجنبية. ولكن قيام نظام تجارة عالمي مفتوح وتدفق حر نسبيا من الاستثمار الأجنبي المباشر وعابر للحدود يمثل محركات أهم بكثير بالنسبة لنمو دولة نامية.

وإلى وقت قريب إلى حد ما، كان جزء كبير من المناقشات الغربية حول العالم النامي لا يتجه بدرجة كبيرة للتركيز على الديناميكيات والتحديات الداخلية للنمو في الدول النامية، ولكن بدرجة أكبر على كيفية تفاعل الدول المتقدمة مع هذه الدول، هل من خلال المعونة، أم التجارة، أم هجرة الوظائف والبشر، أم فقط على تدفق الاستثمار. يبدو أن الافتراض الضمني هو أن هذه التفاعلات الخارجية هي العوامل المساعدة الرئيسية للتغيير.

ولكن هذه وجهة نظر ناقصة ونرجسية إلى حد ما. ليس لأن الروابط مع الدول المتقدمة ومؤسساتها غير متعلقة بالنمو والتنمية. ولكن العوامل المساعدة الخارجية تتفاعل مع ديناميكية داخلية معقدة ذات عناصر لازمة لكي تكتمل الصورة.

إن الأسئلة التي وجهت لي خلال تنقلي حول العالم تعكس الطبيعة صعبة الفهم لهذا الموزاييك.

أين يوجد الدخل في الاقتصاد العالمي؟

معظم الدخل في الاقتصاد العالمي يوجد في مجموعة الدول المعروفة باسم مجموعة العشرين، مع تعديل طفيف بإضافة الدول الأكبر التي ليست أعضاء بعد في المجموعة. تضم مجموعة العشرين الدول المتقدمة التالية: الاتحاد الأوروبي، واليابان، والولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا. وهي تضم أيضا معظم الدول النامية الرئيسية: كوريا الجنوبية (التي تقترب الآن من دخول الدول المتقدمة)، ومجموعة دول البريكس BRICs (البرازيل وروسيا والهند والصين)، لكنها تضم أيضا الأرجنتين وجنوب أفريقيا وتركيا وإندونيسيا والسعودية[1] والدول المصنفة كدول مهمة وكبيرة ولكنها ليست أعضاء في المجموعة، المكسيك ومصر ونيجيريا. ومن المتوقع انضمامها مع مرور الوقت.

ويصل نصيب مجموعة العشرين لما يتراوح بين ٨٥٪ و٩٠٪ من إجمالي الدخل في العالم، وحوالي ثلثي سكان العالم. وقد كانت مجموعة العشرين سابقا قليلة الأهمية إلى حد ما، ولكنها اكتسبت أهمية بصفتها نتيجة للأزمة المالية.والاقتصادية في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ والسبب بسيط جدا، وهو أن القادة وصناع السياسات والمراقبين أدركوا جميعا أن الإدارة الفعالة للاقتصاد العالمي تتطلب انخراط الدول النامية المصنفة كدول مهمة. وقد حدث التحول من مجموعة السبع/ الثماني المتقدمة (بمشاركة جزئية

(١) إن فكرة تصنيف البرازيل وروسيا والهند والصين (The BRICs) معا تعود إلى اقتصادى موهوب في جولدمان ساكس اسمه جيم أونيل Jim O'Neill وكانت رؤيته المبكرة أن الدول الكبيرة جداً والتى لديها احتمالات النمو المرتفع سوف يكون لها تأثير متزايد على الاقتصاد العالمى. ومن المثير للاهتمام أن دول البريكس لم تنظر فعلا لنفسها كجزء من مجموعة قبل رؤية أونيل. إنهم الآن ينظرون إلى أنفسهم بوصفهم يتميزون بهذا التماثل مع مصالح مشتركة متداخلة ونمط من التفاعل المنتظم.

لروسيا) إلى مجموعة العشرين - حرفيا تقريبا - بليل، ومن دون مناقشة أو معارضة. وبقية العالم النامي تنظر إليها كأنها منظمة سرية، وتشعر بالقلق من أن مصالحها لن تلقى اهتماما كافيا. ولكن هذا كان صحيحا أيضا بالنسبة لمجموعة السبع. والجدير بالاهتمام هو ماذا تستطيع أزمة أن تفعله عن طريق إزالة الحواجز والتحول عن الأنماط القديمة في التفكير والتفاعل.

على مدى معظم فترة ما بعد الحرب، كانت أولويات الاقتصاد الدولي تحدد من قبل مجموعة السبع، وكان الاقتصاد العالمي والنظم المالية تدار بواسطة مؤسسات تهيمن عليها الدول المتقدمة. وقد تخطينا هذا العالم. ولكن المؤسسات الجديدة لا تبرز فجأة إلى الوجود، فهي تخلق عبر الزمن. وهكذا، نحن الآن في منطقة غير محددة المعالم في وسط تحول كبير في الحكم العالمي. ومن المتوقع جدا أن نمر بمطبات وعثرات على امتداد الطريق. والتقلبات والنوبات من عدم الاستقرار التي خبرناها في الفترة منذ سنة ٢٠٠٨ ينظر إليها من قبل الجميع كانحراف عن الطريق، كنموذج لعاصفة تحدث مرة كل مائة عام. أما بالنسبة لي فهي على الأرجح إشارات أو نذر لفترة ممتدة من التقلبات والتغيرات المحتملة التي سوف تمثل تحديا أمام إدارة واختبارا لنموذج تقارب النمو الذي ظللنا نشهده على مدى الأعوام الخمسين أو الستين الماضية.

ماذا عن بقية العالم النامي؟ توجد في العالم ٢٢٣ دولة. مائتان منها تقريبا خارج مجموعة العشرين تضم أكثر من ثلث سكان الكوكب (حوالي ٢,٢ بليون نسمة، أي بمتوسط ١١ مليون نسمة لكل دولة، وهو عدد قليل نسبيا)، وتصيب أقل من ١٥٪ من الدخل. وهناك استثناءات، ولكنها في المتوسط دول فقيرة. ومن ضمن هذه الدول المائتين توجد نحو ٧٥ دولة يقل عدد سكانها عن مليوني نسمة. إنها صغيرة جدا، وهذا يزيد من قابليتها للتعرض للآثار الاقتصادية السلبية بعدة طرق.

بمعايير متوسط دخل الفرد، فهو يبلغ في مجموعة العشرين نحو ١٠,٠٠٠ دولار، وهو في تزايد سريع. وهذا المتوسط في بقية دول العالم يبلغ نحو ٣,٣٠٠ دولار، وهو ينمو بسرعة أقل كثيرا. وفي كلا المجموعتين يوجد تنوع جدير بالتقدير.

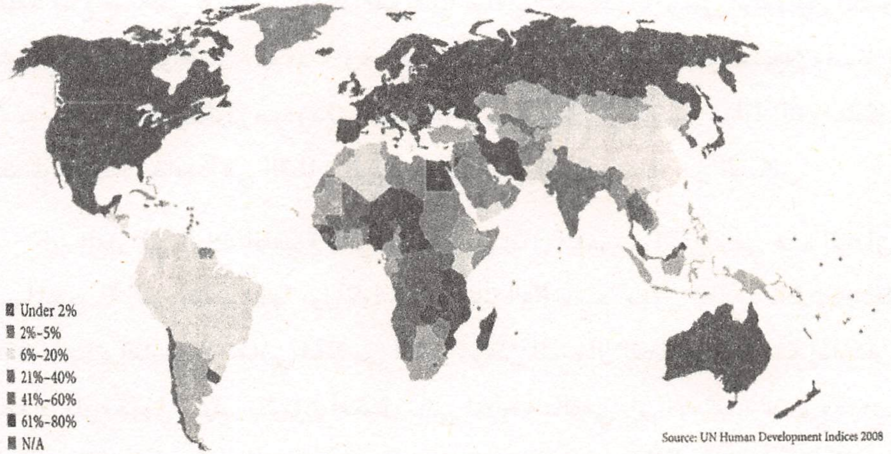
إن الدول المتقدمة (التي تمثل ١٥٪ من سكان العالم وفقا للمناقشة السابقة)، مع عدد سكان نحو بليون نسمة، يصل نصيبها إلى نحو ٦٣٪ من الدخل. وهناك ٣,٢ بليون نسمة في بقية مجموعة العشرين (نصف سكان العالم تقريبا) تحصل على ما يتراوح بين ٢٠٪ و٢٥٪ من الدخل. والمائتا دولة الواقعة خارج المجموعة تحصل على ١٥٪ أو أقل. ومن الواضح أن التباعد الكبير الذي نشأ في المائتي عام الأولى من الثورة الصناعية بعيد عن أن يلتئم.

الفقر في الاقتصادات النامية

توجد لدى الأمم تعريفات مختلفة للفقر، كل منها صمم لكي يحدد الأعضاء ذوي المرتبة الدنيا في مجتمعاتها. ولكننا في المقارنات التنموية والعالمية نحتاج لمعيار شامل. وهذا المعيار عادة يحدد بسقف يبلغ دولارا أو دولارين يوميا.

وفيما يلي صورة لمعدل الفقر على مستوى العالم باستخدام معيار دولار واحد في اليوم.

مستوى الفقر



الدول المتقدمة بها فقر قليل جدا. وعلى وجه العموم، الفقر ينخفض مع النمو، ولكن سرعة الانخفاض تتأثر بتوزيع الدخل. وأمريكا اللاتينية وأفريقيا تحظيان بأعلى مستويات التفاوت في الدخل. ولهذا، فإنه بالنظر للدخول هناك، يتجه الفقر لأن يكون أعلى. ولكن هذا قد يسبب القليل من التعقيد. ففي الدول الفقيرة جدا، حيث الجميع تقريبا فقراء، سوف يكون التفاوت في الدخل قليلا. ثم مع النمو، يتجه التفاوت للتزايد، حيث ترتفع الدخول على نحو غير متساو نتيجة لديناميكيات النمو.

وبوضوح، ففي الدول ذات الدخل المنخفض جدا، يكون النمو هو المُمَكِّن الرئيسي للحد من الفقر. وهذا واضح في آسيا، حيث كان النمو مرتفعا وانخفض الفقر بسرعة. ولو نظرنا للشكل نفسه قبل خمسة وعشرين عاما لظهرت مناطق داكنة ذات فقر شديد أكثر بكثير في آسيا.

لا تزال الهند تضم نسبة مئوية مرتفعة نسبيا من الفقراء، لأنها تسارعت في النمو متأخرا. ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة بدرجة كبيرة مع النمو المرتفع للبلاد. ولكن بسبب ارتفاع عدد السكان يظل فيها أكبر تركز للفقر. ولا تنس أن عدد سكان الهند يبلغ ضعفي عدد سكان كل أفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الرغم من النمو المرتفع، فإن المواطنين الهنود - وخاصة الفقراء منهم - والسياسيين وصناع السياسات الهنود يظلون مهمومين بالشمولية، أي بضمان أن تنتشر مزايا النمو بشكل متساو تماما، وخاصة في القطاع الريفي، حيث لا يزال يقيم ٧٠٪ من السكان.

إن الفقر في البلاد الفقيرة التي لا تنمو من أثقل الهموم. والفقراء في هذه البلدان هم المجموعة التي يشير إليها بول كوليار Pall Collier باسم "بليون القاع" Bottom Bil-lion. فهذه البلدان لا تعاني فقط من الفقر، ولكن السؤال الحاسم حول ما إذا كان أحفاد المرء فيها سوف يكونون أفضل تأتي إجابته بالنفي. إن الافتقار للنمو وغياب الظروف التي تمكن منه تجعل من استمرار الفقر هناك النتيجة الأرجح.



ويبقى النمو هو العامل الأكثر أهمية في الحد من الفقر – وإن غياب النمو هو المتغير الرئيسي للفقر المستمر – فإن هناك عوامل أخرى مهمة. ومن هذه العوامل، أن الافتقار لإمكان الوصول إلى الخدمات والأنظمة الأساسية يمثل في الواقع أداة استبعادية خطيرة. وغياب التعليم الجيد يمكن أن يحتل مكانا متقدما في القائمة. وكذلك قضايا ذات صلة مثل حقوق الملكية وقلة أو انعدام إمكان الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية. وتلك الأخيرة تعوق بدرجة خطيرة قدرة الفقراء على الادخار والاستثمار أو إنشاء الأعمال أو التوسع فيها. كما أن تدني الاستثمار في البنية الأساسية والتكنولوجيا ذات الصلة من جانب القطاع العام يشارك أيضا في التأخر المستمر في نمو الإنتاجية في القطاعات الريفية في دول كثيرة يتركز فيها الفقراء.

إن الفقر العالمي يغلب عليه أنه ظاهرة ريفية. والحد منه – في حالات معلومة – يأتي من النمو والتحضر، بما يؤدي إلى تخفيض سكان الريف والحد من فائض العمل في هذا القطاع، وأخيرا إلى زيادة في الإنتاجية الريفية.

توجد انحرافات عن هذا النموذج. ففي أجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية، يفوق التحضر نمو العمالة المنتجة. ونتيجة لذلك، فإن الفقر ليس مركزا لحد كبير في المناطق الريفية – التي انخفض فيها عدد السكان انخفاضا كبيرا – ولكن في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية.

الاقتصاد الصيني كبير إلى أي حد؟

اقتصاد الصين الآن أقل قليلا من ٣٥٪ من حجم اقتصاد الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، أكبر اقتصادين في العالم. وهو يوشك على أن يحل محل الاقتصاد الياباني كثاني أكبر اقتصاد في العالم. إن اقتصادي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي متماثلان في الحجم، وكل منهما أقل بالكاد من ٢٢٪ من الاقتصاد العالمي مقيسا بالإنتاج. وبافتراض استمرار معدلات النمو الحالية، فإن الاقتصاد الصيني سوف يماثل تقريبا حجم اقتصاد الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي خلال عشرة أو خمسة عشر عاما. إن عدد سكان الصين يساوي أربعة أضعاف سكان الولايات المتحدة، ولذلك فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل عندئذ سوف يساوي حوالي ربع مثيله في الولايات المتحدة. وسوف يستغرق الأمر خمسة عشر عاما أخرى (أو ربما أكثر لو بدأ النمو في التباطؤ) لكي يصبح متوسط دخل الفرد في الصين مساويا لمثيله في الدول المتقدمة.

من العناصر المدهشة في تلك الحسبة أن الصين سوف تصبح قوة اقتصادية كبرى (يستطيع المرء أن يجادل بأنها هكذا بالفعل) في وقت يكون فيه متوسط دخل الفرد فيها منخفضا جدا. وهذا في الحقيقة شيء لم يحدث من قبل، لأنه لم يحدث أن دولة بهذا الحجم – بمقياس عدد السكان – نمت بهذه السرعة. إن للصين تأثيرات عالمية ومسئوليات عالمية متنامية في المحافظة على النظام الاقتصادي العالمي واستقراره، على الرغم من أن مستويات الدخل فيها لا تزال منخفضة بمقاييس الدول المتقدمة. إن معظم الدول النامية لا تملك ترف التركيز على النمو المحلي والتنمية على مدى أطول بكثير. ولهذا سوف تكون هناك تحديات تواجه الصين في الموازنة بين نموها وتنميتها المحلية وبين قوتها وتأثيرها ومسئولياتها الدولية المتنامية. وهذا يخلق توترا داخليا صعبا داخل الصين بما يجعل إدارة الاقتصاد العالمي أكثر صعوبة. وسوف أعود لهذه القضايا في الجزء الرابع.

أين تقع الهند مقارنة بالصين؟

بدأ نمو الهند في التسارع متأخرا عن الصين، كما أن تصاعده كان أكثر تدرجا إلى حد ما. فقد قفز نمو الصين في أواخر سبعينيات القرن العشرين، بينما بدأ تسارع نمو الهند في أواخر ثمانينيات القرن. وبافتراض استمرار معدلات النمو الأخيرة والمتماثلة في كلا البلدين (٩٪ أو أكثر)، تكون الهند متأخرة عن الصين بحوالي أربعة عشر عاما. ومتوسط دخل الفرد في الهند في الوقت الحاضر حوالي ثلث مثيله في الصين. والحد من الفقر الذي حدث في الصين أكبر بكثير من مثيله في الهند. ولكن هذا سوف يتغير. فمن المتوقع أن تحدث تخفيضات ضخمة في الفقر في الهند في السنوات الخمس عشرة القادمة. ولكن مع تأخر قدره أربعة عشر عاما أو نحوها، فإن النمط في الهند سوف يكون تقريبا هو نفسه ما رأيناه في الصين.

يوجد تحفظ مهم واحد. فمعدلات النمو السكاني في الصين والهند مختلفة. وعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة، وصل هذا المعدل في الهند إلى ١,٤٪ سنويا، بينما بلغ في الصين ٠,٦٪، عاكسا سياسة الطفل الواحد التي تؤتي أثرها أساسا في القطاع الحضري والجزء الحديث من الاقتصاد. وهذا الفارق البالغ ١٪ يتسبب في تباعد متوسط دخل الفرد في الهند عن النمو الإجمالي بهذا القدر نفسه. إن سكان الصين أكبر سنا (وفي الحقيقة يشيخون بسرعة كبيرة)، ونتيجة لذلك يتسع التباعد. ومعدل نمو السكان الأكثر ارتفاعا في الهند سوف يكون له أثر سلبي معتدل على متوسط دخل الفرد فيها بالمقارنة بالصين.

من ناحية أخرى، تتجه الخصوبة للانخفاض مع زيادة الدخل ومع التعليم ومع زيادة فرص التوظف وتحسن أوضاع المرأة. فالخصوبة في المكسيك - على سبيل المثال - تنخفض بسرعة حيث ينمو الاقتصاد. ولذلك فمن المتوقع أن ينخفض معدل النمو السكاني في الهند حيث تصبح الهند أغنى، وهذا سوف يؤدي إلى تسارع نمو الدخول الفردية.

إن الصين والهند معا تحققان ما بين ٨٪ و٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعالم. وسوف يزيد هذا الرقم مع مرور الوقت. ومع عدد سكان يبلغ ١,٣ بليون نسمة (الصين)، و١,٢ بليون (الهند)، فهما معا تضمان ما يقرب من ٤٠٪ من سكان العالم.

يمكننا التفكير في هذا الأمر علي أساس أن الصين والهند تضمان نحو ٦٠٪ من سكان مجموعة العشرين. وخلال عقود قليلة أخرى، سوف تصبحان الدولتين الرئيسيتين من حيث الدخل المرتفع. وعند هذه النقطة، ولنقل عند منتصف القرن الحادي والعشرين، سوف يكون إنتاج الصين والهند متماثلين ويصلان إلى ٦٠٪ من دخل الدول المتقدمة في العالم. بينما سوف تصل كل من الولايات المتحدة وأوروبا عندئذ إلى نحو ١٠٪ من إجمالي إنتاج الدول المتقدمة. وحاليا تمثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معا حوالي ٦٠٪ من دخل مجموعة العشرين. إن أحجام، وربما أدوار، كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في جانب، والصين والهند في الجانب الآخر سوف تنعكس. أما كيف سوف يؤثر ذلك على مسار الاقتصاد العالمي، فمن المستحيل التنبؤ به مقدما. ولكنه سوف يكون عالما مختلفا جدا بمقاييس توزيع القوة الاقتصادية.

الجزء الثاني

النمو المرتفع المستدام في العالم النامي

الفصل السابع

الدول النامية ذات النمو المرتفع فى فترة ما بعد الحرب

إن السبيل الوحيد لفهم النمو المرتفع في العالم النامي هو النظر في الحالات التي أنجز فيها نمو مرتفع مستدام والتساؤل عما هو مشترك بينها[١] بعدئذ يستطيع المرء أن يتساءل عن أوجه الاختلاف بينها وبين الدول التي كان النمو فيها أقل أو كان منعدما. والقيام بهذا لن يقدم لنا دليلا علميا عن محركات النمو، ولكنه يعطينا دلائل وإرشادات مفيدة.

توجد ثلاث عشرة دولة نجحت في أن تنمو لمدة خمسة وعشرين عاما أو أكثر بمعدل متوسط يبلغ ٧٪ أو أكثر. فإذا أخذنا في الحسبان أنه توجد نحو ١٨٠ دولة نامية في العالم، فإن القائمة تكون غير طويلة. ومعنى هذا إذن أنه يوجد حاجز مرتفع يجب إزالته. وبتعبير آخر، فإن نمط النمو المرتفع كان يجب أن يكون أكثر انتشارا. ولكن الواقع أنه حتى الأعوام الخمسين الأخيرة كان هذا النمط المرتفع يبدو مستحيلا.

والدول التي حدث فيها نمو مرتفع مستدام (باستخدام معيار ٧٪ لمدة خمسة وعشرين عاما) مدرجة في الجدول على الصفحة التالية، مع بيان فترة النمو السريع ومتوسط الدخل الفردي في بدايتها وفي نهايتها. عند نمو بمعدل ٧٪، يتضاعف الدخل والإنتاج كل عشر سنوات. ومع البدء بـ ٥٠٠ دولار للفرد، سوف يصبح هذا الدخل

(1)The Growth Report: Stratigies for Sustained Growth and Inclusive Development
التقرير الرئيسي للجنة النمو والتنمية، مايو ٢٠٠٨، نشر بواسطة مجموعة البنك الدولي لحساب اللجنة. كل إصدارات لجنة النمو والتنمية يمكن الرجوع إليها وتنزيلها مجانا من على الموقع الإلكتروني www.growthcommission.org.

٢.٧٠٠ دولار بعد خمسة وعشرين عاما، وهو ليس كبيرا لحد بعيد، ولكنه تغير ضخم. فبهذه المعدلات يكون الحد من الفقر كبيرا جدا. وكما ترى، فإن القائمة ذات الثلاث عشرة دولة تشمل اليابان، التي جمعت بين بناء ما بعد الحرب والتنمية الاقتصادية. واليابان والبرازيل كانتا أولى حالات النمو المرتفع السريع في فترة ما بعد الحرب. والقائمة تضم أيضا النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية، وسنغافورة وهونج كونج وتايوان) - ولا محل للدهشة في هذا - مع عدد من الدول الآسيوية الأخرى هي: إندونيسيا، وتايلاند، وماليزيا. وسنجد أيضا بتسوانا، وهي دولة صغيرة مغلقة في أفريقيا، وديمقراطية فاعلة وجدت لنفسها طريقا مع قيادة ملهمة وسياسية سليمة استطاعت أن تجتاز تحديات بناء الدولة والصراعات المحيطة بها حول ثروات الموارد الطبيعية (الماس). وهكذا فإن بتسوانا تعد إلى حد بعيد دولة خارجة عن أفريقيا، على الرغم من أن هذا قد يكون في سبيله إلى التغير.

الدولة	فترة النمو المرتفع#	متوسط الدخل الفردي في البداية وسنة ٢٠٠٥##	
بوتسوانا	١٩٦٠-٢٠٠٥	٢١٠	٣.٨٠٠
البرازيل	١٩٥٠-١٩٨٠	٩٦٠	٤.٠٠٠
الصين	١٩٦١-٢٠٠٥	١٠٥	١.٤٠٠
هونج كونج*	١٩٦٠-١٩٩٧	٣.١٠٠	٢٩.٩٠٠
إندونيسيا	١٩٦٦-١٩٩٧	٢٠٠	٩٠٠
اليابان*	١٩٠٠-١٩٨٣	٣.٥٠٠	٣٩.٦٠٠
كوريا الجنوبية*	١٩٦٠-٢٠٠١	١.١٠٠	١٣.٢٠٠
ماليزيا	١٩٦٧-١٩٩٧	٧٩٠	٤.٤٠٠
مالطة*	١٩٦٣-١٩٩٤	١.١٠٠	٩.٦٠٠
عمان	١٩٦٠-١٩٩٩	٩٥٠	٩.٠٠٠
سنغافورة*	١٩٦٧-٢٠٠٢	٢.٢٠٠	٢٥.٤٠٠
تايوان*	١٩٦٥-٢٠٠٢	١.٥٠٠	١٦.٤٠٠
تايلاند	١٩٦٠-١٩٩٧	٣٣٠	٢.٤٠٠

المصدر: world bank. World development indicators.

* اقتصادات وصلت لمستوى متوسط الدخل الفردي في الدول الصناعية.

الفترة التي كان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي خلالها ٧٪ أو أكثر.

بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي سنة ٢٠٠٠.

الصين هي الأكبر والأسرع بين هذه الحالات. أما الهند وفيتنام، ونظرا لتأخر بدايتهما لحد ما، فهما ليستا في القائمة، ولكنهما تبدوان على الطريق لكي تصبحا عضوين في هذا النادي النخبوي بعد مرور سنوات قليلة مقبلة. كما قد يكون هناك آخرون. وبوجه عام، فقد تسارع النمو العالمي وانتشر عبر البلاد في العقد الذي بدأ بسنة ٢٠٠٠، ولكن الأزمة الاقتصادية والمالية في ٢٠٠٨ وضعت نهاية مفاجئة، ولكن ربما مؤقتة، لهذا النمط من النمو. ونحن نعلم أن الاقتصادات الرئيسية ذات النمو المرتفع أبدت مرونة مرموقة خلال الأزمة، وتبدو في طريقها لاستعادة النمو بمستويات قريبة من مستويات ما قبل الأزمة (طالع المزيد حول هذا في الجزأين الثالث والرابع). ولكن غير المعروف هو إلى أي حد سيكون هذا النمط من المرونة منتشرا عبر مجموعة أكبر من الدول النامية.

إن الأرقام المعبرة عن الدخل والحد من الفقر في الصين كبيرة وكاشفة بشكل كبير جدا عما يعنيه هذا النوع من النمو. فمتوسط دخل الفرد، بعد أن قبع في مكانه من ١٩٤٩ حتى ١٩٧٨ في ظل اقتصاد مخطط مركزيا، بدأ بسرعة في الصعود نتيجة لإدخال حوافز السوق وإصلاحاته. وبعد تلك الانطلاقة الأولية في الإنتاجية، وفي القطاع الزراعي بشكل أساسي، كان النمو المستمر متحدا مع نمط من الانفتاح الاقتصادي على بقية العالم.

ونتيجة لهذه الديناميكيات، يوجد في الصين أكثر من ٧٠٠ مليون شخص ارتفعت دخولهم إلى أكثر من دولارين أمريكيين في اليوم. وهذه التغيرات كبيرة ومذهلة، بمعيار عدد الناس الذين تأثرت بها حياتهم، ولكنها ليست غير طبيعية، فالنمو مع وجود نمط يتسم بالشمول لدرجة معقولة في توزيع مزايا هذا النمو هو سلاح قوي للحد من

الفقر. وهو في الواقع شيء أساسي كعملية حسابية، لأنه في دولة فقيرة مع متوسط دخل منخفض، وحتى لو كان توزيع الدخل عادلا جدا ومتساويا جدا، فالجميع تقريبا سيكونون فقراء.

وفي محاولة لسبر غور هذه الديناميكيات - الأسباب والعوامل المُمَكِّنة المرتبطة بنمط النمو المتزايد في الاتساع - من المفيد أن نطرح سؤالين متعلقين بالموضوع. السؤال الأول هو: لماذا بدأت هذه العملية من التوسع السريع للتحديث والنمو في فترة ما بعد الحرب؟ والثاني: ماذا تفعل الاقتصادات النامية (وماذا لا تفعل) لكي تحافظ على المعدلات المرتفعة من النمو والحد من الفقر؟

الإجابة عن السؤال الأول هي الاقتصاد العالمي: الانفتاح المتزايد في التجارة في السلع والخدمات، وتدفقات رأس المال، والأهم من كل شيء، نقل المعرفة والتكنولوجيا.

ولكن حيث ربما يكون الاقتصاد العالمي شرطا رئيسيا، فهو بالتأكيد غير كاف. إن التنوع الكبير في معدلات النمو عبر الدول النامية لا يتسق مع وجهة النظر التي تقول إن كل ما تحتاج إليه هو الدخول إلى الأسواق العالمية والمعرفة. فبوضوح، هناك شيء آخر - في الواقع مهم جدا - مطلوب بالإضافة إلى ذلك. وهو ما يقودنا إلى أن نتساءل: ما الديناميكيات الداخلية والشروط والسياسات التي تؤدي إلى نمو مرتفع مستدام؟ أو بصراحة أكبر: ماذا تفعل الدول النامية وماذا لا تفعل لكي تحقق نموا مستداما؟

والإجابة عن هذا السؤال الثاني ليست بسيطة. وسوف نقضي بعض الوقت مع هذا الموضوع بعد تناول السبيل الذي من خلاله يخلق الاقتصاد العالمي فرصة تحقيق نمو مرتفع مستدام.

الفصل الثامن

انفتاح الاقتصاد العالمي

هذه الحالات من النمو المرتفع المستدام أصبحت كلها ممكنة -في المقام الأول- بفعل الانفتاح المتنامي والترابط المتزايد في الاقتصاد العالمي. لقد أزالت اتفاقية الجات الحواجز من أمام التجارة. وعلى التوازي، كانت مكاسب التكنولوجيا في النقل والاتصال تخفض من تكاليف الإمداد والترابط والتنسيق. والإنترنت هو أحدث المشاركين المهمين في هذا الاتجاه طويل المدى. وبالمعايير الاقتصادية، فإن تكاليف التجارة والمعاملات والاتصال والانتقال والتنسيق الاقتصادي انخفضت، وهي مستمرة في الانخفاض، مؤدية إلى تزايد الترابط والاندماج الاقتصاديين.

إن الأعمال متعددة الجنسيات – متسلحة بهذه التكلفة المخفضة للاتصال والنقل والتنسيق – تعلمت مع مرور الوقت كيف تدير سلاسل العرض العالمية. والميزة الاقتصادية لسلاسل العرض العالمية هي القدرة على استغلال الموارد عالية الجودة منخفضة التكلفة (وخاصة العمل) والفرص حول العالم في الصناعة، والآن بشكل متزايد في وظائف الخدمات والأعمال. والعيب هو أن سلاسل العرض العالمية هي بطبيعتها أكثر تعقيدا. ونتيجة لذلك تصير موضوعا للتأخيرات، والأخطاء، والتكاليف المرتبطة بإدارة وتنسيق هذه المجموعة المعقدة من النشاط المترابط. ولكن تلك المثالب تتناقص باطراد نتيجة للربط بين التكنولوجيا والتعلم الإداري ولإزالة الحواجز الرسمية وانخفاض تكاليف التجارة في ظل اتفاقية الجات.

إن التجارة التي كانت سابقا ممكنة نظريا ولكنها غير فعالة من حيث التكلفة تحولت إلى فئة التجارة الممكنة عمليا. وبصيغة أخرى، الأشياء التي كانت قابلة للتجارة فيها نظريا ولكنها ليست كذلك في الواقع لأسباب تتعلق بالتكلفة والكفاءة، أو بسبب

سياسات فرض حواجز على التجارة، بدأت تتحرك بسرعة إلى الفئة التجارية عمليا. والخدمات كثيفة العمل والمعرفة هي ، في الوقت الحالي في عملية التحول إلى القطاع القابل للاتجار عالميا، مرة أخرى، بفضل العوامل المواتية المتمثلة في تكنولوجيا وتطبيقات الإنترنت والاتصالات. والأسواق التي كانت مقيدة بحدود محلية أو إقليمية أو وطنية تسقط الآن تلك الحدود. وباختصار، فإن التكنولوجيا والسياسات الدولية تدفع الأسواق في اتجاه أن تكون عالمية. إن القطاع القابل للاتجار متزايد في الاتساع في النشاط الاقتصادي العالمي.

إن الربط بين العوامل (التقدم السريع في التكنولوجيا واختيارات السياسات الدولية الموجهة إلى التجارة المستمرة في التوسع، وبشكل أكثر تحديدا، الموجهة إلى توسيع مدى السلع محل التجارة بين الدول المتقدمة والنامية) خلق مجموعة جديدة من الفرص. لقد أطلق عليه ما صار يسمى في الدول النامية باللحاق بالنمو.

الفصل التاسع

نقل المعرفة واللحاق بالنمو فى الدول النامية

لا بد من خلق المعرفة أولا قبل استخدامها في الأغراض الاقتصادية. ولا خلاف على أن الحدود بين الخلق والاستخدام تكون في بعض الأحيان مطموسة. ولكن هذه الملاحظة صحيحة بشكل أساسي. فالتقدم الاقتصادي يأتي من المعرفة والتكنولوجيا والابتكار التي نخلقها مجتمعين ثم ننتظر أن نخلق بعضا من القيمة الاقتصادية. إنه، كما رأينا، القوة الدافعة للنمو طويل المدى لدولة متقدمة.

ولكن ما إن تخلق المعرفة يمكن استخدامها في أي مكان، ومرارا وتكرارا. ومن بين الأشياء الكثيرة التي لها قيمة اقتصادية، تتميز المعرفة بهذه الخاصية. فلو امتلكها الشخص (أ) ثم نقلها للشخص (ب) فسوف يمتلكها كل منهما. وهذا فيه تناقض حاد مع الثلاجات والسيارات والأثاث، وكل شيء آخر تقريبا نفكر فيه على أن له قيمة اقتصادية.

ولكن الناس الذين عند الطرف المتلقي من عملية انتقال المعرفة لا بد أن يكونوا قادرين على استقبالها. فالمعارف القديمة كان لا بد لها أن تنتشر في كل جيل، خشية أن يتآكل الأساس المعرفي لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا بمرور الوقت. والكثير من استثمارنا التعليمي يضطلع بهذه المهمة.

وبالإضافة لذلك، بالطبع، فإن المعرفة الجديدة تخلق ثم تنتشر. وخلق المعرفة والتكنولوجيا الجديدتين مكلف ويستهلك الكثير من الموارد البشرية. كما أن نشر المعرفة أيضا سوف يكون مكلفا لو لم يكن الاستثمار في نشر المعرفة القديمة قائما بالفعل، أو - بالنسبة للدول النامية - ما لم تكن عملية إيجاده جارية. وهذا يعني أن التكلفة

الإضافية لنشر المعرفة قليلة، وأقل كثيرا من تكلفة خلقها. ونستطيع أن نقول إن المعرفة بمعنى ما هي أكثر السلع عمومية. فلو أتيحت لفرد واحد، سوف تكون متاحة لجميع من لديهم خلفية تعليمية تسمح لهم باستيعابها.

هذا هو ما يحدث بشكل أساسي في العالم النامي. إن هناك عناصر مهمة كثيرة تدخل في تكوين النمو المرتفع وصفاته، ولكن أهمها قاطبة هو التعلم، أو قل إنه اكتساب معرفة جديدة مثمرة موجودة بالفعل وذات علاقة بالإنتاجية. والمعرفة والتكنولوجيا والدراية العملية تستورد من الاقتصاد العالمي، وخاصة من الدول المتقدمة، حيث تصل الفجوة المعرفية إلى أقصاها. وهناك قنوات متعددة لعملية النقل هذه، وربما تكون أهمها هي العملية المحيطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والانخراط في الاقتصاد العالمي من خلال سلاسل العرض العالمية.

هذه العملية من نقل المعرفة وتعلمها استمرت لقرنين من الزمان. إن التصنيع في قارة أوروبا وفي أمريكا لم يكن مجرد صدفة. ولكنه أتى نتيجة للتقدم التكنولوجي البريطاني. وفي وقتنا هذا، يتسبب نقل المعرفة في الاحتمالات المثمرة للزيادة السريعة جدا في الاقتصاد النامي. كما لو أن الابتكار قد قفز قفزة كبيرة إلى الأمام. ولكن الواقع أن الابتكار ليس هو الذي قفز، ولكنه نقل الابتكار؛ أي نشر المخرجات المعرفية.

عندما توضع الأجزاء الجديدة الأخرى من ديناميكيات النمو المرتفع المستدام موضع التنفيذ، تكون معدلات النمو مرتفعة بالمقارنة بالنمو في الدول المتقدمة وبالنمو السابق في الاقتصادات النامية عندما كانت الحواجز أعلى.

إن الدول المتقدمة لا تنمو بمعدل ٧٪ أو أكثر على نحو مستدام. ولا يبدو أن تطوير الأساس المعرفي الذي يدعم الاقتصاد يحدث بهذه السرعة نفسها، أو بسرعة كافية لدعم نمو بتلك المعدلات. وقد لا يكون هذا مستبعدا لدرجة الاستحالة، فلا شيء يحول دون ذلك منطقيا أو نظريا. ولكن حيث إنه ليس لدينا أمثلة على ذلك، نستطيع أن نفترض أنه من المستبعد جدا أن يحدث في المستقبل.

من الممكن أن يتسارع نمو الدول المتقدمة في المستقبل. والسبب هو أن الحجم والنصيب من الاقتصاد العالمي مع مستوى دخول دولة متقدمة يمكن أن تبدأ في

الارتفاع بسبب نمو دولة نامية. فالحجم والمدى لهما أهميتهما. وبينما الحصة المخصصة للابتكار بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ربما لا ترتفع، فإن الأرقام المطلقة من المتوقع جدا أن ترتفع، مؤدية إلى زيادة سرعة انتشار الابتكار عبر جزء كبير من الاقتصاد العالمي.

ولنعد إلى الدول النامية حيث الأثر الاقتصادي لنقل المعرفة متغير تابع لحجم الفجوة. وحيث يصعب قياسه بدقة لأن المقاييس الكمية للمعرفة مضللة جدا. فبينما تكون الفجوة كبيرة كما في حالة الفرق بين دولة متقدمة وأخرى فقيرة بادئة لتوها في النمو، فإن معدل نقل التكنولوجيا المفيدة يمكن أن يكون سريعا.

عندما أقول إنها "يمكن أن تكون" متدرجة، فأنا أعني أن التعلم ونقل المعرفة ليستا عمليتين آليتين. فهناك فروق ضخمة عبر الدول من حيث سرعتها في التعلم. وهذه تعزى إلى فروق في التعليم والسلوكيات ونطاق من العوامل التي نحتاج لفهمها أفضل من فهمنا لها الآن.

وهذا النمو المتسارع في النتائج المتوقعة لا يستمر إلى الأبد لأن الفجوة تضيق. ومع الوقت، تستمر الدولة النامية في استيراد التكنولوجيا، ولكنها تبدأ أيضا في إنتاج المزيد منها بالتدريج. والتكنولوجيا المولدة محليا تكون محل مشاركة عالمية أيضا. وفي نهاية طريق التنمية، تصبح الدولة النامية دولة متقدمة. إنها تخلق وتستوعب وتشارك في المعرفة والتكنولوجيا التي تدفع الإمكانات الاقتصادية وتتسبب في النمو للدول المتقدمة والاقتصاد العالمي في مجمله.

الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة

إن عناصر النمو والتنمية التي نستطيع أن نلاحظها على النحو الأكثر سهولة هي الأشياء المادية والقابلة للقياس، مثل الدخول، والطرق السريعة، والموانئ، والمصانع، والمساكن، وأنماط الاستهلاك، والصادرات والواردات، والتدفقات الواردة والصادرة لرأس المال. وهذه الصورة انعكاس حقيقي ومهم للنمو والتنمية، ولكنه غير كامل.

إن هناك عملية موازية من التراكم في أصول وقدرات غير ملموسة. وهذه الأصول غير الملموسة أصعب كثيرا في قياسها وتوثيقها. ولكن هذا لا يجعلها أقل أهمية. ونستطيع أن نفكر في هذه الأصول غير الملموسة كتراكم للمعرفة المتضمنة، ليست متضمنة في الناس فقط، ولكن في المؤسسات والعمليات وفي كيفية تفاعلها. إن هناك الكثير جدا مما يجب أن نعرفه عن كيفية اكتساب هذه الأصول غير الملموسة وعن القنوات التي من خلالها يتم استيرادها واستيعابها. ومن المؤكد أن عملية التعلم من خلال الممارسة والتجربة جزء من ذلك. وكذلك أيضا الاتصال بالأطراف الخارجية من خلال التعليم والاستثمار الأجنبي المباشر، وربما وسائل أخرى كثيرة.

عندما قرر دينج سياو بينج ومجموعة من الإصلاحيين في الصين أن يغيروا الاتجاه في نهاية سبعينيات القرن العشرين، فعلوا شيئين. كان أولهما هو ترك آلية السوق تعمل في القطاع الزراعي. وكانت هذه حركة بارعة. فمعظم سكان الصين كانوا في الزراعة (٨٢٪). وعندما سمح لهم بمجرد أن يبيعوا في السوق المفتوحة أي زيادة يستطيعون أن ينتجوها فوق حصص الاقتصاد المخطط، حدثت قفزة فورية وكبيرة جدا في الإنتاج والدخول. الأسعار ارتفعت، وتذمر سكان المدن. ولكنهم كانوا يشكلون ١٨٪ فقط من السكان، وأقل من ربع سكان الريف. إن حوافز السوق على مستوى الاقتصاد الجزئي أدوات قوية. وقد حدثت القفزة حتى على الرغم من أن الفلاح استطاع في البداية أن يحتفظ فقط بأرباح بيع الزيادة فوق الحصة القديمة. وكان الجزء المخصص للحصص لا يزال مستحقا للدولة مقابل دخل أساسي وإمكان الحصول على خدمات في ظل نموذج التخطيط المركزي القديم.

الإصلاح الثاني كان ينم عن بصيرة ثاقبة عميقة. فقد أدرك دينج أنهم لا يعرفون كيف يديرون اقتصاد سوق، حيث لا يملكون الخبرة ولا المفاهيم. وقد طلب المساعدة من البنك الدولي. وبالتحديد طلب من رئيس البنك الدولي آنذاك روبرت ماكنامارا أن يأتي إلى الصين لكي يساعد على التحول إلى اقتصاد سوق اشتراكي. وقبل ذلك، لم يكن للبنك الدولي أي تعاملات مع الصين. وما طلبه دينج في المقام الأول لم يكن رأس مال ماليا للاستثمار في أصول مادية، على الرغم من أنه كان يتحدث مع بنك. ولكنه كان

عوضا عن ذلك يطلب المعرفة. لقد أدرك بالحدس أن الجزء المفقود هو الدراية. وهكذا قامت مجموعة صغيرة من البنك الدولي بالعمل مع نظرائهم الصينيين بالبدء في تسريع استيراد المعرفة في مجال اقتصاد السوق، واستقدام أكاديميين وخبراء متمرسين من أرجاء العالم لكي يعطوا محاضرات في كيفية عمل اقتصادات السوق وكيف يجب وضع السياسات. وكان من بين هؤلاء الذين ألقوا المحاضرات جونز كورناي Janos Kornai ثم فيما بعد جيمس توبين James Tobin وآخرون. وقد تحدث توبين عن إدارة جانب الطلب في الاقتصاد، وهو مفهوم جديد وغامض تماما في اقتصاد مخطط مركزيا.

وأدرك دينج أن المهمة الرئيسية للتنمية والنمو كانت التعلم على كل المستويات، في القطاع الخاص والحكومة. وهذه الفكرة وجهت المدخل إلى الإصلاح والنمو والتنمية في الصين على مدى الأعوام الثلاثين الماضية. لقد كانت ولا تزال، أولا وقبل كل شيء، بيئة تعلم فائق السرعة. ولكن الغربيين قليلي الاتصال بالصين لا يفهمون هذا. فنحن نميل إلى الاعتقاد بأن المجتمع الصيني، بنظامه السياسي المختلف وحرية وسائل إعلامه المقيدة، مجتمع مغلق ومنعزل. ولا شيء أبعد من ذلك عن الحقيقة.

لقد سارع انفتاح الصين على الاقتصاد العالمي - بالطبع - من عملية التعلم. وقد نقل هؤلاء الذين حضروا الاجتماعات المبكرة عن دينج قوله إنه وزملاءه الصينيين والشركات الصينية يستطيعون أخيرا أن يتدبروا الأمر بأنفسهم، وإلى حد كبير من خلال التجربة والخطأ. ولكن التعلم من الخبرة والتحليل الخارجيين يمكن أن يجعل من العملية أسرع كثيرا مع وجود فرص أقل للأخطاء.

وقد فهمت القيادة الصينية أن الأطر المفاهيمية المستخدمة في اقتصادات سوق متقدمة للتنبؤ بنتائج تصرفات في ظل سياسات معينة قد لا يمكن استخدامها من دون إجراء تعديلات في اقتصاد بدأ بالكاد في التحول من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد قائم على السوق. وقد انطلقوا في رحلة طولها عشرات السنين مسلحين بنماذج وأطر مفاهيمية غير مكتملة. وجربوا وتعلموا، متشككين في نظرية سياسات

الدول المتقدمة ووصفاتهم. وقد عرفوا أن الاقتصاد الذي كانوا يتعاملون معه كان يغير خصائصه بينما ينمو ويتطور. وقد وصف دينج هذا في قول شهير بأنه "عبور النهر مع إدراك العوائق".

هذا المدخل العام شكل أيضا سمات الدول مرتفعة النمو الأخرى، كما أنه أصبح بشكل متزايد معترفا به كأفضل سبيل للتفكير في تشكيل الإستراتيجية والسياسات في الدول النامية. وهو مؤسس على الإدراك الجوهري لأن صيغا بسيطة صالحة لكل الحالات هي صيغ من غير المتوقع أن تعمل بنجاح. إن هذا الأمر أشبه من بعض الأوجه بذهنية الأعمال منه بذهنية السياسات(١)

ولكي نلخص الأمر باختصار، فإن النمو فائق السرعة في فترة ما بعد الحرب في العالم النامي يجري التمكين منه بنقل التكنولوجيا والحد من الحواجز والعوائق أمام تدفق السلع والخدمات ورأس المال في الاقتصاد العالمي. وتتحدد سرعة النمو من خلال حجم تباين المعرفة والنقل السريع للمعرفة عبر الحدود.

الملكية الفكرية

إن المرء يقرأ الكثير حول تجاهل حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية. وتطبيق حقوق الملكية الفكرية قضية مهمة في المفاوضات التجارية الأخيرة، بما في ذلك مفاوضات جولة الدوحة المتوقفة. وهناك سؤال واضح حول ما إذا كان نقل المعرفة الذي يدعم اللحاق بالنمو ليس أقل من شكل من أشكال سرقة حقوق الملكية الفكرية أم لا.

الإجابة أنه ليس كذلك. فالغالبية العظمى من المعرفة المفيدة المثمرة لا هي براءات اختراع ولا حقوق نشر. فالبعض منها مملوك وتحت سيطرة شركات، وهذه الشركات

(1) Mohamed El-Erian and Micheal Spence, "Growth Strategies and Dynamics: Insights from Country Experience," World Economics, vol. 9, no. 1, January-March 2009.

تنقله من دون مقابل عندما يكون من مصلحتها أن تفعل ذلك. فشركة جنرال إلكتريك تمتلك سلاسل عرض عالمية في الكثير من أقسامها التشغيلية. وهي عندما تؤسس منشأة صناعية وخطوط إمداد داعمة لها في الهند، تتبع إستراتيجية مربحة لها باستخدام الاقتصاد العالمي لتخفيض تكلفة منتجاتها. وهي أيضا تنقل التكنولوجيا إلى الهند. والنقل يشتمل بالتأكيد على التكنولوجيا الصناعية، ولكن أيضا المهارات الإدارية. وهي ترتيبات مجانية على كلا الجانبين. وهذا يعني أنه توجد فوائد لكلا الطرفين، وأخيرا للعمال في الهند وللمستهلكين في أوروبا. وحقيقة أن هناك امتدادا أو نقلا للمعرفة لا تنتقص من الطبيعة ذات الفائدة المزدوجة للتجارة. وبمعنى ما، فإن الهند تدفع مقابل الحصول على التكنولوجيا عن طريق توفير الأجور المنخفضة ومن ناحية أخرى عن طريق البيئة الداعمة. والفرض الأكثر تشددا لحقوق الملكية الفكرية لن يكون له تأثير على هذا النوع من نقل المعرفة ولن يعترض سبيل عملية اللحاق بالنمو.

هناك أيضا سرقة، وهذا أساسا يمثل شاغلا للشركات والأفراد الذين يحققون دخولهم من بيع الملكية الفكرية. فبرمجيات الكمبيوتر، وأفلام الفيديو الترفيهية، والموسيقى على سبيل المثال، تنسخ وتباع بأسعار مخفضة، دون أن يذهب أي عائد للمبدعين أو الموزعين الأصليين للمنتج. إن الأجهزة القانونية والتنفيذية في الكثير من الدول النامية ليس لديها القدرة – أو النية – لفرض حماية حقوق النشر.

من وجهة نظر السياسات، وفي دول محددة، تتجه القضية لمعالجة نفسها مع مرور الوقت لأنه إذ تصبح الدولة أكثر ثراء ويتحول اقتصادها هيكليا، فإن المنتجين المحليين للملكية الفكرية ذات القيمة يزدادون، وعندئذ يبدأون في المطالبة بحماية الملكية الفكرية لأنفسهم. إن حماية الملكية الفكرية تتجه للتحسن مع النمو. وربما ينشأ توافق معقول في منظمة التجارة العالمية على تحديد متوسط دخل فردي كنقطة بداية يمكن عند تجاوزها مطالبة الدول بإنشاء آلية فعالة لحماية الملكية الفكرية.

الفصل العاشر

الطلب العالمى واللحاق بالنمو

ماذا عن الاقتصاد العالمي الذي يجعل النمو بمعدلات لم تعرف من قبل لفترة طويلة من الزمن ممكنا؟

الإجابة المختصرة تتمثل أساسا في شيئين: (١) سوق متوقعة كبيرة، (٢) إمكان الوصول إلى المعرفة. وكلاهما مهم ويعملان معا. وقد تحدثنا عن نقل المعرفة، دعنا الآن إذن ننتقل إلى السوق.

إن السوق العالمي يسمح لدولة نامية بأن تتخصص في إنتاج ما هي متميزة فيه مقارنة بالدول الأخرى. والتخصص يزيد من الإنتاجية. وفي دولة فقيرة نسبيا، فإن الطلب (بمعنى ما يريده الناس ويقدرون على دفع ثمن شرائه) يكون قليلا و"غير مغرٍ" من حيث إن نطاق المنتجات التي تستهلك محدود، وقد تتوافق أو لا تتوافق (الحقيقة أن المتوقع ألا تتوافق) بدرجة كبيرة جدا مع ما تكون الدولة متميزة نسبيا في إنتاجه. والإنتاج للسوق المحلية فقط يمكن أن يحد لدرجة كبيرة من التخصص.

في الاقتصاد العالمي، يمكن تقسيم السلع والخدمات إلى فئتين مهمتين: قابلة للاتجار، وغير قابلة للاتجار. والسلع والخدمات غير القابلة للاتجار يلزم أن تقدم محليا، إما لأن القرب المكاني يكون مطلوبا، أو لأن إنتاجها على البعد وتوصيلها يكونان مكلفين جدا. ومن أمثلتها الإنشاء، ومعظم جوانب الرعاية الصحية، والخدمات الحكومية، والفنادق، والمطاعم، والخدمات القانونية. أما السلع والخدمات القابلة للاتجار فهي على العكس، حيث يمكن أن تنتج في دولة وتستهلك في دولة أخرى. ومن أمثلتها الإلكترونيات، والسيارات، والآلات الصناعية، ومنتجات زراعية معينة. والتصدير والاستيراد يتعين أن يكونا في الفئة القابلة للاتجار. ولكن ليس كل ما هو قابل للاتجار

يستورد للاستهلاك. فالولايات المتحدة تنتج السيارات للاستهلاك المحلي وللتصدير، وتستورد السيارات أيضا. والواردات تحل محل الإنتاج المحلي، والصادرات تزيد منه.

والحدود الفاصلة بين ما هو قابل للاتجار وما هو غير قابل للاتجار تتغير مع الزمن، عادة نتيجة للابتكار التكنولوجي. وقد سمحت الإنترنت مؤخرا، على سبيل المثال، لخدمات كانت فيما سبق تتطلب القرب المكاني وكانت ضمن الفئة غير القابلة للاتجار بأن تقدم من على البعد، وأن تصير بالتالي محلا للتجارة الدولية. وعملية التعهيد(*) Outsourcing بتلك الخدمات إلى الهند مثال على التجارة المتنامية في الخدمات التي كانت سابقا غير قابلة للاتجار.

وفي الاقتصاد العالمي، تنتج الدولة السلع والخدمات غير القابلة للاتجار التي تحتاج إليها (هي مضطرة لذلك لأن تلك السلع والخدمات غير قابلة للاتجار، ولا بد من أن تنتج محليا)، ثم تتخصص فيما هي متميزة في إنتاجه نسبيا في القطاع القابل للاتجار في السوق العالمي. ولذلك مزايا كبيرة من نوعين. النوع الأول، أنك لا تنتج الأشياء التي أنت ضعيف فيها نسبيا، وبدلا من ذلك تستوردها. والفرق يمثل مكسبا في الإنتاجية. والثاني، أنك عندما تتخصص، فأنت تستفيد من وفورات الحجم، ومن النظير الديناميكي، وهو ما يسمى أحيانا منحنى التعلم Learning Curve وكلما أكثرت من عمل شيء ستصير فيه أفضل وأكثر كفاءة.

والاقتصاديون يطلقون على ما تكون الدولة فيه متميزة نسبيا "الميزة النسبية". وهو يبدو واحدا من أكثر المفاهيم الاقتصادية غموضا حتى بالنسبة للممارسين المتمرسين الأذكياء.

(*) التعهيد Outsourcing : عملية قيام منظمة الأعمال بإحالة إحدى عملياتها الداخلية إلى طرف خارجي، قد يكون محليا أو أجنبيا، والحافز الرئيسي لعمليات التعهيد (خاصة لدول أخرى) هو تحقيق وفورات مالية نتيجة لرخص الأجور أو مدخلات الإنتاج في بلد الطرف الخارجي. ساعد تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على انتشار عمليات التعهيد وازدهارها، الذي أصبح يمثل جانبا مهما من الاقتصاد العالمي المعاصر. وقد شاع استخدام المصطلح Outsourcing في الولايات المتحدة في نهايات القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين - المترجم.

الدول تنتج ما هي متميزة فيه نسبيا. والجزء "النسبي" مهم. وفي المراحل المبكرة من النمو، عندما تكون مستويات الإنتاجية منخفضة، فإن الدولة قد تكون (ومن المتوقع أن تكون) في موقف غير موات بالنسبة لدول أخرى، عمليا في كل القطاعات عندما يتعلق الأمر بالإنتاجية، بدءا من الزراعة، وحتى الصناعة والخدمات. ولكنهم سوف يستمرون في التجارة والتصدير في المنتجات التي لديهم فيها أقل المساوئ، وفي استيراد المنتجات التي لهم فيها أكبر المساوئ. والآلية التي تجعل ذلك ممكنا هي سعر صرف العملة الوطنية. فلو أن الدولة غير قادرة على تصدير أي شيء، ومنشغلة فقط بالاستيراد، فسوف تقترض الأموال من الخارج، ولهذا حدوده. وأخيرا سوف تنخفض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى، مما يجعل الصادرات أرخص بالنسبة للأجانب ويجعل الواردات أغلى بالنسبة للمواطنين. وحيث يحدث هذا، سوف تصبح بعض القطاعات تنافسية بما يكفي للتصدير.

إن الدخول والثروات تتحدد بمستويات الإنتاجية المطلقة (وليس النسبية). بينما التجارة على الجانب الآخر تتحدد بمستويات الإنتاجية النسبية عبر القطاعات. وهدف الدولة الفقيرة هو أن ترفع- من خلال الاستثمار واستيعاب المعرفة - من الإنتاجية المطلقة، وبالتالي من الدخول. والسبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف هو التحول السريع إلى القطاعات التي تكون فيها الدولة أكثر إنتاجية نسبيا. وهذا ما تسمح به التجارة والسوق العالمي الكبير. وهذا يبدأ عملية نقل المعرفة، ثم يرتفع محرك النمو ويأخذ في العمل.

في دولة فقيرة معزولة عن الأسواق العالمية، يقوم كل من حجم السوق المحلية وبنيتها (على نحو أكثر تحديدا، طلب السوق، أي ما يرغب الناس في شرائه ويقدرون على دفع ثمنه) بتقييد جانب الإنتاج في الاقتصاد. والسوق العالمية أساسا تزيل تلك القيود. فأي دولة نامية منفردة تكون صغيرة بمقاييس السوق العالمية. وبمجرد أن تجد مساحة تستطيع أن تنافس فيها، تستطيع أن تتوسع بلا حدود. وحيث تفعل ذلك، فهي تتخصص، وتتعلم، وتحقق مستوى أكبر، وتصبح أكثر كفاءة. والإنتاجية ترتفع، والدخول تعكس ذلك وتبدأ في الارتفاع.

وهذا يلقي الضوء على "ميزة" أخرى تتمتع بها الدول النامية، وخاصة تلك الدول التي في مرحلة مبكرة من النمو. وهي أنها تكون صغيرة بالنسبة للاقتصاد العالمي. ولنضرب مثالا بقطاع الملابس كثيف العمالة، ونفترض أن لدينا دولة يبلغ نصيبها من السوق العالمي ١٠٪. والآن نفترض أن الجزء الخاص بالملابس من قطاع صادراتها ينمو بمعدل ١٥٪ سنويا، بينما ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل ٥٪. إذن بعد سنة، سوف يكون نصيب قطاع تصدير صناعة الملابس لهذه الدولة ١١٪. وهو ليس تغيرا كبيرا بالأرقام المطلقة، ولكن معدل النمو كبير جدا.

الجزء الصعب في موضوع الميزة النسبية هو أنها ليست حالة جامدة. فهي تتحول باستمرار مع مرور الزمن، بالتوازي مع الاستثمار، واكتساب رأس المال البشري، وأخيرا مع الأسعار والأجور. ولنأخذ هذا المثال. عند لحظة ما في سبعينيات القرن العشرين كانت النمور الآسيوية (هونج كونج، وسنغافورة، وتايوان، وكوريا الجنوبية) مصدرين كبارا للملابس والأحذية. وهذه صناعات كثيفة العمل، وهذه البلاد بعمالها المتعلمين وأجورها المنخفضة كان لها ميزة نسبية في هذه السلع. وإذا نظرت اليوم، فلن تجد تقريبا في أي من هذه الدول صناعة ملابس أو أحذية للأسواق الكبرى. لقد اختفت في الثمانينيات. وعلى وجه الدقة، لم تختف، ولكنها انتقلت إلى مواقع أخرى، أي إلى إندونيسيا وفيتنام وبنجلاديش والصين. لقد انتقلت لأن الأجور ارتفعت، وتوقفت تلك البلاد عن أن تكون مكانا معقولا للصناعة عالية الجودة، منخفضة التكلفة، كثيفة العمل. وهذه هو ما يقصده الناس عندما يقولون إن النشاط الاقتصادي يتنقل باستمرار عبر الاقتصاد العالمي.

إن الميزة النسبية تتنقل باستمرار حيث ترتفع الدخول، ويتعمق رأس المال البشري، وينمو التعليم وخبرة العمل، ويحدث التعلم. والنشاط الاقتصادي يتنقل حول الاقتصاد العالمي، محركا تحولات هيكلية في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة. والتغير الهيكلي، مقترنا بالابتكار، يقود النمو المستدام. ومن دون هذا التغير، فسوف

تركد الإنتاجية والنمو. إن إستراتيجية النمو وسياساته ذات علاقة كلية مع استيعاب التحولات الهيكلية ودعمها، ومع التعلم الذي يرافقها عن طريق تجنب الحواجز والعوائق الهيكلية، والاستثمار في رأس المال البشري الداعم، ونقل المعرفة، والمؤسسات، والبنية الأساسية.

إنني أتذكر رحلة قمت بها إلى كوريا في منتصف الثمانينيات لإلقاء محاضرة. وفي ذاك الوقت، اكتشفت وسائل الإعلام المحلية أن الصادرات كثيفة العمل التي قادت هذا النمو الكبير على مدى عقدين كانت تفقد تنافسيتها. الأجور كانت مرتفعة جدا، والناس كانوا في طريقهم للطرد من العمل. وقد اقترح البعض أنه قد يكون من المرغوب فيه أو من الضروري أن يتم تخفيض الأجور لمنع هذه النتيجة الكارثية. وقد كنت معارضا لهذا إلى حد ما. وذكرتهم (من دون أن أترك تأثيرا ملحوظا) بأن غاية النمو والتنمية هي تحقيق دخول أعلى. وما كانوا يصفونه بأنه مشكلة، كان في الواقع علامة على النجاح.

إن النظرة الجامدة للعالم تكون لها دائما جاذبية كبيرة. ومن أهم الأخطاء في السياسات الموجهة بالنمو إيجاد صيغة تحقق نجاحا ثم الإبقاء عليها لوقت طويل.

إن النمو المستدام والتغير الهيكلي يسيران جنبا إلى جنب، والتغيير الهيكلي الذي تحركه الأسعار المتغيرة وقوى السوق هو المُدْخَل الرئيسي للإنتاجية ونمو الدخل. إن هناك ميلا قويا جدا لمقاومة التغيير، خاصة عندما يتعلق الأمر بهدم الوظائف والشركات في إطار من الهدم الخلاق Creative Destruction وضغط المقاومة يأتي من صناع السياسات الذين يريدون أن يلتصقوا بصيغة معروفة للنجاح. كما يأتي أيضا من الناس الذين يتحملون وطأة تحول الوظائف والقلق الذي يصاحبها. ويأتي أيضا من قبل أصحاب المصالح، أعني قطاعات التصدير التي ربما يكون لها نفوذ سياسي له قدره. إن الوظيفة الرئيسية للحكومة هي أن تسهل التغيير الهيكلي بالاستثمار في رأس المال البشري، وحماية الناس المتأثرين بالتحولات من خلال دعم الدخل والقدرة على الحصول على الخدمات الأساسية، ثم بأن تدع قوى السوق وحوافز الاستثمار تقوم

بعملها. ومن الأشياء السيئة التي تحدث كثيرا أن تقوم الحكومة بحماية القطاع (من خلال التخفيض المبالغ فيه لأسعار الصرف أو من خلال الإعانات)، والشركات والوظائف المحددة. إن هذا هو المعادل الوظيفي للإفساد المتعمد لعمل يسير بنجاح. وسوف يؤثر سلبا على الإنتاجية والدخول، وأخيرا على النمو.

الفصل الحادى عشر

الديناميكيات الداخلية للنمو المرتفع المستدام

في بداية الجزء الثاني، وبعد وصف الحالات المعروفة من النمو المرتفع المستدام، أشرت إلى أن هذا النوع من النمو أصبح ممكنا بفعل الانفتاح المتوسع في الاقتصاد العالمي، مقودا بكل من قوى تكنولوجية واتفاقيات دولية وتغيرات في السياسات. وآمل أن تكون الفصول السابقة مقنعة في استعراض الأسباب التي جعلت من الاقتصاد العالمي الظرف البيئي المهم المُمَكِّن.

وقد أشرت أيضا إلى أن التواصل مع الاقتصاد العالمي - على الرغم من كونه ضروريا للحاق بالنمو - لا يقدم التفسير الكامل. وبوضوح، هناك شيء آخر بالإضافة إلى ذلك، هو في الحقيقة مطلوب بدرجة كبيرة جدا. والآن فإن السؤال الثاني، كما سوف يتذكر القارئ، يتعلق بالديناميكيات الداخلية، والشروط، والسياسات التي تؤدي إلى نمو مرتفع مستدام في سياق النظام الاقتصادي العالمي المفتوح. وبصراحة أكثر: ما الذى تفعله الدول وما الذى تتجنبه لكى يكون لديها نمو مستدام؟

نحن نعرف الإجابة عن هذا السؤال بالمعنى الأكثر عمومية. إنه القطاع الخاص الذي يمثل المحرك المباشر للنمو. الحكومات على وجه العموم لا تخلق منتجات أو مشروعات أو وظائف جديدة، فهي ليست جيدة جدا في هذا. وعندما تحاول أن تنظم القطاع المنتج مباشرة، كما في الأنواع المختلفة من التخطيط المركزي، تفشل. وكل تجارب القرن العشرين لتخطيط اقتصاد ما انهارت تحت عدم كفاءتها ولافتقادها للحوافز.

هناك وجهة نظر بديلة، هي أن الحكومات يجب أن تفعل أقل ما يمكن. وهذا ينطوي على فضيلة إدراك الدور المهم لديناميكيات القطاع الخاص. ولكنه أيضا ينطوي

على العيب الرئيسي لفقد الدور المكمل المهم للقطاع العام: في الاستثمار، وفي السياسات التي تتغلب على أوجه القصور العابرة في مسار الاقتصادات النامية، حيث تكون السوق والقانون والمؤسسات النظامية في حالة تحول، وحيث نقص المعلومات يعوق الأداء.

إن ما تفعله الحكومات في الحالات الناجحة للنمو المرتفع هو أن تخلق البيئة التي يكون فيها استثمار القطاع الخاص مربحا. وهذا يطلق العنان للديناميكيات التنافسية التي تحدثنا عنها من قبل. وهكذا فإن السؤال في الحقيقة يدور حول الحد الأدنى من السياسات والاستثمارات من جانب القطاع العام والحكومة في المراحل المختلفة للنمو والتنمية الذي يكون مطلوبا من أجل خلق حوافز استثمار قوية وإطلاق عنان ديناميكيات القطاع الخاص.

ولكي ندرك هذا نستطيع أن نتساءل: في أي دول حدث النمو؟ وماذا فعلت تلك الدول ويبدو أنه مكنها من تسريع النمو المستدام؟ هل هناك سمات مشتركة بينها تساعدنا على أن نفهم هذا التحول غير العادي؟ ونستطيع أيضا أن نتساءل عن الدول ذات النمو المنخفض، مع نظرة لتحديد أي الأجزاء والمكونات مفقودة فيها. والربط بين الاثنين سوف يجعلنا ندرك ما هو المطلوب في سبيل النمو المستدام.

الفصل الثاني عشر

المكونات الداخلية الرئيسية لوصفات النمو المرتفع المستدام

الاعتماد على الأسواق والحوافز

إن النمو يتطلب استخدام الأسواق لتوفير مؤشرات الأسعار، ولخلق الحوافز، ولتوجيه تخصيص الموارد. والأسواق وسيلة لعدم مركزية صنع القرار. والأسواق التنافسية أيضا تخلق حوافز ديناميكية قوية لخفض التكلفة أو تحسين الجودة[١] لقد كانت هناك محاولات كثيرة لإحلال نظم التخطيط ومناهج القيادة والسيطرة محل الأسواق. وكل هذه التجارب لإدارة اقتصاد ممركز فشلت بسبب الأداء الاقتصادي البائس جدا، وقد تم التخلي عنها على نطاق واسع.

هذه الإخفاقات تنتج جزئيا عن عدم القدرة على حساب كل متطلبات تخصيص الموارد بدقة. ولكن السبب الأكثر جوهرية هو أن النظم المخططة مركزيا تفتقر إلى الحوافز بالنسبة للأفراد والمنظمات لكي يفعلوا ما تقول به الخطة. وهم يجدون سبلا لفعل شيء آخر، مثل القيام بالقليل من العمل، والتواكل... إلى آخره. وعندما يعاد إدخال الحوافز إلى النظام من أجل حل هذه المشكلة، يبدأ في مشابهة اقتصاد سوق.

(١) التدريب الاقتصادي الأساسي يركز الاهتمام على الكفاءة بالمعنى الإستاتيكي. (مع أخذ التكنولوجيا في الحسبان، كيف تتسبب نظم السوق في تخصيص الموارد، بحيث تكون متوافقة مع احتياجات المستهلك وتكون كفؤ بدرجة معقولة؟) ليس هناك خطأ في هذا. وربما يكون هذا هو الطريق الصحيح لتعلم الاقتصاد الجزئي ونظرية الثمن. ومع ذلك، بالنسبة للأداء الاقتصادي، فإن ديناميكيات المنافسة، والابتكار، وتخفيض التكلفة، وتميز المنتج، أكثر أهمية من الناحية الكمية على المدى الأطول.

ويجب أن نضع في حسباننا أن هذا ليس تعصبا للسوق، أو إيمانا بأن الأسواق غير المنظمة بدرجة كبيرة هي أسواق مثالية ومنظمة ذاتيا، وبأن التنظيم يؤدي بدرجة كبيرة إلى نتائج قليلة الأهمية. فالكثير من الأسواق يعاني من مشكلات - مثل العوامل الخارجية والفجوات المعلوماتية وعدم التناسق - تتطلب تنظيما من أجل تحسين الأداء.

السوق تدفع بالتغير الهيكلي المتواصل

مع حسن استغلال مزايا الأوضاع قصيرة الأجل لتخصيص السوق والمكاسب الديناميكية الأكثر أهمية للإنتاجية والناتجة عن المنافسة، ومع قوى الهدم الخلاق التي أشار إليها شومبيتر وناقشناها سابقا، فإن الحديث عن الدخول إلى السوق والخروج منه أسهل من الفعل. إنها عملية فوضوية إلى حد كبير، خاصة مع معدلات نمو مرتفعة. إن الوظائف والشركات والقطاعات تخلق وتزول بفعل قوى الابتكار والمنافسة. ولو أخذنا لقطة لاقتصاد نامٍ سريع النمو على مدى عشر سنوات، فإن التغير من صورة إلى صورة سوف يكون كبيرا جدا. فتكوين الاقتصاد يتحول. والوظائف التي يقوم بها الناس تتغير. ومستويات التعليم ترتفع. والصناعات التي كانت في وقت ما تنافسية وتمثل مصدرا للتوظف المتزايد المنتج تهبط أخيرا وتحل محلها صناعات أخرى. وهذه هي ديناميكيات الهدم الخلاق التي قال بها شومبيتر.

إنها من بعض الجوانب لا تختلف عن التطور البيولوجي؛ فالأسواق والمستثمرون يجرون التجارب. وقد يفشلون، ولكن هؤلاء الذين ينجحون يتناسخون ويغيرون الاقتصاد، إلى جانب فرص العمل والدخول. والتجارب بالطبع ليست عشوائية مثل تعاقب الجينات في التطور البيولوجي، ولكنها تقاد بواسطة البحث الهادف عن فرص استثمار جديدة في بيئة اقتصادية تنافسية، وبواسطة تغير الحوافز الناتج عن تغير الأسعار، وأخصها أسعار العمل.

وإنك لتستطيع أن ترى هذا في المعدلات المختلفة للنمو بين الصناعة والزراعة والخدمات. فالصناعة عموما ثم الخدمات تنمو أسرع كثيرا. والاقتصاد يخضع لعملية

تحضر حيث تخلق الوظائف الصناعية والخدمية الجديدة غالبا في بيئة حضرية، حيث يحدث النشاط الاقتصادي الحديث.

حماية الناس وليس الوظائف

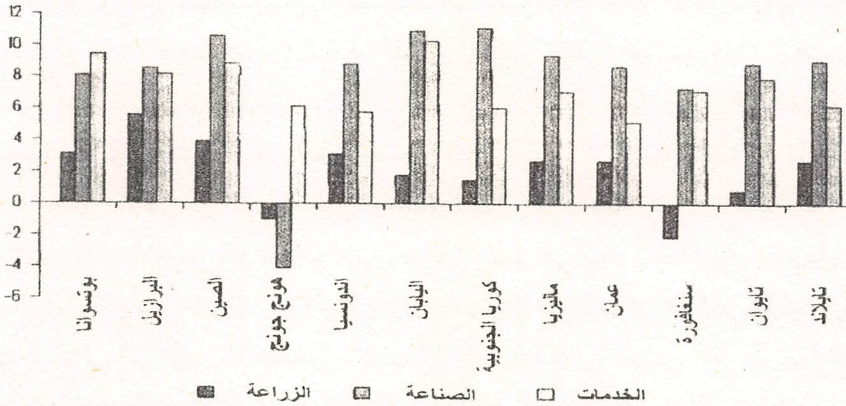
حيث تتطور البنية، وحيث تأتي المشروعات وتذهب، يحتاج الناس لحماية في صيغة دخل وإمكان للحصول على الخدمات الأساسية أثناء هذا التحول. وفي الغالب الأعم، فإن الاحتياج المشروع لحماية الناس والأسر أخذ شكل سياسات مصممة لحماية الشركات والوظائف والصناعات ككل من المنافسة. وفي بعض الأحيان تكون المنافسة المحجوبة محلية، وفي أحيان أخرى تكون أجنبية. ولكن الأثر يكون متشابها. وهذه الحماية تبطئ من العملية التي بواسطتها تزيد الإنتاجية ويحدث النمو. كما أن منع الاستثمار الأجنبي المباشر له عيب إضافي يتمثل في إبطاء عملية نقل المعرفة. إن نمو الهند البطيء في فترة سابقة يمكن إرجاعه جزئيا إلى انعدام الثقة في المستثمرين الأجانب وإلى المستوى المنخفض نسبيا من الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الشركات متعددة الجنسية. وإذا نظرت إلى البيانات الخاصة بالهند والصين على سبيل المثال، ستجد أن الفروق كبيرة جدا. ولكن هذا بالطبع يتغير الآن مع انفتاح الهند المتنامي.

إنه خطأ استراتيجي، على الرغم من أنه مفهوم، أن تحمي الناس بحماية وظائفهم. والصيغة المختصرة لمنهج أفضل هي: احم الناس وليس الوظائف. ومن السهل أن نقول هذا ولكن تنفيذه أصعب. إن حماية الشركات والوظائف أسهل سياسيا، ويميل للحصول على دعم المستفيدين الحاليين (من أصحاب أعمال وعاملين) وأصحاب المصالح المتحققة من الوضع القائم. وهذه المصالح تكون عادة متعارضة مع المنافسة والنمو الجديدين. وفي بعض الأحيان تكون قوية سياسيا إلى حد كبير.

إن حماية الناس تعني تقديم دعم للدخل أثناء فترات البطالة، وإعادة تدريب فعالة، وإعانات صحية، وتعليم، وخدمات أساسية أخرى. ولنلاحظ أن هذه الخطوات لا

تحمي الناس من التغيير. فشبكة الأمان هذه سوف ينظر إليها دائما على أنها بديل غير كامل لحماية الوظائف والأمان الوظيفي. ولكن أفضل حماية طويلة المدى للناس هي اقتصاد يتمتع بطلب قوي ومتزايد على العمل، ومعدل مرتفع من خلق توظف منتج جديد. إننا نرى هنا بوضوح قضية البيضة أم الدجاجة أولا في التفاعل بين الديناميكية الاقتصادية وحماية الناس من خلال خلق توظف جديد.

وصفات النمو المرتفع المستدام



المصدر: The World Bank, World Development Indicators 2007; for Brazil: World Bank calculation using data from World Tables 1976, World Bank, and Institute of Applied Economic Research (IAER), Brazil (http://www.ipeadata.gov.br); for Ja]an: World Bank calculation using data from World Tables 1976, World Bank, and Maddison, Angus 2001: The World Economy: A Millinnial Perspective.Pairs: OECD.

ملاحظة: الحسابات مطبقة على سنوات مختلفة مشار إليها أدناه بين الأقواس بسبب الدرجات المختلفة من تناسق البيانات المتاحة: بتسوانا (١٩٩٥-٢٠٠٦)؛ البرازيل (١٩٥٥-١٩٧٣)؛ الصين (١٩٦٥-٢٠٠٦)؛ هونج كونج (٢٠٠٠-٢٠٠٦)؛ إندونيسيا (١٩٦٠-٢٠٠٥)؛ اليابان (١٩٥٥-١٩٧٣)؛ جمهورية كوريا (١٩٧٠-٢٠٠٦)؛ ماليزيا (١٩٧٠-٢٠٠٦)؛ عمان (١٩٨٨-٢٠٠٤)؛ سنغافورة (١٩٧٥-٢٠٠٦)؛ تايوان (١٩٦٥-٢٠٠٦)؛ تايلاند (١٩٦٠-٢٠٠٦).

هناك مشكلة خاصة بالعاملين كبار السن في اقتصاد يتغير هيكليا بسرعة؛ فالعاملون كبار السن أقل قدرة على التحول، ومن هنا فهم أكثر تعرضا للتضرر بكثير. والعائد من إعادة التدريب يكون أقل بسبب الأفق الزمني الأقصر لحياتهم العملية المستقبلية. وبالنسبة لهؤلاء الناس قد لا تكون آليات الدعم العابر للقوميات مناسبة. ولا بد أن يكون الحل هو التزام اجتماعي بدعم طويل المدى للدخل، أي نظام أمان اجتماعي شامل وحامي.

الاستثمار والادخار

إن نقل المعرفة وتعلمها يقود النمو إلى احتمالات مثمرة، والاستثمار يحوله إلى واقع، وبالنظر في حالات النمو المرتفع المستدام، يستطيع المرء أن يجد دليلا على المستويات من الاستثمار والادخار المطلوبة لدعم النمو. وباتخاذ الدول الثلاث عشرة ذات النمو المرتفع المستدام معيارا، يتضح أن الاستثمار يستوجب أن يفوق ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا رقم كبير. ولكن لا يوجد مثال على عكس هذه الملاحظة التي أنا مدرك لها. فهذا المعيار مبني على الملاحظة، ومقترن بقدر معين من المنطق السليم، وليس منبثقا من الحسابات النظرية وحدها. كما أنه متسق أيضا مع حسابات النمو البسيطة. وكما هو الحال مع دولة نامية في مراحل مبكرة من النمو، فإن معدل رأس المال إلى الإنتاج يكون في حدود ٢.٥، ويكون العمل غالبا في حالة فائض. وإذا قبلنا بهذه التركيبة (مع إهمال الكسور)، فإن معدل استثمار قدره ٢٥٪ سوف يكون متسقا مع نمو يقترب من ١٠٪، وهو مرتفع قليلا، ولكنه في النطاق السليم.

إن الاستثمار هو إنفاق غرضه زيادة قاعدة الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة للاقتصاد. وهذه الأصول المتوسعة تزيد من إنتاج الاقتصاد وإنتاجية العمل. الدخول ترتفع مع الزيادات في الإنتاجية، والناس يستفيدون على نطاق واسع مع مرور الوقت؛ فالاستثمار يعني تأجيل الاستهلاك وإرضاء الحاجات الحالية، واستخدام هذه

الموارد (المستثمرة) لزيادة الدخول والاستهلاك والفرص في المستقبل. وعندما نناقش الادخار لاحقا، سوف نتحدث عمن هم الذين يؤجل استهلاكهم.

الأصول الملموسة تتضمن: مصانع المشروعات ومعداتها؛ والمباني بجميع أشكالها؛ والبنية الأساسية (الطرق، والموانئ، والمطارات، وشبكات توزيع الكهرباء، وشبكات الاتصالات). والأصول غير الملموسة تتضمن: المعرفة، والتعليم، ورأس المال البشري (الذي يمكن التفكير فيه كتعلم مجسم).

والاستثمار ينقسم أيضا إلى مكونات قطاع خاص ومكونات قطاع عام. والاستثمار الخاص تقوم به شركات ومستثمرون (مع دعم من مستثمرين خارجيين)، مع كون الحافز الأولي هو الربح أو العائد الجيد على الاستثمار، مع تحمل قدر من المخاطر. وهذه الأنشطة – مقترنة بعملية نقل المعرفة – هي مصدر خلق الوظائف المثمرة الجديدة. وهي المحركات المباشرة للنمو.

والاستثمار الخاص يكون كبيرا عندما توجد فرصة في شكل عوائد مرتفعة مرتبطة بالمخاطرة، وعندما تكون لدى المستثمرين والشركات قدرة على الوصول إلى رأس المال المرتبط – بشكل مناسب – بخصائص المخاطرة المتصلة بالاستثمار. وفي العالم النامي، يكون القطاع المصرفي عادة أكثر تطورا من قطاع رأس المال الاستثماري. ونتيجة لذلك، يوجد ميل لاستخدام التمويل بالاقتراض، حتى عندما تجعل المخاطر التمويل عن طريق حقوق الملكية أكثر ملاءمة. وهذا يؤدي إلى عدم كفاءة عملية التمويل ويمكن أن يقلل من الاستثمار الإجمالي.

وبينما الاستثمار الخاص هو المحرك المباشر للنمو وخلق الوظائف، فإن للحكومة على الرغم من ذلك دورا كبيرا تقوم به. فهناك أنواع معينة من الاستثمار لا تكون ملائمة لتقديم حوافز للقطاع الخاص. والسبب هو أن الفوائد تكون منتشرة وموزعة لدرجة أنه لا توجد وسيلة عملية بالنسبة للمستثمر الخاص لتحصيل كل الفوائد. إن

العائد الاجتماعي (بمعنى المزايا لكل هؤلاء الذين يتلقونها مجتمعة) يفوق العائد الخاص للمستثمر، ويمكن أن تتسبب الفجوة في نقص الاستثمارات لو ترك الأمر للقطاع الخاص والقطاع العائلي وحدهما.

إن الاستثمارات الرئيسية المطلوبة من القطاع العام لدعم النمو هي التعليم والبنية الأساسية. فكل منهما يؤثر إيجابيا على النمو بزيادة عوائد استثمار القطاع الخاص (المحلي منه والأجنبي). إن تحليل حالات النمو المرتفع المستدام تشير إلى أن استثمار القطاع العام عند معدل ما بين ٥٪ و٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي يكون مطلوبا للمحافظة على النمو بمعدل ٧٪. ومرة أخرى، هذه الاسترشادات العامة مؤسسة على استقراء بيانات من كل من اقتصادات مرتفعة النمو واقتصادات منخفضة النمو. إن أهمية استثمار القطاع العام تكمن في قدرته على رفع العائد على استثمار القطاع الخاص. ولهذا فإن أثره على النمو غير مباشر ولكنه مهم.

ولنأخذ هذا المثال: منتج عالمي للملابس ذات علامة تجارية يبحث عن أماكن لتصنيع منتجه. الاقتصاد العالمي تنافسي بدرجة كبيرة. الشركة المتعددة الجنسيات تتفحص عددا من الدول بوصفها مصادر محتملة لعرض العمل. والشركة سوف ترغب في تحقيق مستوى جودة معين مع الاحتفاظ بالتكلفة منخفضة بقدر الإمكان لأسباب تنافسية. دول نامية تتنافس أساسا على هذا المشروع.

ماذا يقدمون في تلك المنافسة؟ إن سكانا متعلمين (وبالتالي مثقفين بدرجة مقبولة) ويمكن تدريبهم بسهولة نسبية على مهارات جديدة، سوف يمثلون أصلا رئيسيا. وفي المقابل، سوف تطالب الدولة النامية وتتوقع - عن استحقاق - تدريب العمال والمديرين، والمهارات التي سوف تفيد الاقتصاد على نطاق أوسع بمرور الوقت. والبنية الأساسية التي تخفض التكلفة والوقت المرتبطين بحركة المنتجات إلى المنشآت ومنها، وعبر الموانئ والمطارات هي أيضا مكون رئيسي في حسابات الشركة متعددة الجنسيات. وطاقة كهربائية يمكن الاعتماد عليها وخدمات اتصالات متطلبات أخرى. وليس كل هذا يتطلب استثمار قطاع عام مباشر.

هناك مكونات أخرى؛ فالتراخيص والتصاريح يمكن أن تكون أكثر أو أقل سهولة في إنجازها. وقوانين سوق العمل وهياكله يمكن أن توفر مرونة أكثر أو أقل. ولو كانت هناك تعريفة جمركية مرتفعة، فإن الإعفاءات الجمركية على المدخلات المستوردة المطلوبة لعملية التصنيع سوف تساعد على زيادة العائد على الاستثمار بالنسبة للشركة متعددة الجنسيات. ولاحظ، مع ذلك، أن خفض التعريفات الجمركية يجب أن يكون انتقائيا، فالخفض الشامل في التعريفة الجمركية قد لا يكون تصرفا حكيما، وقد يكون غير متناسق مع التحدي سالف الذكر والخاص بالاعتدال في سرعة الانفتاح. كما يمكن أيضا أن تسبب تدهورا في الإيرادات الحكومية يمكن أن يكون حادا جدا على المدى القصير. وأخيرا فإن عملية الانفتاح سوف تقلل من التعريفة الجمركية على نطاق أوسع، ولن يكون تقديم إعفاءات جمركية خاصة ضروريا.

ليس من النادر أن تطلب الشركات متعددة الجنسيات إعفاءات ضريبية لفترة من الزمن. ووسيلة للمشاركة في المخاطرة المرتبطة بالدخول إلى بيئة اقتصادية جديدة، فإن بعض الإعفاءات الضريبية يمكن أن يكون لها ما يبررها. ولكنها يجب أن تكون مؤقتة، وتنخفض مع مرور الوقت حيث تتناقص المخاطرة. ومع ذلك فإن هذا النوع من الإعانات (وتوجد أشكال أخرى) يميل إلى أن يصبح دائما، وعندما يحدث هذا يصبح مكلفا. وهناك مبدأ عام جيد، هو أنه إذا طلبت إعانة على المدى الطويل من أجل إدامة النشاط (أي لكي تجعل منه مربحا)، فيجب النظر إلى الاستثمار الأصلي على أنه خطأ، ويجب السماح للنشاط بالرحيل.

وقد تكون القرارات صعبة. كما حدث في ٢٠٠٨، عندما قررت حكومة سان كيتز في شرق الكاريبي أن تسحب الإعانة المقدمة لصناعة قصب السكر في الجزيرة. وقد كانت تكلف الحكومة ٣٠ مليون دولار سنويا لكي تحافظ على استمرار الصناعة مع عدم وجود دليل على أن مستوى الإعانة سوف ينخفض مع مرور الوقت. ولكن صناعة قصب السكر كانت المصدر الرئيسي لفرص العمل في الجزيرة. وقد كان قرارا صعبا وشجاعا. وعرفت الحكومة أنه سوف تكون هناك معاناة على المدى القصير، ولكنها عرفت أيضا أن النمو والرخاء طويلي المدى يعتمدان على تغيير السمات الهيكلية لاقتصاد الجزيرة.

قضية الادخار

الادخار هو تأجيل الاستهلاك الحالي إلى المستقبل. وعلى مستوى الدولة، توجد ثلاثة مكونات للمدخرات. المكون الذي يرد على الذهن عادة ويحظى بأكبر مناقشة هو الادخار الذي يقوم به الأفراد أو القطاع العائلي. وهذه المدخرات بوجه عام تجري عبر وسائط خاصة وتنتهي استثمارا، يمكن أن يكون محليا أو أجنبيا. وهناك جزء من الادخار الخاص يذهب مباشرة إلى الاستثمار من خلال شراء البيوت والسلع الاستهلاكية المعمرة التي تستخدم لزمن طويل. وهناك جزء آخر صغير يمكن أن يقرض للحكومة.

المكونان الآخران للادخار هما قطاعا الحكومة والشركات. وقد رأينا بالفعل أن الحكومة تقوم باستثمارات مهمة. ولو أنها مولت تلك الاستثمارات بالكامل من إيراداتها، فلن يكون لديها عجز إجمالي، وسوف تكون مدخراتها بالتعريف مساوية لاستثماراتها. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يكون لديها عجز وتقترض مبلغ هذا العجز من المواطنين أو الأجانب. ولو كان الاقتراض من المواطنين، فإن الادخار الحكومي السلبي سوف يكون مساويا لمدخرات القطاع العائلي، وهكذا لن تتأثر المدخرات الإجمالية.

قطاع الشركات أيضا يستثمر. وهو في العادة يمول هذا الاستثمار من دخله الخاص، أي الجزء الذي لم يوزع على حملة الأسهم، وهو ما يسمى بالأرباح المحتجزة. وفي هذه الحالة تكون مدخرات الشركة مساوية لاستثماراتها. وهي أيضا قد تقترض أو تصدر أسهما، وفي كلتا الحالتين يكون الاستثمار من مدخرات الآخرين (محليين وأجانب). ولو أن الأرباح المحتجزة للشركة فاقت استثمارها، فإن الباقي يقرض لطرف ما آخر.

إذا جمعنا فئات الادخار الثلاث، فإن مجموعها قد يتساوى مع الاستثمار، أو قد يتجاوزه أو يقل عنه. والزيادة في الادخار عن الاستثمار المحلي تذهب للأجانب لكي يمولوا بها استثماراتهم. وعلى العكس، لو كان الادخار أقل من الاستثمار، فإن الأجانب يمولون بعض الاستثمار المحلي. والفرق بين الادخار والاستثمار يساوي

فائض الميزان التجاري (أو - أكثر تحديدا - فائض حساب العمليات الجارية)[٢] وإذا كان الادخار أقل من الاستثمار، فإن الفرق يمثل عجز الميزان التجاري، وهو يكون مساويا لتدفقات رأس المال الأجنبي التي تستخدم لتعويض الفرق بين الاستثمار والادخار. وبالتعبير الشائع، لو بعنا للدول الأخرى أكثر مما اشترينا منها، فإننا نرحل الفرق إلى مدخرات، وهذه المدخرات تمول جزئيا استثمارهم أو استهلاكهم.

الأدلة والخبرات تشير إلى أنه من الأفضل للدول النامية أن تمول معظم استثمارها من مدخراتها المحلية. وهذا يعني ألا يكون لديها عجز تجاري كبير بشكل متواصل. وقد يكون هذا عكس المفترض إلى حد ما. فمن حيث المبدأ، يجب أن يكون من الممكن للدول الغنية أن تمول بعض الاستثمار في الدول النامية عندما يكون العائد على الاستثمار جذابا. ولكن المشكلة هي أنك إذا اعتمدت على الادخار الأجنبي لتمويل الاستثمار، فإنك تكون معرضا للضرر من عدة اتجاهات. فلو أن هناك صدمة سلبية أو محنة (داخلية أو خارجية، كما في أزمة ٢٠٠٨)، فإن رأس المال ينسحب. وعلى نحو أكثر تحديدا، فإن الجزء السائل والمتحرك ينسحب. وأسعار الفائدة ترتفع والاستثمار يتباطأ. ولو أصبحت الديون المتراكمة لصالح الأجانب مرتفعة فإن الحكومة قد تختار التوقف عن السداد. وتوقع هذا الأمر يحد من إتاحة التمويل الأجنبي[٣]

(٢) الفائض التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات. وهو يمكن أن يكون سالبا، وفي هذه الحالة يسمى عجزا تجاريا. أما فائض حساب العمليات الجارية فهو الفائض التجاري زائد الفائدة على الأصول الأجنبية ناقص الفائدة المدفوعة للأجانب، زائد المعونة المالية. وعندما يكون فائض العمليات الجارية لبلد موجبا، فإن صافي أرصدته من الأصول العالمية يكون في تزايد، حيث المواطنون يشترون أصولا أجنبية بأكثر مما يشتري الأجانب أصولا محلية. وهذا يعني أن هناك صافي تدفق رأسمالي صادر. ويكون مجموع فائضي حساب العمليات الجارية والرأسمالية دائما صفرا.

(٣) لو أن الكيانات (الأعمال والقطاع العائلي وحتى الحكومة) في بلد ما تقترض أموالا من الخارج والديون مقومة بالعملة الأجنبية، ثم إذا انخفضت قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية، فإن الديون، مقومة بالعملة المحلية، ترتفع. لاحظ أنه ليس الاقتراض الخارجي فقط هو الذي يخلق المخاطرة، ولكن يضاف إلى ذلك أن يكون من المطلوب سداد الديون بالعملة الأجنبية. والشرط الأخير يجعل مخاطر العملة محملة على المقترض. وقد أدى هذا بالدول النامية إلى أن تحاول تجنب الاقتراض بتلك الطريقة والاحتفاظ باحتياطيات حتى يمكن أن تكون لها بعض السيطرة على سعر الصرف.

ولو أن دولة اقترضت من الخارج وكانت الالتزامات محددة بعملة أجنبية، فسوف تكون هناك مخاطرة إضافية متعلقة بالعملة. ولو انخفضت قيمة العملة المحلية، فإن حجم الالتزامات الخارجية يزيد بالنسبة نفسها. وبسبب هذه المخاطرة، فإن الاقتراض بعملة أخرى، يصل لأن يسمى المعادل المالي للخطيئة البشرية الكبرى. ولكن هذا ليس بالأمر غير الشائع. فالدول الآسيوية عانت من هذا الأمر في الأزمة المالية الآسيوية في أواخر تسعينيات القرن العشرين. وفي وقت أحدث، كانت دول أوروبا الشرقية ومواطنوها يقترضون باليورو والفرنك السويسري قبل أزمة ٢٠٠٨ وعندما هبطت قيمة عملتهم أثناء الأزمة، تعرضت هذه الدول وكذلك البنوك الخارجية الممولة لضغوط.

إن العالم لا يسير بالسلاسة التي نريدها نحن. فالدول عرضة لصدمات ذات مصادر داخلية وخارجية لا تكون - وربما لا يمكن أن تكون - متوقعة بشكل كامل. ومن وجهة نظر الدول النامية، فإن أزمة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ هي صدمة خارجية. فالائتمان والتمويل تقلصا بشكل حاد ومفاجئ بسبب الضغوط الشديدة جدا للنظم المالية للدول المتقدمة. وهذا جعل الدول المعتمدة على التمويل الخارجي عرضة للتأثر بشكل كبير. والدول التي صمدت في مواجهة تلك العاصفة هي عامة الدول التي لديها عجز قليل في حساب العمليات الجارية والقادرة على الحفاظ على مستويات عالية من الاستثمار الممول بالادخار المحلي.

إن الادخار محليا لتمويل معظم الاستثمار المحلي لا يحل كل تلك المشكلات المحتملة، ولكنه يخفف من الخطر والتأثير ويحسن من المرونة بشكل كبير.

استثمار القطاع العام: التعليم والبنية الأساسية بوصفهما سلعا عامة

لاحظنا سابقا، عند مناقشتنا بشأن الدول ذات النمو المرتفع المستدام، أن مستويات مرتفعة من الادخار والاستثمار مطلوبة. كما لاحظنا أيضا أن المكون الحكومي في الاستثمار احتاج لأن يكون بين ٥٪ و٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكي

يمكن استدامة النمو المرتفع. ومن الواضح أن استثمار القطاع العام مكون شديد الأهمية. والفئتين الرئيسيتين للاستثمار الحكومي هما التعليم والبنية الأساسية.

إن التعليم استثمار يحقق مصلحة عامة كما يحقق عوائد خاصة. ومن المعتاد في معظم الدول أن تدعمه الحكومات أو تتحمل تكلفته، وأن يكون جزءا مهما من استثمار القطاع العام. إن التعليم هو الأساس الحاسم في عملية التعلم التي تعزز اللحاق بالنمو. وليس معنى هذا أن كل التعلم يحدث في المدارس، لكن الكثير منه. ولكن التعليم الرسمي يقدم الأدوات التي تمكن من عمليات التعلم الأخرى المختلفة: التدريب خلال العمل، والتجريب، والتعلم بواسطة الفعل. إن معرفة القراءة والكتابة والحساب سوف تكون الجوهر الأساسي، بالإضافة إلى التوجه لحل المشكلات، وصفات معينة غير معرفية مثل الفضول.

إن الناس المتعلمين يتحولون إلى عاملين منتجين، ومستثمرين وقادة سياسيين وفنانين وممثلين وكتاب، وغير ذلك كثير. ومن المؤكد أن بعض المزايا المتحققة تنعكس على دخولهم، ولكن بالتأكيد ليس كلها. خذ مثالا على ذلك، المستثمر الذي يؤسس شركة ناجحة تخلق وظائف إضافية مثمرة لعدد متزايد من الناس. إن المنافع الاجتماعية لهذا الاستثمار تتضمن الرواتب المضافة بالنسبة لكل الناس الذين أتوا للعمل هناك. وهذا ليس جزءا من العائد الخاص الاقتصادي الضيق، ولكنه جزء ضخم من العائد الاجتماعي الأوسع. وهذا لا يعني أن المستثمر يحتاج إلى إعانة. فالعائد الخاص (دعك من ذكر الاعتزاز بالإنجاز والتحقق والاحترام) يمكن جدا أن يكون حافزا كافيا. ولكن لاحظ أن العائد يعتمد في جزء منه على مدى توافر الناس الذين يمكن توظيفهم، والذي يعتمد بدوره على فعالية تعليمهم مسبقا. وهذه في الواقع إعانة غير مباشرة.

في الكثير من الدول النامية الأكثر فقرا، يكون نقص الاستثمار في التعليم شائعا، ومفهوما. ولكن توجد مشكلة أخرى. فمع أخذ مستوى الاستثمار في الاعتبار، تكون المخرجات مقيسة بمدى معرفة القراءة والكتابة واكتساب المهارات المعرفية القابلة

القياس منخفضة بشكل مخيب للآمال. وكفاءة الاستثمار المنفذ تكون منخفضة. وهناك عدد من الأسباب لهذا النقص في الكفاءة، بما في ذلك عدم كفاية المعروض من المعلمين والتدريب، وضعف الحوافز المقدمة للمعلمين والمديرين. وتكون نتيجة ذلك انخفاض الإنتاجية والنمو المتوقعين.

وعلى نحو أكثر عمومية، فإن الحكومات تستثمر في أشياء ليس من السهل أن تحقق أرباحا للمستثمر الخاص. وهذه الاستثمارات تكون شديدة الأهمية ومكملة لاستثمار القطاع الخاص. وهي توسع من مدى استثمارات القطاع الخاص المربحة الممكنة والعوائد التي تحققها.

إن مستويات الاستثمار والادخار في الصين بعد إصلاحات ١٩٧٨ وصلت إلى ما يساوي أو يزيد على ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتجاوز مستويات الحدود الدنيا بكثير. وهذا يمثل الحدود القصوى بالنسبة لممارسات الدول النامية. ومن الصعب معرفة مقدار استثمار القطاع العام من الاستثمار الإجمالي على وجه التحديد، لأن قطاع المشروعات المملوكة للدولة كبير ومن الصعب تصنيفه. وعلى الرغم من صعوبة التحديد، فلا مجال للشك في أن الاستثمار الحكومي في الصين كبير ويأتي في القمة حتى بالنسبة للدول ذات النمو المرتفع.

هذه المعدلات مذهلة تماما. ولنتذكر أن الاستثمار الممول محليا هو ذلك الجزء من الناتج الذي لا يستهلك اليوم، ولكن بدلا من ذلك يحول إلى أصول تغل إنتاجا أكبر فيما بعد. وفي دولة فقيرة، ولنقل إن متوسط دخل الفرد فيها ٦٠٠ دولار (أقل بكثير من دولارين في اليوم)، فإن الامتناع عن إنفاق ثلث هذا الدخل على الاحتياجات اليومية مثل المأكل والمأوى هو بالتأكيد تضحية كبرى. وهو يعني في الواقع أن الجزء المتاح للاستهلاك العاجل من الدخل يبلغ ٤٠٠ دولار. والباقي يذهب لخلق أصول من شأنها أن تحسن من الدخل مستقبلا.

إن معدلات الاستثمار بتلك المستويات في دول فقيرة نسبيا (معززا بالادخار المحلي) يكشف عن استعداد مدهش للتضحية بالحاضر في سبيل مكاسب مستقبلية.

إن هذا الاختيار الزمني (أعني اختيار الاستثمار الآن والاستهلاك في المستقبل) وقع من قبل الناس، ولحد ما من قبل الحكومات (لأن الحكومة أيضا مستثمر مهم). إن التوجه المستقبلي يصير توجها مصيريا، لأن استدامة الاستثمار الذي يعزز النمو يصبح بغيره مستحيلا.

حالة الهند مختلفة قليلا عن الصين؛ حيث بينما الاستثمار والادخار الإجماليين في الهند مرتفعان، فإن المكون الحكومي فيهما يمثل تحديا مستمرا. فليس سرا أن استثمار القطاع العام في الأصول المحفزة للنمو مثل البنية الأساسية متخلف في الهند. وهذا التحدي ليس نتيجة لنقص الاستثمار الإجمالي أو لعدم الرغبة في الاستثمار. فمعدلات الاستثمار والمدخرات في الهند تفوق ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن الهند تستثمر بمعدل مرتفع وتمول كل استثمارها تقريبا بمدخرات محلية. ولكن القضية هي ميزانية الحكومة (الإيرادات والنفقات) والاقتصاد السياسي والحوافز المحيطة به؛ فالنفقات غير الاستثمارية وتحويلات الدخول تستنفذ معظم إيرادات الحكومة. وهذا يجعل من الصعب الحفاظ على برنامج استثماري للقطاع العام بمعدل يتراوح بين ٥٪ و٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

والهند أقرب إلى الحالة الأكثر اعتيادا؛ فنمط نقص الاستثمار من جانب القطاع العام منتشر جدا في الدول النامية. وهذا لا يقدم تفسيرا كاملا لتباين الأداء الاقتصادي، ولكنه يقدم مساهمة مهمة. والمشكلة في الدول الفقيرة نسبيا، هي أن الاحتياجات العاجلة للمواطنين من دعم الدخل والرعاية الصحية والخدمات الأساسية كبيرة بالمقارنة بإيرادات الحكومة. والضغط السياسي يدفع إلى تخصيص إيرادات الحكومة الشحيحة لإشباع تلك الحاجات الأساسية، ولذلك فإن الجزء المخصص لاستثمار القطاع العام يواجه مزاحمة. وهذا يقلل من العوائد على استثمار القطاع الخاص ومن النمو.

وقد يسأل سائل كيف تستطيع الهند أن تكون في حالة نمو مرتفع على الرغم من كونها ذات نموذج تاريخي لنقص الاستثمار في البنية الأساسية، التي هي أحد

المتطلبات الرئيسية للنمو المرتفع المستدام. والواقع أن نمو الهند قد تسارع – جزئيا – لأن استثمارها في البنية الأساسية تزايد. هل تتذكر مناقشتنا السابقة حول الشروط المسبقة؟ إن التقدم المطرد متطلب لاستدامة النمو. وفي حالة الهند، حيث الموقف المالي الحكومي صعب مع وجود عجز دائم، لا يمكن تمويل كل البنية الأساسية باستثمارات ومدخرات حكومية. وجزء من الحل الذي تطبقه الهند هو مجموعة من الشراكات مع مستثمرين من القطاع الخاص (بعضهم محليون وبعضهم أجانب) لتمويل البنية الأساسية المطلوبة وبإنشائها. وهذا نموذج أكثر تعقيدا في التطبيق من النموذج الصيني، حيث تمول البنية الأساسية بالكامل تمويلا عاما. ولكن يبدو أنه يعمل بنجاح.

في الهند، المهمة لم تنجز بعد؛ حيث توجد أوجه نقص متكررة في الكثير من النواحي. فنظام توزيع الكهرباء لا يزال هشا إلى حد ما. وإمدادات المياه لا يعتمد عليها في كثير من المدن. والشركات، بما فيها تلك التي تعمل في قطاع تصدير الخدمات المهم (تكنولوجيا المعلومات وعمليات التعهيد في مجال الأعمال)، تعتمد على الإمدادات المستمرة من الطاقة الكهربائية، ولهذا يحتفظ معظمها بنظم احتياطية للطاقة، وهي مكلفة، وليست أكفأ الحلول للمشكلة على المدى الطويل.

سوء التغذية بين الأطفال

عقدت لجنة النمو والتنمية خمس عشرة ورشة عمل في نطاق واسع من الموضوعات المتعلقة بالنمو والتنمية. إحدى هذه الورش عقدت في ٢٠٠٧ وكرست للصلة بين الصحة العامة والنمو الاقتصادي. وقد سألنا الخبراء عن تلك الصلة. وكانت الإجابة التي تلقيناها هي أن الصلة تتوقف على عناصر الصحة التي نتحدث عنها. ولكن نمطا بعينه من تلك العناصر كان بارزا؛ فالأطفال الذين عانوا من سوء التغذية لفترات ممتدة يعانون من نقص دائم تقريبا في قدرتهم على اكتساب المهارات المعرفية وغير المعرفية. وهو تأثير يستمر طويلا جدا. فهو يؤثر سلبا على المخرجات التعليمية، ويدمر الإنتاجية والدخل المحتملين، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يعوق النمو. وأهم ما في الأمر، هو

أنه أمر غير عادل تماما، لأنه غير قابل للعلاج لحد كبير، كما أنه يؤذي الأكثر قابلية للتضرر. وهذا التأثير على الأداء الاقتصادي ليس السبب الرئيسي في أن الكثير جدا من المنظمات الدينية والخيرية تركز على إعانات التغذية والمجاعات، ولكنه أمر طيب أن يفعلوا ذلك.

في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، قبل الأزمة المالية والاقتصادية، ارتفعت أسعار السلع بسرعة شديدة، وكانت أسعار النفط والحبوب الغذائية من أكثر الأسعار ارتفاعا. وكان التضخم الناتج ضخما. والأرز، الغذاء الأساسي في الكثير من الأنظمة الغذائية حول العالم، ارتفع سعره لأكثر من الضعفين في خلال ثمانية عشر شهرا. وأسباب هذه القفزة في الأسعار معقدة إلى حد ما، وربما لا تزال غير مفهومة بشكل كامل. ولكن ليست هذه هي المسألة، فارتفاع الأسعار بهذه الدرجة كانت له آثار معتدلة في الدول المتقدمة، ولكنها مثلت أزمة بالنسبة لفقراء العالم. فالفقراء في الدول النامية يخصصون نحو ٥٠٪ من دخولهم أو أكثر للغذاء. فإذا تضاعفت أسعار الحبوب، فإن هذا يعادل تخفيض دخولهم الهزيلة بالفعل (٦ دولارات أو أقل يوميا) بنسبة ٢٥٪.

ومن المفارقات أنه يمكن أن يقال إن الأزمة المالية والاقتصادية حلت تلك المشكلة، على المدى القصير على الأقل. ولكن حيث إنها استمرت لفترة طويلة، فقد كانت هناك مشكلة متزايدة من سوء التغذية وحتى المجاعة بين الفقراء بمن فيهم الأطفال. ويحسب للبنك الدولي أنه تدخل مبادرا. ولكن الدول تفتقر لمؤسسات وآليات إعادة التوزيع، واضطرت للجوء إلى أدوات مختلة اقتصاديا مثل التحكم في الصادرات والأسعار. وكل من هذين الجهدين يدمران استجابة جانب العرض الذي يمثل الحل طويل المدى للمشكلة؛ فالهند وتايلاند هما أكبر مصدرين للأرز في العالم، وقد اضطرت كل منها للجوء لتقييد التصدير لحماية شعبها.

إن القفزة في أسعار السلع أسفرت عما يماثل مجاعة عالمية بالنسبة للفقراء. كما أوضحت أننا نحتاج إلى مضادات فعالة و"قواطع طريق" (محلية ودولية) أكثر مما نملك الآن لنمنع الأضرار طويلة المدى على الناس وخاصة الأطفال.

النشر المثمر للموارد غير المستغلة

إن الدول النامية التي في مراحل مبكرة من النمو لديها ميزة أخرى عكسية لحد ما. فقبل الوصول لحالة النمو، يكون عادة لدى الاقتصاد النامي الفقير نسبيا حجم كبير من العمل غير الموظف، كانعكاس لحقيقة أنه لا يوجد الكثير من خلق التوظف المثمر الإضافي. وهذا العمل غير الموظف يتمركز في القطاعات التقليدية، مثل الزراعة. وأسواق العمل لا تتشكل في الواقع بالمعنى المعتاد، لأن الناتج الحدي للعمل منخفض لدرجة أن الدخل يتحقق ويتوزع خلال بنى الأسرة والقرية، وليس في الحقيقة بواسطة آليات السوق والتسعير المعتادة.

والسبب في أن هذه التركيبة تخلق ميزة عندما يبدأ النمو هو الآتي: عندما تخلق فرص التوظف المنتجة الإضافية، وينسحب العمل إلى قطاعات أحدث (بما فيها قطاعات السلع المصدرة)، فإن الأثر الاقتصادي على القطاعات التقليدية يمكن إهماله، لأن الكثير من العمل المنسحب هو أساسا زائد عن الحاجة. وتكلفة الفرصة البديلة لسحب العمل منخفضة جدا. أي إننا نحصل على مزايا الإنتاج والدخول الجديدة مقابل خسارة قليلة أو منعدمة في الجزء الأقدم من الاقتصاد.

إن من قام بتحديد هذا الملمح للديناميكية عالية السرعة هو سير آرثر لويس الحائز على جائزة نوبل[٤] فقد فهم لويس هذه الديناميكية. وكان أيضا قلقا من أن العرض الكبير للعمل غير الموظف سوف يبقي على الأجور في حالة انخفاض ويؤجل ارتفاع دخول المتوظفين الجدد. وهذا قلق مشروع. وما يوازنه هو حقيقة أن الأجور

(٤) سير دبليو آرثر لويس Sir W. Arthur Lewis هو الباحث والحاصل على جائزة نوبل الذي أنشأ نظرية النمو الاقتصادي والتنمية في الاقتصادات ذات العرض الكبير من العمل الذي لا تستغل إمكانياته استغلالا كاملا والمتوطن في القطاعات التقليدية مثل الزراعة. انظر W. Arthur Lewis, "Economic Development with Ulimited Supplies of Labor," *Manchester School of Economic and Social Studies*, vol. 22, 1954, pp. 139-91. والعوامل الهيكلية التي حددها لا تزال جزءا مهما من ديناميكيات النمو.

والدخول ترتفع فورا حيث يتحرك العمل الريفي إلى الجزء مرتفع الدخل وعالي الإنتاجية من الاقتصاد. ولهذا فإن هناك استفادة عاجلة للعمال وأسرهم.

وهناك مثال حديث مثير للانتباه على قوى السوق الكامنة يأتي من الهند. فقد نشرت صحيفة فايننشال إكسبريس Financial Express الهندية أن "الشركات التي تمارس التعهيد تلاحظ أن هناك حدودا على توسيع نطاق أعمالها في الريف. ولهذا فهي تغري النساء بالانضمام لمراكز أعمال التعهيد العاملة هناك. وأعمال التعهيد تعرض أجورا ضخمة، تزيد غالبا على الحد الأدنى الإلزامي بما يتراوح بين ١٠٪ و١٥٪، بالإضافة إلى دخول إضافية أخرى، وفقا لتقرير جوتام داس من فايننشال إكسبريس". إن مشروعات تعهيد الأعمال، التي هي قطاع رئيسي للنمو في الاقتصاد الهندي، تعاني من نقص في المواهب اللازمة لدعم نموها السريع. وقد قادها هذا إلى تطوير نموذج للتوظف يمكنها من الاستفادة من مجتمع العمل الكبير المحتمل الذي تشكله النساء في المناطق الريفية. وينطوي هذا الأمر على كل الآثار المفيدة، من النمو إلى العدالة في الفرص أمام النساء الشابات إلى المساواة بين الجنسين.

وهذه العملية، بالطبع، لا تستمر إلى الأبد؛ حيث ينسحب العمل بعيدا ، سوف تكون هناك أخيرا آثار متوقعة على القطاعات التقليدية. ولكن عند ذاك يحدث أمر مدهش. فمع وجود عمل حر أقل كثيرا من ذي قبل، تبدأ تلك القطاعات في إحلال رأس المال[٥] وحيث تفعل تلك القطاعات ذلك، ترتفع إنتاجية العمل، وبالإضافة لذلك، فعند نقطة معينة على هذا المسار في مجال الزراعة، يتفاقم نقص السكان في القطاع الريفي إلى النقطة التي يصير عندها تجميع الأراضي أمرا مناسبا، وهذا يسهل أكثر عملية الانتقال إلى كثافة رأس المال.

---

(٥) من المهم بالطبع أن يكون التمويل لهذا النوع من الاستثمار متاحا، وهو على وجه العموم، غير متاح، وهذا يعوق التنمية في القطاعات الزراعية والقطاعات التقليدية الأخرى. وهذا عنق زجاجة رئيسي في الكثير من الدول المتقدمة.

في المسار المعتاد للأحداث في دولة نامية تنمو بسرعة، تنخفض العمالة في القطاعات التقليدية، بينما يستمر الإنتاج على حاله ثم أخيرا يزيد.

التحضر

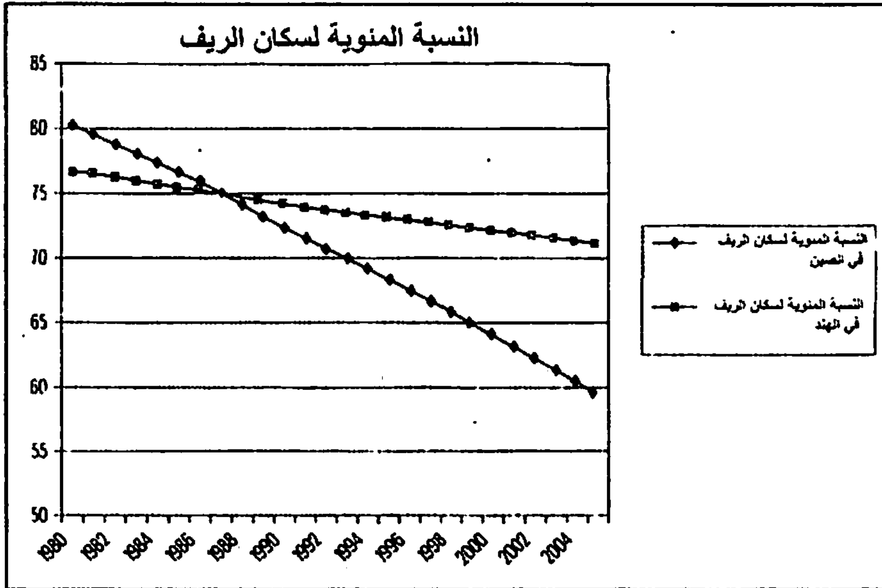
إن التحضر يقع في القلب من عملية النمو والتنمية؛ فالناس يغيرون وظائفهم حيث يتم خلق صناعات جديدة، كما أنهم أيضا ينتقلون من مكان إلى مكان. والخبرة والدراسة تنبئنا بأن النشاط الاقتصادي الحديث يحدث في المواقع الحضرية. ويبدو أنه يتطلب قرب الناس مكانيا من بعضهم بعضا. وفي بعض الأحيان تكون الحاجة إلى القرب واضحة. فمن الصعب تصور تجميع سيارة من دون حضور العمال في المصنع. ولكن هذه ليست كل المسألة. فالقرب يبدو مهما أيضا في تسهيل نقل المعلومات والمعرفة والتشارك فيها، وكذلك في التمكين من المعاملات المعقدة. وقد ناقشت فيما سبق أهمية نقل المعرفة واللحاق بالنمو. والتحديث والتحول الهيكلي يكون مصحوبا بالتحضر، ويستلزمه.

لقد رأينا فيما سبق أن التصنيع والخدمات ينموان أسرع كثيرا من الزراعة في الدول ذات النمو المرتفع، وأن تركيب الاقتصاد يتحول بشكل كبير، حيث إن كلا منهما نشاط حضري في معظمه.

وقد يعترض المرء على هذه النقطة بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، بما فيها الإنترنت، ربما تكون قد غيرت من متطلبات القرب هذه لحد ما. وهذا حدث، ولكن ليس بالكامل. ومع هذا، فإن المشاركة المثمرة في أنواع معينة من العمليات أو سلاسل العرض تتماشى مع البعد. والواقع، أن الإتاحة المتزايدة للوصول إلى موارد ومواهب بشرية قيمة ولكنها بعيدة ماديا من أهم التوجهات في الاقتصاد العالمي. ولكن النشاط الاقتصادي الحديث لا يزال يتطلب درجة من القرب. إنه خليط غريب. فنحن لا نزال نفتقر لتصنيف جيد لتوصيف أي من الأنشطة تتطلب القرب، وأي منها تقدم نفسها لمجموعة من المدخلات المتنوعة جغرافيا.

وفي الرسم البياني على الصفحة التالية، تبيان للنسبة المئوية لسكان الريف من جملة السكان في دولتين ذات نمو مرتفع، هما الهند والصين. وعلى الرغم من أن النسب مختلفة، فإن هذا النمط يميز كل حالات التصنيع، بما فيها تلك التي حدثت قبل الحرب العالمية الثانية في الدول التي هي متقدمة الآن. وهذا النمط يستمر حتى ينخفض سكان الريف إلى أقل من ٢٠٪ من السكان. والصين والهند الآن في قلب هذه العملية. فسكان الريف في الصين لا يزالون أكثر قليلا من ٥٠٪ من مجموع السكان، بينما يدور سكان الريف في الهند حول ٧٠٪ من السكان. ولا يزال هناك الملايين من الناس الذين سوف ينتقلون أخيرا إلى بيئات حضرية.

في المراحل المبكرة، تكون الفروق في الإنتاجية بين القطاعات الريفية والحضرية كبيرة جدا. فمستويات الإنتاجية الحضرية تفوق في العادة مثيلتها في الريف بما يتراوح بين ثلاثة وستة أضعاف. وهذا ينعكس إلى حد ما على الفروق بين الدخول. ولهذا فإن تدفق الناس عبر الحدود بين الاثنين يتجه لأن يسفر عن متوسطات دخول مرتفعة وعدم مساواة متزايد في الدخول.



وقد يسأل سائل محقا لماذا لا ينتقل كل الناس إلى المدن وإلى الأعمال ذات الدخل المرتفع بمجرد أن تبدأ تلك العملية. وكجزء من الإجابة، إنهم لا يستطيعون. فالأمر يتطلب سنوات كثيرة لكي يخلق الاستثمار الخاص فرص التوظف الإضافية المثمرة، ولكي يبني الاستثمار العام البنية الأساسية الحضرية. والجزء الآخر من الإجابة هو أنهم ينتقلون أملا في اللحاق بمكان في الاقتصاد الجديد. وليس كلهم ينجحون. وهذا يتسبب في أن يتجاوز التدفق على الحضر كلا من قدرة قاطرة توليد الوظائف على خلق وظائف وقدرة الحكومة على إنشاء بنية أساسية حضرية. والنتيجة هي فقر حضري وأحياء فقيرة، يمكنك أن تجدها في كثير من المدن في العالم النامي. وإدارة هذا الوضع للمحافظة على حالة توازن هو تحد كبير.

لا يوجد حل كامل معروف لتلك المشكلة. وأفضل طريق للتخفيف من هذا الاختلال هو الاستثمار بشكل متزامن في القطاع الزراعي، والتعليم، وفي التكنولوجيا المحسنة للإنتاجية ونشرها، وفي البنية الأساسية التي تمكن من الاتصال ببقية الاقتصاد. وهذا المكون من إستراتيجية النمو مهمل جدا في الغالب الأعم. فالتركيز يكون في أحيان كثيرة وبشكل ضيق على قطاعات التصدير الأعلى إنتاجية. إن الاستثمار في القطاع الريفي يساهم في النمو (وإن لم يكن بالقدر نفسه للقطاعات الحضرية المتنامية)، وبالقدر نفسه من الأهمية يساهم في تحقيق العدالة بتقليص الاتجاه المتزايد نحو التفاوت في الدخول إلى حد ما. كما أنه يجعل نظام الاتجاه للهجرة من الريف إلى الحضر مدفوعا بالفرص الموجودة في المناطق الحضرية أكثر من أن يكون مدفوعا بغياب تلك الفرص في القطاع الريفي.

إنه ليس حلا مثاليا. فالتحضر عموما عملية فوضوية تتجاوز فيها الهجرة الواردة دائما تقريبا البنية الأساسية والطاقة الاستيعابية وخلق الوظائف. وقد وثق تشارلز ديكنز هذا الجانب من الثورة الصناعية البريطانية أفضل توثيق. ولكن يمكن إدارة هذه العملية إلى حد ما من خلال برنامج متوازن للاستثمار والتنمية في كل من القطاعين الحضري والريفي.

الشمولية والعدالة

إن الشمولية Inclusiveness تتحول لأن تكون جزءا أساسيا من النمو المستدام. و"الشمولية" في الاقتصاد تعبير أتى في الأصل من الهند، ولكنه الآن يستخدم على نطاق واسع. وهو يشير إلى الجوانب التوزيعية للنمو. والفكرتان الرئيسيتان هما (١) أن الناس يجب ألا يهملوا أو يستبعدوا من الفرص التي يخلقها النمو (٢) يجب أن تكون هناك حدود للتسامح مع قدر التفاوت الذي يمكن قبوله في الدخول وفي فرص الوصول للخدمات الأساسية. وهناك سببان يجعلان من إعطاء الانتباه للشمولية مهما؛ الأول يرتبط باستدامة الدعم للسياسات التي تولد النمو. والثاني أكثر ارتباطا بديناميكيات النمو نفسها.

لقد فشل التخطيط المركزي ليس فقط لأنك لا تستطيع أن تدير مركزيا بكفاءة تخصيص الموارد الجامدة في بيئة معقدة، ولكن أيضا لأن الديناميكية تحتاج لروح المبادرة، والتنوع، واللامركزية، وباختصار لعملية من أسفل لأعلى. إنك تحتاج لأن يكون لديك مبادرون – أغنياء وفقراء – بقدر ما تستطيع. وهذا أحد أبعاد الشمولية.

إن الحكومات ليست "مبادرين"، وصنع القرار الاقتصادي مركزيا يخنق تنمية الأعمال الجديدة. وإذا سرنا في هذا الاتجاه، فإننا ببساطة نفقد الديناميكيات، ومعها النمو. وبهذا المعنى، فإن النمو المستدام لا بد أن يكون ظاهرة شمولية. وليس لدينا أمثلة على العكس.

إن هناك بالطبع وظائف مركزية بطبيعتها تمثل مدخلات مهمة. والأمثلة على ذلك تشمل الاقتصاد الكلي الفعال، والمالية العامة، وإدارة البنك المركزي للتضخم، والشئون المالية الحكومية. وهذه تكون مكملة، ولكنها ليست بديلة لديناميكيات المبادرة.

ولكن، هل تستطيع أن يكون لديك مبادرون ومتنافسون جدد كثيرون جدا، ومشروعات كثيرة جدا؟ في سياق عملية التعلم التجريبية الطويلة، تقوم الدول في بعض الأحيان بتقييد المنافسة وفقا للحجة التالية. في الاقتصادات الصغيرة (والأغلبية تميل

لأن تكون صغيرة في المراحل المبكرة، حيث يكون الناس فقراء نسبيا في المتوسط، وحتى الدول ذات العدد الكبير من السكان تكون صغيرة اقتصاديا) قد يبدو أن وجود الكثير من المتنافسين في صناعة معينة فكرة جيدة. ولكن هذا يعطي فرصة لتفتيت الصناعة ولأن لا يصبح أي المتنافسين كبيرا لدرجة أن يكون كفؤا. لماذا؟ لأننا نعرف أن هناك اقتصاديات للحجم والمستوى في العديد من الصناعات. ويقع اختيار السياسة التي تُتَّبع على أساس أنه قد يكون من الأفضل تقييد الدخول في المنافسة، لكي يظل عدد المتنافسين صغيرا بما يكفي لأن يستطيع كل منهم - أو على الأقل بعضهم- أن يكون كبيرا لدرجة الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وبالتالي يكون كفؤا وتنافسيا على المستوى العالمي.

لا يوجد شيء خطأ بصفة خاصة في هذا المنطق في إطار نظري. ولكنه غير مكتمل، وخاطئ أخيرا في التطبيق. فالأمر ينتهي إلى أن المكاسب في الإنتاجية الناتجة عن السماح بالدخول الحر نسبيا لمنافسين جدد بأفكار ومنتجات وتكنولوجيات جديدة تفوق ببساطة في حجمها مكاسب الكفاءة الجامدة المنتظرة من تقييد الدخول. وهكذا، فإن الاختيار المفضل المستمد من الخبرة هو ترك عملية الدخول والخروج تسير وعدم القلق كثيرا بشأن الحجم والكفاءة الجامدة.

الجزء الثاني من الشمولية يتعلق بالعدالة؛ فالناس يهتمون كثيرا بالعدالة. وسوف يقدمون التضحيات لو أن أبناءهم وأحفادهم سيكونون أفضل حالا. ولكنهم لن يفعلوا ذلك لو أن التضحية كانت محل مشاركة على نطاق واسع بينما الفرص الناتجة عنها ليست كذلك. وهكذا، فإن أهم أبعاد الشمولية هو المساواة في الفرص، وليس استبعاد الناس أو مجموعات منهم (أيا كانت هويتهم). والتجربة على نطاق كبير من الدول، بعضها ناجح وبعضها الآخر أقل نجاحا، تشير إلى أن الفشل في هذا البعد بالغ الضرر ومهلك بدرجة كبيرة بالنسبة للنمو والتنمية. فالدعم السياسي المقدم للسياسات والاستثمارات التي تحافظ على استدامة النمو سوف يتآكل والسياسات سوف تهمل. والأسوأ من هذا أن عدم التناسق الكبير في مجال الشمولية يؤدي في بعض الحالات إلى صراع يكون عادة ذا آثار مهلكة على النمو وكذلك على المشاركين في هذا الصراع.

وهناك بعد آخر للشمولية، وهو أن الناس يفهمون على وجه العموم أنه لا يمكن التنبؤ بأن تحقق ديناميكيات الأسواق والنمو المساواة في النتائج. فمما تتضمنه الديناميكيات أنه ليس كل الناس يستطيعون أن ينتقلوا إلى المدن وأن يحصلوا على فرص عمل بأجر مرتفع في الحال. وهناك ميل لأن يزداد التفاوت في الدخول أثناء جزء من العملية. والخبرة تشير إلى أن الناس سوف يتقبلون ذلك إلى درجة ما. ولكن التفاوت البالغ في الحصول على النتائج بمعيار الدخول أو إمكان الحصول على الخدمات المهمة مثل التعليم يمثل مشكلة، إلى حد أنه يمكن أن يتسبب في مقاومة وفي تزايد إمكان عرقلة عملية النمو عبر قنوات سياسية.

الفصل الثالث عشر

الانفتاح: مسألة في السرعة والتسلسل

نحن نعلم أن الاقتصادات التي تنجح في إدامة النمو المرتفع هي تلك التي تنفتح على الاقتصاد العالمي وتستفيد منه. ومع ذلك، هناك مستوى آخر من الدقة يفرض نفسه على هذه العملية. وهو يتعلق بسرعة انفتاح اقتصاد نام على الاقتصاد العالمي، وبالتالي على المنافسة المحتملة.

هناك اتفاق عام على أن ما يقف وراء النمو المرتفع المستدام في المراحل المبكرة هو عملية خلق أعداد ضخمة من الوظائف المثمرة في القطاع القابل للإتجار والتصدير، وهو ما يؤدي إلى جذب الناس بواسطة هذه الفرص الجديدة من القطاعات التقليدية مثل الزراعة؛ حيث يوجد عادة فائض في العمل وما ينتج عنه من انخفاض في الإنتاجية. ولكن لو تسبب الانفتاح على المنافسة إلى تدمير وظائف بسرعة أكبر من خلق وظائف، فإن التأثير الصافي سوف يكون سلبيا، وسوف تفقد إستراتيجية النمو الدعم وتصبح مصدرا للمشاكل من الناحية السياسية.

وهكذا، بينما تنخرط استراتيجية النمو في الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحتاج لتجنب الحماية الدائمة للشركات والقطاعات المحلية، لا بد أن تكون متكيفة بحيث يكون تدمير الوظائف وخلق الوظائف متوازنين تقريبا. وهذا بعد عملي مهم في سياسة الانفتاح.

إن التغير الهيكلي ليس قضية مقصورة على الدول النامية. وهو يبرز بتكرار وإلحاح متزايدين في الدول المتقدمة أيضا، فحيث تصبح الدول النامية أكبر وتحقق دخولا أعلى، يصير تأثيرها على الدول المتقدمة والاقتصاد العالمي أكبر. ومع الانفتاح

من جانب، والتكلفة المنخفضة للنقل والاتصال والتنسيق من جانب أخر، يتحرك النشاط الاقتصادي حول العالم بمعدل متسارع. وكما في الدول النامية تماما، فإن فقد الوظائف والتوترات المرتبطة بالحراك يمكن أن تفوق خلق الوظائف.

إن صناع السياسات والسياسيين لا بد أن يتعاملوا مع تلك الحقائق. فهناك دائما مقاومة سياسية محلية لتحرير التجارة تتناسب تناسبا مباشرا تقريبا مع سرعة ومدى التغيرات الهيكلية المفروضة ومداها. والتحدي هو إيجاد التوازن الصحيح بين تبني التغيير الهيكلي، والمحافظة على توازن معقول بين خلق الوظائف الجديدة وفقد الوظائف، وحماية الناس والأسر المتأثرين بالتحولات ودعمهم. ومن ناحية براجماتية، قد يحتاج هذا التوازن إلى ضبط مستمر بينما تتطور الظروف الداخلية والخارجية.

في الدول المتقدمة، لم نواجَه حقيقةً بهذا الأمر حتى الآن، على الرغم من أن تطور هذا التفكير ربما يكون في الاتجاه الصحيح، فإنه يحتاج الانفتاح على الاقتصاد العالمي إلى مناصرين، ولكن الانفتاح يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الحماية الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الذين يتأثرون سلبيا بالإصلاحات الهيكلية، ويجب القيام بمواءمات حيث تتغير البيئة الخارجية. ولا بد أن تكون هذه المواءمات متوازنة في مواجهة المصلحة الجماعية في اقتصاد عالمي مفتوح نسبيا.

إن أمريكا تتباهى بنفسها لامتلاكها اقتصادا ابتكاريًا ومرنًا. وقد عنى هذا تاريخيا شبكات أمان اقتصادي واجتماعي أقل شمولا من ذلك الذي يجده المرء في أجزاء كثيرة من قارة أوروبا. والحجة هي أن أفضل صيغة لحماية العمال هي اقتصاد مرن قادر على التكيف، يخلق وظائف جديدة بسرعة، ويسهل على الناس التحول بين الوظائف بدلا من إعاقته. وهناك قدر كبير من الصحة في هذا المنهج. ولكننا لسنا مضطرين لأن نكون جامدين إزاءه. فلو أن التغير الهيكلي في الاقتصاد العالمي تسارع وكان من ضمن نتائجه آثار سلبية أكثر تكرارا وواسعة النطاق على الناس بمعيار فقد الوظائف وانخفاض الدخول، نستطيع عندئذ، ويجب، أن نحرك التوازن باتجاه استثمار أكبر في آليات الدعم التحويلي. وعملية التوازن تتطلب أن نقوم بها بينما نحافظ على المرونة بأكثر قدر نستطيعه من أجل ألا نتلف آلية خلق الوظيفة فالشركة فالقطاع.

إن قضية تسهيل التغير الهيكلي أصبحت أكثر إلحاحا نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية. فقد نما القطاع المالي بأكثر مما هو مطلوب لتخصيص رأس المال وتوزيع المخاطر بكفاءة. وعند نقطة معينة، وصل القطاع المالي في الولايات المتحدة إلى ٤٠٪ من الأرباح الإجمالية للشركات الخاصة. ولكن الأوضاع الجديدة فيما بعد الأزمة يتوقع لها أن تشهد قطاعا ماليا معاد هيكلته ومتقلص. والسؤال الواضح هو: أين سوف يوظف الفائض من الناس المتعلمين تعليما عاليا، وبأي دخول؟

النقطة الأكثر عمومية هي أن الجزء الأكبر من السياسات ليس صحيحا في كل الأوقات، ولكنه في حاجة دائمة للتكيف، وخاصة في أوقات التغير السريع. وفي العالم النامي، ولأن معدلات النمو وسرعة التكيف الهيكلي كبيرة جدا، يكون الحل داخليا وسريعا إلى حد ما. ولكن تبني جبهة أعرض في الدول المتقدمة أيضا مبدأ جيد.

الفصل الرابع عشر

إجماع واشنطن ودور الحكومة

في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، قامت مجموعة في واشنطن بقيادة الاقتصادي الموهوب جون ويليامسون بوضع ما أصبح يعرف بإجماع واشنطن Washington Consensus (WC). وهو مجموعة من عشر نقاط استشعر واضعوها في ذلك الوقت بأنها تمثل المكونات المهمة للنمو والتنمية الناجحين. وقد كان التركيز منصبا على السياسة الاقتصادية، وأساسا على الاقتصاد الكلي بشكل خاص، وإن لم يكن بشكل كامل. وقد أحاطت معارضة كبيرة بهذا المنهج للنمو والتنمية، وخاصة في أمريكا اللاتينية.

والنسخة الأصلية من إجماع واشنطن تتمثل فيما يلي:

إجماع واشنطن: إرشادات عشرة أصلية

١- انضباط السياسة المالية العامة.

٢- إعادة توجيه الإنفاق العام من الإعانات ("خاصة الإعانات العشوائية") إلى تقديم قاعدة عريضة من الخدمات الداعمة للتنمية والخدمات الداعمة للفقراء مثل التعليم الأولي والرعاية الصحية الأولية، والاستثمار في البنية الأساسية.

٣- الإصلاح الضريبي، بما يعني توسيع القاعدة الضريبية، وتبني أسعار ضريبية حدية معتدلة.

٤- أسعار فائدة تتحدد بواسطة السوق، وإيجابية (لكن معتدلة) بمعايير واقعية.

٥- أسعار صرف تنافسية.

٦- تحرير التجارة، بما يعني تحرير الواردات، مع تأكيد خاص على التخلص من القيود الكمية (التراخيص،... إلخ)، على أن يكون توفير أي حماية تجارية من خلال تعريفة جمركية منخفضة وموحدة نسبيا.

٧- تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

٨- خصخصة شركات الدولة.

٩- إزالة القيود، بما يعني إلغاء القيود التي تعوق الدخول إلى السوق أو تقيد المنافسة، فيما عدا تلك التي يقتضيها الأمان، والحسابات البيئية، وحماية المستهلك، وتحت رقابة مؤسسات مالية حصيفة.

١٠- تأمين قانوني لحقوق الملكية.

أول ما يجب أن يقال من الوجهة الظاهرية هو أن تلك إرشادات معقولة مدعمة إلى حد كبير بخبرة التنمية وبالتحليل الاقتصادي. فمن الصعب أن نعترض على الاستقرار المالي الحكومي كظرف داعم. وتوجد حالات كثيرة من التصرفات العكسية في نطاق من الدول، قادت حتما إلى أداء اقتصادي فقير، أو ما هو أسوأ.

وقد أدت الخبرة اللاحقة إلى تعديلات وإضافات. فتعويم أسعار الصرف دون قيود وتحديدها بواسطة أسواق رأس المال العالمية لا يزال ينظر إليه على أنه ملائم للدول المتقدمة، ولكن - منذ الأزمة المالية الآسيوية في أواخر تسعينيات القرن العشرين - ليس بالنسبة للدول النامية. وتشير إرشادات إجماع واشنطن إلى الإنفاق العام (بمعنى الحكومي). ولكن "الإنفاق العام" يجمع بين الاستهلاك الحكومي والاستثمار العام، مغطيا إلى حد ما على أهمية الحكومة بصفتها مستثمراً في الأصول التي تدعم ديناميكيات نمو القطاع الخاص.

وهناك بنود عديدة أضيفت لاحقا إلى القائمة أو نالت مزيدا من التأكيد: أشياء مثل الاستثمار في رأس المال البشري وقضايا المساواة وتوزيع المزايا. وهذه الإضافات أصبحت تبدو رئيسية تماما في السنوات اللاحقة. ومن المثير للاهتمام أنها تتعلق بمكونات وصفة النمو الشاملة التي للحكومة فيها دور رئيسي تقوم به، والتي تمتد إلى ما وراء استقرار الاقتصاد الكلي.

وحتى الآن – وبقدر ما تبدو معقولة – أصبحت وصفات إجماع واشنطن متناقضة تماما. لماذا هي كذلك؟ أعتقد أن الإجابة لا تكمن بدرجة كبيرة في محتوياتها بقدر ما تكمن في الطريقة التي فسرت واستخدمت بها بأشكال مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم النامي.

إن أنصار ومؤيدي إجماع واشنطن يقولون إن الفشل على الأرض نتج عن التطبيق غير الكامل أو غير الفعال، وليس عن عيب في الوصفة. ولكن منتقديها وصلوا لتصويرها تعبيرا عن أصولية سوقية أو ليبرالية جديدة جرى التمسك بها فيما بعد من خلال الصيغة الأقصر والأكثر بروزا والأقل جدوى: "ثبت، وخصخص، وحرر". وقد وصلت إلى أن ينظر إليها بوصفها اعتداء على الدولة، وعلى الحكومة المتوسعة، وكوصفة للحد من دور الدولة بأكبر درجة ممكنة. وبحسب معرفتي الوثيقة، فإن هذه لم تكن نية ويليامسون. إن المشكلة في إجماع واشنطن لا تكمن في الأفكار، ولكنها تكمن إلى حد بعيد في تفسيرها وتطبيقها. لقد أخذ إجماع واشنطن بشكل غير صحيح بصفته وصفة بسيطة تماما، لو طبقت بشكل صحيح سوف تضمن النجاح في أي دولة في أي مرحلة من التنمية. وبفهمها على أنها وصفة صالحة لكل الحالات لاقت مشاكل كبرى.

وبكلام عام، فإن الدول الآسيوية أخذت ما كان معقولا من إجماع واشنطن، وأضافت إليه، وأعطته غطاء من التشكك والنفعية اللذين نجحا إلى حد بعيد. بينما اتجهت دول أمريكا اللاتينية على الجانب الآخر إلى الأخذ بنسخة الحكومة المقلصة المحدودة وشهدت نموا محدودا وصغيرا.

إن الشــرك الأسـاسي عند تفسـيـر إجـمـاع واشنطن هو الخلط بين الوسـائل والغايات. ونحن نتصـور أن الهدف النهائي يفترض أن يكون النمو والتنمية. والوسـائل هي السياسـات بتعريفها الواسع. إن نماذجنا وفهمنا الفكري والتطبيقي للنمو والتنمية، مع تطورها، بعيدة كل البعد عن أن تسمح بالثقة في أن صيغة منفردة (تركز بشكل أساسي على السياسات ونشاط الحكومة) يمكن أن تطبق بنجاح على كل الدول وفي كل الأوقات داخل دول تتغير بنيتها. إن فرصة كونها غير مكتملة أو تفتقد عنصرا ديناميكيا اقتصاديا أو سياسيا مثل التسلسل المناسب للسياسات كبيرة جدا. وعلى وجه العموم، فإن الدول ذات النمو المرتفع الناجح تضع أهداف النمو والتنمية كأهداف ذات أولوية عليا، ثم تجرب طريقها أساسا تجاه الأداء المحسن، مستخدمة النظرية والمنطق السليم والإرشادات المعقولة كعوامل مساعدة.

إن جزءا من مشكلة تطبيق إجماع واشنطن هو أن السياسات نظر إليها على أنها الأهداف، وعلى أنها غايات في حد ذاتها. ولتكن النتائج بمعايير النمو من وجهة النظر هذه كيفما تكون. ومن الخطأ في المقام الأول الخلط بين الوسائل والغايات. والإستثناء الوحيد هو وجود عالم أو سياق يوجد فيه تماثل كامل بين السياسات والنتائج، أي عالم تكون فيه النماذج دقيقة وكاملة. عندئذ، لا يهم أن تؤخذ الوسائل على أنها الغايات، لأن النتائج تكون واحدة.

ولكن من المؤكد أن الحال ليس كذلك في عالم النمو والتنمية المعقد. وعلى وجه العموم، فقد حافظت الدول الناجحة على تركيزها على النمو المستدام، وأدركت أن الوسائل ليست شديدة الوضوح، وتبنت منهجا نفعيا وتجريبيا ومرنا لتحفيز التغيير وتكييفه. أما هؤلاء الذين افترضوا أن الإرشادات الخاصة بالسياسات والإستراتيجيات كانت وصفة للنجاح، فقد صدموا عندما لم تنجح تلك الإرشادات في الواقع. والواقع أن الدول ذات النمو المرتفع الناجح لم تفترض مثل تلك الافتراضات، وكيفت ونمّت ما كان مبادئ معقولة لكي تخلق وصفاتها الخاصة. أما هؤلاء الذين أخذوا إرشادات إجماع واشنطن وصفة للنجاح فقد جعلوا من السياسات أهدافا، وبعد ذلك كرروا الادعاء بأن التطبيق غير الكامل أو غير السليم يفسر عدم تحقق النتائج.

وهناك الآن شعور قوي مبرر بين الخبراء والممارسين – مبني على التجربة – بأن إستراتيجية النمو لا بد أن تكون محددة بالبلد والسياق. ولكن جون ويليامسون لم يقصد قط، على حد علمي، أن يصبح إجماع واشنطن إيديولوجية فحواها الرئيسية أن الحكومات دائما تفسد الأمور، وأن المنهج المناسب هو الحد من نشاط الحكومة إلى حده الأدنى.

إن البصيرة الصحيحة التي مؤداها أن الأسواق وديناميكيات السوق ذات أهمية فائقة تحولت إلى رأي مبسط مؤداه أن المشكلة هي الحكومة. وقد احتاج تصحيح هذا الخطأ إلى أكثر من عقد. وكما جاء بتقرير لجنة النمو والتنمية (مايو ٢٠٠٨)، نقلا عن دبليو آرثر لويس، فإن "الحكومات قد تفشل إما لأنها تفعل القليل جدا، أو لأنها تفعل الكثير جدا". إن كلا من الحكومات والأسواق الفعالة هي مكونات رئيسية. وهي ليست في منافسة مع بعضها بعضًا، ولكنها أجزاء متكاملة من العملية. ومع كل ذلك، فإن الحكومات يمكن أن تكون كبيرة جدا ومتدخلة أكثر من اللازم، ويمكن أيضا أن تكون صغيرة جدا وغير فعالة.

هناك شرك آخر في إخراج الحكومة من النص، وهو ينطبق على الدول المتقدمة كما ينطبق على الدول النامية. حيث إن هناك رأيا واسع الانتشار مؤداه أن ديناميكيات النمو تكمن بالكامل في القطاع الخاص. ووفقا لهذا الرأي فإنك عندما تفكر في السياسات، فإن معظم تفكيرك ينصب إما على البنية المُمَكِّنة – مثل الإطار القانوني والتنظيمي – التي تميل لأن تكون جامدة وبطيئة الحركة فيما عدا فترات ما بعد الأزمة، أو تنصب على سياسات الاقتصاد الكلي الأقصر مدى أو السياسات النقدية التي تكون دورية بطبيعتها. ومن أجل أن تطبق تلك الوظائف، فأنت لست مضطرا لمعرفة الكثير عن ديناميكيات وحوافز القطاع الخاص التي تولد النمو، وزيادة التوظف على المدى الطويل، والتغير الهيكلي. وهذا مريح لصناع السياسات لأن التفكير في تلك الأشياء الأخيرة أصعب بكثير. والأسهل كثيرا هو ألا تفكر، وأن تحيط نفسك بإطار عمل يفترض ضمنا أنه ليس عليك أن تفكر.

ولكن الواقع الذي نكتشفه في تاريخ الدول المتقدمة، كما في الدول النامية حاليا، هو أن النمو ينتج عن تفاعل معقد بين القطاعين العام والخاص، مع إنفاق حكومي فعال، وبناء للمؤسسات، وسد فعال للفجوات.

لقد توصلت الدول النامية الناجحة لفهم التفاعل واستغلاله بين القطاعين العام والخاص في استدامة النمو. فاستثمار القطاع العام في البنية الأساسية، وفي رأس المال البشري، وفي المؤسسات التي تسهل نقل المعلومات ونشرها، وفي الإسكان والاستثمار العقاري في كثير من الحالات، لعب دورا حاسما في النمو لأنه يزيد من العوائد على استثمار القطاع الخاص. كما أنه يمكن أيضا أن يساعد على تحقيق المساواة والشمولية، اللتين بدورهما تخلقان دعما سياسيا متواصلا للسياسات الموجهة بالنمو. ويمكن أن نرى المنهج نفسه في تاريخ الدول المتقدمة، ولكن عند نقطة معينة على الطريق يبدو وكأننا قد فقدنا الإطار، وخاصة في الولايات المتحدة. في بيئة ما بعد الأزمة، حيث يكون التغير الهيكلي مطلوبا بشكل حاسم لاستعادة النمو، لا يوجد بشكل خاص حديث عن مساهمة القطاع العام في النمو وفي التوظف على المدى الطويل.

وهكذا، في هذه الأيام، لو أنك سألت أسئلة من قبيل "من أين سوف يأتي التوظف؟" أو "ما الذي سوف يتم تصديره؟" أو "ما المطلوب من الحكومة أن تفعله لكي تمكن القطاع الخاص من النجاح؟"، فعلى الأرجح أنك سوف تجد نقاشا حاميا حول ذلك في معظم الدول النامية، أما في الدول المتقدمة، فعلى الأرجح أيضا أنك ستجد أن الافتراض الضمني هو أن الإجابات سوف تتحدد في القطاع الخاص. وفي يونيو ٢٠١٠، نشرت النيويورك تايمز مقالا خلاصته أن الأسواق (بمعنى المشاركين في السوق) بدأوا يقلقون من أنه يبدو أن السياسيين وصناع السياسات في الولايات المتحدة يفترضون أنهم لو عالجوا الموقف المالي الحكومي وتخلصوا من الحوافز بالسرعة المناسبة، فإن القطاع الخاص سوف يرعى التغير الهيكلي والتوظف المتزايد والنمو[١] وهم محقون في قلقهم، فالأمر ليس على هذا النحو بالضبط. فأثر التوازن المالي الحكومي والنقدي، مع الانكماش من جانب، ومخاطر الديون السيادية من جانب آخر، مهم بالتأكيد. ولكنه ليس كل القضية. والباقي يتعلق بالتغير الهيكلي الجوهري.

(1) David Leonhardt, "Bet on Private Sector for Recovery Could Prove Risky," New York Times, June 29, 2010.

الفصل الخامس عشر

إدارة العملة في مسار النمو

إن أسعار الصرف هي أثمان. وفي اقتصاد مفتوح تكون أثمانا مهمة جدا، حيث أنها تحدد الأثمان النسبية للسلع والخدمات القابلة للإتجار وغير القابلة للإتجار. وإذا ارتفع سعر عملة دولة ما، فإن صادراتها تكون أغلى بالنسبة للآخرين، بينما تصبح وارداتها أرخص مما كانت، وأرخص بالنسبة للسلع والخدمات المحلية، التي لا تستطيع الآن أن تتداول في السوق بسهولة. وبعبارة بسيطة، فإن أسعار الصرف تحدد تنافسية قطاع التصدير والجزء القابل للاتجار من الاقتصاد المحلي.

لسنوات عديدة سبقت أزمة العملة في أواخر التسعينيات في آسيا، كانت الحكمة التقليدية هي أن أسعار الصرف يجب أن تتحدد بواسطة قوى السوق من دون تدخل من الحكومة (وهي ما تعني عادة: البنك المركزي). وهذه هي ما تسمى أسعار صرف معومة، كما أنها تتحرك استجابة لتدفقات رأس المال العالمي والتجارة العالمية. وبعد انهيار نظام أسعار الصرف الذي ساد في فترة ما بعد الحرب، كان هذا هو منهج الدول المتقدمة في معظمها، كما كان هو المنهج الذي أوصي به للدول النامية.

ومع ذلك، فإن معظم الدول النامية أدارت أسعار الصرف الخاصة بها عن طريق شراء عملتها وبيعها، مستخدمة النقد الأجنبي. وهكذا، كان النظام العالمي الفعلي نوعا من الهجين، حيث أسعار الصرف معومة في الدول المتقدمة (ما عدا اليابان)، والدول النامية تدير عملاتها بطرق متعددة. ولكن على مدى معظم فترة ما بعد الحرب، لم تكن الدول النامية كبيرة بما يكفي لأن يسبب هذا النظام الهجين مشكلات أو توترات. ولكن الوضع لم يعد كذلك. فالاقتصادات الناشئة قد أصبحت كبيرة بما يكفي لإحداث آثار أكبر على منظومة الاقتصاد العالمي. واليوان الصيني أصبح يزاحم الدولار الأمريكي،

ومعظم دول آسيا لا تحيد كثيرا إما عن اليوان أو الدولار. وهذا السلوك يحتمل أن تكون له آثار أكبر على منظومة الاقتصاد العالمي، وهو محل صراع حالٍ كبير.

لقد كان لدى الدول النامية أسباب قوية للتدخل في شئون عملاتها. ففي غياب التدخل اتجهت أسعار الصرف وصافي التدفقات الرأسمالية الواردة والصادرة إلى التقلب. وقد استخدمت معظم الدول الضوابط الرأسمالية إلى جانب التدخلات المباشرة في أسواق عملاتها لكي تحد من هذا التقلب. وبعد الأزمة الآسيوية في أواخر تسعينيات القرن العشرين راكمت الدول النامية احتياطيات أجنبية بغرض تكوين ذخيرة لتثبيت عملاتها في حالة حدوث تدفق رأسمالي غير متوقع للخارج. وهذا الشكل من التأمين الذاتي واسع الانتشار الآن، وقد أثبت أنه مفيد في أزمة ٢٠٠٨، عندما حدث تدفق رأسمالي للخارج بسرعة شديدة بسبب الأضرار التي لحقت بالمراكز المالية للدول المتقدمة.

. الدول النامية أيضا تتدخل في أسعار الصرف الخاصة بها لكي تضمن أن يظل قطاع صادراتها تنافسيا. وكما رأينا، فإن الصادرات تمثل محركا رئيسيا للنمو. والفكرة هي أنك لا تحتاج للحماس في أسواق رأس المال العالمية لكي تجعل بلدك تخسر أسواق المنتجات التي يشارك فيها قطاع صادراتك. ومنذ أزمة أواخر التسعينيات، لم تعد النصيحة الموجهة للدول النامية هي أن تدع أسعار عملاتها معومة، ولكن أن تخطط للقيام بذلك على المدى الطويل، بينما تتدخل فيها في الوقت نفسه بالتوازي مع تنمية القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي.

والتدخل في شئون العملة لا يخلو من المخاطر. فالإبقاء على أسعار الصرف منخفضة بشكل كبير جدا لمدة طويلة جدا عن طريق تراكم الاحتياطيات يتسبب في تعطيل التغيرات الهيكلية ومعها مكاسب الإنتاجية والنمو. ومن المتفق عليه على نطاق واسع أن التدخل في أسعار الصرف ليس سبيلا جيدا لمعالجة الإنتاجية الضعيفة.

وحتى وقت قريب في الاقتصادات الناشئة، كان الربط بين إحداث التوازن والتدخل في سعر العملة يعد إلى حد كبير قضية نمو وتنمية محليين، على الرغم من

أنها قضية معقدة إلى حد ما، لا ترتبط ارتباطا كاملا بأفضل الممارسات وما يرتبط بها من معايير. ولم تكن آثارها على الاقتصاد العالمي مادة كافية لجعل الموضوع ذا أهمية كبيرة بالنسبة للدول المتقدمة والاقتصاد العالمي ككل. ولكن ذلك تغير في السنوات العشر الأخيرة. فمع تزايد حجم الدول النامية وتأثيرها، والصين بشكل خاص، أصبح التدخل في أسعار الصرف قضية وعنصرا في التوازن العالمي كما في النمو والتنمية المحليين. وهذا يجعل القضية أكثر تعقدا بكثير.

إن عملات الدول الرئيسية كانت معروفة، منذ زمن اتفاقية بريتون وودز، بوصفها مجالا يتطلب التنسيق الدولي. ولكن منذ إهمال ذلك النظام، فقدنا البنى الدولية لتنفيذ تلك العملية. وعلى أي حال، نحن في حاجة لأنظمة جديدة تتضمن الاحتياجات والمصالح والتحديات الخاصة بالدول النامية. وعلى أحسن الفروض، نحن الآن في بداية بناء هذه القدرات الدولية الجديدة. وفي الوقت نفسه، نستطيع أن نتوقع المزيد من الصراع والخلاف وسوء الفهم، وربما اختلال التوازن.

في يونيو ٢٠١٠، أعلنت الصين استئناف التدخل لرفع قيمة اليوان الذي بدأ في منتصف ٢٠٠٥ وأوقف في منتصف ٢٠٠٨ بوصفه رد فعل على الأزمة. وعقب ذلك، كان التقييم معتدلا لحد بعيد. ومن حيث التوجه، فمن المؤكد أن هذه هي السياسة الصحيحة بالنسبة للصين والاقتصاد العالمي. والبعض ينظر إليها على أنها خطوة رئيسية للأمام في التعامل مع إعادة التوازن للطلب العالمي. وأنا لا أعتقد ذلك، ولكن دعنا نترك هذا الجدال للجزء الثالث.

الفصل السادس عشر

التحول إلى الدخل المتوسط

معظم الدول التي وصلت إلى تحقيق مستويات من الدخل المتوسط تباطأت وربما توقف بعضها عن النمو. والاستثناءات قليلة نسبيا: اليابان وكوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة. ونحن هنا نستكشف بعض التحديات المرتبطة بتحقيق هذا التحول، وهو شيء مهم. والصين تلتحق الآن بالتحول إلى الدخل المتوسط. والبرازيل الآن تستعيد نموها كدولة ذات دخل متوسط. وأمام الهند ما بين عشرة وخمسة عشر عاما لكي تلتحق بهذه العملية. وروسيا دولة ذات دخل متوسط لا يتضح فيها في الوقت الحالي ما إذا كانت الديناميكيات الهيكلية للنمو المستدام قد بدأت. والكثير في الاقتصاد العالمي سوف يعتمد على النجاح في هذه التحولات القادمة.

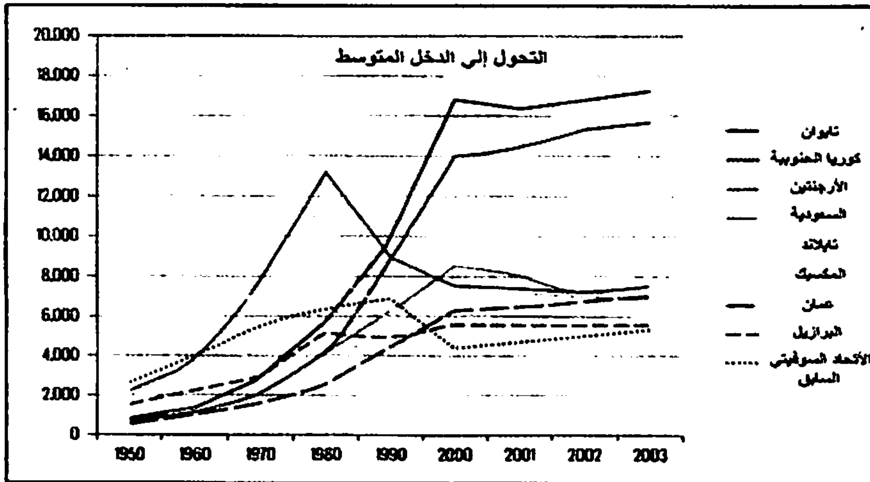
إن التحول إلى الدخل المتوسط يشير إلى هذا الجزء من عملية النمو الذي يحدث عندما يصل متوسط دخل الفرد في دولة ما إلى ما بين ٥٠٠٠ دولار و١٠٠٠٠ دولار. وعند هذه النقطة، تبدأ الصناعات التي قادت النمو في الفترة المبكرة في أن تصبح غير تنافسية على المستوى العالمي نتيجة للأجور المتصاعدة. وهذه الصناعات كثيرة العمل تنتقل إلى دول ذات أجور منخفضة، وتحل محلها مجموعة جديدة من الصناعات مرتفعة رأس المال ورأس المال البشري وكثيرة المعرفة في سبيلها لخلق قيمة.

هذا الانتقال يتحول إلى إشكالية كبيرة؛ حيث يوجد اتجاه قوي للاستمرار في النجاحات المعروفة. ومن الصعب بالنسبة لصناع السياسات أن يجلسوا مكتوفي الأيدي بينما تقلص المنافسة من مصادر التوظف المعروفة. وآليات مقاومة التطوير الهيكلي كثيرة: الإعانات، وزيادة الحماية في شكل تعريفات جمركية، والتدخل في سعر الصرف للمحافظة على تكلفة الصادرات منخفضة، وما شابه ذلك. ومن المحتمل أن توجد مصالح محلية قوية تولد ضغوطا في هذا الاتجاه.

ونتيجة لذلك يوجد ميل للتوقف عن النمو عند هذه النقطة. والشكل على الصفحة التالية يوضح هذا التأثير، كما يبين استثنائين هما كوريا وتايوان. وفي كل من هاتين الحالتين تم تكييف السياسات بحيث تشجع التحول الهيكلي على مستوى الاقتصاد الجزئي لا أن تعوقه. وهناك استثناءان مشابهان هما سنغافورة وهونج كونج (قبل إعادة انضمامها رسميا لجمهورية الصين الشعبية). أما اليابان، رغم أنها غير واردة في الشكل أدناه، فإنها حافظت على معدل نمو مرتفع مع تحولها إلى مستوى دخل متوسط.

في الحديث عن التغير الهيكلي فيما سبق، تكلمت عن رحلتي إلى كوريا؛ حيث كانت تدخل في التحول إلى الدخل المتوسط. وكان هناك اهتمام عالمي بتراجع زخم النمو. وكانت الصناعات كثيرة العمل عالية الجودة تنتقل إلى دول منخفضة التكلفة مثل الصين. وهو ما هدد الوظائف والصناعات. وقد أبرزت وسائل الإعلام القضية من حيث ما هو مطلوب لحماية تنافسية الصناعات الآخذة في الهبوط وعمالتها. وكان هذا طبيعيا تماما.

التحول إلي الدخل المتوسط



الشيء غير العادي هو أن الحكومة رأت أن التحول الهيكلي كان حتميا لو أريد للدخول أن تستمر في الارتفاع. ولهذا حولت تركيز السياسات واستثمار القطاع العام بشكل كبير من استهداف قطاعات التصدير كثيرة العمل إلى التعليم والبحث التطبيقي وإعادة جذب المواهب من الخارج. وسحبت كثيرا من تخطيطها ودعمها السابقين على مستوى الصناعة، وحولت الديناميكيات بدرجة أكبر بكثير إلى القطاع الخاص. والشركات الكورية شديدة الانتماء لعصر التصنيع منخفض التكلفة راحت تستثمر في علامات تجارية عالمية متطورة. وأصبحت موطنا للبحوث.

شركة سامسونج، التي تصنع الأجهزة الكهربائية المنزلية، أدهشت المراقبين الغربيين بإعلانها عن نيتها إنتاج شرائح ذاكرة من أشباه الموصلات. وقد نُظِر في الغرب لهذا الإعلان بوصفه ضربا من الجنون. ولكن بعد عشر سنوات من ذلك الإعلان، أنتجت سامسونج أول شريحة ذاكرة عاملة بسعة ٢٥٦ ميجابيت، وكانت تلك علامة فارقة في صناعة أشباه الموصلات، مما قضى على الشكوك الخارجية.

وكما يبين الشكل السابق، فقد استمرت كوريا الجنوبية في النمو، وهي الآن قريبة جدا من مستويات الدخول في الدول المتقدمة. وما لا يوضحه الشكل هو أن اقتصادها مختلف جدا عما كان عليه قبل خمسة وعشرين عاما. وربما تكون هي أكثر دول العالم تقدما بمعايير الاستخدام والاتصال عبر شبكة الإنترنت على سبيل المثال.

إن ما يحدث في التحول إلى الدخل المتوسط هو ربط بين القوى الإيجابية والقوى السلبية. وحيث ترتفع الدخول، فإن الصناعات ذات العمل الكثير مع قيمة مضافة أقل نسبيا تصبح غير تنافسية على المستوى العالمي بالمقارنة بدول أخرى في حالة أقل تقدما. وتحل محلها صناعات وأعمال داخل الصناعات ذات قيمة مضافة أعلى، حيث يزداد التركيز على تطوير المنتجات ذات القيمة المضافة والأجزاء من الصناعة ذات رأس المال الأكثر كثافة، ويقل التركيز على التسويق والوصول للأسواق العالمية وبناء العلامات التجارية. أنشطة الخدمات تنمو من حيث الحجم والعمالة لكي تخدم نمطا متناميا ومتحولا من الطلب المحلي، حيث تنمو الطبقة المتوسطة من حيث الحجم

والاستهلاك. والاقتصاد الناشئ الجديد يكون أكثر كثافة من حيث رأس المال ورأس المال البشري والمعرفة. ونمط استيراد التكنولوجيا والمعرفة يبدأ في التحول من استيراد التكنولوجيا إلى تطويرها وتصديرها، وهذا جزء من الرحلة إلى وضع الدولة المتقدمة.

المدخلات الرئيسية في هذه العملية هي التعليم والاستثمار في البحوث والتحضر. وتتوقف الحكومة عن استهداف تنمية القطاعات كثيرة العمل والموجهة للتصدير. وهي تعود لترك قوى السوق تقوم بدورها. وتصير أقل اعتمادا على العمل اليدوي على مستوى الاقتصاد الجزئي. وهذا التحول ينطوي على قدر غير قليل من التخوف، ويتطلب قدرا من المخاطرة. فالآخذ في الاختفاء منظور بدرجة كبيرة، بينما المأمول في ظهوره يبدو منظورا بدرجة أقل بكثير.

يوجد أيضا تغير هيكلي على جانب الطلب في عملية التحول للدخل المتوسط. فعند هذه النقطة تقريبا تظهر وتنمو طبقة متوسطة. وبدخول أكثر ارتفاعا، يشتري أعضاؤها أشياء مختلفة، أكثر قربا واتصالا بما ينتجه اقتصادهم. ولهذا، ينمو جزء مهم من جانب العرض في الاقتصاد ويتحول للتركيز على الطلب المحلي. الصادرات أيضا تتحول إلى النشاط ذي القيمة المضافة العالية وتستمر في كونها قاطرة للنمو. ولكن السوق المحلي، مع دخوله المتزايدة، يبدأ في لعب دور أكثر بروزا في تحديد التطور الهيكلي وأنماط النمو في الاقتصاد. وباختصار، يعزى مزيد من النمو إلى طلب الاقتصاد المحلي أكثر مما كان عليه في مراحل أسبق.

إن الأجزاء الأكثر تقدما في الاقتصاد الصيني المعقد هي الآن في مرحلة التحول إلى الدخل المتوسط، وخاصة في المناطق الساحلية الأكثر ثراء. إن السؤال الحرج عن مستقبل اقتصاد البلد والاقتصاد العالمي هو ما إذا كانت إعادة الهيكلة الاقتصادية التي اتسمت بها السنوات الثلاثون الأخيرة من النمو المرتفع المستدام سوف تستمر وتتحول في طريق يدعم تطور الاقتصاد الجزئي. فبدون هذا سوف يتباطأ النمو.

ولحد كبير، كان اقتصاديو الصين وصناع سياساتها مرنين واستوعبوا التغير

الهيكلي. والواقع أنه يبدو أن صناع السياسات في الصين يفهمون جيدا أن النمو المستمر يتطلب تحولا هيكليا أكثر سرعة. ولكن هناك معارضة، فحيث تتقلص هوامش الربح في القطاع الصناعي ذي العمل الكثيف، يتزايد الضغط من أجل حماية المصدر المعروف لنمو التوظف، أي النمط الذي نجح جيدا في الماضي.

سوف أعود إلى التحديات الهيكلية في الصين في الجزء الرابع، عندما أناقش احتمالات النمو المستدام في بيئة ما بعد الأزمة التي نعيش فيها الآن.

الفصل السابع عشر

دعامات السياسة والقيادة والحكم التي يستند عليها النمو

الحرية الاقتصادية

في هذا الفصل، أريد أن أتحدث عما نعرفه وما لا نعرفه عن العلاقة بين الحكم والنمو الاقتصادي، أو على نحو أكثر عمومية، الأداء الاقتصادي. إنه موضوع توجد حوله آراء قوية كثيرة، بعضها يتعلق بشكل مبهم فقط بالحقائق والأدلة التي نملكها.

إحدى الطرائق التي يمكن أن نبدأ بها هي أن نسأل عما إذا كانت الديناميكيات الاقتصادية التي عرضناها بالفعل تقدم أي شيء بشأن الحكم. بوضوح، هي تقدم. إن ديناميكية الاقتصاد الجزئي مرتبطة بالاستثمار من أجل الربح، وإنشاء المشروعات الجديدة، والدخول إلى السوق والخروج منها. وهي عملية لا مركزية متجهة من أسفل إلى أعلى. ولكي تعمل بنجاح، فهي تتطلب نوعا معينا من الحرية الاقتصادية. وفي العصر الحديث، تشمل تلك الحرية إمكان الوصول إلى الأسواق والتمويل، كما تشمل منظومة من الحكومة والحكم تسمح للناس بأن يمارسوا هذه الحرية بالقيام بالاستثمارات وإنشاء الأعمال من دون عمليات تصريح مرهقة بشكل مفرط أو قيود صريحة. وهي تعتمد أيضا على نظام لحقوق الملكية. ومن أجل أن تعمل عملية الاستثمار، يجب أن يكون الناس قادرين على تملك الأصول وشرائها وبيعها. وهي تعتمد على درجة معقولة من الاستقرار، الذي من دونه يعاني الاستثمار وترتفع مخاطرته.

سوف يقول البعض إنه لكي يزدهر الابتكار ونشاط إنشاء المشروعات الجديدة، يحتاج الأمر أيضا إلى درجة من التحرر من الفقر المدقع، حيث تكون كل الطاقة مكرسة للبقاء على قيد الحياة. وعلى الرغم من أن بعضنا قد يميل بشكل بديهي لقبول هذا الرأي، فإن البحوث الحديثة تبين أن قوة روح المبادرة بين فقراء العالم - عندما توجد ظروف ممكنة أخرى (مثل حقوق الملكية وإمكان الوصول إلى التمويل) - تكون متوفرة لدرجة مدهشة. ويجب أن يعطينا هذا على الأقل وقفة قبل أن نفترض بسرعة أن قوة روح المبادرة هي - خلافا للواقع - ناتج للدخول المتزايدة.

إن الحرية الاقتصادية والشمول مرتبطان ارتباطا شديدا. والابتكار من النوع الذي يدفع نمو الإنتاجية هو عملية متجهة من أسفل لأعلى إلى حد كبير. وهي تتطلب ناسا كثيرين ذوي خلفيات وتطلعات واهتمامات وميول مختلفة. إن التنوع شيء جيد في هذا السياق لأنه يضاعف الخبرات. وأنا أعتقد أنه من الإنصاف أن نقول إنه لا توجد أمثلة على النمو المستدام يفتقد فيه هذا النوع من الحرية.

النمو وشكل الحكومة

إن الحرية الاقتصادية ليست هي ذاتها الديمقراطية بالمعنى الذي نقصده عادة بالمصطلح، على الرغم من أنهما متداخلتان. الديمقراطية فكرة أكثر شمولا. وفي ديمقراطية سليمة تعمل بنجاح، تكون الحرية الاقتصادية جزءا من حزمة أكبر من الحريات الفردية. ولكن هناك ملمحا آخر مهما للديمقراطية هو الدور، أي انخراط الأفراد في صنع الخيارات الاجتماعية.

إن عددا كبيرا من الدول ذات النمو المرتفع ليست ديمقراطيات بالمعنى الأخير، على الأقل بالنسبة لجزء من عملية التنمية. وفي الكثير من هذه الحالات، هناك ملمح ثان من الديمقراطية يقع خارج مجال الحرية الفردية في التصرف - أعني الحق في المشاركة في صنع الخيارات الاجتماعية - يميل لأن يأتي متأخرا.

هذا ليس جدالا لصالح الديمقراطية؛ ورغم ذلك، فإن الديمقراطية - بوضوح - تجسد مجموعة من القيم يهتم بها معظم الناس بعمق. ولا هذا جدال ضد الديمقراطية؛

فأنا بالتأكيد لست أقول إن الديمقراطية عائق في وجه التنمية. إن هذا ببساطة تحذير من افتراض أن دعائم الحكم الرشيد للنمو المستدام تتطابق مع الديمقراطية. فهذا ليس مدعوما بالأدلة.

ومع ذلك فهناك الكثير مما يمكن أن يقال حول شكل الحكم والأداء الاقتصادي مع مرور الزمن. فبإعطاء الناس ليس فقط الحرية الاقتصادية وأنواع أخرى من الحريات الفردية، ولكن أيضا "الدور السياسي" تكون الديمقراطيات أكثر أمانا من ناحيتين. الأولى، لو تبنت الحكومة في دولة ديمقراطية سياسات أنانية أو مضلِّلة أو مخالفة لمصالح معظم المواطنين، يمكن إيقافها، على الأقل من حيث المبدأ. ولكن الأنظمة الاستبدادية يمكن أن تمضي قدما في مسارات مدمرة مع وجود الأقل كثيرا من المكونات الداخلية التي يمكن أن توقف وتعكس العملية الثانية - إن الديمقراطيات تعطي اهتمامــا للقضايا التوزيعة، وهذه مهمة. وكما قال البوفيسور أمارتيا صن Amartya Sen الحائز على جائزة نوبل، فإن المجاعات لا تحدث (أو هي أقل احتمالا بكثير) في الديمقراطيات. وذلك جزئيا لأن القضايا التوزيعية في الديمقراطيات التي تعمل بنجاح من أبرز القضايا سياسيا، وعند التعامل مع صدمة سلبية، فإن "الألم" ينتشر من خلال آليات للتوزيع من أنواع متعددة.

لو كونًا مصفوفة شديدة البساطة على شكل 2x2 ؛ حيث تشير الاختيارات الأفقية إلى نظام الحكم، ديمقراطي أو استبدادي، وتشير الاختيارات الرأسية إلى الأداء الاقتصادي الممتاز أو الأداء الرديء جدا، فسوف ينتج لدينا أربع خانات. وسوف يكون هناك الكثير من الدول في كل خانة. وبتعبير آخر، هناك ديمقراطيات ذات أداء عالٍ وأخرى ذات أداء هابط. وهناك أيضا أنظمة استبدادية ذات أداء عالٍ وأخرى كثيرة ذات أداء اقتصادي كارثي.

ما الذي نخرج به من هذا؟ إن المجال المتنامي للاقتصاد السياسي والتنمية يمدنا ببعض الإجابات، وسوف يكون هناك المزيد في المستقبل. وفي الوقت نفسه، يبدو من الإنصاف أن نقول إن شكل الحكم ليس حاكما في ذاته. ولو كان كذلك، لما احتوت كل الخانات على الكثير من المفردات.

إلى أين يوصلنا هذا؟ لقد توصلت للاعتقاد بأن النجاح في الأداء الاقتصادي شديد الارتباط بتشكيلة من الخصائص التالية:

١- الحكومة تأخذ الأداء الاقتصادي والنمو مأخذ الجدية.

٢- المجموعة الحاكمة لديها قيم تدفعها لأن تحاول التصرف لمصلحة الأغلبية العريضة من الناس (بما يتعارض مع مصلحتها هي أو مصلحة مجموعة فرعية ما، أيا كانت).

٣- الحكومة مؤهلة وفعالة، وتختار إستراتيجية قابلة للتطبيق للنمو المستدام، تتضمن الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومستويات عالية من الاستثمار وتوجها مستقبليا قويا.

٤- الحرية الاقتصادية موجودة ومدعومة من قبل النظام القانوني والسياسات النظامية.

الأنظمة الاستبدادية تفشل غالبا في الوفاء بواحد أو أكثر من هذه المعايير. والنتيجة هي نمو بطيء واسع الانتشار وفشل في الحد من الفقر. ولا تندهش كثيرا عندما تعلم أن النمو والحد من الفقر ليسا في الغالب هدفين متلازمين. ولكن هناك استثناءات.

الصين حالة مثيرة للاهتمام لأنها منذ ١٩٤٩ شهدت فئتي الأداء الاقتصادي كلتيهما: رديء على مدى ثلاثين عاما بعد الثورة، ثم ممتاز على مدى العقود الثلاثة منذ ١٩٧٨ فهل هذا متسق مع المعايير المذكورة أعلاه؟ لقد قضت الثورة الشيوعية تماما على ما تبقى من عناصر الطبقة والطائفة التي تعود إلى أيام الإمبراطورية والجمهورية الانتقالية؛ حيث تملكت الدولة كل الأصول، وقضت على الملكية المركزة للأرض والأصول الأخرى من قبل الأفراد والعائلات والجماعات الفرعية. وقد جعل ذلك من غير المحتمل أن تهيمن المصالح الخاصة للأثرياء السابقين. وقد خطط الحكام لتعليم كل السكان، حتى قبل أن تنجز إصلاحات ١٩٧٨ مستوى عاليًا جدا من معدلات معرفة القراءة

والكتابة بمقاييس دولة نامية (بنسبة تتراوح بين ٨٥٪ و٩٠٪ بين كل من الرجال والنساء). ولكن قبل ١٩٧٨ لم توجد حرية اقتصادية، والأسواق لم تكن تعمل، وفشل التخطيط المركزي كما فشل في كل مكان آخر. لقد كانت النية موجودة، وبعض عناصر التنمية أيضا، ولكن إستراتيجية النمو - إذا أمكن تسميتها كذلك - كانت معيبة. وكان الأداء الرديء يعكس خيارا إستراتيجيا رديئا، كان هو نفسه مبنيا على أيديولوجية سائدة. وكان نمو متوسط دخل الفرد شيئا لا يذكر، وكانت الدخول في حدود ٥٠٠ دولار أو أقل سنة ١٩٧٨.

من ١٩٤٩ حتى ١٩٧٨ كانت الصين تفتقد البندين الثالث والرابع من البنود الأربعة المذكورة أعلاه. ولكن إصلاحات دينج سياو بينج وزملائه أوجدت أسواقا وحوافز، وسمحت بدرجة متزايدة من الحرية الاقتصادية، كما بدأت في فتح الاقتصاد لكي تسمح بالتفاعل مع البيئة الاقتصادية العالمية. وهذا، بربطه مع التركيز على النمو - أي بالنية لجعل النمو شاملا، والتعليم السريع جدا، والإدارة الاقتصادية البراجماتية الفعالة، ومهارة التحرك في مواجهة التعقد الشديد مع نماذج غير مكتملة - أدى إلى ثلاثين عاما من النمو، وهو نمو بأعلى معدل متوسط معروف حتى الآن، وصل لنحو ٩,٥٪.

لقد كان أداء معظم الأنظمة الاستبدادية أردأ من هذا بكثير، وكان هذا في حالات كثيرة بسبب أن الجماعة الحاكمة معنية بالسلطة، أو بثروتها هي أو بثروة جماعة فرعية، أو بشيء ما آخر خلاف الرفاهة المستقبلية لعموم السكان. وكان تحسين ظروف عامة السكان مع مرور الوقت - ولنقل النمو - ببساطة لا يمثل أولوية في الغالب. ولكن حتى بالنسبة لهؤلاء الذين كانت نواياهم "أحسن"، كانت الإستراتيجيات غالبا معيبة. وعندما تكون السلطة مركزة نسبيا، فإن الجماعة الحاكمة تستطيع أن تسير في طريقها من دون أن يوقفها أحد، ومن دون أن يبطئ من سيرها حوار عام أو معارضة. وهذا يعني أنهم يستطيعون أن يتصرفوا بسرعة. وهذا جيد إذا كانوا سائرين في الاتجاه الصحيح، ولكنه سيكون أقل جودة كثيرا لو أنهم لم يكونوا كذلك.

إن عددا من الاقتصادات الآسيوية ذات النمو المرتفع (اليابان وكوريا وتايوان وسنغافورة) تمثل هجينا مثيرا للانتباه. فهي ديمقراطية من حيث الشكل، إلا أنها شهدت فترات طويلة من هيمنة الحزب الواحد. وهذه البنى سمحت بتطبيق سريع نسبيا لسياسات موجهة بالنمو. ولكن استمرار البنية المهيمنة لا بد أن يكون من خلال الحصول على دعم شعبي وترتيب تفاصيل البنية السياسية بما يسهل على الحزب المهيمن أن يظل في السلطة. وقد ضمن هذا على الأقل درجة ما من الشمولية. ولكنه أيضا شوه السياسات، ولحد ما الاقتصادات. وقد ظل الحزب الديمقراطي الليبرالي في اليابان في السلطة لفترة طويلة من الزمن بالإبقاء على الدعم في القطاع الزراعي وقطاع الأعمال الصغيرة (أساسا أصحاب أعمال التجزئة). وقد كان لهذا آثار قوية طويلة المدى على بنية أجزاء من الاقتصاد.

وقد تطورت معظم هذه الأنظمة مع الوقت إلى ديمقراطيات تقليدية تعددية، جزئيا لأن عملية النمو أنتجت طبقة وسطى وطبقة وسطى عليا متعلمتين طالبتا بالمزيد من "الدور السياسي" في صناعة قرار واختيار اجتماعي جماعيين[١]

وماذا عن الديمقراطيات؟ كما في النظم الاستبدادية، هناك نجاحات واضحة: الهند، أكبر الديمقراطيات وربما أكثرها تعقيدا في العالم؛ وبتسوانا، واحدة من أصغر الديمقراطيات؛ وتشيلي في عهد ما بعد بينوشيه؛ والبرازيل منذ أواسط تسعينيات القرن العشرين تحت رئاسة الرئيسين كاردوسو ولولا دي سيلفا. كلها ديمقراطيات شهدت أداء اقتصاديا عاليا. ولكن هناك دولا ديمقراطية كان النجاح فيها خادعا. فتكوين إجماع حول إستراتيجيات وسياسات موجهة بالنمو أكثر تعقيدا في محيط ديمقراطي، على الرغم من أنه ربما يكون أكثر رسوخا. ولكن التأثير يمكن أن يبطئ من الأمور. ومع ذلك فإن هذا ليس هو العيب الرئيسي.

---

(1) David Brady and Micheal Spensce (editors), *Leadership and Growth, a volume published by the World Bank Group on behalf of the Commission on Growth and Development*, 2010. See, in particular, chapter 1, by Brady and Spence,"Leadership and Politics: A Prospective from the Commission on Growth and Development".

في الحكومات ذات البنية الديمقراطية، هناك أسباب ممكنة عديدة للأداء الاقتصادي الرديء، تماما كما في الحالات الاستبدادية أو الهجين. مع المخاطرة بالإفراط في التبسيط، فهما تبدوان لي منقسمتين إلى فئتين عريضتين. في إحدى المجموعتين، تبدو نوايا القائمين على السلطة طيبة، ولكن اختياراتهم الإستراتيجية معيبة، كما في حالة الصين (رغم أنها غير ديمقراطية) في السنوات الثلاثين التي أعقبت الثورة الشيوعية. والمثال الآخر على ذلك يمكن أن يكون تنزانيا في عهد الرئيس جوليوس نيريري. فهو يستحق إعجابا كبيرا بقيادته ومواهبه في بناء دولة ما بعد الاستقلال. ولكنه في المحصلة، اختار هو وحكومته شكلا من الاشتراكية التي لم تطلق العنان لديناميكيات النمو في البلد، وكان الأداء الاقتصادي متواضعا.

هناك مجموعة أخرى (كبيرة بدرجة مخيبة للآمال) من البلاد الديمقراطية من الناحية الرسمية التي يتخذ الحكم فيها شكلا ديمقراطيا، ولكن النظام لا يقوم بدوره. في الكثير من هذه الدول، تستخدم الجماعة الحاكمة وصايتها وسيطرتها على الموارد (بما في ذلك الشرطة والجيش) لكي تظل في السلطة، ولكي تحقق الثروة لنفسها (أو للجماعات الفرعية التي هي جزء منها)، وتقمع المعارضة أو تشتري دعمها. هذه الأمراض واسعة الانتشار بصفة خاصة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث الوجود في السلطة يعني السيطرة على الموارد وإثراء الفريق الحاكم.

إن هذه الديناميكيات شديدة التدمير بأبعاد متعددة، يمثل النمو والأداء الاقتصادي واحدا فقط من بينها. وهي موضوع للبحث المكثف في مجال الاقتصاد السياسي والتنمية. ومع ذلك فإن فهمها ومعرفة كيفية تغييرها هما شيئان مختلفان. بالنسبة للكثير من البلدان الأكثر فقرا في العالم، فإن كسر دائرة الديناميكيات السياسية المدمرة ومباشرة طريق مختلف هو من دون شك التحدي الرئيسي.

بوجه عام، يجب أن تأتي الحلول من الداخل. فالحلول أو التحسينات المفروضة من الخارج تفتقر للشرعية، لأسباب مفهومة. التدخل الخارجي غير مرحب به، حتى في الدول التي تعاني مشاكل في الحكم. فالمواطنون في الدول ذات الحكم الرديء لن يكونوا متحمسين عموما للتدخل الخارجي فيما عدا حالات متطرفة؛ حيث يكون النظام

الاجتماعي قد انهار تماما. وفي تلك الحالات يكون التدخل مبررا على أرضية إنسانية عريضة، وليس لأسباب ذات علاقة محددة بترميم بنية الحكم أو تحسين الأداء الاقتصادي.

أثناء عملي في لجنة النمو والتنمية (٢٠٠٦-٢٠١٠) كنت أسأل كثيرا عما يمكن عمله بشأن الدول الفاشلة. وبينما من المتصور أن يساعد التدخل الخارجي تحت ظروف معينة، فإن تغيرا فعالا يمكن أن يأتي فقط من داخل الدولة نفسها. وهذا يعني أحيانا أنه لا يوجد الكثير الذي تستطيع أن تفعله أطراف خارجية. وفرص المساعدة الخارجية تنشأ فقط عادة بعد أن ينطلق تغيير داخلي إيجابي. وهي يمكن أن تأخذ شكل استثمارات وقروض ميسرة بهدف زيادة معدل تسارع النمو، وبالتالي تساعد على دعم القيادة القائمة.

ما العوامل المساعدة على التغيير عندما يحدث بالفعل؟ أحد العوامل المستعدة البارزة هو أزمة، أو سلسلة من الأزمات، أو مجرد أداء اقتصادي رديء مزمن. في مثل هذه المواقف، يمكن أن تنهار حالة الجمود السياسي وتخلق فرصة للتغيير. ولكن مجرد فرصة التغيير لا تضمن بالطبع نتيجة إيجابية.

إن الوعي بمجرد كيفية كون الأداء رديئا يمكن أيضا أن يكون عاملاً مساعداً. فتكنولوجيا الاتصالات قد غيرت بدرجة كبيرة جدا من قدرة كل إنسان في العالم تقريبا على معرفة كيف يعيش الآخرون. وفي الأماكن التي يكون فيها النمو منخفضا والفقر مرتفعا، يمكن أن يترجم هذا الوعي إلى تذمر متزايد كما يمكن أن يزيد من الضغط من أجل تغيير الاتجاه ومن أجل نتائج أفضل مع مرر الوقت. وتأثير التظاهر يمكن أن يكون قويا جدا. وليس لدي أي شك في أن النمو المنظور بشكل متزايد في الصين والهند سوف يغير إدراك المواطن العادي لما هو ممكن، وبالتالي المطالبة بالتغيير في أماكن أخرى كثيرة من العالم. ويقال إن تفكير دينج سياوبينج قد تأثر عمليا بزيارات قام بها خلال السبعينيات إلى سنغافورة ثم إلى نيويورك (إلى الأمم المتحدة)، حيث رأى ما لم يره من قبل. ويبدو من الواضح تماما أيضا أن نمو الصين كان له تأثير مثير على الهند.

وحيث نقول ذلك، فإن استمرار الحكم المختل والأداء الاقتصادي الرديء في دول كثيرة يبين بقوة أنه لا توجد عالميا حلول معروفة وقابلة للتطبيق على نطاق واسع ومضمونة النجاح بدرجة معقولة.

في حالات من النمو المستدام الناجح، تبدو القيادة التي على القمة حاسمة. إن القيادة المعطاءة، وذات النظرة الشاملة، وغير الفاسدة، والقادرة على بناء إجماع حول رؤية جامعة بدرجة معقولة حول الشكل الذي يجب أن يكون عليه المستقبل وماذا يتطلب الوصول إليه (بما في ذلك التضحيات)، هي قيادة قوية جدا، خاصة في البداية وفي المراحل المبكرة، عندما لا تكون هناك بعد نتائج يمكن الإشارة إليها. في وقت لاحق، يخلق النجاح زخما ودعما للإستراتيجيات الموجهة بالنمو، وبالتالي يؤدي إلى استدامتها، بينما لم يكن من السهل قط الاستفادة من أداء الماضي القريب كظرف موات على الأقل.

لقد سألت أصدقاء في الهند (منهم من ينتمون لأحزاب سياسية خارج الحكومة) عما إذا كان تغيير في الحكومة يمكن أن يتمخض عن تغير كبير في الاتجاه بما يؤثر على النمو والإستراتيجية. وكانت الإجابة الموحدة بلا، حيث إن المدخل الرئيسي الآن للنمو والتنمية مدمج بصرامة في السياسة وفي عقول المواطنين. والنكوص أو الابتعاد عن المسار الحالي لن يكون اختيارا سياسيا قابلا للحياة.

أحد الأسباب في أن القيادة أكثر أهمية في المراحل المبكرة هو أن العمق المؤسسي في صناعة السياسات محدود في المراحل المبكرة من التنمية. إن القدرة التحليلية التي نجمع بينها نحن في الولايات المتحدة وبين مكتب الموازنة في الكونجرس والأكاديميات الوطنية والمستودعات الفكرية الكثيرة ترشد وتقيد عملية صنع السياسات في الوقت نفسه. إن بناء هذا النوع من البنية الأساسية المؤسسية هو في الواقع جزء من عملية التنمية مثله تماما مثل الاقتصاد. إن جزءا من التحدي يتمثل في بناء حكومة فعالة بشكل متزايد ومؤسسات محيطة بها مع مرور الوقت. ولهذا فقبل أن يشق هذا البناء طريقه، يكون هناك عبء أثقل يقع على عاتق جماعة القيادة يتمثل في القيام

باتخاذ الخيارات الحاسمة. إن من السهل ارتكاب أخطاء، بل من الحتمي في الواقع. والقيادة الفعالة تكمن في جزء منها في إدراك هذه الأخطاء والاعتراف بها وتصحيحها بسرعة.

إن القادة يحتاجون أيضا إلى تغيير البنى السياسية استجابة لواقع الاقتصاد المتطور في اقتصاد متنامٍ. وفي حالات النمو المرتفع، بما فيها كوريا وتايوان، وقعت بنى الأحزاب السياسية المهيمنة تحت ضغط ناتج عن توسع الطبقتين المتوسطة والمهنية. وقد احتاجت القواعد والأساليب السياسية - وأحيانا حتى الدعائم الدستورية - لأن تتغير لكي تستوعب الرغبة في المشاركة الموسعة في تحديد أولويات السياسات. وكانت النتيجة مجموعة من التحولات السلمية نسبيا إلى ديمقراطيات متعددة الأحزاب. ولكن هذا التطور تطلب اتخاذ خيارات فعالة من قبل النخب السياسية تحت تهديد انهيار في الحكم يشكل خطرا كبيرا على النظام.

الفصل الثامن عشر

الاقتصادات منخفضة النمو في العالم النامي

إن أغلبية الدول النامية في العالم لم تنجز بعد نمطا من النمو المستدام. وقد اعتادت تلك الدول أن تضم أغلبية كبيرة جدا من سكان العالم. ولكن الحال لم يعد كذلك. فبانتقال الصين والهند بعدد سكانهما الذي يمثل ٤٠٪ من سكان العالم إلى فئة النمو المرتفع المستدام، مال الميزان. وعلى الرغم من ذلك، يظل هناك بليونان من الناس في دول ذات نمو منخفض أو تحدث فيها دفقات متكررة من النمو لا تتسم بالاستدامة.

ما الذي يفسر هذا التباعد في الأداء الاقتصادي، وهل سوف يستمر أو يختفي بمرور الزمن؟ هذه أسئلة ذات أهمية، ليس فقط لهؤلاء الذين يعيشون في دول نامية منخفضة النمو، ولكن أيضا لبقية المجتمع الدولي. إن الافتقار المستمر للتقدم في عالم تشهد أغلبيته فرصا آخذة في الاتساع له عواقبه الإشكالية متعددة الأبعاد.

هؤلاء الذين يعيشون في اقتصادات فقيرة ومنخفضة النمو أكثر عرضة للصدمات، بما في ذلك تغير المناخ. فالتكيف مع تغير مناخي كبير مكلف ولن يكون من الممكن تحمل تكلفته في تلك الدول. والكثير منهم يعيشون في أجزاء من العالم يعتقد أنها الأكثر تعرضا للتغيرات المدمرة المحتملة في المناخ، وأساسا في مناطق ذات مناخ استوائي أو في جزر ذات ارتفاع منخفض عن سطح البحر. ومن المفارقات القاسية في تغير المناخ هو أن تلك الدول التي يحتمل أن تتأثر سلبا بتغير المناخ هي تلك الدول التي يقل كثيرا احتمال مساهمتها بدور كبير في تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.

قد يكون من المطلوب اتخاذ رد فعل عالمي على نطاق أكبر بكثير، كما أشارت لذلك الأمم المتحدة والبنك الدولي(١) وقد يحدث هذا أو لا يحدث سريعا إذا جاء الوقت أو حين يجيء. وقد أشار توماس سكيلينج Thomas Schelling وآخرون إلى أن أفضل دفاع على المدى الطويل هو تزايد النمو والدخل والثروة في هذه الدول.

هناك أيضا تحدٍ أمني مرتبط بالافتقار المستمر للنمو. ولكن الخبراء غير متفقين على أسباب الصراع. وبينما لا يعتقد معظم الخبراء أن الإرهاب وأشكالا أخرى من النشاط الهدام الموجهة ضد الناس والدول والأصول تنشأ ببساطة ووضوح عن الحرمان الاقتصادي النسبي، فهم يوافقون على أن تجنيد الناس لهذه الأنشطة أسهل كثيرا في البيئات المتسمة بنمو اقتصادي يفتقر للفرص الاجتماعية والسياسية.

في كثير من الدول ذات النمو المنخفض، تؤدي التركيبة السكانية إلى دخول أعداد كبيرة من الشباب إلى سوق العمل مع وجود احتمالات حقيقية قليلة للحصول على وظائف منتجة. وهناك مشكلة بطالة ضخمة ومتنامية بين الشباب. ومواجهتها تتطلب نموا أعلى في الدول المعنية. ولكن حتى هذا ليس كافيا على المدى القصير والمدى المتوسط. فهذه الجهود تحتاج لربطها بهجرة متوسعة بحثا عن فرص العمل. ولكن النقطة هنا هي أن المشكلة ذات آثار خارجية: فهي توفر أرضا خصبة للتجنيد للمنظمات الإرهابية والمعادية للاستقرار، داخل هذه الدول وعلى المستوى العالمي على السواء.

على الجانب الاقتصادي من المعادلة، أكثر الأسباب شيوعا للأداء الاقتصادي الرديء هو الافتقار للانفتاح على الاقتصاد العالمي وتدني استثمارات الحكومة في أصول ذات تأثير جوهري، أساسا في البنية الأساسية والتعليم.

(1) *Human Development Re port* (HDR 2007/2008), published for the United Nations Development Program (UNDP). Full report can be accessed at the website, hdr.undp.org/en/reports/global/hrd2007-2008.

لن أعلق كثيرا على قضية الاقتصاد العالمي. فنحن نعلم أن النمو المرتفع المستدام مع العزلة أمر غير ممكن. وهناك وعي متنامٍ بهذا، وعدد حالات العزلة قليل جدا الآن.

إن الاستثمار في القطاع العام المنخفض كثيرا عن المستويات المطلوبة للنمو المرتفع المستدام واسع الانتشار. وفي كل من البنية الأساسية والتعليم، هناك أبعاد كمية وكيفية في الاختلافات عبر الدول. والمستويات غالبا منخفضة جدا، وفعالية أو كفاءة الاستثمار في إنتاج مخرجات من موارد محددة منخفضة أيضا.

ما السبب في ذلك؟ هناك عدد من الأسباب.

في الدول الفقيرة، الطلبات العاجلة على احتياجات الحياة اليومية تترجم إلى ضغوط سياسية، وتنتهي إلى مزاحمة الاستثمارات ذات العوائد الأطول مدى. وقد أدى هذا ببعض الناس إلى افتراض وجود "مصيدة فقر". وأنا لا أعتقد أن هذا هو الأسلوب السليم للتفكير في الأمر. إن التخلي عن الاستهلاك الحالي لصالح النمو المستقبلي هو أحد الخيارات. إنه خيار قاس، ولكنه لا يزال خيارا. في الدول ذات النمو المرتفع، اتخذ هذا الخيار لصالح المستقبل، ومن المسلم به أنه كانت له تكلفة لا يستهان بها بمقاييس الاستهلاك قريب المدى. ولكن لو أن مصائد الفقر أو توازنات المستوى المنخفض كانت قيودا غير قابلة للتحطيم، لظلت الصين سنة ١٩٧٥ واقعة فيها. وهذا يجعلني متشككا لحد ما في الصيغة الاقتصادية البحتة لحجة مصيدة الفقر.

إن الحكم المختل قصة مختلفة. ففي دول كثيرة، يفشل الحكم بينما الاستثمارات المطلوبة لتحسين ظروف المواطنين بشكل عام ولدعم النمو لا تكون موضوعات ذات أولوية متقدمة. وقد قابلنا هذا من قبل في القسم الخاص بالحكم. إنها روشتة لاتجاه سياسي للنمو المنخفض، وللانقسام، وأحيانا للعنف. إن الحوافز والسلوكيات الداعمة المحيطة بالاحتفاظ بالسلطة السياسية وإساءة استخدامها يصعب جدا تغييرها. ومن وجهة نظري، أن هذه تبدو أقرب لأن تكون فخاخا من الحوافز والسلوكيات الاقتصادية البحتة. ولكن، بالتأكيد، الجدال سوف يستمر.

ربما تكون أكثر العناصر تحديا في مشكلة تدني الاستثمار كامنة في البعد الكيفي لا الكمي. ففي بلاد كثيرة، تخصص موارد كبيرة للتعليم، على سبيل المثال، ولكن النتائج تكون في أفضل الأحوال مخيبة للآمال ومختلفة بشدة من دولة لأخرى (ومن منطقة لأخرى داخل الدول الكبيرة). هناك شيء خطأ في العلاقة بين المدخلات والمخرجات مقيسة باكتساب المهارات الحقيقية.

هذه المشكلة متفشية في كل مكان وليست مقصورة على مجموعة محددة من البلدان النامية. إنها تحدث في الدولة النامية رديئة الأداء. ولكنها تحدث أيضا في حالات ذات نمو مرتفع مثل الهند، حيث وُثّقت في كثير من الولايات الشمالية في البلد مشكلات تعليمية "كيفية". وإذا تركت هذه المشكلات من دون متابعة، فسوف تؤدي إلى تأخر النمو في تلك المناطق. وهذه المشكلة موجودة أيضا في بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة.

إن مشكلة "الكيف" - ولنقل المستوى المنخفض للمخرجات لكل دولار من الاستثمار - لها أسباب متعددة. في بعض الأحيان تكون مجرد نقص في المعلمين المؤهلين. وفي حالات أخرى، يعاني التمويل العام من نقص يجعل من الصعب أو من المستحيل جذب المواهب عن طريق تقديم رواتب تنافسية. وفي حالات أخرى، يمكن إرجاع المشكلة إلى نظم المحسوبية السياسية، حيث إن وظائف التعليم تمنح أحيانا بوصفها مكافأة على الدعم السياسي، والحوافز تكون غير مرتبطة بمعايير المخرجات التعليمية. إن المنتج التعليمي ببساطة لا يكون حافزا يمثل جزءا لا يتجزأ من النظام.

إن بنية سوق العمل يمكن أن تتدخل بطريقة سلبية لو دافعت النقابات عن المعلمين والمديرين على الرغم من أدائهم الرديء كوسيلة للاحتفاظ بالقوة الاقتصادية. إن نظم الأقدمية تمثل حوافز سلبية، ولكن النقابات تدافع عنها جزءا من الاقتصاد السياسي للمحافظة على الدعم. المقاييس أيضا جزء من المشكلة. فلو قيس الاستثمار التعليمي بمقاييس سنوات الدراسة ومعدلات التخرج في المستويات المختلفة، فسوف يتحول هذا لأن يكون بؤرة التركيز. وقد لوحظ (وهي ملاحظة صحيحة فيما أعتقد) أنك

تتجه للحصول على ما تقاس عليه. ولكن المؤكد أكثر هو افتراض أن ما لا يقاس سوف يتم تجاهله لحد كبير. والنقطة هي أنه من الصعب، ولكن من المهم، أن تقيس المخرجات الحقيقية مثل تحصيل المهارات المعرفية، ثم تحاول أن تحقق أهدافا قابلة للقياس على الرغم من العقبات المؤسسية والسياسية والعقبات المتعلقة بالحوافز.

في عالم تصير فيه المعرفة والاتصال بشكل متزايد أساس خلق القيمة، سوف تكون الإخفاقات في النظام التعليمي هي أضمن صورة للاستبعاد من هذا العالم.

الفصل التاسع عشر

ثروات الموارد الطبيعية والنمو

بعض الدول النامية والمتقدمة تمتلك الكثير من النفط و/أو الغاز الطبيعي والمعادن. وبعضها الآخر يمكن أن يكون ذا إنتاجية عالية في الزراعة. وهناك أشكال مختلفة من ثروات الموارد الطبيعية. ومن حيث المبدأ، يجب أن يؤدي هذا إلى جعل تلك الدول أفضل حالا بشكل ما. والواقع أن بعض الدول المتقدمة، مثل كندا وأستراليا، لديها ثروات من الموارد الطبيعية واستفادت منها. وفي الدول النامية، يجب أن تسهل ثروات الموارد الطبيعية من القيام بالاستثمارات التي تدعم نموا مطردا، وبتضحية أقل من المعتاد على المدى القصير. رغم أن الأمر لا يجري في العادة على هذا النحو.

معظم الدول النامية ذات النمو المرتفع التي رأيناها فيما سبق ليست غنية في الموارد الطبيعية بشكل خاص. ومن الناحية الأخرى، فإن قسما كبيرا من الدول النامية الأفقر تاريخيا والأقل نموا غنية بالموارد. أفريقيا، على سبيل المثال، تمتلك كمية غير عادية من ثروات الموارد الطبيعية. وقد أحصى بول كوليير الثلث تماما من دول أفريقيا جنوب الصحراء دولاً غنية بالموارد. والسؤال هو، لماذا يرتبط امتلاك أصول قومية قيمة سلبيا بالدخل القومي والنمو؟ والإجابة، بشكل عام جدا، تكمن في انحراف الحكم وسوء الإدارة.

هناك ثلاث مشكلات تنجم عن وفرة الموارد الطبيعية. أكثرها صعوبة هو انحراف الحوافز السياسية بعيدا عن الوظائف الطبيعية للحكومة وتجاه الاستحواذ على الثروة أو على الدخل المتدفق من الثروة. وحيث إن المغانم يمكن أن تكون كبيرة جدا، فإن هذا يؤدي إلى كل أنواع الانحراف عن الأداء السليم للعمليات الديمقراطية. وأحيانا يحل الاستبداد محل الديمقراطية مدعوما بقوة الشرطة والجيش. ثم تستخدم القوة

الاستبدادية للاستيلاء على ثروات الموارد الطبيعية بدلا من استثمارها في أصول داعمة للنمو. وفي حالات أخرى يتم الاحتفاظ بشكل ظاهري من الديمقراطية، ولكن القائمين على الحكم المتحكمين في الثروة يستخدمون جانبا منها لكي يظلوا في السلطة عن طريق "شراء" التأييد. وهناك مدخل بديل يعتمد على دفع الأموال لذوي الارتباطات القبلية أو العرقية. واندلاع العنف والصراعات شائع عندما تفضل مجموعات معينة على غيرها. وبكل الأبعاد، فإن هذه التباعدات المتنوعة عن الأداء المثالي للحكومة ذات تأثير مهلك على الأداء الاقتصادي. فمناخ الاستثمار يدمر بواسطة الصراع، وبالخطر الناجم عن عدم الاستقرار السياسي، وبغياب الاستثمار في أصول القطاع العام المكملة.

وبشكل ما، عندما توجد وفرة في الموارد الطبيعية، فإن قضايا التوزيع هي أحيانا التي تتغلب ببساطة، وتقصي كل الاهتمامات الجماعية بالنمو الموجهة بالمستقبل. وتكون تكلفة عقود من النمو المفقود عالية بشكل مذهل.

ليس من الضروري أن تسير الأمور على هذا النحو. وبتسوانا دليل على ذلك. فبتسوانا دولة ذات نمو مرتفع، بدأ نموها فور الاستقلال في ١٩٦٦ واكتشف الماس فيها فيما بعد. وتمت المحافظة على النمو والإسراع به، وانخفض الاعتماد على المعونة الأجنبية إلى لا شيء تقريبا. وبتسوانا دولة صغيرة مغلقة، وكان يمكن أن تكون دولة مضطربة، ولكنها ليست كذلك. ويعود عنصر رئيسي في نجاحها إلى فترة حكم الرئيس سيريتس خاما، الذي أتى من قبيلة بامانجواتو، التي اكتشف الماس في أراضيها التقليدية، حيث اتخذ موقفا مؤداه أن الماس يخص البلد كلها. ودعمت القبيلة هذا الموقف. وتم تطوير أساليب على مستوى القبائل لاتخاذ الخيارات بطريقة تشاورية. وهكذا، بدلا من الاقتتال على ملكية ثروات الموارد الطبيعية، أصبحت من ممتلكات الحكومة المركزية وأصلا يخص جميع المواطنين. والحكومة تمتلك جزءا رئيسيا من عمليات التعدين وتوزع العائدات للمحافظة على الاستثمارات في البشر والمؤسسات التي تدعم النمو والتنمية. والدعائم السياسية والمالية والقانونية تتطور بشكل مثير للإعجاب. إن حالة بوسوانا توضح أن "لعنة" الموارد الطبيعية، رغم أنها متفشية، فإنها ليست حتمية، وأن القيادة لها أهميتها في المواقف المصيرية. وكل هذا كان يمكن أن يتخذ مسارا مختلفا تماما.

المجموعة الثانية من المشاكل المرتبطة بثروة الموارد الطبيعية هي مشكلات أكثر فنية. فإدارة ثروات الموارد للإسراع بالنمو واستدامته عملية معقدة تماما بالفعل. ولمعالجة كاملة لكل خطوات السلسلة، بدءا باستخلاص الموارد وحتى الحصول على جزء ملائم من العوائد، ثم استثمارها بطرق تدعم النمو ولا تعيقه، قد يكون بعض القراء مهتمين بقراءة ميثاق الموارد الطبيعية[1] Natural Resource Charter المطور حديثا. وهو يمثل محاولة لوضع الأولويات والخطوات المطلوبة لتحويل وفرة الموارد الطبيعية إلى نمط مستدام من النمو.

لأغراضنا هنا، يكفي أن نلاحظ أن حتى الحكومات حسنة النية لا تعرف بالضرورة كيف تنفذ هذه الخطوات. فتحصيل الإيرادات بأسلوب شفاف من خلال ربط بين العطاءات وحقوق الاستغلال والضرائب، مع تجنب الفساد، والاستثمار بفعالية في البنية الأساسية والتعليم لتحقيق انطلاقة في التنوع الاقتصادي تدعم النمو، واستثمار جزء مناسب من الدخل في الخارج للمحافظة على سعر صرف تنافسي وتوزيع مناسب للثروة بين الأجيال، هي أيضا تحديات إدارية معقدة.

إن وجهة نظري هي أن ميثاق الموارد الطبيعية سوف يكون مفيدا، ولكن توقع تطوير هذا النوع من الخبرة في وقت مناسب في دول متعددة الكثير منها صغير ولا يزال فقيرا جدا، هو أمر غير واقعي. إن مدخلا أفضل- قصير إلى متوسط المدى - يمكن أن يتمثل في محاولة تطوير مؤسسة عالمية موثوق بها يمكن أن يعهد إليها جزئيا بمراقبة بعض تلك الخطوات. إن المطلوب هو مجموعة استشارية فنية دولية متجردة من الانحيازات والأجندات الخاصة. بالنسبة لأفريقيا، يمكن أن يكون المكان الطبيعي لتطوير هذه الطاقة المؤسسية هو البنك الأفريقي للتنمية.

---

(١) ميثاق الموارد الطبيعية The Natural Resource Charter عمل تحت التنفيذ. ونقلا عن موقعه الإلكتروني: "ميثاق الموارد الطبيعية مبادرة عالمية صممت لكي تساعد الحكومات والمجتمعات على أن تستغل بكفاءة الفرص التي تخلقها الموارد الطبيعية. إن بعضاً من أفقر الدول في العالم تمتلك كميات كبيرة من الموارد الطبيعية. وهذه الموارد يمكن أن تقدم سبيلا للخلاص من الفقر. ومع ذلك، فإن هذه الفرص في الماضي ضاعت غالبا، ونتيجة لذلك فإن دولا غزيرة الموارد ظلت فقيرة." يمكن الاطلاع على النسخة الحالية من الميثاق ومواد ذات صلة على الموقع الإلكتروني، www.naturalresourcecharter.org.

التحدي الثالث هو في الحقيقة جانب من جوانب التحدي الثاني. فلنفترض أن الحكومة تجمع نصيبها من الإيرادات وتستثمر جزءا منها في أصول عامة إلى الحد الذي تستطيع عنده طاقة الاقتصاد أن تقوم بهذه الاستثمارات بكفاءة. ولنفترض أيضا أن هذه الاستثمارات لا تستنفد الإيرادات. فماذا تفعل بالباقي؟ توجد هنا قضيتان. أنت تحتاج لأن تستثمر جزءا منه بالخارج، وإلا فإن سعر الصرف سوف يرتفع إلى الحد الذي تكون عنده الصادرات القادرة على الصمود هي فقط الموارد الطبيعية. وهذا سوف يخنق تنوع الصادرات، وحتى ربما يسبب مشكلات تنافسية بالنسبة للصناعات المحلية التي تخدم الاقتصاد المحلي عندما يكون من الممكن استيراد تلك المنتجات. والفشل في مواجهة هذه القوى يشار إليه باسم "المرض الهولندي"، وهو مصطلح صكته مجلة الإيكونومست سنة ١٩٧٧ في إشارة إلى التأثير الذي أحدثه اكتشاف حقل غاز طبيعي ضخم في هولندا سنة ١٩٥٩ ولمنع هذا الأثر، لا بد من استثمار بعض المتحصلات في الخارج، كما تفعل صناديق الثروة السيادية في دول الخليج.

الاختيار الثاني هو بين استثمار تلك الموارد أو استهلاكها الآن. في دولة فقيرة، خصوصا لو كانت في حالة نمو، يكون من المناسب استهلاك مزيد من الدخل الآن بدلا من توزيعه بالتساوي على أجيال المستقبل التي - بفضل النمو - ستكون أكثر ثراء. إن إعادة توزيع الدخل على فترات زمنية مختلفة، أي نقل الدخل من الأجيال القادمة إلى الحالية أو العكس، يجب أن يكون في صالح الفقراء نسبيا، وفي بيئة من النمو، تكون هذه الجماعة هي الجيل الحالي. والقيد الرئيسي هو تجنب مشكلة المرض الهولندي.

الفصل العشرون

التحدي الذي يواجه الدول الصغيرة

الكثير من الدول الأكثر فقرا والأقل نموا دول صغيرة، وعدد كبير منها جزر. وهي تواجه تحديات على جبهتين. الأولى، أنه بسبب صغر حجمها فهي غالبا وبحكم التعريف تفتقر للتنوع، ومن هنا فهي معرضة للصدمات في الصناعات التي لديها. والثانية، أن تكلفة الحكم تنخفض بزيادة حجم السكان. حيث إن هناك تكاليف ثابتة. ونتيجة لذلك، ففي دولة صغيرة، تكون تكلفة الحكم الفعال أكبر كثيرا بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد. ولهذا فهي تميل لأن تقدم بمستوى أقل من المطلوب.

من وجهة نظر اقتصادية، الكثير من هذه الدول يجب ألا تكون دولا على الإطلاق، ولكن أجزاء من وحدات قومية أكبر وأكثر تنوعا. والواقع أن هذا كان اتجاه التحرك في شرق الكاريبي، وكانت له آثار مفيدة. حيث وجد نوع من الاندماج الاقتصادي الجزئي المرتبط بالمشاركة في وظائف الحكم ونفقاته العامة (مثل نظام المحاكم والبنك المركزي).

هناك أيضا تحد سياسي غير هين في تشكيل هذه الوحدات الأكبر. والاتحاد الأوروبي لديه خبرة تتصل بهذا الموضوع. حيث إنه يمتلك آليات وسبل لتوسيع العضوية ومجالات للتعاون مدمجة داخل بنيته. وهناك فكرة غير مطروقة تتمثل في استخدام نموذج البنية الأساسية للاتحاد الأوروبي في التوسع ومده إلى نطاق أوسع من الدول. وإذا كان هذا يمثل عبئا كبيرا على أوروبا، فيمكن أن يكون البديل هو الاستفادة من الخبرة الأوروبية وخلق كيان جديد يمكن أن يصبح اتحادا لنطاق عريض من الدول الصغيرة.

هناك بدائل كثيرة لهذا النوع من التفكير والاقتراحات. والأمر يستحق المتابعة. ووجهة نظري المتواضعة هي أن المشاكل التي يواجهها عدد كبير من الدول الصغيرة

الفقيرة أصعب من أن تحل في كل دولة على حدة، والاعتماد على ذلك المنهج يبدو من المستبعد جدا أن يأتي بالنتائج المأمولة. إن هناك ثماني وسبعين دولة يقل عدد سكان كل منها عن مليوني نسمة، ثمان وستون دولة منها يقل عدد سكان كل منها عن مليون نسمة. وبينما تصعب الاندماجات السياسية والاقتصادية الجزئية لهذه الدول، فإن هذه الاندماجات تبدو البديل الواقعي الوحيد لدول بهذا الحجم.

إن الدول الأصغر والأفقر يجب ألا تترك لتصارع مواطن ضعفها والتحديات التي تواجهها اعتمادا على نفسها، سواء فرادى أو مجتمعة. فهي تحتاج لمساعدة متكررة. وتقديم هذه المساعدة يمثل النظير الدولي لشمولية الإطار القومي المحلي. ونحن نعلم أن الأخير جزء مهم من النمو على المستوى القومي. وهو مهم أخلاقيا وإستراتيجيا على المستوى العالمي. وتقديم الدعم لهذه الدول عند الحاجة إليه هو وظيفة من الوظائف الأولية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الفصل الحادى والعشرون

مشكلة الجمع

حتى الآن، ركزنا على إستراتيجيات النمو وديناميكياته على مستوى الدولة النامية. والاقتصاد العالمي هو العامل المُمَكِّن الخارجي الأساسي. إن أي دولة نامية منفردة تعتبر صغيرة في علاقتها بالاقتصاد العالمي. ولهذا فإن لها تأثيرا محدودا على الأسعار العالمية وأسعار الأصول ونطاق من المتغيرات الأخرى. ولكن كون الدولة النامية المنفردة صغيرة، لا يعني أن الدول النامية الصغيرة مجتمعة صغيرة.

قد تعترض على أنه إذا كان عدد كبير من الدول يتبع إستراتيجيات متشابهة في الوقت نفسه، فإن الصغار بوصفهم أفرادا يصبحون كبارا مجموعا، وهكذا فإن علم الحساب لن ينطبق. فقد يكون هناك شيء ما خطأ لا يمكن اكتشافه بالنظر إلى كل دولة على حدة. وهذه نقطة مهمة.

هذا المثال نموذج على فئة عامة من القضايا تسمى "مشكلات الجمع" هل اتخاذ اختيارات فردية صائبة كبيرة العدد على مستوى الدول بشكل جماعي غير مجد أو لا يحقق المطلوب؟ أو بشكل أكثر وضوحا، عندما يقوم كل طرف بعمل الشيء نفسه، هل يمكن أن ينجح هذا العمل؟ وفي حالتنا، تكون المسألة هي ما إذا كانت الدول النامية سوف تغمر الأسواق بالسلع التي تميل لأن تكون على مستوى جيد في إنتاجها، أي السلع والخدمات كثيفة العمل. لو أن هذا حدث، فإن هناك نتيجتين معاكستين يمكن أن تحدثا. الأولى أن الأسعار النسبية لهذه الأنواع من السلع يمكن أن تتجه للانخفاض، مما يجعل هذه القطاعات أقل ربحية وأقل توليدا للنمو. والآخر هو أن هذا الفيض من السلع يمكن أن يستنفر ردود فعل حمائية في شكل تعريفات جمركية أو حصص أو قيود أخرى في أسواق الاستهلاك، بما في ذلك الدول المتقدمة.

حتى الآن، لم يغير نمو الاقتصادات الناشئة جوهريا من انفتاح الاقتصاد العالمي أو يحدث تحولا جوهريا في الأسعار لدرجة تؤدي إلى إبطاء نمو الدول النامية. ومع ذلك، فإن السجل ليس نظيفا تماما. فهناك أمثلة فرضت فيها حصص. فالسيارات اليابانية تعرضت لفرض حصص من قبل الولايات المتحدة على فئات متعددة من السيارات في ثمانينيات القرن العشرين. وفي تلك الحالة ردت شركات السيارات اليابانية بزيادة طاقتها التصنيعية المخصصة للولايات المتحدة واستمرت في توسيع نصيبها من السوق. كما أنها بمهارة رفعت من توليفة السعر / النوعية متحولة تجاه صناعة السيارات الفاخرة بغرض التصدير. وحيث إن الحصص فرضت على الوحدات وليس على المبيعات الإجمالية بالدولار، كانت النتيجة أن عدد الوحدات المصدرة ظلت كما هي، بينما ارتفعت القيمة الإجمالية لتلك الواردات بالدولار[(١)]

السبب الرئيسي في أن المشكلة المحتملة لم تصبح عائقا كبيرا أمام نمو الدول النامية هو أن الدول بدأت في أوقات مختلفة. أضف إلى ذلك أن الدول التي بدأت مبكرا غادرت هذه المرحلة. فالنمور الآسيوية حققت مستويات دخل متوسطة مرتفعة أو أعلى من ذلك، مقتربة من مستويات الدخل في الدول المتقدمة، وهكذا انتهت الصناعة كثيفة العمل منذ فترة طويلة. والصين كبيرة بما كان يكفي لأن تخفض بالفعل من الأسعار النسبية للسلع المصنعة في السنوات الخمس عشرة الأخيرة. ويستطيع المرء أن يخمن أن إضافة الهند يمكن أن تزيد من الحمل على السوق العالمي. هذا يمكن أن يحدث،

(١) المسئول الرئيسي عن التحليل الاقتصادي لمشكلة الجمع هو ويليام أر كلاين William R. Cline . انظر "Exports of Manufactures and Economic Growth: The Fallacy of Composition Revisited," Working Paper no. 36, نشرت بواسطة مجموعة البنك الدولي لحساب لجنة النمو والتنمية، ٢٠٠٨. كل أوراق العمل، والمجلدات، والتقارير الخاصة باللجنة متوفرة على الموقع الإلكتروني، www.growthcommission.org/index.php. في هذه الورقة، يستعرض كلاين خبرة الاقتصاد العالمي في الصادرات الصناعية منذ نشر ورقته المهمة Can the East Asian Model of Development Be centralized?" *World Development*,10 (2), 1982, 81-90.

ولكن الهند تقع خلف الصين بحوالي أربعة عشر عاما، وجزء كبير من الاقتصاد الصيني وصل لنقطة التحول للابتعاد عن الصناعات "التحويلية"، أو القطاعات كثيفة العمل منها، في سلاسل القيمة المضافة العالمية. وهكذا، وحيث إن الأمر لم يحسم بعد، فهناك فرصة معقولة لأن يسمح التسلسل والتوقيت للاقتصاد العالمي بأن تكون لديه الطاقة الاستيعابية اللازمة.

كما رأينا، فإن تحديد الوضع الطبيعي والقطاعي للاقتصادات (مزيج الأشياء التي تقوم بها، أو ما يسميه الاقتصاديون الميزة النسبية) يتطور عبر الزمن حينما ترتفع الدخول، إذ تنكمش وتختفي الصناعات كثيفة العمل التي تقود النمو في المراحل المبكرة وتحل محلها صناعات كثيرة المعرفة ورأس المال (كل من رأس المال المادي والبشري).

لكن تلك الصورة العامة المتطورة لا تضمن أن مشكلة الجمع لن تمارس تأثيرها. إنه فقط يخلق إمكان عدم ممارستها لهذا التأثير. ولكن الحقيقة أن هناك فرصة جيدة لدرجة معقولة لأن تعمل الديناميكيات بنجاح. إن الذين بدأوا متأخرين يمثلون حاليا بالفعل جزءا صغيرا جدا بالنسبة للاقتصاد العالمي (أقل من ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي). ويبدو أن الاقتصاد العالمي قد استوعب الصين والهند (واحدة وراء الأخرى) من دون حدوث اختناقات من حيث القدرة الاستيعابية أو من حيث استنفار ردود فعل حمائية كبيرة من قبل الدول المستهلكة. وبطء النمو الناتج عن الأزمة في الدول المتقدمة قد يتسبب في تحول هذه الديناميكيات إلى اتجاه حمائي، ولكننا سنأتي لهذا الأمر فيما بعد.

مع الوقت فإن مجموعة الدول الفقيرة نسبيا حاليا والتي هي في بداية الدخول إلى مرحلة النمو المرتفع ستكون، مجتمعة، كبيرة بما يكفي لإحداث تأثير (نحن نتكلم عن عقدين على الأقل من النمو المرتفع)، والصين ثم الهند ستكونان قد انتقلتا إلى مرحلة الدخل المتوسط، تاركتين قدرا كبيرا من "الفراغ" الاقتصادي للقادمين الجدد. تذكر أن ما يتبقى خارج مجموعة العشرين لا يعدو حاليا أن يتراوح بين ١٠٪ و١٥٪ من الناتج

المحلي الإجمالي العالمي. ومع النمو المرتفع في الاقتصادات الناشئة الكبيرة، سوف تمر عقود قبل أن يصير الرقم أكثر من ذلك كثيرا. وحتى لو أن كل الدول الواقعة خارج مجموعة العشرين بدأت في الانتقال في الوقت نفسه إلى وضع الدولة المتقدمة، فسوف تظل تمثل أقل من ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولهذا فليس من المتوقع أن تواجه تحدي مشكلة الجمع.

ومع ذلك، فهناك وجهة نظر بين الدول الأكثر فقرا مؤداها أنه من الصعب أن تنافس مع الصين مادامت بقيت الصين في قطاع الصادرات كثيفة العمل. وقد طالب بول كوليير Paul Collier وآخرون بمعاملة تفضيلية لفترة محدودة للصادرات الأفريقية من قبل الدول المتقدمة للتغلب على هذه الميزة وللمساعدة على البدء في انطلاقة لتنوع الصادرات وفي عملية النمو. والواقع أن الولايات المتحدة لديها مثل هذا البرنامج الذي يسمى AGOA، (African Growth and Opportunity Act)، والذي أصدره الكونجرس سنة ٢٠٠٠ وخبراء سياسات التنمية ينظرون إليه بوصفه ناجحا تماما. وأوروبا لديها برامج شبيهة، ولكنها تعرقل بواسطة القواعد المتعلقة بالقيود الأصلية على سلسلة القيمة المضافة. فالملابس الحريرية المصنوعة في أفريقيا من الحرير المستورد من الصين - على سبيل المثال - لا تفي بالشروط، لأن متطلبات المكون المحلي لا يتم الوفاء بها. والكثير جدا من القيمة المضافة يساهم به الحرير المستورد.

من الناحية الفنية، هذا الجدال حول التنافسية غير صحيح إلى حد كبير. فالبادئون متأخرا يستطيعون أن ينافسوا، ولكن الاستثمار في القطاع العام مطلوب لكي يجعلهم تنافسيين. وهذا الاستثمار متخلف في الكثير من الأماكن. ولكن من الناحية العملية، هذه التفضيلات لن تضر بالصين أو الهند، ولو لم تنجح، فلن تكلفهما شيئا أيضا. والأمر يستحق المحاولة.

هناك عامل مهم متعلق بالحجم. فالدول الكبيرة - حتى في المراحل المبكرة - لديها ميزة محتملة في هذا المجال لو أنها كانت جادة بشأن النمو، فاقتصاداتها المحلية كبيرة مستقبليا وذات أهمية كبيرة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات. وهذا سوف

يجذب اهتمام هذه الشركات، ويجعلها تقوم باستثمارات مسبقة في التعلم لكي تعمل في بيئة جديدة مع نظرة إلى كل من القدرة على التوسع في التصدير، و– في المدى الأبعد – إلى التوريد للأسواق المحلية الكبيرة. ولكن الدول الصغيرة لا تقدم مثل هذه المحفزات، وهذا يجعل من الأصعب عليها أن تجذب اهتمام الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي من الأصعب أن تفتح هذه القناة المهمة لنقل المعرفة.

الجزء الثالث

الأزمة وتداعياتها

لقد نظرنا في بنية الاقتصاد العالمي سريعة التغير، ورأينا أنه لو استمرت اتجاهات العقود القليلة الماضية التي أعقبت الحرب، فإن بنية الاقتصاد العالمي سوف تستمر في التطور بسرعة كبيرة. كما قضينا أيضا بعض الوقت مع ديناميكيات النمو المرتفع في العالم النامي. إن الظروف التي تسبب أو تدعم أو تعوق هذا النمو مهمة ليس فقط لإستراتيجية النمو والتنمية، ولكن أيضا لأنها توفر أساسا لمحاولة تقييم الفرص والتحديات التي تنتظرها في المستقبل.

إن الأسئلة المثيرة للاهتمام والتي يحتمل أن تكون مهمة لنا جميعا هي كالآتي:

هل سوف يستمر النمو السريع في العالم النامي؟ علام يعتمد هذا الاستمرار؟ هل توجد ظروف اقتصادية وبيئية مناوئة يمكن أن تبطئ من النمو وتقلل من الفرص؟ هل الدول التي لم تنمُ بقدر كبير حتى الآن - أو أنها عندما نمت حدث هذا بشكل متقطع - سوف تحقق نمطا من النمو أكثر اطرادا وارتفاعا، أم أن العالم سوف ينقسم إلى أغلبية غنية نسبيا وأقلية ستظل فقيرة نسبيا؟

هل سوف يكون كل النمو مستداما بمعايير توافر الطاقة وتكلفتها، وبمعايير البيئة (نوعية الهواء، تغير المناخ، توافر المياه)؟ ولو كانت الإجابة "ربما"، فما إذن الأفعال - بما في ذلك التي تتخذ على المستوى العالمي - المطلوبة لتحويل الإجابة باتجاه "نعم"؟

هل من الممكن حكم وإدارة اقتصاد عالمي مترابط؟ أم أن التوترات الناشئة عن عدم التطابق بين بنى الحكم والاعتماد المتبادل والترابط سوف تزداد وتتفجر في النهاية

متسببة في حدوث شيء ما من شأنه أن يعيد التوازن، سواء بخلق بنى جديدة للحكم أو بتقليل الترابط؟

في عالم محكوم جزئيا ومعولم جزئيا، هل يمكن أن يكون التقلب الشديد من النوع الذي شهدناه في الأزمة المالية الاقتصادية الأخيرة هو القاعدة الدورية، بما لها من نتائج معاكسة على الاقتصاد العالمي ككل، وبشكل خاص على الناس والاقتصادات الأكثر تعرضا للضرر فيه؟

في الجزء الثالث نستكشف آثار الأزمة وتداعياتها على الدول النامية، والدروس التي قدمتها، واحتمالاتها بالنسبة للنمو في المستقبل.

ثم في الجزء الرابع، سوف ننتقل إلى بعض الاتجاهات الإيجابية وبعض التحديات الكبرى التي تواجه النمو في العقود القادمة، بما في ذلك مجموعة من مشكلات الجمع التي تتسم بالجدة والتي تتطلب نوعا من العمل الجماعي التعاوني على مستوى جديد.

أعتقد أنه يجب التغلب على التحديات والعقبات الكبرى لمصلحة تقدم الاقتصاد العالمي، وخاصة من أجل مصالح العالم النامي، وهي التحديات التي تقع في ثلاث فئات:

١- الاضطرابات والتقلبات الدورية وردود الأفعال عليها.

٢- إعادة التوازن للاقتصاد العالمي واستعادة الطلب بصورة مستدامة.

٣- مشكلات الجمع (بتعبير آخر: هل إستراتيجيات وسياسات أجزاء منفردة من الاقتصاد العالمي تتسق مع تطور مجمل النظام في مجالات مثل الطاقة، والبيئة، والغذاء، والتركيبة الصناعية؟).

الفصل الثاني والعشرون

الأسواق الناشئة أثناء الأزمة العالمية وبعدها

قبل أزمة العملة في ١٩٩٧/١٩٩٨ كانت النصيحة الموجهة من الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية (وبالأساس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) إلى الدول النامية فيما يتعلق بنظمها المالية تقول في جوهرها "يجب أن تكونوا مثلنا"، بمعنى أن تلك الدول يجب أن تتبنى نفس السياسات المالية والاقتصادية المفتوحة التي نتبناها نحن. وبعد خبرة ٩٧/٩٨ من الاضطراب الناتج عن الارتباط المهلك بين النظم المالية، والضوابط الداخلية الضعيفة، والافتقار للشفافية، وفي بعض الحالات، الديون الخارجية المقومة بالدولار أو باليورو، تغيرت النصيحة وأصبحت "يجب أن تكونوا مثلنا في النهاية، ولكن تحركوا بسرعة محسوبة بقدر ما تتعمق وتنضج نظمكم المالية"، وقد ترجمت النصيحة – كما قدمت تقريبا – إلى أفعال، ولكن بالإضافة إلى تركيم واسع النطاق للاحتياطيات لكي تشكل حائط صد ضد التقلبات في تدفقات رأس المال وأسعار الصرف.

والآن، في أعقاب أزمة بدأت بمحنة هائلة في الأسواق المالية للدول المتقدمة، فإن البنية والضوابط في نظم الدول المتقدمة تمر بعملية ضخمة ودائمة من التغيير بمعايير البنية التنظيمية وسلوك المستثمر[1] النموذج غير المحكوم بقوة، مع التصور القوي لديه بأن الضبط الذاتي سوف يكون له تأثير مثبت للاستقرار، قد تم رفضه مع رفض

(١) من أجل مناقشة لتأثير الأزمة والدروس المستفادة منها، من منظور اقتصاد نامي، انظر Post-Crisis Growth in the Developing world: A Special Report of the Commission on Growth and Development on the Implecation of the 2008 Financial Crisis, نشر بواسطة مجموعة البنك الدولي لحساب لجنة النمو والتنمية، ٢٠١٠ يمكن الاطلاع على التقرير على الموقع الإلكتروني للجنة ، .www.growthcommission.org

الافتراض بأن هناك شركاء متمرسين بأعداد كافية يفهمون ويديرون بدقة مخاطر متحولة تهدد النظام بأكمله. ونتيجة لذلك فإن الدعوة الموجهة إلى الأسواق الناشئة لأن تكون "مثلنا" من خلال الوصفة المعدلة لم تعد واضحة المعالم، ولن تكون إلى أن يأتي نظام جديد –هو حاليا تحت الإنشاء – ويأخذ مكانه، ويعمل لفترة تكفي لاختباره. إن الوجهة النهائية والمحطات المرحلية التي قدمتها تلك الوصفة لتطوير سياسات القطاع المالي في الدول النامية لم تعد واضحة.

والواقع أنه على مدى السنوات الخمس والثلاثين التي سبقت الأزمة كان النظام المالي هجينا. فالدول المتقدمة حافظت على أسعار صرف معومة وموجهة بالسوق، وكان لديها أسواق رأسمال مفتوحة، وبوجه عام لم تتدخل في أسواق العملة الخاصة بها. وقد كانت اليابان تمثل استثناء باحتفاظها بقدر من التدخل في أسعار الصرف، وبمضي الوقت تراكم لديها قدر معتبر من الأصول الأجنبية المسماة بالاحتياطيات. كما حاولت المملكة المتحدة أن تدعم الجنيه الإسترليني سنة ١٩٩٢ لكي تحافظ عليه فوق الحدود المتفق عليها في الفترة السابقة مباشرة على إدخال اليورو، ولكنها هزمت أمام الأسواق، وخاصة أمام جورج سوروس George Soros، الذي قام بعمليات بيع على المكشوف ضد الإسترليني. وفي النهاية استنفدت الاحتياطيات وانخفضت قيمة الجنيه.

ورغم النصيحة المتكررة للدول النامية بأن تأخذ بنموذج الدول المتقدمة، فإنها لم تأخذ بهذه النصيحة. وفي الغالب تدخلت في شئون العملة، وحافظت على التحكم في رأس المال الوارد والصادر. وبعد ٩٨/٩٧ تحصلت على تشكيلة متنامية من العملات الأجنبية في صورة احتياطيات. هذا النظام الهجين عمل لفترة ممتدة لأنه وفى بحاجات متنوعة للدول النامية والمتقدمة، والأهم من ذلك، لأن الدول النامية في مجملها لم تكن كبيرة بما يكفي لأن يكون لها تأثير خارجي مهم على التوازن والاستقرار العالميين. وفي السنوات العشر الأخيرة – وبسبب النمو – تغير الموقف، وانهار النظام الهجين.

إن الأزمة – بوجود جذورها في النظم المالية للدول المتقدمة – طرحت أسئلة حول فهمنا للبنية المتطورة للنظام وحول قدرتنا على مواكبة سمات المخاطرة المتحولة فيه،

وهي شروط مسبقة لدفاعات الضبط الذاتي الفعالة. ومن الواضح أن هذه الفجوة في معرفتنا أصبحت كبيرة جدا في الأزمة الحالية، وهي فجوة تتمثل في اجتماع صعوبة الوصول إلى المعلومات مع نماذج غير مكتملة لمعالجة المعلومات(٢).

ماذا سيفعل صناع السياسات في الدول النامية تجاه كل ذلك، وكيف ستؤثر ردود أفعالهم على فرص الاستثمار وعوائده في الأسواق الناشئة؟

أولا، سوف يراقبون باهتمام شديد عملية إعادة بناء نظم الضبط المالي في الدول المتقدمة باعتبارها الهدف الجديد الممكن. وسوف يقيمون ما إذا كانت البنى الجديدة تفي باحتياجاتهم أم أنها تتطلب خطوات إضافية، كما سوف يستعرضون سرعة انفتاح حساب رأس المال وتسلسله. ومع مراعاة المستوى المرتفع من عدم التأكد بشأن مصادر المخاطر والاضطرابات التي تحيط بالنظام، فإن الإبطاء من السرعة يبدو هو النتيجة المعقولة والأكثر ترجيحا.

ثانيا، سوف يدرسون الآليات العالمية لانتقال الأزمة التي كانت تعمل في أكثر فترات الأزمة عمقا (الأشهر الثمانية الأولى) ومدى متانة وسائل منع هذا الانتقال. لقد كانت هناك قناتان أساسيتان للانتقال، إحداهما مالية والثانية موجودة في الاقتصاد الحقيقي؛ القناة المالية تتكون من الهجرة السريعة لرأس المال من الأسواق الناشئة إلى الدول المتقدمة لكي تتعامل مع مراكز مالية بالغة الاختلال، ومشكلات كفاءة رأس المال، والقدرة المحتملة على سداد الديون، والمطالبات بسداد قيمة الأوراق المالية المباعة بالأجل. وكانت النتيجة تضييقا ائتمانيا عاجلا وحادا على الدول النامية وتحركات

(٢) يوجد بالطبع الكثير من العوامل المساهمة الأخرى التي تضيف إلى التعقد: مشكلات الحوافز والوكالة، والعوامل غير المنتظمة، والمعلومات غير الكاملة ومتطلبات الإفصاح، وقضايا وكالات التصنيف، والتحديات التي تواجه المستثمرين الذين يتصرفون عكس اتجاه السوق عندما يكون من الصعب معرفة نقاط التحول.

سريعة في سعر الصرف تمثلت في انخفاض أسعار الصرف في الأسواق الناشئة، وكانت الصين هي الاستثناء الوحيد(٣).

لقد كان استخدام الاحتياطيات لتثبيت صافي تدفقات رأس المال هو أهم موانع الانتقال التي تم التحكم فيها محليا. أساسا، عندما يتدفق رأس المال للخارج بسرعة، تستطيع الدولة التي لديها احتياطيات أن تبيع أصولها الأجنبية واستحضار الأموال إلى الداخل، خالقة حركة عكسية توازن تدفق رأس المال. تلك الدول التي لديها احتياطيات، استخدمتها لهذا الغرض وأخذت خطوات إضافية للتخفيف من أثر التدفقات لكي تسهل الائتمان في قطاعات متعددة من الاقتصاد. أما الدول التي ليس لديها احتياطيات فتكون لديها خيارات محدودة وتظل معرضة للتضرر بدرجة عالية ومعتمدة على تحسن في أحوال النظام العالمي أو على مساعدة لميزان المدفوعات من صندوق النقد الدولي الذي يعاني أصلا من نقص في التمويل.

هناك استنتاجان يمكن الخروج بهما من هذه التجربة. أولهما أن إدراك أهمية الاحتياطيات بوصفها سلاحا دفاعيا سوف يزداد. وإدارة حساب العمليات الجارية والحساب الرأسمالي سوف تتم بأسلوب يتضمن أو يتوسع في هذا العامل من التأمين الذاتي. وثانيهما أن صندوق النقد الدولي (الذي تضاءل دوره عندما اندلعت الأزمة) يُتصور الآن أنه شديد الأهمية في تثبيت تدفقات رأس المال العالمي المتقلبة. أو على الأقل أصبحت أهمية وظيفته مفهومة أكثر، وسوف يواجه الصندوق الآن بتحديات عليه أن يصلح من هيكل إدارته لكي يستطيع مواجهتها.

---

(٣) توقفت الصين عن الرفع المحكوم في سعر اليوان في صيف ٢٠٠٨، وتم تثبيته في مواجهة الدولار بعد ذلك. وقد استؤنف الرفع المحكوم في سعر اليوان في يونيو ٢٠١٠؛ حيث خرجت الصين من الأزمة باستعادة سريعة للنمو. وعندما ثبت اليوان في مواجهة الدولار، زادت قيمته بالنسبة للعملات الأخرى، بما في ذلك عملات كل الدول النامية، في الأشهر الستة الأولى من الأزمة، لأن الدولار كان يرتفع في مواجهة اليورو والإسترليني وعملات الدول النامية. وبحلول ربيع ٢٠٠٩ انعكس هذا الوضع، حيث انخفضت قيمة الدولار ومعه اليوان. وبالنسبة للصين، كان هذا من بعض الأوجه تكرارا لأزمة ٩٨/٩٧، عندما انخفضت قيمة العملات الآسيوية بسرعة واحتفظت الصين بتثبيت عملتها تجاه الدولار، فاقدة التنافسية ومستجيبة بما كان في ذلك الوقت حافزا ماليا حكوميا كبيرا.

إن الموارد الأولية لصندوق النقد الدولي في بداية الأزمة كانت ٢٥٠ بليون دولار، وهي لا تكفي تقريبا للتعامل مع أثر هجرة رأس المال من الأسواق الناشئة في خريف ٢٠٠٨ وقد زيدت موارده بواسطة مجموعة العشرين إلى ٧٥٠ بليون دولار، على الرغم من أن هذا لم يحدث إلا بعد مرور عدة أشهر من الأزمة. والمصادر المهمة المحتملة لهذا التوسع في الموارد – بما فيها الدول المحتفظة بأرصدة احتياطيات كبيرة – سوف تصر على إصلاح بنية إدارة الصندوق(٤).

لقد أخذت الدول النامية ملاحظة على حقيقة أن دور الحكومات (بما في ذلك البنوك المركزية) في الدول المتقدمة توسع خلال الأزمة من حكَم ومنظم إلى لاعب رئيسي، مشترياً لنطاق واسع من الأصول وموفراً للسيولة والائتمان. وعندما توفر الحكومة رأس المال، يكون لها كلمة معتبرة فيما تفعله مؤسسات القطاع الخاص. ومن المفهوم جيدا أن يكون تركيز الحكومة على الاقتصاد المحلي والنظام المالي وعلى منع الضرر البالغ على الاقتصاد الحقيقي.

الأسواق الناشئة ترى ذلك بوضوح وتفهمه. وتخلص من ذلك إلى أنه أمر بالغ الأهمية في نظمها المالية أن تحتفظ بجزء مهم من القطاع المالي، وخاصة القطاع المصرفي، تحت الملكية والسيطرة المحلية. فعند حدوث أزمة، سيكون مطلوبا من المؤسسات القائمة على أساس أجنبي أن تركز في مكان آخر. ومن المحتم أن تكون لدى الدولة مجموعة فعالة من المؤسسات المحلية الراسخة القادرة على العمل مع

---

(٤) في شرق آسيا، حيث توجد بقية من عدم الثقة في صندوق النقد الدولي، قدمت الصين موارد تساعد على التثبيت خلال المراحل الأولى من الأزمة بجعل احتياطياتها متاحة من خلال ترتيبات للمقايضة مع عدد من الدول. وبلغ مجموع هذه الترتيبات بحلول يونيو ٢٠٠٩ حوالي ٩٥ بليون دولار. في الوقت الحالي، تساهم الدول النامية الرئيسية في موارد صندوق النقد الدولي الموسعة بشراء سندات يصدرها صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصندوق يعمل على إعادة تأسيس علاقات عمل جيدة مع الاقتصادات الآسيوية. وهذا مهم لأن الاقتصادات الآسيوية جزء متنامي من الاقتصاد العالمي وانخراطها في المحافظة على الاستقرار المالي العالمي شديد الأهمية.

الحكومة للتجاوب مع الأزمة واستعادة إتاحة الائتمان، والتي يجب أن تكون كبيرة بما يكفي لتأمين احتياجات الاقتصاد من قنوات ادخار ووسائط ائتمان آمنة. والملكية المحلية في هذا السياق لا تعني بالضرورة ملكية الدولة. فهذا يتوقف على الدولة.

ولهذا قد يتوقع المرء أن الملكية المحلية لجزء جوهري من النظام المالي يمكن أن تصبح أو أن تظل أولوية - وأولوية على المدى الطويل نسبيا - وأن دخول الأجانب ربما يكون محكوما على نحو أشد[٥] - بالإضافة إلى ذلك، فإن المراكز المالية للأسواق الناشئة كانت خالية من الأصول السامة[*] Toxic Assets ومن المتصور أن هذا شيء جيد حيث إنه أزال عاملا مهما من عدم الاستقرار الموجود في الدول المتقدمة. والضوابط النظامية على المنتجات التي تستطيع الكيانات المحلية والمستثمرون المحليون أن يبيعوها وأن يحتفظوا بها سوف تكون هي رد الفعل المتوقع.

ليس معنى هذا أننا نقول إن الأسواق الناشئة سوف تستنتج من هذا أن التوريق Securitization السليم حسن التنظيم فكرة سيئة. ولهذا فإن توزيع المخاطر وتخفيض تكاليف رأس المال شيء مفيد بشكل واضح. ولهذا فإن الاتجاه في الأسواق الناشئة تجاه التوسع في آليات الأوراق المالية غير المصرفية القابلة للتسويق من أجل توفير الائتمان حيث نضوج أسواق رأس المال ومؤسساته سوف يستمر، وإن كان بسرعة محسوبة. ولكن المرجح أن المنتجات سوف تبقى بسيطة بفعل الضوابط. كما أن السرعة يمكن أن تتباطأ لفترة من الوقت حيث يعاد التفكير في الهياكل التنظيمية في الدول

---

(٥) قضية التحكم هذه لا تعني أن التملك الأجنبي الجزئي ممنوع. فالمصالح المرتبطة بعدم السيطرة في المؤسسات القائمة أو في الاستثمارات المشتركة مع نماذج واحتمالات لأعمال جيدة تظل خيارا جذابا.

(*) الأصول السامة Toxic Assets : تعبير يشير إلى أصول مالية انخفضت قيمتها بدرجة كبيرة جدا، بحيث لم يعد من الممكن بيعها في السوق بسعر مرضٍ لحاملها، وأصبح هذا التعبير شائعا أثناء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت في ٢٠٠٨، وكان لهذا النوع من الأصول دور كبير فيها - المترجم.

المتقدمة وإعادة تنظيمها، وتلك الهياكل التنظيمية هي التي سوف تقدم مع الوقت نماذج أفضل للأسواق الناشئة[٦].

لقد كشفت الأزمة عن نقاط الضعف ومواطن التعرض للضرر التي تقل فرصة رؤيتها في الظروف الطبيعية. ومن نقاط الضعف هذه، الصعوبة البالغة في الاستجابة للقضايا الدولية التي تتطلب سلوكا تعاونيا من أجل إنجاز أي شيء للحصول على أفضل نتيجة. ففي ظل أزمة، يكون المرء محظوظا لمجرد أن يحصل على استجابات طارئة سريعة وفعالة على المستوى القومي؛ أما المصالح المشتركة على مستوى دول متعددة فهي ببساطة تنحى جانبا. ومن منظور تلك الصعوبات، فإن التعاون الدولي في الاستجابة لأزمة ٢٠٠٨ كان جديرا بالإعجاب.

ولكن هناك نقطة أكثر جوهرية، حيث من الواضح بشكل متزايد أن هناك حدودا للعولمة في سياق بنية الحكم المتمركزة حول الدولة إلى حد كبير. وتحت الضغط، سوف تكون اختيارات السياسات الوطنية مدفوعة بأهم مصالح الدولة، وسوف تكون النتيجة غير تعاونية، سواء اخترنا أن نعتبر هذه المصالح متوازنة أم لا. وإذا تصرفت دولة منفردة بطريقة مختلفة، فإنها تعرض نفسها للمخاطر، كما يتضح من حالة الملكية المالية؛ فحيث تتوقع الدول نوبات دورية من عدم الاستقرار، فسوف تقوم بتصرفات للحد من تعرضها لها. وستتخذ تلك التصرفات أشكالا شتى: الاحتفاظ باحتياطيات من العملة، والاحتفاظ بسيولة مالية حكومية، والحد من الانفتاح والانكشاف على النظام المالي، وربما زيادة المخزون من الغذاء والوقود. ويمكن النظر إليها جميعا بوصفهما أشكالاً مختلفة من التأمين الذاتي، وهي تصرفات معقولة على المستوى الفردي، ولكنها على المستوى الجماعي تعطي نتائج من الدرجة الثانية فقط.

(٦) إن دراسات مكينزي McKinsey عن أسواق رأس المال العالمية توضح بجلاء أنه حيث تنمو الدول وتزيد من دخلها، فإن القطاع المالي يتطور، وينخفض نصيب القطاع المصرفي في إجمالي الأصول. انظر *Global Capital Markets: Entering a New Era, Septem ber 2009. .McKinsey Global Institute* أيضا Mapping Global Capital Markets: Fifth Annual Report نشر بواسطة معهد مكينزي الدولي، أكتوبر ٢٠٠٨ إصدارات معهد ماكينزي الدولي يمكن الاطلاع عليها وإنزالها من على الموقع الإلكتروني .www.mckinsey.com/mgi

هناك مجموعة من الأسئلة الأكثر جوهرية التي تعني بالنمو والانخراط في الاقتصاد العالمي. فقد تسارع النمو في العالم النامي على مدى السنوات العشرين الماضية. والنمو المرتفع المستدام يشكل الآن اقتصادات حوالي ٦٠٪ من الناس الذين يعيشون في الدول النامية. ونحن نعلم أن هذا النوع من النمو كان ممكنا بفضل تعزيز الاقتصاد العالمي للمعرفة المؤدية إلى تحسين الإنتاجية وباستخدام الطلب والسوق العالمين الضخمين من أجل التوسع بسرعة في مجالات الميزة النسبية. وهناك قضايا متعددة تطرحها الأزمة، وهي قضايا يدور حولها النقاش والجدال الآن.

هل سوف تتخلى الدول النامية، أو هل يجب أن تتخلى، عن إستراتيجية النمو المرتفع والاقتصاد المفتوح، أم سوف تتكيف وتستمر؟ هل النمو العالمي الأبطأ المرتبط بـ "الواقع الجديد" يشير إلى أن إستراتيجيات نمو الدول النامية وسياساته لن تعمل بعد الآن؟ وهل يُنظر إلى الأزمة بوصفها فشلا للنموذج المالي للدول المتقدمة؟ أو ربما فشلا لمجمل النظام الرأسمالي القائم على السوق في الاقتصاد الحقيقي؟ وهل التوازن المتصور بين فوائد التعرض للاقتصاد العالمي ومخاطره قد مال باتجاه جانب المخاطر؟

إن انفتاح الاقتصاد العالمي يجب ألا يؤخذ بوصفه أمر مسلما به. فالوسائل الحمائية تزداد بوصفها جزءًا من رد الفعل على الأزمة. وبينما هذا ليس هو رد الفعل المثالي، فقد كان حتميا إلى حد كبير. ويمكن التفكير فيه باعتباره الثمن السياسي لتخصيص الموارد العامة بشكل مغالٍ فيه لدعم القطاع المالي ولخلق حوافز مالية حكومية. فهل سينعكس هذا النمط أم سيستمر في الاتجاه السالب الحالي؟ وهل سيستمر العجز في الطلب الإجمالي العالمي الناتج عن الادخار المرتفع للمستهلك الأمريكي كرد فعل على تضرر مركزه المالي؟ أم سوف يتم القضاء عليه نتيجة لاستهلاك أزيد في أماكن أخرى من العالم؟ ولو استمر العجز، فهل يكون من الأصعب إزالة عناصر الحمائية ومقاومة الإضافة إليها في بيئة يوجد بها حافز قوي لاستخدام سياسات للقبض على نصيب من السوق؟

سوف يتم الكشف عن الكثير من هذا مع الوقت. ولكنني أعتقد أنه من الممكن

القيام ببعض التخمينات القائمة على أساس وبتحديد بعض التحديات الرئيسية التي تواجه السياسات، محليا وعالميا. وسوف يعتمد الكثير من هذا على الأسلوب الذي سيخرج به الاقتصاد العالمي ودول عديدة من الأزمة.

هناك أصوات في كل دولة تزعم أن فشل النظام يمتد بدرجة كبيرة إلى ما وراء القطاع المالي، والواقع أن هذا الفشل يمتد إلى مجمل النظام (الرأسمالي) القائم على أساس السوق. وهذا النوع من الآراء يمكن أن يوجد في بعض الدول النامية. وفي بلد يسود فيه هذا الرأي في تحديد السياسات الإستراتيجية، سوف تقوم الحكومة بتوسيع نطاق تدخلها في الاقتصاد، كما يمكن أن ينتقص من الانفتاح على الاقتصاد العالمي. والكثير من الديناميكيات التنافسية المرتبطة بالنمو المرتفع سوف تختفي أو تنكمش.

لا أعتقد أن وجهة النظر الداعية لسيطرة الدولة على الاقتصاد سوف تسود؛ ففوائد السوق والحوافز الرأسمالية مفهومة جيدا، كما أن سجل مسار النمو مع إستراتيجية مفتوحة على الاقتصاد العالمي هو الآن طويل وجدير بالإعجاب. النظرة البديلة للأزمة، والتي يبدو أنها النظرة الغالبة، هي أن النظم المالية للدول المتقدمة هي التي فشلت بشكل سيئ، ولكن ليس الصرح القائم على أساس السوق في الاقتصاد الحقيقي. والأدلة تؤيد هذا التقييم الأكثر توازنا، وأنا أعتقد أنه الغالب، إن لم يكن في كل مكان، فعلى الأقل في معظم الدول النامية، وبالتأكيد في الدول المهمة والكبيرة منها.

ونتيجة لذلك، فمن المرجح أن يتم الحفاظ على إستراتيجيات النمو والتنمية، على الرغم من بعض التعديلات والتحولات التي قد تكون مهمة في الضرورات والأولويات. إن الاقتصاد المنفتح الأساسي، وإستراتيجيات الاستثمار المرتفع ونمو المدخرات سوف تستمر في العمل. ولكن العوائد مقيسة بالنمو قد تكون أقل في فترة ما بعد الأزمة بسبب النمو الأقل والتحديات الهيكلية في الدول المتقدمة. إن هناك فرقا بين الإستراتيجيات والنتائج. فالإستراتيجيات سوف تعدل ولكن لن يتم التخلي عنها. أما النتائج فسوف تكون أقل، وخاصة لفترة من الوقت، نتيجة لانخفاض النمو العالمي، وخاصة في الدول المتقدمة.

إن الكثير من مستقبل العالم النامي سوف يعتمد على استعادة الانفتاح في الاقتصاد العالمي. وبوجود مجموعة العشرين في الصدارة، سوف تنحسر النظرة للإجراءات الحمائية بوصفها ضرورة، كما سيكون من المرجح إنجاز استعادة انفتاح الاقتصاد العالمي. قد يحتاج الأمر لبعض الوقت. وسوف يكون أصعب كثيرا في بيئة من النمو البطيء والبطالة المرتفعة في الدول المتقدمة، وفي ضوء عجز في الطلب الإجمالي العالمي. ومن الواضح أن الاقتصاد العالمي في مجمله له مصلحة مشتركة في تبني سريع لمجموعة منسقة من السياسات لمواجهة قضايا النمو والقضايا الهيكلية على كل من جانبي العرض والطلب. وسوف نعود لهذه المجموعة من التحديات العالمية في الجزء الرابع.

فيما يخص الانفتاح في النظام التجاري، فإن استكمال جولة الدوحة المتوقفة حاليا سوف يكون خطوة كبيرة للأمام. وهو شيء مهم للدول النامية. إن استكمال جولة الدوحة والتحرك للأمام سوف يرسل رسالة مهمة بشأن التزام مجموعة العشرين بالحفاظ على اقتصاد عالمي مفتوح.

وسوف يكون من الأسهل إنجاز هذه الأجندة المهمة متعددة القوميات لو أمكن استعادة الطلب الإجمالي العالمي بسرعة، للأسباب المحفزة التي ناقشنها آنفا.

إن العجز الكبير والدين المتزايد الأمريكيين غير المصحوبين حتى الآن بخطة جديرة بالثقة للخروج من الأزمة واستعادة التوازن المالي الحكومي يسببان بعض المخاوف. وقد بدأت تنعكس على أسواق السندات وعلى أوضاع تلك الدول النامية التي تحتفظ باحتياطيات كبيرة في أصول مقومة بالدولار.

لقد طرحت الصين عدة مرات حتى الآن فكرة عملة احتياطي سيادية عالمية من خلال حقوق سحب خاصة من صندوق النقد الدولي. والفكرة هي تجنب الاعتماد على الدولار الأمريكي بوصفه عملة احتياطية. وليس من المرجح أن تكون هناك فرصة عملية لذلك في الأجل القريب بالنسبة للاقتصاد العالمي، على الرغم من أنه يقدم آلية للتخفيف من الخطر على احتياطيات البنوك المركزية. والنقطة الجوهرية هي أن الاقتصاد العالمي

معتمد على قرار أمريكي بضبط التضخم المحلي، والعجز الحكومي، ومستويات الدين. ولا يوجد في الحقيقة أي بديل حقيقي جيد حتى الآن.

ماذا نستطيع إذن أن نتوقع من الدول الناشئة على مستوى تغيير الأولويات والتركيز؟ إن مرونة الاقتصادات النامية الكبيرة أثناء الأزمة وبعدها سوف تتجه لتأكيد حكمة من شروطها الأساسية: قروض خارجية منخفضة (وقروض منخفضة عموما)، وقروض قطاع عائلي منخفضة، وقوائم مراكز مالية نظيفة(*) Clean Balance Sheets وحسنة الرسملة، وملكية محلية، واحتياطيات، وحسابات عمليات جارية متوازنة أو ذات فائض. والتغير الرئيسي في التشديد سوف يتمثل في التركيز المستمر والمتزايد على المرونة. إن عدم الاستقرار الناشئ في الدول المتقدمة كان مفاجأة. "أن تستغفلني مرة فهذا عار عليك؛ أن تستغفلني مرتين فهذا عار عليّ"، هذه العبارة تلخص الذهنية العامة.

إنهم سوف يصبحون أكثر محافظة بدرجة كبيرة لفترة من الوقت. وسوف يدفعون في سبيل استمرار الانفتاح واستعادته في الاقتصاد العالمي. وسوف تتم هيكلة أسواقهم المالية ويعاد تنظيمها مع اهتمام أكبر بعزلة جزئية عن عدم الاستقرار الخارجي ومع تركيز على موانع انتقال فعالة للعوامل السلبية. وربما يعني ذلك ملكية محلية لجزء جوهري من النظام المالي (وخاصة المصرفي)، وقيود على حيازة والإتجار في أصول أكثر تعقيدا، ونمط محكوم من النفاذ الأجنبي.

إن نقل المعرفة، المحرك الرئيسي للحاق بالنمو، سوف يستمر في أهميته. وبينما قد تتباطأ سرعة الانفتاح لحد ما، فإن النمط لن يتغير. سوف تستمر الشركات متعددة الجنسيات في السعي وراء سلاسل العرض وفرص السوق عبر الكوكب. والكثير من تلك الفرص سوف يكون في الأسواق الناشئة مرتفعة النمو. وسوف يستمر النظر

(*) مراكز مالية نظيفة Clean Balance Sheets: تعبير يشير إلى كون المركز المالي للشركة خاليا من الديون أو ذا ديون قليلة جدا. المترجم

للاحتياطيات بوصفها تأمينا مكلفا ولكنه مهم ضد الأثر المعاكس للتقلب في التدفقات المالية العالمية، وكذلك نتيجة لإدارة تقييم سعر الصرف في بيئة يتسبب فيها سعر الفائدة المنخفض في الدول المتقدمة في فيض من تدفقات رأس المال الواردة إلى الأسواق الناشئة، مهددة بتضخم وفقاعات أصول. كما أن تأكيدا أكبر على التمويل المحلي للاستثمار (العام والخاص) من المدخرات المحلية بغرض التقليل من الاعتماد الكلي على التمويل الأجنبي يبدو محتملا، وربما منصوحا به، على الرغم من أنه قد يبطئ من النمو.

إن الضغوط المالية الحكومية وضغط الديون السيادية في الدول المتقدمة بوصفها نتيجة للأزمة وردود الأفعال عليها ركز الانتباه على الظروف الأصلية وعلى أهمية مواجهة التقلبات الدورية في السياسات المالية الحكومية، بحيث توجد بعض السيولة المالية في حالة حدوث صدمة خارجية كبرى. لم يكن هذا الدرس غائبا في الاقتصادات النامية، بينما لوحظ أن الاقتصادات المتقدمة تسير من دون قدرة كبيرة على الاستجابة لصدمات المستقبل.

إن الأزمة والصدمة التي سبقتها مباشرة في أسعار السلع كشفتا عن نقطة ضعف أخرى، فالأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي تكون لها آثار توزيعية كبيرة، وكذلك آثار إجمالية. وبعض الناس وبعض الأعمال يصابون بأضرار أكثر من غيرهم. وبعض الدول تتأثر سلبيا أكثر من دول أخرى. لقد تسببت صدمة أسعار الغذاء والطاقة، ثم الأزمة المالية، في أن تبدأ الدول النامية في إعطاء مزيد من الانتباه لبناء آليات تحويل تسمح لها بإعادة التوزيع بسرعة. ومع قفزة أسعار الغذاء في أثناء ٢٠٠٧ والنصف الأول من ٢٠٠٨، كانت الأسر التي تنفق ٥٠٪ أو أكثر من دخلها على الطعام (غالبا الحبوب والزيوت) مهددة بسوء التغذية والمجاعة. والكثير من الدول لم يكن لديه أي آليات فعالة لإعادة توزيع الطعام أو الدخل عليهم. وبعض الدول - بما فيها كبريات الدول المصدرة للغذاء - اضطرت للجوء للسيطرة على الأسعار والتصدير، ولا تعد أي منهما استجابة مثالية من منظور عالمي، لأنك تريد من الأسعار المرتفعة أن تخلق حوافز لزيادة على جانب العرض في الإنتاج.

إن القفزة في أسعار الغذاء كانت معقدة بسبب اعتقاد الكثيرين بأن المعونات الموجهة للوقود الحيوي - المصممة بغرض تقليل الاعتماد على البترول - ساهمت في زيادة الطلب ورفع الأسعار والعجز. وقد اختلفت التقديرات الإمبريقية لحجم هذا التأثير اختلافا كبيرا متجهة للارتباط بدرجة كبيرة بالمصلحة الاقتصادية أو الرأي السياسي القائم بالتحليل.

ولدينا هنا مثال على شيئين، الأول أن السياسات يمكن أن يكون لها عواقب غير مقصودة. والثاني أن رد الفعل الموجه بأولويات وطنية يختلف عن رد الفعل العالمي التعاوني. والأخير قد يتطلب الامتناع عن السيطرة على الأسعار والتصدير ونشاطا سريعا في إعادة التوزيع، بما في ذلك العابر للحدود القومية.

وعلى نحو أعم، فلكي يستمر تطوير نظام عالمي كامل، يحتاج الأمر إلى إشراف مطور منسق بأهداف ليست قومية بحتة، كما أنه سوف يتطلب قدرة على التعامل مع قضايا توزيعية معاكسة عبر الدول. إن التفاوت في التأثير بين كل من الأزمة المالية وقفزة أسعار الغذاء التي سبقتها عبر الدول مرئي بوضوح، على الرغم من أن التفاصيل الدقيقة مختلفة. والقدرة على تناول تلك القضايا التوزيعية بفعالية هو جزء مهم من الاستحقاقات طويلة الأجل على الاقتصاد العالمي. إنها النسخة العالمية من الشمولية التي واجهناها من قبل في بيئة محلية. والنظام الدولي الآن يقع على مسافة طويلة جدا من امتلاك هذه القدرة.

الفصل الثالث والعشرون

عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي ودروس من الأزمة

إن النظم الاقتصادية والمالية العالمية في طريقها إلى أزمة كبرى يمكن أن تتحول إلى كساد على مستوى العالم. وقد عرفنا من قبل الأزمة أن النظم الاقتصادية والمالية العالمية قد أصبحت مع مرور الوقت أكثر ترابطا بدرجة كبيرة. وعرفنا أيضا أن الإدارة والتنظيم والرقابة في الاقتصاد العالمي قد تخلفت كثيرا عن الترابط المتنامي.

أضف إلى ذلك، أنه كانت هناك قبيل الأزمة بوادر غير معتادة وغير متوقعة، مثل المدخرات المنخفضة وأوجه العجز المرتفعة في الولايات المتحدة، والتراجع في بعض الدول النامية. كما كان معدل أسعار المساكن إلى قيم الإيجارات مرتفعا بشكل غير طبيعي، منذرا بحدوث فقاعة في أسعار المساكن.

كان هناك الكثير من العلامات على متاعب محتملة. ولكنني أعتقد أنه من الأمانة أن أقول إنه لم يكن هناك الكثير من الاهتمام بها. وكان هناك رأي واسع الانتشار بأن النظام كان ينظم نفسه بنفسه إلى حد كبير، مع شرط مسبق مهم مؤداه أن أجزاءه المختلفة (الاقتصادات المحلية داخل الدول) كانت تدار بشكل معقول.

إن الأزمة تنطوي على دروس مهمة. وهي تضع النظرية القائلة إن النظام المالي ينظم نفسه بنفسه بدرجة كبيرة محل تساؤل.

إن هناك على الأقل قضيتين كبريين يكتنفهما قدر كبير من التعقد تحتاجان للتعرف عليهما ثم مواجهتهما. أو - إذا تعذر ذلك - فإن عواقب عدم مواجهتهما بفعالية تحتاج لأن تحلل بعناية من قبل صانعي السياسات والمستثمرين ومنظمات الأعمال. وإحدى العواقب هي عدم الاستقرار الذي يحدث دوريا في النظام المالي

العالمي. والثانية هي الاختلالات الهيكلية التي تنتج عن التوازن غير القائم على التعاون أو عن عدم التوازن في عملية وضع السياسات بواسطة الدول. وفي هذا الفصل، سوف أتحدث عن الخطر وعدم الاستقرار الدوريين اللذين يهددان النظام وعن مواجهة الاختلالات. وفي الفصل التالي، سوف أناقش تحدي إعادة التوازن.

عدم الاستقرار الدوري

إن النظام المالي الدولي يبدو مهيئا لأن يصبح غير مستقر بشكل دوري. وأسباب عدم الاستقرار هذا ومصادره، هي موضوعات جدال مكثف وأبحاث مهمة جارية. أثناء فترات عدم الاستقرار، يرتفع الخطر المنظوماتي، ويزداد ارتباط الأصول به، ويرتفع الدين بوصفه عاملا مساعدا، والإستراتيجيات المعتادة للحد من المخاطر مثل التنويع والتأمين (نماذج التحوط المختلفة) إما أنها لا تنجح أو تعمل بدرجة أقل كفاءة بكثير من المعتاد. إن التدخل الجذري مطلوب لمنع الخراب العشوائي للأعمال؛ حيث تغلق قنوات الائتمان وتجف مصادر الائتمان تماما.

في غياب ذلك النوع من التدخل الجذري، فإن أزمات واسعة النطاق من النوع الذي شهدناه للتو يمكن أن تتحول بسهولة إلى حالات كساد ممتدة. وعندما يفشل النظام المالي، يمكن أن يسقط بقية الاقتصاد، الذي يشار إليه غالبا باسم الاقتصاد الحقيقي، الذي نعني به القسم غير المالي. وفي هذا السياق، فإن القطاع المالي يشبه أن يكون جزءا صغيرا ضمن أجزاء أخرى: النقل، والاتصالات (بما فيها الإنترنت)، والطاقة. وفي جميع الحالات، سيكون لأي فشل كبير آثار ممتدة على بقية الاقتصاد.

وبسبب التأثيرات الخارجية للفشل، تحتاج هذه القطاعات لأن تدار وتراقب وتنظم على نحو أكثر تحفظا. وحتى لو كانت المخاطر داخل القطاع مفهومة ومستوعبة جيدا من قبل المشاركين، فإن المخاطر الخارجية على الاقتصاد والمال العام – محليا وعالميا – ليست مستوعبة ومأخوذة في حسبان عملية صنع القرار. والتنظيم المتحفظ مطلوب للحد من الضرر الخارجي المحتمل على الاقتصاد.

وعلى الرغم من تلك "العوامل الخارجية"، فقد كان الرأي السائد (وإن لم يكن محل إجماع) هو أن القطاع المالي كان يدير نفسه بنفسه بدرجة كبيرة. وهذا الرأي يحتاج إلى إعادة نظر. فمن المفهوم أنه يوجد عدم اتساق معلوماتي يمكن - إن لم يتم الاعتناء به - أن يؤثر تأثيرا سلبيا على أداء الأسواق المالية. ومن المؤكد أن الشركات تعرف عن آفاقها المستقبلية أكثر من المستثمر العادي. وفي بعض الأحيان يستطيع المحللون المتبصرون أن يتنبئوا بها. ولو سمح لعدم الاتساق العضوي هذا بأن يستمر، فإنه يمكن أن يخلق مشكلة منذرة بالعواقب بالنسبة للشركات عالية الجودة. وليس من الواضح أنه يوجد ما يكفي من المؤشرات الفعالة المتأصلة في السوق، على الرغم من وجود البعض منها، مثل سياسة توزيع الأرباح. وفي غياب المؤشرات الفعالة، يصعب على المستثمرين أن يميزوا بين الشركات من حيث العائد والمخاطر، وبالتالي تحصل على تقييمات متقاربة في السوق. وقد تبحث الشركات ذات الجودة الأعلى والمخاطر الأقل عن رأس المال في مكان آخر، ربما في الأسواق الخاصة، حيث يمكن سد الفجوات المعلوماتية. وهذا يقلل من قدرة الأسواق العامة على مواجهة جبهة المخاطر والعوائد. وفي الحالة المتطرفة، يمكن أن تنهار سوق الأوراق المالية. وفي كل الحالات تصبح تكلفة رأس المال أعلى.

هذه الفئة من المشاكل تكون قاسية بدرجة كبيرة من حيث تأثيرها الذي لم يعد خافيا على العيان. وهي مفهومة جيدا أيضا. وكل أسواق رأس المال الناضجة لديها قواعد مفصح عنها مصممة للتقليل من عدم الاتساق في المعلومات المتاحة للشركات والمستثمرين. كما توجد أيضا قواعد داخلية تمنع الأطراف المطلعة على المعلومات داخل الشركات من تحقيق أرباح من التعامل في أسهم معينة.

توجد أيضا بعض النظم لحماية المستهلك. فالنظرية تقول إن وجود طبقة من المستهلكين البسطاء نسبيا يمكن أن ينتهي بمواقف لا يفهمون فيها بشكل كامل المنتجات التي يشترونها أو العقود التي يدخلون أطرافا فيها. والتدخل النظامي يأخذ شكلين مختلفين في هذه الحالة. فبعض أنواع الاستثمارات تُقصَر على مستثمرين يفترض أنهم يفهمون خصائص الورقة المالية أو العقد. وهذه الأنواع من الاستثمارات

ليست في متناول آخرين. فليس كل شخص قادرا على شراء حصة في صناديق الاستثمار الخاصة؛ حيث توجد متطلبات خاصة بالمركز المالي. والأنواع الأخرى من العقود (مثل الرهونات العقارية الرديئة)، غير مسموح بها أو - كما حدث مؤخرا - يجب ألا يسمح بها، على أساس أن المخاطرة مرتفعة جدا وأن مجموعة فرعية من المستثمرين سوف يدخلون فيها من دون فهم واضح لشروط العقد وآثارها.

البنوك هي الأخرى خاضعة لقيود، ولكن لأسباب أخرى. فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على الاقتراض، وأجل استحقاق الالتزامات في مراكزها المالية يكون أقصر كثيرا من أجل استحقاق الأصول. فهي تتلقى الإيداعات (أي تقترض منا الأموال) التي يمكن سحبها في أي وقت، ثم تقرضها للشركات والقطاع العائلي في شكل قروض عقارية أو قروض للطلاب أو غيرها. وبتعبير آخر، البنوك تأخذ قروضا قصيرة الأجل، وتعطي قروضا طويلة الأجل. ويمكن لهذا الوضع أن يستمر مادامت توافرت الثقة لدى المودعين في أنهم يستطيعون أن يسحبوا أموالهم في أي وقت. وعندما تكون لديهم تلك الثقة، فإن معظمهم يتركون أموالهم، ويصبح جانب الالتزامات - ذات الأجل القصير جدا - في ميزانية البنك مستقرا. ومع ذلك، فلو أن البنك تعرض لمتاعب أو لوحظ أنه معرض لخطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته، فإن بعض المودعين سوف يفقدون الثقة ويسحبون أموالهم. باختصار، فإن سيولة أي بنك تعتمد تماما على الثقة.

بمعنى ما، هذا هو أبسط شكل للعدوى. والتأمين على الودائع مصمم لكي يبطئ من تلك العدوى، ولكي يحمي المودعين. ولكن هذا يعني أنه في كل النظم المصرفية، ترَحُّل المخاطر إلى الحكومة. وبينما يمكن لملاك بنك ما أن يخسروا أموالهم (قيمة أسهمهم في البنك)، فإن خسائرهم غالبا تكون جزءا صغيرا من الخسائر الإجمالية. وباقي الخسارة تقع على عاتق المودعين، ولو كان هؤلاء متمتعين بالتأمين، فسوف تقع على كاهل الحكومة، وبالتالي على دافعي الضرائب. ومن أجل منع ذلك من التسبب في انحراف سلوك البنوك باتجاه الدخول في مخاطر مغالٍ فيها، فإن البنوك تقيد بمعايير متطلبات رأس المال ونوعية الائتمان. وهذا يعني أنها لا بد من أن تتخذ لنفسها وسائل للحماية، وهناك حدود نظامية عليها بمعايير أنواع المخاطر التي يمكن لها أن تدخل فيها عند إبرام القروض.

إن البنوك تمثل أحد المسارين الرئيسيين للتوسط في الائتمان في الاقتصادات المتقدمة. والنظام الآخر – الذي يسمى الآن "النظام المصرفي الظلي" Shadow Banking System بحسب المصطلح الذي صكه بول ماك كولي Paul McCulley – المدير في شركة بيمكو Pimco يتحايل على البنوك؛ حيث تصدر قروض مثل القروض العقارية من قبل بنوك أو كيانات أخرى، ثم يتم تجميع حزم من هذه القروض معا، ثم تباع حصص ملكية هذه الحزم إلى مستثمرين. وبوجه عام يتم الإتجار في حصص الملكية في هذه الحزم في الأسواق. وأثناء هذه العملية، يفترض أن تقوم وكالة للتصنيف بإبداء رأيها في جودة القروض أو الأصول الأخرى المكونة للحزمة. وهذه العملية الحصيفة متعددة المراحل تسمى التوريق Securitization ولأن القروض تجمع في حزم، فإن خطر فشل أي منها يتم توزيعه. وهكذا يتم توزيع المخاطر، ويمكن من حيث المبدأ تخفيض تكلفة رأس المال.

لا يوجد في الواقع شيء خطأ في هذا النمط من الوساطة في الائتمان، مادامت أن الخطوات تتخذ بكفاءة، والمستثمرين يتلقون معلومات دقيقة عن مواصفات مخاطر المنتجات التي يشترونها.

المشكلة في الفترة التي سبقت الأزمة هي أن ذلك الشق من النظام المالي كان محكوما فقط بشكل مخفف أو غير فعال. حزم القروض صنفت تصنيفا غير صحيح، جزئيا بسبب مشاكل متعلقة بالحوافز، حيث إن القائمين بإصدار القروض وبتوريقها كانوا يدفعون أموالا لوكالات التصنيف. كما كان التعقد عاملا آخر. فوكالات التصنيف لم تفهم المنتجات ومواصفات مخاطرها. وقد أدى اجتماع التعقد والحوافز السلبية إلى تحولهما إلى خطر كبير جدا.

من أين جاء التعقد؟ حزم القروض المورقة البسيطة استخدمت أساسا لخلق أوراق مالية مشتقة جديدة قسمت الحزم الأصلية إلى شرائح في نظام هرمي للمخاطر. وتعددت الشرائح من حيث مدى تعرضها لخطر عدم القدرة على الوفاء. فالشريحة العليا هي الأقل تعرضا، والشريحة السفلى هي الأكثر تعرضا. وقد عكست أسعار

الفـائدة درجـة تعـرض كل شـريحـة للخطر. هذه الشـرائح إذن كـانت مـصنفـة طبـقـا للمـخاطر من قبل وكالات التصنيف التي أساءت تصنيفها مرارا وتكرارا. ثم جمعت الشرائح التي بدا أنها أكثر أمانا (أو المفترض أنها أقل خطورة) في حزم وتم شراؤها بمستويات عالية نسبيا من الاقتراض ثم بيعت للمستثمرين. وانتهى الأمر إلى هرم مقلوب من الأصول والديون.

مشترو هذه الأصول تضمنوا مؤسسات مالية عالمية كبرى، ومستثمرين مؤسسين مـثل صناديق مـعاشـات وأوقـاف وصناديق اسـتـثـمـار سـيـادية. ومن الواضح أنـهم لم يدركوا المواصفات الخطرة لتلك الأوراق المالية وانجذبوا إلى العوائد. وقد اعتمدوا على وكالات التصنيف بدلا من القيام ببحث متعمق للأوراق المالية في ذاتها، وهكذا فشل ذلك النظام. وكانت النتيجة مدمرة للمراكز المالية أثناء الأزمة بالنسبة لكيانات مالية كبرى، بما في ذلك بنوك. وقد تسبب هذا في تضييق مفاجئ على الائتمان وفي خطر احتباس الائتمان بما يؤدي إلى كساد.

في سياق هذا التطور، ارتفعت الديون في القطاع المالي والقطاع العائلي ارتفاعا كبيرا، ومعالم الخطر الحقيقية الكامنة في الأوراق المالية كانت محتجبة عن الرؤية. ومن الحقائق الموثقة جيدا في الوقت الحالي أن الكثير من كبار المديرين التنفيذيين ومجالس الإدارة لم تكن لديهم فكرة عن طبيعة الأوراق المالية. لقد ساد التعقد، وحل محل التقييم العميق للمخاطر مفهوم أكثر عمومية مؤداه أن الابتكار المالي قلل من المخاطر، والحقيقة أنه أخفاها[1].

لقد كانت صناعة التوريق مربحة بشكل كبير. ومن الحقائق المؤكدة أن الشطط الذي لم يستطع المرء أن يراه إلا متأخرا كان يرجع جزئيا لعملية البحث عن فرص إضافية للتوريق. إن أدوات استحداث القروض العقارية وغيرها من القروض قد خلقت

---

(١) لشرح واف عن الأنشطة التجارية، والحوافز المشوهة، وأنشطة هؤلاء الذين كانوا يضاربون عكس اتجاه السوق في محاولة للرهان ضد استقرار النظام، انظر Micheal Lewis, *The Big Short: Inside the Doomsday Machine*, W. W. Norton & Company, 2010.

من أجل أن تولد قروضا جديدة لماكينة التوريق. وما من شك في أن هذا قد شكل جزءا كبيرا من الحافز وراء الإقراض العقاري، وقد سمح له بأن يحدث بسبب تراخي الضوابط أو غيابها.

لقد أسفر هذا التطور عن زيادة الاقتراض بهدف الاستثمار في الأوراق المالية وعن خطر هيكلي في النظام المالي. وقد كان غير ملاحظ إلى حد كبير. وعلى التوازي، تزايد الترابط في القطاع المالي على نحو يصعب جدا ملاحقته، وذلك بسبب التعقد الشديد والافتقار للبيانات.

ويبدو أن النظام المصرفي الظلي قد انتقل إلى ما يسميه علماء الفيزياء الحالة الحرجة. والمنظومات في الحالات الحرجة تكون لها توزيعات أو نتائج محتملة تتبع قانون القوة[٢] وفيما يخص موضوعنا، فإن هذا يعني ببساطة أن توابع عملية التوزيع تكون كبيرة، والأحداث المتطرفة تكون أكثر توقعا، وخاصة التحركات السلبية الكبيرة في أسعار الأصول.

وباختصار، فإن النظام المصرفي الظلي كان مهيئا لاضطراب كبير. وقد أودى تجميد الائتمان بالنظام المالي وبالاقتصاد إلى هبوط حلزوني مزدوج: فمع هبوط أسعار الأصول (أسعار المساكن بدأت بالفعل في الانخفاض في ٢٠٠٦)، أصيبت المراكز المالية للقطاع العائلي بالخسائر، مؤدية إلى انخفاض حاد في الاستهلاك وزيادة في المدخرات، متبوعة بهبوط في الاستثمار والتوظف، وهو ما أدى إلى انخفاض الأرباح المتوقعة لدى الشركات وانعكس في شكل ضغوط تنازلية في أسعار الأصول. ويستطيع المرء أن يفكر في هذا الأمر بوصفه تفاعلا بين المراكز المالية وقوائم الدخل للاقتصاد في حالة هبوط حلزوني قوي. في حالة انكماش اقتصادي اعتيادي، تكون هذه

---

(٢) توزيع قانون القوة هو التوزيع الذي يقل بموجبه تكرار حدوث متغير ما (ولنقل حجم مدينة، أو قوة زلزال) بحيث إن أي زيادة مئوية في الحجم ينتج عنها نقص نسبي متصل في التكرار. وهذا التوزيع موجود بشكل مدهش في كل مناحي العلوم والعلوم الاجتماعية، وتمت دراسته بكثافة.

الديناميكيات موجودة، ولكن هبوط الأصول وتضرر المراكز المالية يكون أقل نسبيا، ولهذا فإن السقوط يكون أقل عنفا بكثير. أضف إلى هذا، كما نرى الآن، أن الضرر الذي لحق بالمراكز المالية سوف يستغرق سنوات لكي يتم إصلاحه، وسوف يكون التعافي أبطأ كثيرا وأكثر صعوبة.

التنظيم الذاتي

إن فقاعات الأصول تعزى إلى وفرة غير معقولة، وهي حالة ذهنية بين المستثمرين يكون الرأي السائد فيها هو أن أسعار الأصول سوف ترتفع فقط. ولكن هناك بشأن هذه الأزمة ما هو أكثر من غزارة غير معقولة بسيطة. إن المخاطر المتأصلة في النظام قد تحولت بشكل كبير مع التعقد في الأوراق المالية والترابط المتزايد في المراكز المالية. وقد أسيئت قراءة هذه المخاطر وأسيء فهمها. وهذا التفسير الخاطئ للمخاطر أدى إلى مستويات متزايدة من الديون كان من الممكن أن تكون معقولة لو تم تصور المخاطر بوضوح. ولكن المستويات المتزايدة من الديون أدت إلى زيادة المخاطر المنظوماتية وتسببت في تزايد الارتباط بين فئات الديون. لقد كانت عاصفة بمعنى الكلمة.

الرأي السائد الآن هو أن هذا كان إلى حد كبير فشلا في التنظيم. وقد ساهمت إخفاقات التنظيم بالتأكيد، ولكن الأمر كان أكبر من ذلك. فبينما لعب التنظيم المقصر أو غير المكتمل أو الغائب دورا، فإن فشل المستثمرين في اتخاذ أفعال دفاعية، والأهم من هذا، فشلهم في أن يروا الخطر المتزايد، قد جرد النظام من خصائص التنظيم الذاتي الخاصة به.

لقد اعتقد ألان جرينسبان Alan Greenspan وآخرون قبل الأزمة أن الشركاء المتمرسين في الأسواق المالية يتصورون ويراقبون المخاطر على نحو صحيح، حتى حيث تتحرك بشكل ديناميكي، وبالتالي يقومون بأفعال تخفف من الخطر. لقد كان من شأن الأثر الإجمالي لهذه الأعمال أن يحد من نمو المغالاة في الاقتراض بغرض شراء الأوراق المالية، والارتفاع في أسعار الأصول، وبالتالي من المخاطر المنظوماتية. ولكن بوضوح، هذا لم يحدث.

إن من المشكوك فيه بدرجة كبيرة أن الاستقرار المالي يمكن تحقيقه فقط بالتنظيم الخارجي، إلا إذا استخدمت قبضة ثقيلة لدرجة تضر بالوظائف المالية الأساسية من تخصيص لرأس المال ونشر للمخاطر. إن المكون المتكامل والمهم يجب أن يكون خصائص التنظيم الذاتي للمنظومة. لقد كان هذا المكون هو الذي فشل بشكل أبرز من غيره قبيل الأزمة. وبالإضافة لذلك، فإن التنظيم والتنظيم الذاتي متعلقان ببعضهما. إن النماذج والبيانات وأطر العمل التي يستخدمها المستثمرون والمنظمون لتقييم حالة النظام، إن لم تكن متطابقة، فهي على الأقل مترابطة ومتداخلة بدرجة كبيرة. وهي في الوقت الحاضر غير مكتملة.

متى نخرج من هذا الموقف؟ فيما بعد الأزمة، تتجه معظم الجهود والقوة الذهنية بدرجة مناسبة إلى فهم ديناميكيات تطور البنية والمخاطر. إن جهودا متكاملة تتجه إلى تحسين تنظيم البنية والإفصاح من أجل تحسين إمكان تتبع هذه المخاطر على نحو أكثر فعالية. ومن الأشياء التي أصبحت واضحة هو أن الترابط يعني أنه لا يمكن مواجهة المخاطر عن طريق مدخل مؤسسي/مؤسسي فقط. إن المخاطر تكمن - جزئيا على الأقل - في ترابطات المراكز المالية؛ أو بالضبط في بنية المنظومة. وهناك دلائل متزايدة على أن هذه الترابطات قد تطورت عبر الزمن نتيجة للابتكار المالي والمنتجات الجديدة التي تنشر المخاطر. ومن التحديات الكبرى التي تواجهنا تقييم أثر الأنماط المتحولة والمتنامية للترابط على الاستقرار والمخاطر المنظوماتية.

كل هذا عمل يجري في تقدم. وفي الوقت نفسه، فإن إستراتيجية التنظيم سائرة في اتجاه زيادة التغطية التنظيمية للنظام المصرفي الظلي ولوكالات التصنيف ولأسواق المشتقات، وفي اتجاه زيادة متطلبات رأس المال والاحتياطي والبيع على الهامش وذلك للحد من تزايد الاقتراض بغرض الاستثمار في الأوراق المالية. والفكرة هي أنه بوضع حدود أكثر فعالية على الاقتراض بغرض الاستثمار في الأوراق المالية، حتى لو كان هناك خطأ في تقدير المخاطر، فإن الضرر يمكن أن يكون محدودا لحد ما.

وهناك ما يمكن عمله على الجانب الأكاديمي أيضا. فمن الواضح بشكل متزايد

أن ديناميكيات بنية شبكات النظام المالي والمخاطر غير مفهومة على نحو صحيح وغير مستوعبة بشكل فعال في النماذج المتاحة لدينا. والبيانات أيضا غير كاملة. وقد أقر المنظمون في قلب الأزمة في مقابلاتهم الخاصة بأن نقص المعلومات، سواء المحلية أو العالمية، كانت تعني أنهم كانوا يسيرون مغمضي العينين، جزئيا على الأقل.

من الصعب أن نعرف مقدما كيف ستكون نتائج الجهود البحثية الجديدة على هذا الصعيد خلال سنوات قليلة. من الممكن أن يفرض التعقد نفسه، ونكتشف أنه بينما يمكن أن تكون القوى الآنية مفهومة، فإن تعقد المنظومة يتحدى إمكان قياس الأسعار والتنبؤ بها. إن هناك ظواهر طبيعية مثل الزلازل والانهيارات الجليدية تحدث بسبب قوى معروفة، على الرغم من أنها لا يمكن التنبؤ بها، ولكننا نتخذ بشأنها احتياطات معينة. ففي حالة الانهيارات الجليدية نتدخل باستخدام التفجيرات لكي نتحكم في الانهيارات الثانوية على نحو يمكن التنبؤ به للحد من الأضرار. أما في حالة الزلازل، فنحن نتخذ وسائل وقائية مثل أكواد البناء والاستعداد بإجراءات الطوارئ، ثم ننتظر. أي إننا نتكيف مع عدم القدرة على التنبؤ.

يبدو أن الكثيرين يفترضون أننا لو صححنا أكثر الإخفاقات وضوحا، فسوف نزيل احتمالات عدم الاستقرار في النظام المالي. وربما يكون هذا صحيحا. ولكنه لا يبدو لي رهانا حكيما. فلفترة ممتدة يكون نظام جديد فى أثنائها في عملية تشغيل واختبار، يبدو من الأكثر حكمة أن نستنتج أن النظام العالمي سوف يكون - دوريا، ولحد ما عشوائيا - غير مستقر من الناحية المنظوماتية. وسوف يؤثر هذا على مدى العولمة على أبعاد متعددة، كما سوف يؤثر أيضا على سلوك المستثمرين، وعلى الأعمال، وعلى صناع السياسات في الدول المتقدمة والنامية. وسوف ننظر بعد قليل في بعض أبعاد هذا التأثير. ولكنني أريد أولا أن أنظر في تحدٍّ رئيسي ثان يواجه النمو على المدى المتوسط، وربما على مدى أطول.

الفصل الرابع والعشرون

المحفزات فى أثناء الأزمة والحاجة إلى سلوك تعاوني

في قلب الأزمة، كان من الواضح جدا للقادة وصناع السياسات والمحللين المطلعين أن هناك حاجة لجهد كبير على المستوى الدولي لتشجيع الاقتصادات الحقيقية الوطنية المختلفة لمنع انحراف الانكماش الاقتصادي باتجاه الكساد. وقد نظر إلى مثل هذا الجهد نظرة سديدة بوصفه مكملا لتدخلات البنوك المركزية لاستعادة الائتمان، ولتدخلات البنوك المركزية وحائزي الاحتياطي وصندوق النقد الدولي (بموارده المحدودة جدا في الأساس) من أجل تثبيت تدفقات رأس المال العالمية التي تسببت فيها الأزمة.

إن المشكلة مع برنامج تحفيز عالمي - في اقتصاد عالمي مفتوح - هو أنه توجد تسربات؛ حيث إن الموارد المخصصة لدولة معينة تنتشر إلى دول أخرى في شكل طلب إضافي عن طريق التجارة. ومما يعقد الأمور أكثر، أن الدول لديها درجات مختلفة من القدرة على التحفيز من دون المخاطرة باستقرارها المالي الحكومي المحلي، وذلك بسبب الظروف الأساسية المختلفة. كما أن المواطنين ودافعي الضرائب لا يحبذون بالطبيعة فكرة إنفاق مواردهم في تقليل أثر الأزمة في دول أخرى. والسبيل للحد من هذا التسرب هو استحداث إجراءات حمائية على التوازي لتوجيه الطلب المحلي باتجاه الإنتاج المحلي.

ويوجد مثال يوضح أين تختلف النتائج التعاونية وغير التعاونية. فالنتيجة التعاونية سوف تأخذ شكل مجموعة من حزم المحفزات التي تحدد حجمها القدرة المقترنة بالالتزام بالامتناع عن اتخاذ إجراءات حمائية. ولكننا بوضوح لم نحصل على هذه النتيجة. ولكننا أيضا لم نحقق فشلا كاملا. ما وصلنا إليه كان حزما من المحفزات ذات أحجام مختلفة كانت كبيرة بشكل خاص في الولايات المتحدة والصين، الدولتين المهمتين

منظوماتيا، مقترنة ببعض الحمائية. أما في أوروبا، فإن حزم المحفزات كانت أكثر تهافتا، جزئيا لأن نظم الأمان الاجتماعي والتأمين تنطوي على محفزات أكثر تلقائية، ومن ناحية أخرى لأن التسربات داخل أوروبا كبيرة جدا، وبالتالي فإن التحدي الذي يواجه الفعل الجماعي صعب بدرجة كبيرة. وبعض الدول - خاصة ذات الاقتصادات الصغيرة المفتوحة - أفضل حالا مع الأوضاع الطبيعية منها مع حزم المحفزات المقترنة بإجراءات حمائية. والكثير فعلوا ذلك وأملوا في الوصول للأفضل.

النتيجة لم تكن غير تعاونية بشكل كامل (حيث حصلنا على بعض المحفزات المهمة)، ولا كانت تعاونية بشكل كامل. فأثناء أزمة، يكون من غير الواقعي أن تتوقع سلوكا تعاونيا كاملا. ولكن خلاصة هذه القصة القصيرة هي أنه في الاقتصاد العالمي، توجد ظروف تسفر في ظلها النسخة غير التعاونية من اللعبة عن نتائج دون المطلوب بالتأكيد، وأحيانا تكون مزعزعة للاستقرار أيضا.

الفصل الخامس والعشرون

إعادة التوازن للاقتصاد العالمي ومردوداتها على النمو

دعنا الآن نتحول إلى الحاجة لإعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي، وخاصة على جانب الطلب. قبل الأزمة، كان الناس يشيرون بشيء من التكرار إلى ما كان يعرف آنذاك باسم "الاختلالات العالمية". لقد انخفضت مدخرات القطاع العائلي الأمريكي إلى الصفر نتيجة لارتفاع أسعار الأصول (بما فيها أسعار المساكن)، وهذا رد فعل مفهوم ومعقول للثروة المتزايدة؛ أنفق جزءا صغيرا من الثروة المفاجئة كل عام. وبالطبع، مثلهم مثل أي ناس آخرين، اعتقد المستهلكون الأمريكيون على سبيل الخطأ أن المكاسب في قيم الأصول دائمة. ونحن نعرف الآن أنها بمعنى ما لم تكن حقيقية. ولكن السلوك يوجه (في وقت حدوثه) بالاعتقادات بغض النظر عما إذا كانت تلك الاعتقادات صحيحة أم لا.

باقتراب مدخرات القطاع العائلي من الصفر، وصل إجمالي المدخرات في الولايات المتحدة إلى أقل من الاستثمار. وارتفاع العجز الفيدرالي (بعد سنة ٢٠٠٠)، نتيجة لعديد من السياسات بما في ذلك تخفيض الضرائب وحرب العراق، ساهم في عجز المدخرات. لقد كانت الحكومة تنفق أكثر مما تحصله، وكان أفراد القطاع العائلي ينفقون كل ما في متناولهم من دخل. وعندما ينخفض الادخار إلى ما دون الاستثمار، يتم تعويض الفرق بتدفقات رأسمالية أجنبية واردة؛ ولنفكر في تلك التدفقات الواردة من مدخرات لشعوب أخرى خارج بلادها. وقد تجلى هذا في شكل عجز تجاري أمريكي متزايد الحجم[1] فلو أنك تستهلك وتستثمر أكثر مما تنتج، فإن عليك أن

---

(١) من الآن فصاعدا، سوف أشير إلى العجز التجاري. ولكي أكون دقيقا تماما، يجب أن أقول عجز حساب العمليات الجارية. انظر أعلاه، فصل رقم ١٢، هامش رقم ٢، حول الفائض التجاري وفائض حساب العمليات الجارية.

تشتري الفرق من بلدان أخرى، وهو ما ينتج عنه عجز تجاري: لأن إنتاجك هو دخلك، فلو أنك كنت تنفق أكثر من دخلك، فإنك تضطر لأن "تقترض" الفرق (من الخارج أيضا) لكي تموله. وهكذا فإن العجز التجاري يساوي صافي التدفقات الرأسمالية الواردة (وهو ما يعني الاقتراض من بلدان أخرى)، وعلى النقيض، فإن الفائض التجاري يساوي صافي التدفقات الرأسمالية الصادرة (أو الإقراض لبلدان أخرى)[٢]

إذن، من أين أتت تلك التدفقات الرأسمالية الصافية الواردة (الاقتراض الخارجي) إلى الولايات المتحدة؟ لقد أتت من الدول التي تحقق فوائض تجارية، مثل دول الخليج، ومنتجي النفط، والصين، واليابان، والكثير من دول آسيا، وعدد قليل من الدول الأخرى مثل ألمانيا، على الرغم من أن الكثير من الفائض الألماني كان يمتص من قبل دول أخرى في الاتحاد الأوروبي. والفوائض التجارية وكذا العجز التجاري للاتحاد الأوروبي لا تصل أبدا لهذا الحجم الكبير.

عندما نظر الناس لهذا الموقف ظنوا أنه شيء عجيب، وتساءلوا عما إذا كان يمكن أن يدوم. وقد انقسم الرأي بشأن السؤال الأخير. وعلى سبيل الفهم المتأخر لما حدث، نعرف أننا كان يجب أن نرى أن الوضع على الجانب الأمريكي لم يكن من الممكن أن يدوم بسبب كونه مؤسسا على فقاعة أصول كان وجودها إلى حد كبير نتيجة لاختلال توازن القطاع المالي. ولكن هذا لم يحدث، لأنه كان هناك اعتقاد بأن الابتكار المالي كان من شأنه أن يقلل من الخطر على النظام. ولم ينظر لارتفاع أسعار الأصول في الغالب على تقدير أنه فقاعة.

إن استمرار الاستهلاك المرتفع والادخار المنخفض وأسعار الأصول المرتفعة كان ممكنا بسبب الإفراط المتزايد في الادخار خارج البلد في دول الفائض. وبعد كل شيء، لو حاولت دولة عبثا - بمعزل عن الاقتصاد العالمي - أن تستهلك أكثر مما تنتج، فسوف تشهد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد الحقيقي، حيث سيحاول الناس أن

(٢) يوجد الكثير من التدفقات الواردة والصادرة. وصافي التدفقات الواردة أو الصادرة يساوي المجموع الجبري للتدفقات الواردة والصادرة.

يتسابقوا للحصول على الإنتاج الموجود. واعتياديا، سوف يستجيب البنك المركزي للضغوط التضخمية برفع أسعار الفائدة، الذي بدوره سوف يزيد من الادخار، ويقلل من الاستهلاك، ويقلل من الاستثمار، ويعود بالأمور إلى التوازن. ولكن تلك النتيجة - التضخم ورد فعل البنك المركزي - لم يحدث في هذه الحالة لأن وضع بقية العالم كان بالصدفة متكيفا معها.

المحللون يتجادلون الآن حول مساهمة الاختلالات في الأزمة. فالبعض يرى أن الاختلالات كانت هي السبب الرئيسي؛ بينما يجادل آخرون بأن عدم الاستقرار المتزايد في النظام المالي يعزى إلى أسباب متعددة (نظامية وغيرها) كانت تمثل الجناة الرئيسيين والسبب الجذري. وأنا أميل للموافقة على الرأي الثاني، على الرغم من أن الاختلالات لعبت دورا مُمَكِّنا. وحيث يبدو أن كل الظروف قد ساهمت في الأزمة، فأنا لست واثقا من أن هذا جدال مثمر. فهو يتجه إلى أن يئول إلى الجدال حول أي الشرين تفضل لو كان عليك أن تختار: عدم توازن مالي كبير أم اختلالات عالمية بين الادخار والاستثمار.

إحدى حجج القائلين إن الاختلالات هي السبب الرئيسي تستند إلى أن الإفراط في الادخار خارج الولايات المتحدة تسبب في انخفاض أسعار الفائدة والإفراط في الاقتراض. وهذا غير صحيح. فأوروبا كان لديها أسعار فائدة أعلى وفقا لسياسات البنك المركزي. بينما لعب بنك الاحتياطي الفيدرالي دورا كبيرا في الإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة بعد الانهيار الناتج عن فقاعة الإنترنت Internet Bubble والحادي عشر من سبتمبر، ربما لأنه لم تكن هناك علامة على حدوث تضخم. إن سياسة الاحتياطي الفيدرالي في الإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة كانت خطأ، وقد ساهمت في الشق من الأزمة المتمثل في الإفراط في الاقتراض بغرض الاستثمار في أوراق مالية.

للتعامل مع الاختلالات فيما قبل الأزمة، وبدءا من ٢٠٠٦، استحدث صندوق النقد الدولي عملية هادئة بين مجموعة من الدول الرئيسية (مجموعة فرعية مما يعرف الآن بمجموعة العشرين) لمواجهة الاختلالات العالمية. وهي لم تتوصل لنتائج ملموسة، لأسباب معروفة. وبينما اعتقدت الأكثرية أن الوضعية العالمية كانت على الأقل غريبة وملغزة، فإن المشاركين كانوا سعداء ومزدهرين بما يكفي لأن لا يأخذوا كثيرا على

محمل الجد الادعاء القائل إنه قد يكون هناك خطر مفترض. وربما بدت المشكلة نظرية لحد كبير. وبالتأكيد لم يكن هناك إجماع على الحاجة إلى تصرف عاجل.

وتلك المشكلة الأخيرة تمثل مشكلة دائمة بالنسبة للذين يتخذون مواقف مناقضة لما هو سائد، سواء كانوا صناع سياسات أو محللين أو مستثمرين. وحتى لو اعتقد المرء - عن حق - أن الديناميكيات غير مستقرة، فإنه من الصعب إثبات ذلك، وبالتالي من المستحيل أن تكون محددا حيال نقاط الضعف في النظم التي تكون في حالات حرجة. إن الجيولوجيين يواجهون المشكلة نفسها إزاء الزلازل. ولكن من دون مستوى معين من التحديد، يكون من الصعب أن تعرف ما إذا كنت تهتم بالتحذيرات أم لا ، أو في الحقيقة، إذا ما كنت تتخذ تصرفا. نحن في العادة نكمل فعل ما كنا نفعله انتظارا لأن يحدث شيء ما بالفعل.

النسخة المستقبلية من الاختلالات العالمية

أيا كانت جدارة الآراء السابقة على الأزمة بشأن الاختلالات، فإن النسخة المستقبلية من الاختلالات العالمية تمثل أمرا ذا أهمية من الدرجة الأولى بالنسبة لنمو الاقتصاد العالمي وأدائه لقد سببت الأزمة - ضمن ما سببت - ضررا بالغا بالمراكز المالية للقطاع العائلي الأمريكي. ونتيجة لهذا فإن ادخار القطاع العائلي الأمريكي يزداد بسرعة حيث يجد الناس الذين ظنوا أن أصولهم كانت كافية للتقاعد ووظائفهم كانت آمنة طريقة أخرى ويتبنون موقفا أكثر محافظة بكثير. إن هذه ليست ظاهرة دورية قصيرة الأجل. وسوف يحتاج الأمر سنوات عديدة من أصحاب القطاع العائلي لكي يسددوا ديونهم ويستعيدوا القيم الصافية لأصولهم. وحتى على مدى أطول، فإن العودة إلى معدلات ادخار منخفضة جدا تبدو غير متوقعة.

إن أثر السلوك المتغير للمستهلك الأمريكي هو اقتطاع نحو تريليون دولار من إجمالي الطلب العالمي. أضف إلى ذلك أن التباطؤ المتوقع في النمو في الدول المتقدمة مستقبلا - فلنقل بنسبة ١٪ - يرتب نقصا إضافيا مستمرا مقارنة بنمو ما قبل الأزمة يبلغ حوالي ٣٥٠ بليون دولار.

في بيئة من النمو المنخفض، يتوقف عن الارتفاع المد العالي الذي يرفع معه كل القوارب إلى أعلى؛ فالنمو (والتوظف) يصبح أقرب إلى المعادلة الصفرية. إن حصة دولة من السوق في الاقتصاد العالمي مهمة جدا لاستدامة النمو، والحافز على استخدام وسائل حمائية لاقتناص حصة من السوق يرتفع. والنتيجة النهائية بالطبع تكون سيئة بدرجة كبيرة. وثانيا، طموحات النمو في الدول النامية لا يمكن تحقيقها كلها. وهذا لا يعني أن كل الدول سوف تعجز عن تحقيق أهدافها. ويبدو من المرجح – في معركة الحصة السوقية – أن الدول الأقوى والأكبر سوف تفوز، بينما قد تشهد الدول الأخرى انكماشا في الإمكانات والنمو. وحتى الآن، تشير الحقائق التي لدينا عما بعد الأزمة إلى هذا الاتجاه. ومع ذلك، فإن قفزة النمو في الأسواق الناشئة الرئيسية تؤثر تأثيرا إيجابيا كبيرا بدرجة مدهشة داخل المجموعة، وكذلك على الدول النامية الأفقر.

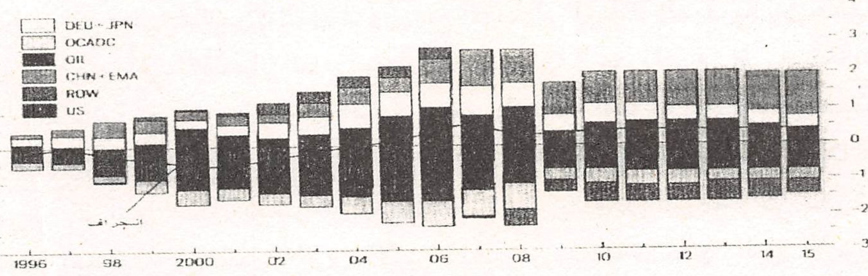
إن قضية إعادة التوازن إذن، تعتني بما إذا كان الطلب الإجمالي يمكن استعادته، وما إذا كان يمكن تجنب الحمائية بدرجة كبيرة (أو على الأقل عدم زيادتها عن المستويات الموروثة من الأزمة) على نحو منظم. من حيث المبدأ، الإجابة بوضوح هي نعم. فلو أن الدول ذات الفائض استطاعت أن تحد من فوائضها بأساليب لا تنتقص من نموها، فإن معظم النقص في الطلب الإجمالي يمكن تعويضه مع الوقت. ولكن إنجاز ذلك سوف يتطلب تغييرا هيكليا في عدد من الدول من كل من فئتي دول الفائض ودول العجز، والولايات المتحدة هي أكبر دول الفئة الثانية حتى الآن.

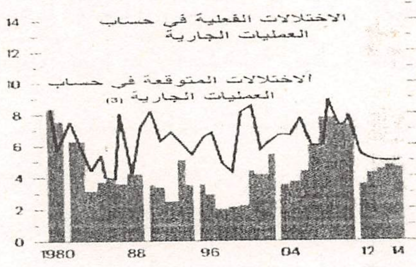
الأمر يتطلب أيضا تصرفا تعاونيا. ولنقل إن هناك مخاطر كبيرة في التصرف المنفرد أو الخروج عن المجموع. إن نتيجة التصرف غير التعاوني يرجح أن تكون استمرار النقص في الطلب الإجمالي، مع نمو أبطأ على مستوى العالم. كما أن تهديد التوسع في الحمائية أكبر. إن الاختلالات المالية الحكومية المتنامية في الولايات المتحدة وأوروبا، مع وجود المخاطر الحالية على أسعار الفائدة على المدى الأطول وعلى الضبط المنظم للدولار واليورو، هي مخاطر حالة.

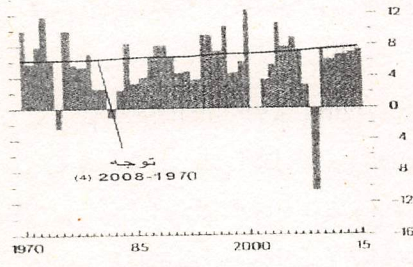
وعلى الصفحة التالية صورة عن الاختلالات العالمية في السنوات السابقة والسنوات القادمة، وهي مأخوذة عن عدد أبريل من نشرة "آفاق الاقتصاد العالمي" World Economic Outlook التي يصدرها صندوق النقد الدولي.

الاختلالات العالمية (1)

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي العالمي)







المصـــدر: IMF staff estimates, International Monetary Fund, World Economic Outlook, April 2010, Figure 1. 6.

(١) CHN+EMA: الصين، وهونج كونج، وإندونيسيا، وكوريا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايوان، وتايلاند؛ DEU+JPN: ألمانيا واليابان؛ OCADC: بلغاريا، وكرواتيا، وجمهورية التشيك، وإستونيا، واليونان، والمجر، وأيرلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، وجمهورية السلاف، وسلوفينيا، وإسبانيا، وتركيا، والمملكة المتحدة؛ OIL: مصدرو النفط؛ ROW: بقية العالم؛ US: الولايات المتحدة.

(٢) مقيسة كانحراف معياري لحساب العمليات الجارية لكل دولة على حدة في اقتصادات مجموعة العشرين.

(٣) مبنية على التراجع المتدرج في عشر سنوات في الاختلال العالمي في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي العالمي وأسعار النفط.

(٤) متوسط معدلات النمو للدول منفردة، مجمعة باستخدام أوزان مكافئ القوة الشرائية؛ المجاميع تتغير عبر الزمن لصالح الاقتصادات الأسرع نموا، معطية للخط توجها صعوديا.

ومن الواضح جدا أن الصين (وآسيا بشكل أعم) تمثل جزءا كبيرا ومتناميا من جانب الفائض من الاختلالات تاريخيا، ومن المقدر أن تمثل جزءا أكبر في المستقبل، وهو ما يشير إلى غياب الفعل التصحيحي المنسق تحت مظلة مجموعة العشرين.

على جانب العجز (الجزء السفلي من الشكل العلوي)، يتضح أن الولايات المتحدة كانت تمثل جزءا كبيرا من المجموع التاريخي. لقد انخفض عجزها خلال الأزمة، ولكن ما زال من المقدر أن تشكل نصف جانب العجز الإجمالي في المستقبل.

إن النفط (أعني الدول الغنية بالنفط) تظل دولا ذات فائض رئيسية في المستقبل. ومن الواضح أن الكثير سوف يعتمد على تطور أسعار الطاقة. ومن السهل كثيرا أن تنخفض هذه الفوائض. والواقع أن الدول الغنية بالنفط يجب أن تحقق فوائض، وأن العجز المقابل يجب أن يتوزع بالعدل بين بقية الاقتصاد العالمي.

ولكن هناك شيء من المبرر للتفاؤل الحذر. وتخفيض الادخار المغالى فيه في الدول ذات الفائض الكبير مثل الصين يجب ألا يؤثر سلباً على النمو. والواقع أنه لو تم بشكل صحيح، يجب أن يحقق العكس، أي يساعد على استدامة النمو بينما يحول قاطرات النمو باتجاه الاقتصاد المحلي. لقد قلت فيما سبق إن المستويات العالية من الادخار والاستثمار تمثل مكونا رئيسيا في النمو المرتفع المستدام في الدول النامية. ولكن هناك فرقا كبيرا بين الادخار المرتفع بغرض برنامج للاستثمار المرتفع من ناحية، وبين الادخار المفرط الذي يتجاوز مستويات الاستثمار في الاقتصاد من ناحية أخرى. إن الاستثمار المرتفع بالغ الأهمية بالنسبة للنمو، وربطه بالادخار المحلي المرتفع هو آمن طريقة لتمويله. ولكن في بعض الأحيان، يتجاوز الادخار الاستثمار، حتى لو كان الاستثمار مرتفعا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. فالادخار المفرط لا يخدم غرضا مفيدا في استدامة النمو والتنمية. والصين مثال قريب على ذلك، وهي الآن كبيرة بما يكفي لأن تكون مهمة كمنظومة.

الفوائض وتراكم الاحتياطي في الدول النامية

لماذا يجب أن تتوقف الدولة ذات الدخل المنخفض أو المتوسط عن ادخار أكثر مما تستثمر؟ حسنا، الواقع أن الكثير من تلك الدول لا تفعل ذلك، وهم على وجه العموم

يفعلون العكس. فهو إذن ليس أمرا حتميا. الدول ذات العجز تدخر أقل من مستوى الاستثمار، وتحقق عجزا تجاريا، وتستورد رأس المال لكي تعوض الفرق، وهي إستراتيجية خطرة في بيئة مالية عالمية محتملة التقلب. إذن فإن فائض المدخرات لا يحدث أوتوماتيكيا بالتأكيد.

إن هناك عددا من العوامل التي تجتمع لكي تسفر عن فوائض في الاقتصادات ذات النمو المرتفع. في الكثير من الدول النامية تكون برامج التأمين الاجتماعي والبطالة متخلفة، ويقوم الناس بتأمين أنفسهم ضد المرض والصدمات المعاكسة الأخرى. ونتيجة لذلك، فهم يتجهون لمزيد من الادخار. ويمكن التفكير في هذا الأمر بوصفه فشلاً في آليات التأمين ونشر المخاطر. ففي الاقتصادات النامية تكون العوائد على الاستثمار مرتفعة، وهذا يجذب المدخرات من قبل الشركات والقطاع العائلي.

ولكن هناك أسباب أعمق للاتجاه إلى تحقيق الفوائض لها علاقة بإستراتيجيات النمو. وحالة الصين مثال مفيد. فالصين اقتصاد ذو نمو مرتفع، وهي كذلك منذ تخلت عن التخطيط المركزي والتجارب البائسة الأخرى في الإدارة الاقتصادية منذ سنة ١٩٧٨، واستبدلت بها الأسواق والحوافز، ثم عملية لانفتاح الاقتصاد على بقية العالم.

النتائج كانت مذهلة: متوسط معدلات نمو حقيقي تتجاوز ٩٪ سنويا لأكثر من ثلاثين عاما؛ الدخول والناتج الكلي تضاعف ثلاث عشرة مرة. والصين حتى الآن تتعافى من أزمة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ أكثر من أي اقتصاد آخر، جاذبة معها جزءا كبيرا من آسيا.

وبسبب الديناميكيات المناسبة، فإن فرص الاستثمار ضخمة، والعوائد ممتازة. وهذا المناخ الاستثماري تلقى دعما قويا بمساندة من الاستثمار في القطاع العام. والبيئة الاستثمارية المواتية دفعت القطاع العائلي لأن يدخر ودفعت قطاع الأعمال لأن يستثمر. وأراد الأجانب أيضا أن يستثمروا. إن الصين تسمح بالاستثمار الأجنبي المباشر وتشجعه بواسطة الشركات بسبب أثر نقل المعرفة الذي يصاحبه، وحتى وقت قريب كانت تعطي هذا النوع من الاستثمار معاملة تفضيلية فيما يخص الضرائب. وقد اشتملت المعاملة التفضيلية على مناطق تصديرية خاصة مع بنية أساسية داعمة وإعفاءات جمركية للواردات من المنتجات الوسيطة التي يمكن أن يعاد تصديرها بوصفها مكونا للصادرات. ولكن معظم هذه الحوافز الخاصة يتم الآن سحبها ، حيث إنها لا حاجة لها الآن وبدأت تتسبب في تشوهات.

وفي الغالب قامت الصين بفرض قيود على أنواع أخرى من الاستثمار الوارد، وخاصة الاستثمار المالي. كما توجد قيود على الاستثمارات والتدفقات المالية الصادرة أيضا. والاستثمار المالي البحت عموما لاقى عدم تشجيع على أساس أنه سريع التحرك ويمكن أن يغادر السرعة نفسها التي يأتي بها، وهو ما يخلق تقلبات مدمرة محتملة على أسواق رأس المال. وهذه القيود يجري تخفيفها ببطء، حيث إن الاقتصاد (وخاصة القطاع المالي) ينضج ويصير أقل تعرضا للصدمات. والعمق المؤسسي والمعلوماتي لهذه الأسواق سوف يزداد مع الوقت، جاعلا النظام أكثر مرونة. ولكن لا يزال هناك طريق طويل يجب قطعه. وهذا النمط من القيود شائع في الدول النامية.

وعلى الرغم من القيود الرأسمالية، فإن بعض الاستثمارات العقارية والمالية الواردة في سبيلها لأن تجد طريقا للدخول.

إن الجمع بين عوائد استثمار مرتفعة، ونمط القيود، والحدود المفروضة على التدفقات الرأسمالية الصادرة تسببت في أن يكون صافي التدفقات الرأسمالية الواردة كبيرا. وكلمة "صافي" هنا تعني حاصل الجمع الجبري للتدفقات الواردة والتدفقات الصادرة. هذه التدفقات الواردة الصافية الضخمة مقترنة بالفائض التجاري تلقي بضغط متزايد على أسعار الصرف. وذلك حيث إن الأطراف الخارجية تريد أن تشتري اليوان (العملة المحلية) مقابل الدولار واليورو والإسترليني. وصناع السياسات يخشون من أنهم لو سمحوا بأن يتم ذلك بحرية، فإن زيادة قيمة العملة يمكن أن يتسبب في تدهور مفرط سريع في الموقع التنافسي لقطاع الصادرات الصيني في الاقتصاد العالمي، ما ينتج عنه أن النمو – الذي يعتمد في جزء منه على الصادرات – يمكن أن يتباطأ.

ولذلك فإن الصين تعمل على منع زيادة قيمة اليوان، أو على الأقل الحد منها. وهي تفعل ذلك من خلال البنك المركزي، بنك الشعب الصيني. والمستثمرون المعتمدون يشترون اليوان مقابل الدولار لكي يقوموا ببناء مصانع أو شراء ممتلكات. والبنوك تبدل هذه الدولارات مقابل اليوان من خلال البنك المركزي الذي يقوم بدوره بأخذ هذه الدولارات ليشتري بها أصولا مقومة بالدولار، هي في معظمها سندات حكومية

أمريكية. إن البنك المركزي يقوم أيضا ببيع سندات محلية من أجل امتصاص الأموال التي أضيفت للمنظومة من خلال التدفقات الأجنبية الواردة، وذلك لكي تبقي التضخم تحت السيطرة. كما أن شراء الأصول المقومة بالدولار مثل السندات الحكومية الأمريكية له أثره على إبقاء قيمة اليوان منخفضة في مواجهة الدولار.

إن الحل البديل يمكن أن يكون بيع الدولارات مقابل اليوان في أسواق العملة العالمية. ولكن ذلك سوف يتسبب في انخفاض قيمة الدولار في مواجهة اليوان، أو زيادة مناظرة في قيمة اليوان مقابل الدولار. إنهم إذن بشراء الأصول الدولارية يحدون من الضغوط التصاعدية على عملتهم. ولو تباطأ البنك المركزي الصيني في شراء أصول أجنبية، كما بدأ يفعل في منتصف ٢٠٠٥، فإن قيمة العملة يمكن أن ترتفع، وإن كان بسرعة محسوبة.

إن الأرصدة المحتفظ بها من الدولار (والعملات الرئيسية الأخرى) يشار إليها باسم الاحتياطيات. ونتيجة لكونه راغبا في تركيم احتياطيات، فإن البنك المركزي الصيني يمكن أن يتحكم في ارتفاع قيمة اليوان. كما أنه يسير في الاتجاه الآخر أيضا. فلو حدث تحول مفاجئ في ميول السوق يجعل الناس راغبين في بيع اليوان (كما في الأزمة الأخيرة)، فإن بنك الشعب الصيني يمكن أيضا أن يبيع الأصول الدولارية ويشتري اليوان، وبذلك يحد من الضغوط التنازلية على اليوان. وباختصار، فإن الصينيين باستخدامهم للاحتياطيات، يستطيعون أن يمارسوا بعض التحكم في تقلبات السوق المحتملة. ويستطيع المرء أن يفكر في ذلك باعتباره نوعا من التأمين الذاتي ضد مخاطر السوق. وبكون الصينيين راغبين في تركيم الاحتياطيات ، فهم يتحكمون في معدل ارتفاع قيمة عملتهم، أي في واحد من المعالم الرئيسية التي تحدد موقفهم التنافسي النسبي في الاقتصاد العالمي.

ليس لدى كل الدول هذه الدرجة من التحكم. فأنت تحتاج لأن يكون لديك احتياطيات، ولأن تراكم هذه الاحتياطيات، ويتعين أن يكون المجموع الجبري للفائض التجاري وصافي التدفقات الرأسمالية الواردة موجبا. ولكن بوجه عام، فإن اقتصادات النمو المرتفع (تلك التي نجحت في الجمع بين المكونات الحرجة في إستراتيجية نمو قابلة للحياة) هي بيئات استثمارية جاذبة ومستوفية لهذه الشروط.

إن معظم الدول النامية الناجحة متشابهة بدرجة كبيرة في تدخلها في أسواق العملة، وفي احتفاظها باحتياطيات بمقادير مختلفة، وبتحكمها في تدفقات من أنواع مختلفة متعددة من رأس المال، مع اتباعها لمنهج عام يقتضي الحد من هذه القيود عندما تنمو اقتصاداتها وتتعمق وتنضج قطاعاتها المالية؛

هذا النوع من التدخل في الأسواق ليس شائعا بين الاقتصاديين وصناع السياسات في الدول المتقدمة. ويشار إلى هذه الممارسات بوصفها تلاعبا في العملة. وقد تراجع صخب الانتقادات مع الوقت، حيث أثبتت الخبرة بالتقلبات والأزمات أنه في المراحل المبكرة من النمو، لا تكون المعاملات الرأسمالية المفتوحة تماما مثالية، ولحد ما تكون خطرة بمقاييس التقلب المدمر.

في صيف ٢٠٠٨، حيث عصفت الأزمة، توقفت الصين عن رفع قيمة العملة الذي بدأته سنة ٢٠٠٥ وظل اليوان مثبتا في مواجهة الدولار حتى يونيو ٢٠١٠، حيث استؤنف رفع قيمة العملة المحكوم. وخلال تلك الفترة، كانت الصين محلا لضغوط متزايدة لكي تدع قيمة اليوان ترتفع بشكل أكثر حرية، على أساس أن موقفها كان يسبب تشوها في الاقتصاد العالمي وضررا باحتمالات النمو في نطاق كبير من الدول، وباختصار، كانت منخرطة في سلوك غير تعاوني بشكل مفرط.

إن إدارة أسعار الصرف تعرض غالبا في وسائل الإعلام بوصفها معادلة صفرية بسيطة. والواقع أنها أكثر تعقيدا من ذلك. فإدارة مستوى سعر الصرف في مواجهة عملات دول متقدمة رئيسية يتطلب تبصرا. إن له مزايا ومخاطر، كما أنه يتيح كثيرا من الفرص لارتكاب أخطاء. وميزته هي السيطرة على كل من الوضع التنافسي لقطاع الصادرات والتقلب المرتبط بالحماس المحموم (وأحيانا قصير النظر) من قبل مستثمرين أجانب فيما يتعلق بالاحتمالات المستقبلية للاقتصاد. وحيث يعلو ويهبط هذا الحماس، فإن أسعار الصرف تتأرجح بين إمكان التقييم المغالى فيه والعكس. إنها ليست بيئة مواتية للاستثمار المستدام على المدى الطويل في قطاعات الصادرات، أو في الاقتصاد عموما.

إن أهداف المستثمرين وأهداف الحكومة التي تمثل مصالح الشعب غير متوافقة في الغالب. فالمستثمرون يركزون على العائد على الاستثمار. وفي اقتصاد نامٍ ذي قطاع تقليدي زراعي كبير يتغير هيكليا ويرسل بالناس إلى القطاع الحديث من الاقتصاد، فإن النمو الشامل يكون هو موضع التركيز. والحكومة تنظر إلى التوظف المنتج الجديد والدخول المتزايدة على أنها مكاسب. بينما هذه المكاسب ليست بشكل مباشر جزءا من العائد الخاص للمستثمرين.

إن المخاطر تكمن في المغالاة في الاستعاضة بعملة منخفضة القيمة عن نمو حقيقي في الإنتاجية. إن رفع قيمة العملة جزء مهم من الضغط على الاقتصاد من أجل زيادة الإنتاجية والتغير الهيكلي. إن الحفاظ على سعر الصرف منخفضا بدرجة كبيرة ولزمن طويل سوف يتسبب في تحول هيكلي يؤدي إلى تباطؤ النمو، مما يحصر الاقتصاد في الصناعة والخدمات كثيفة العمل. وسوف ينتج عن هذا في النهاية الإبقاء على انخفاض الأجور والدخول ويتسبب في توقف النمو.

لاستدامة النمو المرتفع مع زيادة الدخول، لا بد للاقتصاد النامي من الخروج من صناعات المرحلة المبكرة ذات العمل الكثيف على أن تستبدل بها قطاعات جديدة ذات كثافة في رأس المال ورأس المال البشري والمعرفة. وهذا التحول سوف يفرضه تزايد الدخول. ولكن لو استخدم سعر الصرف من أجل القضاء على هذا الضغط، فإن قطاعات التصدير لن تتغير، والسوق المحلية لن تنمو بمعدل مناسب(٣).

أفضل اختبار (وإن كان غير دقيق) لما إذا كان اقتصاد ما على طريق النمو أم لا هو أن نحدد ما إذا كانت الإنتاجية في هذا الاقتصاد مستمرة في التزايد أم لا، وما إذا كانت بنيته تتغير بسرعة نسبيا أم لا. إن الإنتاجية في اقتصاد نام لا تنمو إلى أجل غير مسمى بفعل الأشياء نفسها، ولكن بتعزيز دعائم رأس المال والمعرفة واستخدامها في الانتقال إلى أنواع مختلفة من النشاط الاقتصادي، وقد رأينا هذا من قبل. إن النمو المستدام يتطلب تغيرا هيكليا.

---

(٣) لو زاد الدخل بنسبة ٢٠٪ ولكن سعر الصرف انخفض بنسبة ٢٠٪ في مواجهة الدولار، فإن الدخول المحلية عندئذ لن تتغير بمعيار القوة الشرائية للدولار. ونتيجة لذلك، لا توجد خسارة في تنافسية التكلفة في قطاع الصادرات. ويزول الضغط من أجل تغير هيكلي.

قضية الادخار المفرط

هل تشير إستراتيجيات النمو التي وصفناها توا إلى أن مجموعة من الدول النامية ذات النمو المرتفع سوف تدخر أكثر مما تستثمر، وبالتالي سوف تحقق فوائض تجارية؟ إن عملة منخفضة التقويم تدفع بالتأكيد في هذا الاتجاه عن طريق جعل الصادرات أرخص والواردات أغلى مما يمكن أن تكون عليه في حالة سعر صرف أعلى.

وعلى الرغم من كل الاهتمام المركز على سعر الصرف، فإنه مجرد عامل من العوامل. إن هناك كثرة من العوامل الأخرى التي تحدد مستوى الادخار في علاقته بالاستثمار. والإجابة إذن هي لا، الادخار المفرط ليس أثرا جانبيا إلزاميا للأجزاء الأخرى من إستراتيجية النمو المرتفع.

إن الاحتياطيات يمكن أن تتراكم عندما يكون الادخار والاستثمار المحليان متوازنين والفائض التجاري صغيرا. والسبب في هذا هو أن صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الواردة تكون في الغالب موجبة في الاقتصادات النامية المتزايدة النمو. وعكس اتجاه هذه التدفقات كليا أو جزئيا سوف يؤدي إلى تراكم للاحتياطي، حتى من دون فائض تجاري.

الفصل السادس والعشرون

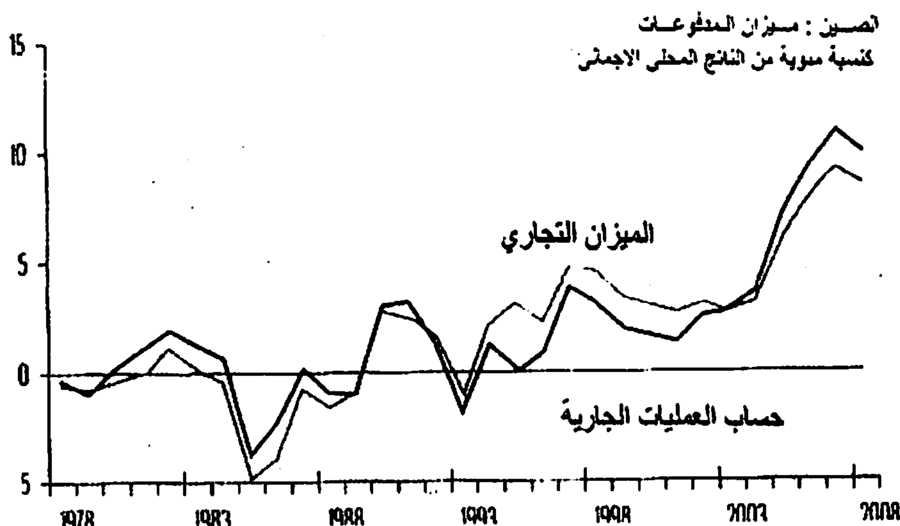
تحدي الادخار المفرط في الصين

خلال معظم فترة النمو الطويل للصين التي بدأت في ١٩٧٨، كان الادخار والاستثمار متوازنين نسبيا. في بعض الأحيان كان هناك فائض أو عجز معتدل، في حدود ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو أقل. ولكن نحو عام ٢٠٠٥ تغير الحال. فقد ظل الاستثمار مرتفعا، بل تزايد، ولكن الادخار لحق به وفاقه. وفي ٢٠٠٧، آخر سنة قبل الأزمة، كانت الصين تستثمر ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتدخر حوالي ٥٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بفائض في حساب العمليات الجارية قدره ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع استثمار خارج البلاد يقدر بحوالي ٤٢٠ بليون دولار. وكان نمو الاحتياطي أكبر لأن صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الواردة استمر مرتفعا حتى مع تزايد الفائض التجاري.

وقد أتت الزيادة السريعة في الفائض التجاري مفاجأة غير مستحبة بالنسبة للقادة وصناع السياسات الصينيين. لقد كانت مفاجأة غير متوقعة، وغير سعيدة. وقد وصفت الدول الغربية وخبراء السياسات الغربيون هذه الزيادة بوصفها تجسيدا ثانيا للمذهب التجاري فيما بعد الإمبراطورية البريطانية[1] وقد تلقت الصين مواعظ روتينية حول أهمية الإسراع برفع قيمة عملتها.

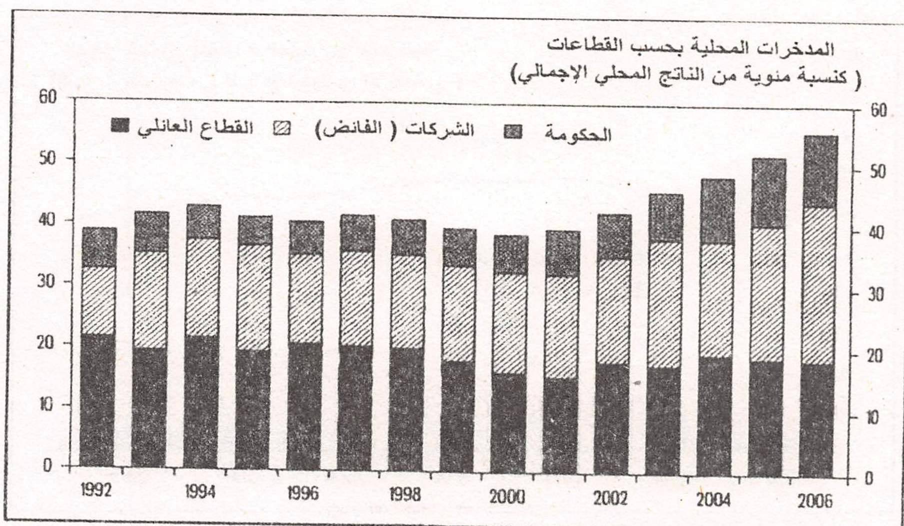
---

(١) الواقع أنه ليس المذهب التجاري. فالمذهب التجاري لم يكن قط نظرية متماسكة، ولكنه خليط من التخمينات حول ما ينتج الثروة القومية. والمكونات التي ظهرت في نسخ مختلفة تضمنت اكتناز الذهب وتحقيق فائض تجاري، ومنع الاستيراد. ويبدو أن معظم الكتاب التاريخيين لم يلاحظوا أنك لو حققت فائضا تجاريا فأنت تصدر رأس المال. ورغم عدم تماسك دعاماته الفكرية، فإن المصطلح يشير ضمنا للفائض التجاري، والحماية، واكتناز الذهب، وتبني سياسات لا يمكن تبنيها على المستوى العالمي. وهو طريقة للانتقاد والرفض دونما سبب واضح.



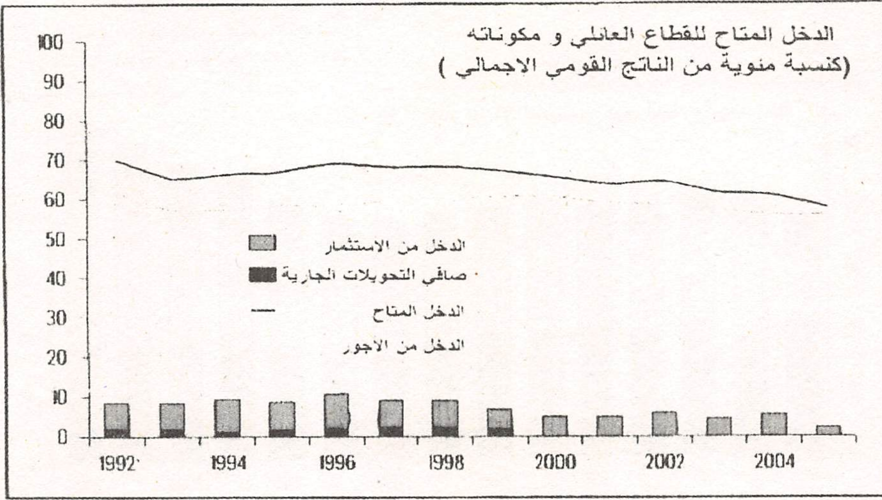
إن الفوائض لم تكن مهمة من الناحية الإستراتيجية. والاحتياطيات كانت كبيرة بالفعل نتيجة للتدفقات الرأسمالية الخاصة الواردة الصافية الكبيرة السابقة. وهي لم تقدم شيئا للنمو، الذي كان مرتفعا بالفعل ويعزى للتحول إلى اعتماد أكبر على السوق المحلي. وقد أصبح هذا التحول أكثر إلحاحا بفعل الأزمة، والانهيار المؤقت في التجارة، واحتمالات تباطؤ النمو في أسوق الصادرات في الدول المتقدمة الرئيسية. وقد أضاف تهديد الحمائية مزيدا من العجلة.

إن الأجزاء الأكثر تقدما في الاقتصاد الصيني تتحول إلى الدخل المتوسط. وبنية جانب العرض في الاقتصاد تتحول بعيدا عن القطاعات كثيفة العمل، والتي تحل محلها صناعات ذات قيمة مضافة أعلى وخدمات. كما أن كثافة رأس المال البشري والمعرفة في الاقتصاد تزداد. ولكن جانب الطلب في هذا التحول بالغ الأهمية، وها هنا يحتاج الاقتصاد إلى تحول هيكلي إضافي. والشكل التالي يبين كيفية تزايد الادخار.



إن التزايد السريع في الادخار بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي – منذ سنة ٢٠٠٠ تقريبا – هو نتيجة للتزايد غير العادي في الادخار في قطاع الشركات، مقترنا بمساهمة من استثمار متزايد في القطاع العام. ويستحوذ قطاع الشركات على حوالي ٢٥٪ أو أكثر من الدخل الإجمالي، وهو يستثمر الجزء الأكبر منه. وهناك جزء كبير من قطاع الشركات مملوك كليا أو جزئيا للحكومة. والواقع أنه في قطاع الشركات الذي كان فيما سبق مملوكا للدولة، انخفضت ملكية الحكومة حيث تم تخصيص الأسهم للعاملين أو طرحت للبيع للجمهور. ولكني لا أعرف أي حالة انخفضت فيها ملكية الحكومة عن ٥٠٪. والدخل المتولد من القطاع المملوك للدولة لم يذهب قط إلى القطاع العائلي أو القطاع الحكومي في شكل توزيعات، بل يعاد استثماره بشكل تلقائي. واستثمار الشركات للأرباح غير الموزعة يتحول آليا إلى مدخرات بواسطة قطاع الشركات.

هناك شيء أكثر أهمية يكمن وراء هذا الاتجاه. فحيث ازداد الدخل القومي، ينخفض الجزء من الدخل الإجمالي الذي يذهب للقطاع العائلي في شكل دخل متاح للإنفاق (بالمقارنة بأي دولة أخرى، متقدمة أو نامية). ومنذ أواسط التسعينيات، انخفض الدخل المتاح للإنفاق من حوالي ٧٠٪ إلى حوالي ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بينما في معظم الدول، يكون دخل القطاع العائلي أكبر وادخار القطاع العائلي أقل.



إن معدل ادخار القطاع العائلي مرتفع، حيث يصل إلى حوالي ٣٠٪ من الدخل المتاح للإنفاق، وهو ما يمكن ترجمته إلى ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أو حوالي ثلث الادخار الإجمالي. وهذا يجعل الاستهلاك في حدود ٤٢٪ من الدخل القومي، وهو أقل كثيرا من المعدل في الدول المتقدمة والنامية. وهو ليس كبيرا بما يكفي لدفع النمو وتوجيه التحول الهيكلي للاقتصاد بعيدا عن النموذج الموجه بالتصدير – والاستثمار – باتجاه نموذج أكثر تركيزا على قطاع استهلاكي متنامٍ.

إن الكثير من النقاش الدائر حول تقليل الادخار المفرط يركز على التأمينات الاجتماعية والمعاشات وتقليل الدوافع الوقائية للادخار، أي على تخفيض نسبة الـ ٣٠٪. وهذا ليس فهما مغلوطا ولكنه فقط جزء من الموضوع. إن التغيير المكمل الرئيسي يجب أن يكون زيادة الجزء من الدخل القومي الذي يذهب إلى القطاع العائلي.

إن الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يذهب إلى دخل القطاع العائلي المتاح للإنفاق في الصين كان يمكن أن يكون أقل أهمية لو أن الضرائب كانت مرتفعة ولو أن العوائد كانت تخصص لتوفير نطاق واسع من الخدمات، مثل المعاشات الأساسية والرعاية الصحية والتعليم والتعليم المستمر. ولكن الوضع ليس كذلك. فالتأمينات الاجتماعية وشبكات الأمان القديمة التي كانت تقدمها المشروعات المملوكة للدولة قبل الإصلاحات تفككت ولم يتم إحلالها بدرجة كبيرة.

يتضح بجلاء من هذا أن هناك شيئين مطلوب إنجازهما معا. الأول هو إتاحة مزيد من الدخل في أيدي القطاع العائلي بغرض الاستهلاك، وذلك لزيادة قدرة السوق المحلي على دفع النمو. والثاني هو استخدام دخل المشروعات المملوكة للدولة لتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للقطاع العائلي. وهذا سوف يقلل من معدل ادخار القطاع العائلي، وإن كان ذلك بقدر لا نعرفه. ولكنه بالتأكيد سوف يقلل من حوافز التأمين الذاتي لدى القطاع العائلي، كما أنه لو تم بشكل صحيح سوف يخفف من مشكلة التفاوت في الدخول والاضطرابات المرتبطة بها.

يجب أن يكون الهدف العاجل تخفيض الادخار بنحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وسوف يؤدي هذا إلى تخفيض الفائض التجاري. ومن أجل إنجاز ذلك من الضروري أن يعاد توجيه الدخل من قطاع الشركات إلى القطاع العائلي عن طريق توزيع دخل الشركات على المالك الرئيسي (الحكومة) ثم استخدام هذا الدخل في تخفيض الضرائب وزيادة الخدمات والتأمينات الاجتماعية. وهذه تغييرات رئيسية وتستتبع تقليل دور الحكومة في الاقتصاد. وسوف تقابل هذه التغييرات بمقاومة.

تلك هي التغيرات الهيكلية الأساسية على جانب الطلب من الاقتصاد لدفع النمو من قبل القطاع العائلي من الاقتصاد المحلي ولجعل بنية الاقتصاد موجهة بواسطة قطاع استهلاكي محلي أكبر وأكثر ثراء. بمضي الوقت، سوف يؤتي هذا النمط المتحول أثره على تخفيض الفائض والحفاظ بشكل كبير على زخم النمو. ولو حاولت الصين أن تقلل الفائض عن طريق سعر الصرف وحده، فربما لا تنجح، لأن الادخار المفرط متأصل بعمق في البنية الحالية. والأثر الرئيسي لمحاولة تخفيض الفائض باستخدام سياسة أداة سعر الصرف منفردة قد يكون تخفيض النمو، وهو الشيء الذي ليس في مصلحة البلد أو الاقتصاد العالمي.

وعلى العموم، فإن صناع السياسات الصينيين يتفهمون هذه التغيرات الهيكلية المتوازية المطلوبة لتغيير نموذج النمو واستدامة النمو، على الرغم من أن هناك جدالا داخليا حول التوقيت. على الصعيد الخارجي، فإن مستوى فهم التحولات الهيكلية

المطلوبة لاستدامة النمو مع تخفيض الفائض التجاري أقل كثيرا. إن الصين توصم باستمرار بأنها تتلاعب في العملة وتطالَب بزيادة قيمة عملتها. ولو أنها فعلت هذا بمفرده، من دون التغيرات الهيكلية المكملة، فإن الأثر الرئيسي سوف يكون نموا أقل، وهي النتيجة التي أكرر أنها ليست في مصلحة أحد.

الفصل السابع والعشرون

انفتاح النظام العالمي ومنظمة التجارة العالمية

بدأت مفاوضات جولة الدوحة سنة ٢٠٠١ كأول جولة كبرى من الاتفاقيات التجارية في ظل منظمة التجارة العالمية، سليلة اتفاقية الجات. وقد كانت الأجندة طموحة جدا، كما رأينا في الجزء الأول عند الحديث عن جذور الاقتصاد العالمي. وكان من المفترض أن تركز هذه الجولة أيضا على تحرير التجارة، لمصلحة الدول النامية. وهي ما زالت لم تكتمل بعد، في ظل بعض الشكوك حول مستقبلها. وقد أوصى بعض صناع السياسات والمعلقين بإهمالها والبدء من جديد. ولكن القسم الأكبر من الدول النامية يريد أن يراها تختتم بنجاح. وقد أكدت مجموعة العشرين على التزامها بالانفتاح العالمي، ولكن هذا لم يتحول بعد إلى عملية فعالة لاستئناف الأمر من جديد. وما زال من المترقب ما إذا كان ذلك سيحدث أم لا.

إن جولة الدوحة والنظام الحالي يواجهان اثنتين من القضايا الرئيسية. الأولى، أن هذه الجولة التي لم تكتمل كانت طموحة ومعقدة في نطاقها. وربما أدى هذا إلى زيادة صعوبة التوصل إلى اتفاقية نهائية. وبعض المحللين المطلعين يقترحون أن يتم تضييق نطاق جولة الدوحة حتى يمكن الانتهاء منها والتقدم للأمام. ولكن تضييق نطاق جولة الدوحة محل خلاف. ومثل هذه الخطوة يمكن أن ينظر إليها عن حق بوصفها فشلا لنظام منظمة التجارة العالمية وللمقصد الأصلي من الجولة عند بدايتها.

الثانية، أن منظمة التجارة العالمية تضم كثيرا من الأعضاء. ومن حيث المبدأ، من المفترض أن يوافقوا جميعا من أجل الانتهاء إلى اتفاقية. وعلى عكس ذلك، كانت اتفاقية الجات أقل ديمقراطية. فقد كانت الاتفاقيات تبرم إلى حد كبير بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، مع انصياع الدول النامية لأنها لم تكن تملك بدائل

كثيرة. وعلى وجه العموم، كان اتجاه الحركة عبر الجولات المتعاقبة مفيدا للدول النامية. وما من شك في أنه كانت هناك قضايا ذات أهمية بالنسبة لها تركت من دون مواجهة. ولكن هذه المشكلة تظل قائمة مع البنيةْ الجديدة. ومع امتلاك الكثير من الدول ذات الظروف والمصالح المتنوعة لأصوات في المنظمة، فإن هذا النظام قد يكون ثقيل الخطو جدا في سبيل الوصول إلى نتائج بنجاح.

الولايات المتحدة عبرت عن رغبة في إعادة النظر في قضايا سبق الاتفاق عليها في الجولة. والدول النامية تنظر لهذا الأمر بوصفه خطرا وغير حكيم. والرئيس الأمريكي لا يملك في الوقت الحالي سلطة التصرف السريع. ويمكن أن تتعثر الجولة في إعادة التفاوض حول القضايا القديمة بدلا من التركيز على القضايا القليلة المتبقية. ومثار القلق، وخاصة في العالم النامي، ليس فقط من أن تذهب جولة الدوحة في طي النسيان، ولكن من أن فعالية منظمة التجارة العالمية وسلطتها سوف تتضرر إلى الحد الذي تفقد فيه فعاليتها بوصفها حارسة للانفتاح العالمي.

إن اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية قد بنيتا على مبدأ أن نظام التجارة العالمي يحتاج لأن يكون مؤسسا على قواعد. والقواعد يجب أن تكون واضحة وقابلة للتطبيق بالنسبة للجميع. وآليات حل النزاعات مفصلة ومصممة بحيث تفي بهذا المبدأ.

هذا على وجه العموم هو الإطار الصحيح. ومع ذلك، فهو يخلق توترات على بعدين. الأول يتصل بالتقلبات والصدمات. حيث توجد رغبة مشروعة على جانب الدول النامية في إدخال بعض المرونة على النظام حتى يمكن استخدامه في ظروف الضغوط الشديدة. ولعل قفزة أسعار السلع في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ تقدم مثالا جيدا. فقد اتخذت عديد من الدول إجراءات طارئة، بما في ذلك قيود على الأسعار والتصدير، وذلك لكي تحمي الناس الأكثر فقرا في بلدانها. وعلى نحو مشابه، لو شكلت المنافسة الأجنبية تهديدا بزيادة كبيرة في البطالة في قطاع كبير، فإن الدولة المتأثرة قد ترغب في التخفيف من أثر هذا التهديد بإعطاء نفسها فترة تحول تجعل التعرض للمنافسة الخارجية يحدث بشكل تدريجي فقط.

من حيث المبدأ، يمكن إدماج هذا النوع من المرونة في نظام قائم على القواعد. ولكن في الممارسة، يكون التفاوض حول المناطق المشمولة بالمرونة وحرية التصرف مع وجود احتمالات لإساءة استخدام الحق فيهما أكثر تعقيدا بكثير. وعلى وجه العموم، هناك عدم تماثل بين الدول من حيث قدرتها على الالتزام بالقواعد. ففرض حقوق الملكية الفكرية على سبيل المثال، والذي يمثل أولوية بالنسبة للدول المتقدمة (لأسباب واضحة)، صعب في بعض الدول النامية التي قد تفتقر للبنية الأساسية القانونية والتنفيذية.

إن التوتر بين القواعد والنظم المحددة والمفهومة بوضوح من ناحية، والمرونة في الاستجابة للظروف المتغيرة والمستويات المتباينة من التنمية على الجانب الآخر، واضح تماما في نظام التجارة العالمي. والتعامل مع هذه الأهداف المتنافسة بطريقة متوازنة يظل تحديا يواجه منظمة التجارة العالمية.

إن منظمة التجارة العالمية لا تواجه بشكل أساسي القضايا المتعلقة بإدارة التدفقات الرأسمالية والمالية والحسابات الرأسمالية؛ ولكن ربما تستطيع هي أو منظمة أخرى أن تفعل ذلك في المستقبل. ففي مجال الحسابات الرأسمالية، تكون الاختلافات بين الدول كبيرة. والقيود الرأسمالية، وإدارة سعر الصرف، والقابلية للتحول، كلها تتنوع عبر الدول وطبقا لحالة التنمية في اقتصاداتها ونظمها المالية. وهذه السياسات تتكيف مع الظروف المحلية، ولكنها تتعرض لتأثيرات خارجية. وبالنسبة للدول الناشئة الرئيسية، انتهى العصر الذي كانت فيه المؤثرات الخارجية صغيرة بما يكفي لتجاهلها في أمان. والتحدي المتمثل في تطوير نظام جديد مؤسس على القواعد يستوعب ظروف التنمية المتباينة ومراحلها، ولكن يحمي الاستقرار العالمي ويضمن نتائج منصفة، يواجهنا تماما. وهو واحد من التحديات الرئيسية التي تواجهنا لو أردنا الحفاظ على عملية تعاونية من العولمة بدرجة معقولة.

الفصل الثامن والعشرون

موروثات الأزمة: النمو البطيء وقضايا الديون السيادية في الدول المتقدمة

إن الفترة السابقة على الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة اتسمت بالاقتراض المفرط من أجل الاستثمار في أوراق مالية من قبل مؤسسات مالية والقطاع العائلي، مما ضخم من فقاعة أصول انهارت في النهاية مخلفة مراكز مالية محطمة بدرجات متنوعة. وقد اشتملت فترة ما بعد الأزمة على إعادة تحديد قيم الأصول، وتقليص المديونيات، وترميم للمراكز المالية، ما أسفر عما نشهده اليوم من معدلات ادخار مرتفعة، وانخفاض كبير في الطلب المحلي، وتنامٍ حاد في البطالة.

وهكذا، فإن أكثر الأسئلة التي تواجهها الولايات المتحدة إلحاحا الآن هو ما إذا كانت الحوافز المالية الحكومية والنقدية تستطيع - كما يعتقد البعض - أن تساعد على إصلاح الاقتصاد. من المتفق عليه أنه في ذروة الأزمة ساعد - إلى حد كبير - التأثير المشترك لكل من الحوافز المالية الحكومية والتسهيلات النقدية الضخمة في منع تجمد الائتمان وفي الحد من الهبوط الحلزوني في أسعار الأصول والنشاط الاقتصادي الحقيقي. ولكن تلك الفترة انقضت.

السبب في ذلك بسيط: ففترة ما قبل الأزمة التي اتسمت باستهلاك الأرباح الرأسمالية التي تحولت لأن تكون عرضية جزئيا على الأقل، أدت - حتما - إلى فترة ما بعد الأزمة المتسمة بانخفاض الإنفاق وتقلص الطلب والبطالة المرتفعة. وتستطيع سياسات مواجهة التقلبات الدورية أن تخفف من تلك الآثار السلبية، ولكنها لا تستطيع أن تزيل أثر الأضرار أو أن تسرع من التعافي إلا في حدود صارمة تماما.

نتيجة لذلك، فإن الفوائد المرتبطة بالدعم الممول بالعجز لدخل القطاع العائلي تتقلص الآن بفعل النزوع الطبيعي لإنقاذ وإعادة بناء القيمة الصافية. وعلى جانب قطاع الأعمال، فإن الاستثمار والتوظف يتبعان الطلب بمجرد أن تسير دورة الأصول في مسارها. وإلى أن يعود الطلب إلى مستواه، فسوف يظل قطاع الأعمال في مزاج خفض التكلفة.

إن المنطلق الأساسي هو أن الإنفاق بالعجز يخوض الآن معركة خاسرة مع اقتصاد يقلص مديونياته ويعيد هيكلة مراكزه المالية وصادراته وتركيبة اقتصاده الجزئي، وباختصار، احتمالات نموه المستقبلي. وإعادة الهيكلة هذه سوف تحدث، بالإنفاق بالعجز أو من دونه. ولذلك فإن السياسات تحتاج لأن تعترف بحقيقة أن هناك حدودا للسرعة التي يمكن أن تنجز بها إعادة الهيكلة هذه.

ومحاولة تجاوز حدود تلك السرعة لا تخاطر فقط بالإضرار بالتوازن المالي الحكومي وأستقرار الدولار ومرونته، ولكنها أيضا قد تجعل الاقتصاد والأوضاع المالية الحكومية معرضة بدرجة كبيرة لصدمات في المستقبل من شأنها أن تفوق الفوائد قصيرة الأجل والمتواضعة جدا للإسراع بالاستثمار والتوظف. إن الطلب سوف ينتعش، ولكن فقط ببطء.

من الصحيح أن أسعار الأصول قد تعافت بما يكفي لمساعدة المراكز المالية، ولكن ربما ليس بما يكفي لمساعدة الاستهلاك. وسوف يكون على التأثير على الاستهلاك أن ينتظر طويلا حتى تنصلح تماما أوضاع المراكز المالية لكل من قطاع الأعمال والقطاع العائلي.

إن طلبا أجنبيا أكبر من قبل الدول ذات الفائض التجاري حاليا (الصين وألمانيا واليابان وآخرين) يمكن أن يساعد على استعادة بعض الطلب المفقود. ولكن هذا مرتبط بتغيرات هيكلية في تلك الاقتصادات، وبالتالي سوف يستغرق وقتا. وهو سوف يتطلب أيضا مجموعة من التحركات المعقدة والمنسقة يتم التفاوض بشأنها في ظل مجموعة العشرين. وإنه لمن قبيل التعجل أن نعرف ما إذا كان ذلك سوف يؤتي ثمارا، ولكن هناك أسبابا للتشكك في هذه المرحلة.

وعلاوة على ذلك، فإن الاستجابة لزيادة الطلب الأجنبي سوف تتطلب تغيرات هيكلية في الاقتصاد الأمريكي، وهي أيضا سوف تستغرق وقتا. ليس المقصود أن نقول إن إعادة التوازن للطلب العالمي غير مهم. بل على العكس تماما. ولكن تحقيق هذا الهدف يتطلب القيام بالكثير بصدد استعادة دعائم النمو العالمي عبر فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات أكثر مما يتطلب القيام باستعادة قصيرة الأجل للتوازن والتوظف في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في الولايات المتحدة.

إن الأسلوب الأمثل اليوم لاستخدام العجز والدين الحكومي هو التركيز على شيئين:

* الأول هو مواجهة القضايا التوزيعية، وخاصة قضية المتعطلين، الحاليين والمحتملين. ففي حالة ركود طويل من هذا النوع في المراكز المالية، تحتاج إعانات البطالة لأن تكون كبيرة ولمدد طويلة. والحجة القائلة إن هذا سوف يشجع المتعطلين على عدم البحث عن عمل لها وجاهتها في الأوقات العادية، ولكن ليس الآن. فالبطالة الموجودة الآن هي في النهاية بطالة هيكلية، وليست البطالة الناتجة عن الحوافز الاستثنائية. والإعانات يجب أن تتسع وأن تمتد. وعندما تنكمش الحدود الهيكلية للتوظف، يمكن أن تعود إعانات البطالة إلى معدلاتها القديمة. وهذا لن يؤدي فقط إلى التقليل من عبء الظلم الواقع على المتعطلين؛ بل سوف يساعد أيضا على الحفاظ على الاستهلاك، وربما يساعد على التقليل من الادخار الوقائي بين هؤلاء الذين يخشون فقد وظائفهم في المستقبل.

* والثاني يتكون من مجموعة من استثمارات وإصلاحات القطاع العام المطلوبة لدعم النمو على مدى أطول. وهذه تتضمن البنية الأساسية والتعليم والبرامج المصممة لخلق حوافز لتنشيط قطاع الصادرات ولجعل الولايات المتحدة أكثر تنافسية في الجزء القابل للإتجار من الاقتصاد العالمي.

السياسة النقدية عمل أكثر صعوبة وتعقيدا في تحقيق التوازن. فسياسة عدوانية تقوم على رفع سعر الفائدة من المرجح أن تؤدي لخفض أسعار الأصول (أو على الأقل

تبطئ من معدل ارتفاع أسعارها)، وتزيد من معدلات أعباء خدمة الدين القابلة للتغير، وتفرض ضغوطا إضافية على المراكز المالية، وعمليات تقليص مرتبكة للمديونيات مثل بيع الأصول المرهونة. وكل هذا سوف يبطئ من التعافي، وربما حتى يتسبب في توقفه.

ولكن هناك أيضا عواقب لإغفال هذا المدخل. فالائتمان منخفض التكلفة ليس من المرجح أن يكون له تأثير كبير على الاستهلاك في الأجل القصير، ولكنه يمكن أن يسفر عن تضخم في الأصول وسوء توزيع على المدى الأطول. وسوف يفضل معظم بقية العالم دولارا أقوى، وتدفقات رأسمالية واردة أقل مع شيء من بيع العملات ذات سعر الفائدة المنخفض لشراء عملات ذات سعر فائدة مرتفع، مع حاجة أقل للجوء لرفع سعر عملاتهم لتجنب العواقب السلبية على تنافسية اقتصاداتهم. وباختصار، فإن نوع السياسات النقدية التي تمارس الآن في اقتصادات متقدمة هشة، مثل اقتصاد الولايات المتحدة، سوف يسبب تشوهات في الاقتصاد العالمي تتطلب سياسات لمواجهتها في دول أخرى كثيرة.

من وجهة نظر سياسية، تم تصوير الأزمة على أنها فشل للأنظمة المالية، مع إقراض غير مسئول يغذي ارتفاعا سريعا في المخاطر المنظومية. وهذا يترك بقية الاقتصاد الحقيقي مأهولا بأناس يشعرون بأنهم ضحايا، على الرغم من كونهم ضحايا قاموا – فيما قبل الأزمة – بشراء البيوت وأجهزة التليفزيون والسيارات وبالإجازات الترفيهية.

ومن سوء الحظ أن هذا التصور يدفع رد الفعل السياسي في اتجاه أفعال تتسم للغاية بصبغة إصلاحية، حتى ولو كانت العوائد الهامشية منخفضة. إن أكثر ما نحتاج إليه الآن هو دعم للمتعطلين، وعمليات تمويل حكومية مستقرة مع برنامج معلن عنه بوضوح لخفض العجز، وبعض من قول الحقيقة حول احتمالات النمو على المدى المتوسط، وعملية استشفاء ممنهجة يسترد من خلالها توازن المراكز المالية من غير تدخل من الحكومة تقريبا.

الحجة المضادة لهذا المدخل تقول إن التعافي صعب وهش بشكل واضح. فانسحاب مبكر للدعم المالي الحكومي يمكن أن يسفر عن عودة إلى الهبوط الحلزوني

الذي خبرناه في الأزمة نفسها. والصورة القريبة من هذا هي الانكماش. والروشتة البسيطة هي أنفق الآن وادخر فيما بعد. والتحدي يطرح أحيانا بمفهوم الهروب السريع، على نحو مشابه لهروب الصواريخ من قوة الجاذبية الأرضية. والفكرة هي أن الجاذبية المناظرة التي تشد الاقتصاد إلى أسفل لا تزال قوية بما يكفي للتغلب على القوى الطبيعية التي تولد النمو في القطاع الخاص. ومن وجهة النظر هذه، فإن النتيجة المتوقعة للانسحاب من الدعم قد تكون العودة إلى الهبوط الحلزوني.

إن هذا الخلاف ينشأ في جزء منه نتيجة لمجموعة مختلفة من التقديرات حول التوقيت. ومن المحتمل أن يتفق الجميع على أنه سيأتي وقت نضطر فيه إلى ترك المريض يعالج نفسه بنفسه تقريبا، مع الإقرار بأن عملية الشفاء يمكن أن تأخذ بعض الوقت، وأن المريض لن يقوى على خوض ماراثون في وقت قريب.

إن هناك وجهات نظر قوية ومتنوعة متبناة بشأن هذه القضية المتعلقة بتوقيت الانسحاب من الدعم المالي الحكومي، ويبدو أنه لا يوجد طريق واضح لحسم هذه القضية. فهؤلاء الذين ينادون بإعادة توازن مالي عاجلة يقرون بأنه يوجد بعض المخاطرة بحدوث انكماش، ولكنهم يجادلون بأن خطر فقد الثقة في الدين الحكومي أكثر هولا.

لقد شهدت أوروبا مؤخرا أزمة في منطقة اليورو، وألقت اليونان بنفسها في هوة مالية حكومية عميقة. واستعادة التوازن المالي الحكومي يمكن أن تحد من النمو لدرجة كبيرة تصل إلى تحقيق نتائج عكسية. وهكذا فإن الهوة قد تكون من العمق لدرجة تكفي لأن لا يكون هناك سبيل للخروج منها من دون شكل ما من التوقف الجزئي عن سداد الديون. كما عانت دول أخرى (إسبانيا وأيرلندا والبرتغال) من أضرار مالية حكومية نتيجة للأزمة، وهي تبدو الآن أكثر تعرضا للخطر.

لماذا تكون المشكلات المالية في عدد محدود من الدول مشكلة لمنطقة اليورو ككل؟ أولا، لأن الأسواق راهنت ضد اليونان وبعض الدول الهامشية الأخرى. فقد بدأ المستثمرون في الخروج ببيع سنداتهم ذات المخاطر المرتفعة. ثم لاحظ المستثمرون

الخارجيون الذين يحتفظون بأصول مقومة باليورو (وليس فقط السندات الهامشية) الهبوط الذي لحق باليورو وبدأوا في الخروج أيضا، وهو ما أسفر عن عمليات تصفية أوسع للأصول المقومة باليورو وتخفيض سعر صرف اليورو. وتلك النتيجة الأخيرة ليست شيئا سيئا بالضرورة، من منظور النمو. فالشركات الصناعية التي تصدر أو تواجه منافسة من الواردات سعدت بهذا في هدوء.

البنوك في أوروبا تحتفظ بكميات كبيرة من الديون السيادية الهامشية. والمخاطر التي تهدد تلك الأخيرة تخلق مخاطر على المراكز المالية للبنوك، وهذا، كما نعرف من الأزمة، يسبب مشاكل كثيرة في مجال إتاحة الائتمان وتكلفته. وهذا الخطر جدي لدرجة كافية لجعل البنك المركزي الأوروبي يعكس اتجاهه ويكسر قواعده حيث بدأ في شراء الديون السيادية الهامشية من البنوك في يونيو ٢٠١٠.

القضية ذات المدى الأبعد بالنسبة لأوروبا هي ما إذا كان الانضباط المالي الحكومي - الداعم الجوهري لعملة رئيسية - سوف يستعاد ويحافظ عليه. وهذا هو السبب في أن المشكلة ليست فقط في الديون الهامشية. إن أوروبا غير مركزية ماليا، ولكنها حتى وقت قريب كانت متجانسة نسبيا فيما يتعلق بخطر الديون السيادية المنظورة. إن آلية الانضباط المالي الحكومي التي واكبت خلق العملة الموحدة - قواعد ماستريخت - فشلت. لقد كانت صارمة جدا. وهي تحتاج لأن يستبدل بها قواعد مرنة بما يكفي للسماح بمواجهة صدمات التقلبات الاقتصادية الدورية. وهذه القواعد يجب تطبيقها. وبطريقة أو بأخرى، سوف يكون على أوروبا أن تتعلم أن تتعايش مع درجة أعلى من المركزية إن كان لها أن تحتفظ بالاستقرار في منطقة اليورو.

وفي الوقت نفسه كانت الاستجابة عبر الدول في منطقة اليورو متسمة بتركيز زائد على التوازن المالي الحكومي. وهذا بالإضافة لخطر الديون السيادية يبطئ من النمو في معظم أرجاء أوروبا. ألمانيا استثناء ملحوظ، لأنها أعادت هيكلة اقتصادها نحو التنافسية في وقت سابق من العقد. والنمو الأبطأ ينساب إلى الدول المتقدمة الأخرى ويزيد من الرياح المعاكسة في وجه الاقتصادات النامية أيضا.

الفصل التاسع والعشرون

الخطر المنظومي الدوري والسلوك الاستثماري

هذا الفصل مكرس للسلوك الاستثماري. ولذلك، سوف يكون أكثر تخصصا لحد ما، وربما أكثر فنية، من بقية الكتاب. والقراء الذين لا تنصب اهتماماتهم أساسا على دروس الأزمة بالنسبة للسلوك الاستثماري ربما يرغبون في الانتقال مباشرة إلى الجزء الرابع. وقد ضمنت الكتاب هذا الفصل لأن الدروس المستفادة والتعديلات التي أدخلت على إستراتيجية الاستثمار وسلوكه يمكن أن يكون لها تأثير قوي على خصائص الانتظام الذاتي للنظام، وذلك بالطبع إلى جانب مجموعة جديدة من القواعد تخص النظام المالي.

معظم المشاركين في السوق أخذوا على حين غرة بالأخطار المنظومية غير المتوقعة. صناديق المعاشات وأوقاف الجامعات والمؤسسات وغيرها شهدت انخفاضا في أصولها بنسب تتراوح بين ٢٠٪ و٢٥٪، وبعضها بأكثر من ذلك. ومع انخفاض بنسبة ٢٥٪ فإنك تحتاج إلى عائد بنسبة ٣٣٪ لكي تتعافى. وربما يستغرق الأمر ثلاث سنوات من أجل أن تعود إلى النقطة التي بدأت من عندها. تخيل الأمر كأنه إجازة لمدة أربع سنوات مع عائد على الاستثمار قدره صفر. ويجري تخفيض الميزانيات على نطاق واسع من المؤسسات، مع كل أنواع الآثار الجانبية، بما في ذلك مزيد من التباطؤ في النمو.

إن التعلم من هذه التجربة سوف يؤثر على السلوك الاستثماري وعلى أداء النظام، حيث إن الأخير يتحدد في جزء كبير منه بالأثر المشترك للسلوك الاستثماري لملايين من المشاركين. وإعادة النظر في إستراتيجية الاستثمار جارية في كل مكان على الرغم من أن الآثار طويلة المدى غير مؤكدة.

إن لدى المستثمرين إحساسا متجددا أو زائدا بأن الخطر ديناميكي وبعيد عن الثبات الذي يفترضه الإطار التقليدي. إن غرضي الرئيسي هنا هو أن أطرح بعض القضايا المتعلقة بإستراتيجية الاستثمار التي تحتل موقع الصدارة بالتركيز على شيئين: وجود الخطر المنظومي وديناميكيته، ووجود الأصول غير السائلة في محافظ الكثير من كبار المستثمرين. ربما يكون الفشل في معالجة هذين العنصرين من إستراتيجية الاستثمار قد ساهم في ضغط أكثر من اللازم على المراكز المالية.

لقد أضير المستثمرون بقسوة من الأزمة الراهنة. ومن مستوى القمة إلى مستوى القاع خلال هذه الأزمة انخفضت قيمة الأوراق المالية على مستوى العالم بحوالي ٥٠٪ أي ٢٥ تريليون دولار. وبغض النظر عن أن المرء يدرك متأخرا أن القمة كانت متضخمة، فهذه خسارة ضخمة في الثروة. ، إن هناك تقدما كبيرا عن أقل مستوى تم الوصول إليه في مارس ٢٠٠٩ في كل مكان تقريبا في الدول المتقدمة والنامية. وقد بدا أن أسواق الدول المتقدمة تقيم الأصول على أساس أنه حدث تعافٍ تام. ولكن الكثير من الباحثين، بمن فيهم مؤلف هذا الكتاب، ينظرون لهذه التقييمات بوصفها مغالى فيها. فلا يزال الدعم المالي الحكومي موجودا؛ والبطالة مرتفعة جدا؛ وخفض المديونيات واستعادة المراكز المالية للقطاع العائلي بعيد جدا عن الاكتمال؛ وقطاعات مهمة من الأعمال ذات الحجم الصغير والمتوسط تفتقر لإمكان الوصول للائتمان. قائمة الدخل والمركز المالي الفيدراليان متأزمان، وحتى الآن لا توجد خطة مفصلة لاستعادة التوازن على مدى السنوات الخمس القادمة. أسعار العقارات شهدت بعض الاستقرار، ولكن الضغط لا يزال موجودا. وهذا يشير إلى أن التعافي سوف يكون ممتد الأجل وصعبا، وأن نمو ما بعد التعافي يحتمل إلى حد بعيد ألا يصل إلى مستويات ما قبل الأزمة.

الكثير من تحليلات وشروحات ما بعد الأزمة مركز - ويجب أن يكون - على الإصلاح النظامي الذي يؤدي إلى استقرار أكبر وإمكان أقل للتعرض للصدمات الدورية من هذا النوع. ولكن هذه ليست كل القصة. فالأزمة لم تكن مجرد فشل نظامي. لقد كانت أيضا فشلا في الانتظام الذاتي. ما الانتظام الذاتي؟ إنه القدرة المفترضة لدى المشاركين في الأسواق على اكتشاف الأنماط المتحولة من المخاطر وعلى التفاعل دفاعيا على مستوى كافٍ من أجل تقليل حجم الاقتراض بغرض الاستثمار في أوراق

مالية وتقليل حجم فقاعات الأصول. ولو حدث الانتظام الذاتي، فسوف يقلل من حجم الفقاعة، ومن كمية الاقتراض بهدف الاستثمار في الأوراق المالية، ومن عنف الهبوط الحلزوني.

هذه الآلية الدفاعية للانتظام الذاتي فشلت فشلا ذريعا في الأزمة الحالية، وفي ذلك علامة على أن النماذج التي نستخدمها في تقييم المخاطر غير مكتملة وليست ديناميكية بشكل كاف.

إن الكثير في المستقبل سوف يعتمد على سلوك المستثمر وعلى إعادة تقييم المخاطر. ونحن ما زلنا الآن في مرحلة مبكرة من إعادة التقييم تلك. إن الدروس محل تعلم وإستراتيجيات الاستثمار محل مراجعة. ومن الأرجح أن تأثيرات السلوك الاستثماري وأسواق رأس المال العالمية سوف تكون أساسية.

إن جوهر عملية التعلم هذه يجب أن يكون إعادة التفكير في نماذج المخاطر. ويبدو لي أن الدرس المركزي هو أن المخاطر ليست إستاتيكية. وهي تتطور على نحو غير مفهوم تماما حتى الآن. وعلى ذلك فإن نماذج المخاطر الإستاتيكية ليست خاطئة بقدر ما هي غير مكتملة.

إن إمكان كون المخاطر في النظام ككل يمكن أن ترتفع بأسلوب من الصعب اكتشافه مهمة. وعندما يحدث هذا، فإنه يتسبب في تحول الارتباطات "العادية" للعوائد بين فئات الأصول إلى الارتفاع بسرعة، حتى عندما ترتفع قيم الأصول (عادة إلى مستويات غير دائمة) ثم تهبط (أحيانا على نحو مفاجئ جدا). هذا التحول، الذي يكون عادة مصحوبا بمستويات مرتفعة من الديون، يتسبب في اختلال نماذج توظيف الأموال والتأمين وإستراتيجيات تخفيف المخاطر.

هناك مجموعة فرعية من كبار المستثمرين، مثل الجامعات والجمعيات وصناديق المعاشات، تكون مطالبة بمدفوعات. وكذلك الناس الموشكون على التقاعد. والأزمة تلقي الضوء على السؤال عن درجة التقلب في الدخل التي يمكن أن تكون مقبولة أو مرغوبة. والقواعد التي تحكم المدفوعات قد تحتاج إلى ضبط في ضوء خبرة الأزمة وإمكان أن

تكون العوائد على الدين القصير والمتوسط مؤشرات مضللة بشأن عوائد المدى الطويل بسبب المخاطر المنظومية المتصاعدة.

في هذا وغيره من مجالات صنع القرار في البيئات المعقدة، تكون الاختيارات متأثرة بقوة بنماذج ضمنية نتمسك بها دون أن نكون عارفين بها. والنموذج في هذا السياق هو مجرد مجموعة من الافتراضات التي نستخدمها لترجمة الاختيارات إلى نتائج متوقعة. وهذه النماذج تأتي من أصول معقدة: حيث يتم تعلمها أساسا من الآخرين ثم يتم تبنيها نتيجة للتجربة. والمجادلات والاختلافات حول اختيارات الإستراتيجية والسياسات غالبا تكون لها أصولها في الافتراضات المختلفة حول الواقع الكامن وراءها، بينما تظل الفروق في النموذج غير محددة. إن استخلاص المعاني من الجدال ونوعية الاختيارات يمكن تحسينه ماديا بأن نأخذ الوقت لنكون واضحين بشأن الافتراضات الكامنة والنماذج[١].

المكونات غير الثابتة للمخاطر الشاملة

الخبرة والدليل المتنامي والبحث تشير إلى أن المخاطر قد تكون ذات جزأين متميزين: مكون غير منظومي وثابت، وآخر منظومي وغير ثابت[٢] على الجانب المنظومي، يكون البعد الزمني مهما. فالاختلالات المنظومية الرئيسية لا تحدث كل عام. ولكن عدم الاستقرار يتراكم، ثم يصدم النظام ويعاد ضبطه، ويظل التوقيت من غير الممكن التنبؤ به[٣] ونتيجة لذلك، فإن الصراع مع المخاطر المنظومية يتطلب إطارا زمنيا

---

(١) لمناقشة حول اتخاذ قرارات بالسياسات في بيئة من عدم التأكد ومن خلال نماذج غير مكتملة، يمكن للقارئ أن يرجع إلى: Mohamed A. El-Erian and Micheal Spence, "Growth Strategies and Dynamics: Insights from Country Experiences," *world Economics*, vol. 9, no. 1, 2008.

(٢) انظر على سبيل المثال Garmen M. Reinhart and Kenneth Rogoff, This Time Is Different: Eight Coun*tries of Financial Folly, Princeton University Press, 2009*

(٣) إن عدم القدرة على التنبؤ بنقطة التحول هو أحد التحديات التي تواجه الذين يضاربون في عكس اتجاه السوق، سواء كانوا مستثمرين أو محللين أو صناع سياسات.

طويلا لحد معقول، أطول من ذلك المطلوب للمخاطر الثابتة، التي تنال عموما نصيب الأسد من الانتباه.

في الجدول رقم ١ نأخذ فترة عشر سنوات ونفترض أنه توجد تسع سنوات ذات عوائد متوسطة عادية بمعدلات مختلفة متبوعة بـ "سنة سيئة" سببها مكون المخاطر المنظومية. على الجانب الأيسر توجد العوائد المتوسطة في السنوات التسع العادية. وفي قمة الجدول توجد النسبة المئوية للهبوط في سنة الصدمة، من ٠٪ حتى ٢٥٪. والجدول يبين العوائد المتوسطة لفترة السنوات العشر مع تضمين عامل الصدمة.

جدول رقم ١			النسبة المئوية للصدمة				
		٠	٥	١٠	١٥	٢٠	٢٥
	٦	٦	٤,٨٤	٤,٢٨	٣,٦	٣,٠٦	٢,٤٠
	٨	٨	٦,٦٢	٦,٠٥	٥,٤٤	٤,٨١	٤,١٣
	١٠	١٠	٨,٤٠	٧,٨١	٧,٢٠	٦,٥٥	٥,٨٧
عائد عادى	١٢	١٢	١٠,١٧	٩,٥٨	٨,٩٥	٨,٢٩	٧,٦٠
	١٤	١٤	١١,٩٤	١١,٣٤	١٠,٧٠	١٠,٠٣	٩,٣٣
	١٦	١٦	١٣,٧١	١٣,٠٩	١٢,٤٥	١١,٧٧	١١,٠٥
	١٨	١٨	١٥,٧٤	١٤,٨٥	١٤,١٩	١٣,٥٠	١٢,٧٧
	٢٠	٢٠	١٧,٢٣	١٦,٦٠	١٥,٩٣	١٥,٢٣	١٤,٤٩

جدول رقم ٢ يحتوي أساسا على البيانات نفسها، ولكن مع بعض التعديلات. فهو يبين - بالنسبة لكل جمع بين العائد العادي والصدمة - المقدار الذي خفض به العائد السنوي المتوسط على مدى السنوات العشر بسبب الصدمة. على سبيل المثال، مع عائد سنوي بنسبة ١٦٪ في الأوقات العادية، فإن صدمة كبيرة بنسبة ٢٠٪ تؤثر بتخفيض العوائد المتوسطة على مدى السنوات العشر بنسبة ٤,٢٣٪.

جدول رقم ٢			النسبة المئوية للصدمة				
		٠	٥	١٠	١٥	٢٠	٢٥
	٦	٦	١,١٦	١,٧٢	٢,٣١	٢,٩٤	٣,٦٠
	٨	٨	١,٣٨	١,٩٥	٢,٥٦	٣,١٩	٣,٨٧
	١٠	١٠	١,٦٠	٢,١٩	٢,٨٠	٣,٤٥	٤,١٣
عائد عادى	١٢	١٢	١,٨٣	٢,٤٢	٣,٠٥	٣,٧١	٤,٤
	١٤	١٤	٢,٠٦	٢,٦٦	٣,٣٠	٣,٩٧	٤,٦٧
	١٦	١٦	٢,٢٩	٢,٩١	٣,٥٥	٤,٢٣	٤,٩٥
	١٨	١٨	٢,٥٣	٣,١٥	٣,٨١	٤,٥٠	٥,٢٣
	٢٠	٢٠	٢,٧٧	٣,٤٠	٤,٠٧	٤,٠٧	٥,٥١

بقدر ما يعكس هذان الجدولان نوع البيئة التي نعيش فيها، فهما يحتويان على بعض المضامين. وربما يجب على مستثمري المدى الطويل أن يفكروا في عوائدهم على نحو أقرب لما هو مصور بالجدول رقم ١ وليس كعوائد عادية غير معالجة. وربما تضع الجهات المانحة في اعتبارها أن تبني قراراتها المتعلقة بالمدفوعات على أساس متوسط العوائد طويلة المدى على نحو أقرب لما هو وارد بجدول رقم ١ من اتباع المتوسط المرجح البسيط لعوائد الماضي أو القيمة النهائية للأصول كما هو متبع حاليا(٤). وهناك بالطبع رؤى أخرى منافسة ونتائج مغايرة لتبني هذا المنهج الأكثر محافظة، وهي سوف تتنوع عبر المؤسسات. والنقطة هنا هي ألا نفترض وجود إجابة واحدة صحيحة، ولكن أن نفكر في أن أبعاد الأفق الزمني الأطول للمخاطر هو اعتبار مادي في إستراتيجية الاستثمار، مثله مثل معدلات الإنفاق والقرارات.

يمكن التفكير في هذا الأمر بطريقة مختلفة ولكنها ذات علاقة على النحو التالي: لو أن عائدك في الأوقات العادية ٧٪، وأنك تشهد صدمة بنسبة ٣٠٪، فإنك سوف تحتاج عائدا ماليا يصل لحوالي ٤٣٪ لكي تعود إلى حيث كنت قبل الصدمة، وإلى العائد السنوي لما قبل الصدمة، وهذا يحتاج إلى أكثر من خمس سنوات. وهذا معادل للتفكير في العوائد "الحقيقية" كما هو مبين بالجدول رقم (١) .

هذه ليست بالضرورة حجة ضد إستراتيجيات العائد المرتفع؛ فالمستثمرون قد يتخذون تماما المواقع التي تستحقها الإستراتيجيات التي تولد العوائد المتوسطة الأعلى فيما بعد الأزمة. (سوف أتحدث عن ذلك توا)، ولكن اختيار العائد المرتفع يجب أن يكون مصحوبا بقرار مرافق مدروس حول الحاجة إلى المدفوعات ونوعها واستخدام العوائد. وعليك أن تكون قادرا على الصمود في وجه التقلبات.

إنها أيضا دعوة للحذر بشأن استخدام الاقتراض بغرض الاستثمار في أوراق

(٤) إن اتباع هذا المنهج في المدفوعات هو شكل من التأمين الذاتي ضد التقلب في تيار الدخل. وقد يكون أو لا يكون أكفأ أسلوب لتحقيق تلك النتيجة.

مالية. وهذا يشمل الاقتراض بغرض الاستثمار في أوراق مالية المتضمن في الاستثمارات المحتفظ بها في شركات وصناديق مشتركة والاستثمارات في أوراق مالية خاصة. إن الاقتراض بغرض الاستثمار في أوراق مالية - كما رأينا - يضاعف المصاعب عندما تحدث الاضطرابات المنظومية. إن المزيد من الديون يكون غير متاح، أو متاح فقط بتكلفة عالية جدا، عندما تشتد الحاجة إليه في تلك الفترات، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الخسارة في قيمة الأصول من خلال ضغوط البيع الإجباري.

سوف يكون هناك مستثمرون (أظنهم أقلية) ليست لديهم متطلبات مدفوعات أو دخول، ويستطيعون أن يركزوا حصريا تقريبا على العوائد طويلة الأجل. بالنسبة لهؤلاء المستثمرين، فإن خيارات التأمين التي تيسر العوائد - ولكن ببعض التكلفة - قد تكون ذات فائدة أقل. وحتى عند ذلك، فإن المشكلات التي تؤثر على السيولة والمرونة (والتي سنناقشها أدناه) تتعلق بأنها تؤثر على العوائد المتوقعة على المدى الطويل.

نستطيع أن نفكر في كل هذا كميل متأصل للمراجعة الجيدة. إن هناك عوائد طويلة الأجل مقترنة بإستراتيجيات وقدرت استثمارية مختلفة. والعوائد قصيرة ومتوسطة الأجل يمكن أن تنحرف بدرجة كبيرة، ولفترات ممتدة، عن العوائد المتوقعة طويلة الأجل. وبتعبير آخر، عندما تبدو العوائد مرتفعة بشكل غير عادي لفترة ممتدة، فمن الممكن، وعلى الأرجح، أن العوائد سوف تنخفض، حتى لو كنا لا نعرف مقدما ما سوف تكون عليه.

إن هذه الملاحظة تتعلق بشكل خاص بالمستثمرين الكبار الذين لا يستطيعون أن يعزلوا أنفسهم كلية عن أسس الاقتصاد الكلي من دون إهمال لنمط معقول من التنويع. ولكن التجار يستطيعون أن يفعلوا ما هو أفضل من ذلك. فالبنية الفوقية للتجارة قائمة جزئيا على التسويق، وعلى خلق القيمة وتدعيمها. ولكن الكثير منها يمثل معادلة صفرية يكسب فيها بعض التجار ويخسر الآخرون. ولذلك فإن العوائد المرتفعة في هذا الجزء من النظام لا تعم أو تضيف إلى احتمالات العوائد المرتفعة في النظام الاقتصادي والمالي بشكل عام.

إن المستثمرين الناجحين في القيمة ربما يتمتعون بدرجة ما من الحماية بفضل فضيلة عدم الرغبة في الاستثمار فيما يعتبرونه أصولا مغالى في قيمتها (مغالاة مطلقة وليست نسبية). ونتيجة لذلك، فهم يحولون محافظهم بعيدا عن الأصول "المغالى في قيمتها" التي تزداد كثرة قبيل الأزمة. وعلى الرغم من هذا، فهم ليسوا بمنأى عن التعرض للمخاطر المنظومية. إن التقييمات المعتدلة والتقييمات المنخفضة ليست بمنجاة من الضغوط الهبوطية للأزمة، أو عن إعادة تقويم الأصول بعد تفاقم الخطر المنظومي.

الاستجابة للخطر المنظومي الدوري

لو أن المرء تقبل أن نوبات الخطر المنظومي يرجح أن تكون ملمحا لمستقبلنا كما كانت في ماضينا، فما الذي يمكن عمله للتخفيف من أثر الصدمات التي تحدث؟ أولا، لو أن مستثمرا يعتقد أنه قادر على اكتشاف نوع من الخطر المنظومي المتصاعد، فإن هذا المستثمر يستطيع أن يفعل شيئا في شكل تسوية محفظته و/أو تعزيز أشكال التأمين الإضافي ضد الانحرافات الخطرة، وهي أشكال ذات تأثير ملطف للصدمة(٥) والنجاح في ذلك سوف يكون له أثر كبير على عوائد الأجل الطويل. وجانب التأمين معتمد بالطبع على عدم فشل الأطراف المناظرة. أي إنه ليس رهانا آمنا بالضرورة في حالة صدمة كبيرة، إلا إذا كان المرء يتوقع دعما حكوميا، في حالة الضغط الأقصى.

هناك تنوع كبير في وجهات النظر حول هذا الموضوع. فبعضها يقول، إن الفقاعات لا يمكن اكتشافها قبل حدوثها. وآخرون يجادلون بأن كل المعلومات ذات العلاقة قابلة للتقييم والاكتشاف عند أي لحظة زمنية. بينما هناك آخرون يعترضون ويصنعون سمعتهم وعوائدهم جزئيا من توقع متاعب في شكل عدم الاستقرار أو الافتقار للاستدامة.

---

(٥) إن القدرة على فعل ذلك تتأثر بوضوح بسيولة المحفظة. وسوف أعود لموضوع السيولة في موضع لاحق.

من وجهة نظري أنه حيث إن النظرية الحالية في ديناميكيات السوق المالية وتطور توقعها للخطر بعيدة عن الاكتمال، فإنه توجد مؤشرات مفيدة، كما يوجد مستثمرون ومحللون يعطون اهتماما خاصا للخطر المنظومي. وفي الأزمة التي شهدناها للتو، فإن النسبة المتزايدة للديون الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنسبة المتزايدة لأسعار العقارات إلى قيم الإيجارات، وتوزع المخاطر المنخفض لدرجة غير عادية، على الرغم من أنها غير محددة، يمكن أن يدفع بالمستثمرين إلى موقف حذر. ولهذا فإنه يبدو لي أن إستراتيجية الاستثمار والمحافظ المالية يجب أن تتضمن رصدا دقيقا وتقييما لهذه المؤثرات الخارجية. (فكر فيها بوصفها تقييمات وتحذيرات من قبل هؤلاء الذين لهم سجل من التركيز على استقرار البيئة الكلية) ويمكن اتخاذ تصرف عندما تكون أوزان الحجج مقنعة، إن لم تكن حاسمة.

اعتمادا على مواصفات السيولة في محفظة ما، يمكن أن يكون التصرف الدفاعي في شكل تسوية المحفظة مقيدا تقريبا. أما بالنسبة للتأمين ضد الانحرافات الخطرة، فإن التكلفة تتجه للتصاعد كلما تزايدت الأدلة على عدم التوازن. إن التوقع المبكر، إلى حد الإمكان، يتوقع أن تكون له قيمة كبيرة.

هناك مدخل ممكن مكمل آخر، هو القيام بالتأمين بوصفه شأنا روتينيا وليس مشروطا بالتوقع الصحيح أو غير الصحيح للمخاطر المنظومية المتصاعدة. والجدول رقم ٢ أعلاه يمكن أن يعطي فكرة عن أقصى مبلغ يجب أن يكون المرء مستعدا لدفعه عوائد سنوية مفقودة.

ويمكن أن يكون من قبيل المدخل المعقول أن يتم التأمين ضد الصدمات متوسطة المستوى. فهذا من شأنه أيضا أن يخفف من أثر الصدمات الأكبر، وبالاعتماد على التكلفة السنوية، يمكن أن يزيد من صافي العائد السنوي في النصف الأعلى من نطاق الصدمة. وبالطبع، يمكن أيضا أن يخفض من متوسط العائد السنوي في النصف الأدنى من نطاق الأزمة.

وأخيرا فإن التأمين – نظرا لأن له تكاليف سنوية – يحمل سمة إضافية متمثلة

في تخفيض التفاوت بين متوسط العائد السنوي ومتوسط العائد على المدى الطويل، ويزيل بعض الضغط من على جانب الإنفاق من المعادلة بالنسبة لتلك المؤسسات ذات الصلة، والتي يمثل لها في بعض الأحيان تحديا سياسيا داخليا[٦].

الإصلاح النظامي

إن التركيز الرئيسي للإصلاح النظامي فيما بعد الأزمة ذو علاقة باكتشاف المخاطر المنظومية والحد منها. وحيث إننا في منتصف العملية، فمن الصعب أن نعرف ما ستسفر عنه. قد يتبنى المرء الرأي القائل إن هذا سوف يحل أخيرا مشكلة المخاطر المنظومية الدورية المتصاعدة، وإننا سوف نعود إلى العالم الأكثر ارتياحا ذي المخاطر الساكنة من دون اختلالات دورية.

من وجهة نظري أن هذا ليس رهانا جيدا، لعديد من الأسباب. إن الأدلة التاريخية تشير إلى أن المشكلة دائمة ومقاومة للمحاولات السابقة لمعالجتها. والابتكار المالي سوف يسير جنبا إلى جنب مع المرابحة النظامية Regulatory Arbitrage والمصادر الديناميكية للمخاطر المنظومية ربما تكمن جزئيا في البنية الشبكية المتطورة للأسواق المالية. وهذه موضوعات للاهتمام المكثف والبحث النشط. ولكن ليس من المتوقع أن فهما أفضل بدرجة كبيرة سوف يطرأ بين عشية وضحاها ثم ينعكس في شكل ترتيبات نظامية فعالة. وأخيرا، فإن المشاركين العالميين في المخاطر المنظومية، مثل الاختلالات العالمية، أساسيون بدرجة متزايدة، ونحن نمتلك قدرة محدودة – إن كانت موجودة – على التعامل معهم.

إن سلوك المستثمر الفرد سوف يستمر في خلق مخاطر منظومية. والحقيقة

(٦) المجادلات هنا كثيرة (على سبيل المثال، "لماذا ننفق ٤٪ من الهبة عندما يكون العائد السنوي الإجمالي، بما في ذلك التبرعات، في حدود ١٥٪ إلى ٢٠٪ لأكثر من عقد؟").

البسيطة هي أن المستثمرين الأفراد يتعقبون الأرباح، وأن لديهم قدرات متفاوتة، ولكنها غالبا محدودة، على تقييم المخاطر، وخاصة المخاطر المنظومية الدورية. ويبدو أن هذا ليس في سبيله إلى التغيير. بالطبع، هم يستثمرون غالبا من خلال عملاء يكونون في بعض الأحيان أكثر دراية. ولكن هذا لا يحل المشكلة بالضرورة. فالناس يملكون اختيار العملاء، وهؤلاء إما أن يكونوا متحوطين، أو يتخذون مواقف محافظة من الأرجح أن تحقق معدل أرباح أقل في الأوقات العادية. وسوف يفقدون الأصول التي تحت إدارتهم. وأنا أذكر أن مدير أصول متمرسا قال لي – قبل أن تصل الأزمة لذروتها – إنك إذا كنت تدير أموال الآخرين، فإنك تستطيع أن تكون مخالفا للتيار لمدة فصلين اثنين، وبعدها سوف تهرب منك الأموال. إن في ذلك مبالغة كبيرة إلى حد ما، ولكن الفكرة صحيحة(٧).

إن أسواق الأصول توجه إلى حد بعيد بواسطة المستثمرين الأفراد. وفي قمة فقاعة الإنترنت (أو فقاعة التكنولوجيا العالية)، كان الكثير من الأسهم في حوزة تجار اليوم الواحد Day traders الأفراد الذين يمكن أن يوصف مستوى فهمهم لنماذج الأعمال الخاصة بالشركات التي يحوزون أصولها بأنه – مع الرأفة – محدود.

في إيطاليا، حيث أعيش جزءا من الوقت، كان العائد الاسمي على السندات مرتفعا قبل ظهور اليورو، لأن التضخم كان مرتفعا نسبيا. وكانت إيطاليا تقوم بشكل دوري بتخفيض سعر صرف عملتها لكي تظل تنافسية على المستوى العالمي، وقد نجحت في هذا جدا كإستراتيجية للنمو. وقد أدت إلى الخلاص من بعض الضغوط من أجل تغيير هيكلي في الاقتصاد، وثمن هذا يُدفع الآن. لقد فضل المستثمرون الأفراد العوائد الاسمية المرتفعة واعتادوا عليها. ولكن الاتجاه إلى اليورو أدى إلى انخفاض التضخم، وبالتالي انخفاض العوائد الاسمية. ولهذا، راحت المؤسسات المالية، البنوك

(٧) من أجل شرح واف لخبرة المستثمرين الذين يضاربون في عكس اتجاه السوق أثناء الأزمة، على المرء أن يقرأ Micheal Lewis, *The Big Short*: Inside the Doomsday Machine, W. W. Norton & Company, 2010.

أساسا، تبحث عن أصول ذات عائد أعلى ودخل محدد من الأصول. وقد وجدوها، في الأرجنتين وفي عدد قليل من الشركات مثل سيريو Cirio وبارمالات Parmalat، اللتين اتهمت كل منهما بالاحتيال، وأسفر الأمر عن إفلاس دراماتيكي. وهذه أمثلة على تعقب العائد أو الربح مع عدم إعطاء إنتباه كاف للمخاطر.

باختصار، من الممكن أن تصبح المخاطر المنظومية غير الثابتة ملمحا من ملامح الماضي. ولكن هذا ليس شيئا مؤكدا في هذه المرحلة. وحتى لو حدث، فمن أجل أن نتأكد من ذلك، سوف نحتاج لفترة ممتدة من الاستقرار لكي نزداد تأكدا.

السيولة والمخاطر

الأزمة الحالية سببت نكبات عبر نطاق واسع من المؤسسات فيما يتعلق بعناصر التدفق النقدي في إدارة السيولة. بالنسبة للمحافظ غير السائلة نسبيا، فإن تحولا غير متوقع في نماذج التدفق النقدي (التوزيعات المخفضة، والاستدعاءات المتزايدة لرأس المال Capital Calls، والاستدعاءات الهامشية Margin Calls للعديد من الصكوك) خلق افتقارا شديدا للسيولة. وكانت التأثيرات متعددة. عمليات بيع الأصول بسبب الافتقار للسيولة كانت مطلوبة، مما فاقم من العوائد السلبية. الاقتراض كان ممكنا أحيانا ومطلوبا، ولكن الاقتراض يغير من مواصفات المخاطر على المحفظة في مجملها. وفوق ذلك، فإن الأصول السائلة، والتغيرات الكبيرة في أسعار الأصول، فإن المحافظ يمكن أن تصبح غير متوازنة فيما يتعلق بالمستهدف من فئة الأصول، وليس من السهل أن تستعيد توازنها في الأجل القصير.

في إطار هذه الأبعاد، فإن دروس الأزمة ليست غائبة، جزئيا لأن المحنة كانت واسعة النطاق. ولعله من الإنصاف أن أقول إن التركيز كان بشكل ملائم على تحديات التدفق النقدي التي تأتي من الاقتران بين النسبة المئوية الكبيرة لتوزيعات الأصول غير السائلة والصدمات المنظومية الكبيرة.

إن هناك عاملين آخرين في إدارة السيولة يستحقان الانتباه. الأول هو أن الاستثمارات غير السائلة تضع حدودا على قدرة المستثمر على الاستجابة للتحذيرات المبكرة من التحول في المخاطر المنظومية من النوع الذي ناقشناه أعلاه. وهي تفعل هذا بالحد من القدرة على تسوية المحفظة. وربما كان هذا الافتقار للقدرة على التسوية هو الذي يسعر العوائد المختلفة بالمقارنة بالاستثمارات السائلة ذات الخواص المشابهة الكامنة فيها. وما إذا كان هذا التسعير يعكس بدقة تكلفة عدم المرونة في وجود عدم الاستقرار المنظومي هو سؤال مفتوح. ولكن يبدو أنه من المعقول أن نخمن أن درجة عدم السيولة مقدر لها أن ترتفع لفترة من الوقت على الأقل.

وحتى مع محفظة غير سائلة، لا يزال هناك خيار التأمين ضد الانحرافات الخطرة. إن التحليل الحذر للتكاليف النسبية لتلك الاستجابتين المكنتين لعدم الاستقرار المتزايد (التأمين ضد الانحرافات الخطرة في مقابل ضبط توزيع الأصول) يجب أن يكون مُدخلا مهما للاختيار الأساسي للسيولة بالنسبة للمحفظة. وهو يمكن أن يتنوع عبر المؤسسات، وفقا للحجم ودرجة التطور، حيث إنه لا توجد بالضرورة إجابة واحدة صحيحة.

العامل الثاني، أو القضية الإستراتيجية المهمة الثانية هي أن المحافظ السائلة تخلق فرصا للاستثمار في أوقات الافتقار الواسع النطاق للسيولة. هذه النتيجة المتمخضة عن الأسعار البائسة أو الانحرافات النزولية في قيم الأصول تقترن بقدرة المستثمر على الاستثمار بينما الآخرون لن يستطيعوا أو لن يفعلوا. ولهذا فإن السيولة تمثل اختيارا ذا قيمة كبيرة تزداد مع المشاكل المنظومية. نظريا، هذه القيمة تحتاج لأن تضاف إلى العائد الذي يعزى بشكل اعتيادي إلى فئات مختلفة من الأصول السائلة في الأوقات "العادية". وهذا سوف يؤثر على الجاذبية النسبية لقيمة الأصول السائلة وغير السائلة، وبالتالي يؤثر على اختيارات توزيع الأصول المستهدفة التي تقوم بها فئات مختلفة من المستثمرين.

وهكذا يكون لدينا ثلاث حسنات للسيولة لا تحظى بالتقدير الكافي (حتى وقت

قريب على الأقل): تجنب نقص التدفقات المالية؛ والمرونة في التكيف مع المبالغة في التقديرات ومؤشرات المخاطر المنظومية المتصاعدة؛ والقيمة الاختيارية في أعقاب الأزمة، أو بعد إعادة تقييم رئيسية للقيم ومسار النظام.

ما معنى هذا بالنسبة لإستراتيجية الاستثمار؟

إن الزيادة الدورية في المخاطر المنظومية من المتوقع أن تكون سمة متكررة في العالم الذي نعيش فيه. وهي سوف تؤثر على إستراتيجية الاستثمار بعدد من الطرق. والعوائد على المدى القصير والمتوسط، وخاصة عندما تكون مرتفعة، يجب ألا تؤخذ على أنها مؤشرات واضحة على عوائد طويلة الأجل عندما يوجد عنصر من الخطر دوري ومنظومي. إن الجهد التحليلي والطاقة المؤسسية يجب أن تتضمن تقييمات منتظمة للمخاطر المنظومية، مع الاستفادة من الخبرة والمدخلات الخارجية في اتحاد مع التقييم الداخلي. وعندما يكون التقييم ملزما، فإن الأعمال الدفاعية في شكل تسويات المحافظ والتأمين ضد الانحرافات الخطرة يجب أن تتخذ.

إن توزيع الأصول يحتاج لأن يكون فيه مكون ديناميكي، والقيمة تحتاج لأن تربط بالمرونة. وبالنسبة للاستثمارات غير السائلة، يجب أن يكون في المحفظة جزء مكمل سائل وأقل عرضة نسبيا لتحركات الأصل الذي يرتبط به من النوع الذي يحدث عندما تسبب المخاطر المنظومية إعادة ضبط مفاجئة لقيمة الأصل. ويجب أن تُقَيَّم السيولة من أجل تجنب العجز في التدفقات النقدية، ومن أجل المرونة في ضبط توزيع الأصول بوصفها رد فعل على المخاطر المنظومية المتصاعدة، ومن أجل القيمة الاختيارية التي تخلقها في أعقاب أزمة أو إعادة ضبط منظومية لقيم الأصول.

إن تجمعات الأصول مع متطلبات المدفوعات يجب أن تُقَيَّم بمدفوعات مبنية على عوائد قصيرة أو حتى متوسطة الأجل، حتى لو اختارت أن تبقي على الإستراتيجيات الأكثر تعرضا نسبيا للمخاطر المنظومية، كما أنها يجب أن تكيف قواعد المدفوعات لتتفق مع قدرة الكيان العامل الذي تدعمه لكي تصمد أمام تقلبات الدخل.

إن إستراتيجيات الاستثمار يجب ألا تبنى على أساس خصائص النظام في الأوقات العادية على افتراض ضمني مؤداه أن عدم الاستقرار الدوري شيء غير طبيعي. إن التعقد الذي يخلقه تحدي تقييم المخاطر المنظومية وعدم القدرة على التنبؤ بتوقيت عدم الاستقرار هي بالضبط تحديات، وليست أسبابا لتجاهل تلك الظواهر.

الجزء الرابع

مستقبل النمو

الفصل الثلاثون

هل تستطيع الاقتصادات الناشــــئة أن تداوم على النمو المرتفع؟

على مدى العامين الماضيين، شهدت الدول الصناعية نوبات من عدم الاستقرار المالي القاسي. وحاليا، وجزئيا نتيجة لوسائل مواجهة الأزمة، فهي تكافح ضد مشكلات ديون سيادية آخذة في الاتساع وبطالة مرتفعة. ولن يقدم نموها النوع نفسه من الجو المواتي للاقتصادات النامية كما كان الحال على عهد ازدهار ما قبل الأزمة.

أثناء الفترة نفسها، كانت الاقتصادات الناشئة، والتي اعتبرت يوما ما أكثر عرضة للتضرر، مرنة بدرجة مرموقة. فقد قامت باستجابات مالية حكومية ونقدية قوية في مواجهة الهبوط الكبير المفاجئ في التجارة. وبعودة النمو لمستويات ما قبل ٢٠٠٨، فإن الأداء الحيوي للصين والهند والبرازيل يمثل قاطرات مهمة للتوسع بالنسبة للاقتصاد العالمي اليوم. ولكن الاستجابات الطارئة لا يمكن القيام بها للأبد. وهكذا فإن السؤال هو ما إذا كانت هذه الاستجابات الطارئة تستطيع أن تتحول إلى نمط مختلف ولكن مستدام من النمو بينما الاقتصادات المتقدمة لا تزال تكافح. إنه أمر شديد الأهمية بالنسبة للدول النامية، وللاقتصاد العالمي على النطاق الأوسع.

إن النمو المرتفع والاستقرار المالي في الاقتصادات الناشئة يساعد على تسهيل عمليات التكيف الضخمة التي تواجه الدول الصناعية. ولكن هذا النمو له آثار كبيرة على المدى الأطول. ولو أن النمط الحالي استدام، فإن الاقتصاد العالمي سوف يشهد تحولا دائما. وعلى وجه التحديد، لا يحتاج الأمر لأكثر من عقد واحد لكي يعبر نصيب الاقتصادات النامية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حاجز الـ ٥٠٪ مقيسا بأسعار السوق.

وهكذا فإنه من المهم أن نعرف ما إذا كانت مرحلة النمو الحيوي هذه قابلة للاستدامة.

لو أنك طرحت هذا السؤال في ظل ظروف مشابهة منذ عشر سنوات، لكانت الإجابة بوضوح: لا. ولكن الوضع الآن مختلف. فهذه الاقتصادات أكبر وأغنى. ونطاق الأشياء التي تستهلكها أكثر اتساعا بسبب متوسط الدخل الفردي الأعلى. وقيود المرحلة المبكرة على السوق المحلية (كقاطرة للنمو) بادئة في التراجع. كما أن تجارة هذه الاقتصادات مع بعضها ومع حجم السوق الإجمالي أساسية جدا.

إن الإجابة عن السؤال الخاص باستدامة النمو على المدى الطويل تأتي في جزأين. الأول يعتمد على قدرة الاقتصادات الناشئة على إدارة نجاحها؛ والثاني يتعلق بالمدى الذي يستطيع الاقتصاد العالمي أن يصل إليه في استيعاب هذا النجاح. إن الإجابة عن السؤال الأول مطمئنة، والإجابة عن الثاني ليست كذلك.

وبينما لا تزال الاقتصادات الناشئة قادرة على استغلال إمكان اللحاق بالنمو، فإنها يجب أن تضطلع بتغييرات هيكلية صعبة ومستمرة وسريعة وفي التوقيت المناسب، وذلك إلى جانب عملية موازية من الإصلاح وبناء المؤسسات. في السنوات الأخيرة، حققت الدول المهمة المؤثرة رصيدا من التكيف ببراجماتية ومرونة. وقد أصبح استيعاب التغير الهيكلي في كل من جانبي الطلب والعرض في الاقتصاد ملتحما بعمق في العديد من الاقتصادات الناشئة. وهذا يدعم أسس نموها المرتقب.

ومع استمرار السياسات الحكومية، نستطيع أن نتوقع تعزيزا تدريجيا لقاطرات النمو المحلي الأصيل في الاقتصادات الناشئة، مؤيدا بطبقة وسطى متوسعة. وحيث تتزايد التجارة بين الاقتصادات الناشئة وبعضها، فإن مستقبلها سوف يشهد اعتمادا أقل على طلب الدول الصناعية. ومع ذلك، فإن الاعتماد الأقل لا يعني الانفصال الكامل.

إن التوزيع مهم شأنه شأن النمو. والاقتصادات الناشئة لا تزال تحتاج لتحسين إدارة التوترات المحلية المتنامية التي تعزى للتفاوت المتزايد في الدخول وفي فرص

الوصول إلى الخدمات الأساسية. والفشل على هذه الجبهة من شأنه أن يعرقل ديناميكيات نموها المحلي والإقليمي. وقد أصبح هذا مفهوما اليوم بشكل أفضل لدى الاقتصادات الناشئة وحكوماتها. والعوامل التوزيعية في إستراتيجية النمو مأخوذة بحزم في أجندات سياسات الدول الناشئة.

وبينما تستطيع الاقتصادات الناشئة أن تعوض وتتكيف مع التباطؤ الاقتصادي في الدول الصناعية، فإن آليات التحول في القطاع المالي أكثر تحديا. إن بيئة سعر الفائدة المنخفض الموجودة اليوم تتسبب في فيض من التدفقات النقدية إلى الاقتصادات الناشئة، مما يرفع من مخاطر التضخم وفقاعات الأصول. إن المشكلات الرأسمالية المستمرة في البنوك الغربية قامت بدور في تعطيل إتاحة الائتمان التجاري، ولو تضخمت، يمكن أن تزعزع من استقرار البنوك المحلية.

هذه المخاطر حقيقية. ولحسن الحظ أن العديد من الاقتصادات الناشئة مستمرة في امتلاك وسائل لتلطيف الصدمات وامتصاصها. وبدخولها إلى أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بأحوال أساسية جيدة (بما في ذلك احتياطيات عالمية كبيرة، وفوائض في موازين مدفوعاتها وميزانياتها، وبنوك عالية الرسملة)، فهي بعيدة تماما عن إصابة مرونتها المالية أو المالية الحكومية بالإجهاد، وبالتالي عن تأثرها بالصدمات المستقبلية. ومن هذه الناحية، هناك تباين حاد مع الاقتصادات المتقدمة، كما ثبت من التحديات المالية الحكومية ومخاطر الديون السيادية.

وفوق كل هذا، فإن الاقتصادات الناشئة في موقف يسمح لها بأن تستمر في أن تبحر بنجاح في عالم غلب عليه عدم الاستقرار بفعل الأزمة في الدول الصناعية. ولكن، مرة أخرى، الانفصال ليس كاملا. والوصول إلى نتيجة إيجابية يتطلب من الدول الصناعية التحلي بالقدرة على والرغبة في التكيف مع الحجم والأهمية المتزايدين للاقتصادات الناشئة. إن المخاطر هنا كبيرة، وهي تشير إلى نطاق عريض من المشاكل المحتملة.

إن تدفق المعلومات والتمويل والتكنولوجيا التي تسند معدلات النمو المرتفع

المستدام في الاقتصادات الناشئة مرتبطة بشدة باقتصاد مفتوح وقائم على القواعد ومعولم. ولكن هذا البناء العالمي يأتي تحت ضغط في بيئة تحظى فيها الدول المتقدمة في عناد ببطالة مرتفعة وتشهد نوبات من التقلب المالي. والنمو في الاقتصاد العالمي يبدو للناظر كمعادلة صفرية، تقود إلى ردود أفعال حمائية غير مستحبة.

ونتيجة لذلك، فإن الانفتاح المستمر لأسواق الدول الصناعية لا يمكن أن يؤخذ مأخذ التسليم. فمسارات السياسات والاتجاهات السياسية تصير محلية وضيقة، بينما الأجندة الدولية وتلك الأصوات التي تنادي بمصالح عالمية مشتركة تلقى صعوبة أكبر في أن يستمع إليها.

وهذه التحديات سوف تزداد في السنوات القادمة، أو لفترة من الزمن على الأقل. فتخفيض المديونيات عن طريق بيع أصول، واستعادة التوازن المالي الحكومي، وإرساء أساس جديد لنمو أطول مدى سوف تستغرق وقتا في أوروبا والولايات المتحدة واليابان. ثم هناك قضية المؤسسات العالمية والحكم العالمي.

إن إدارة مجموعة متنامية ومتزايدة التعقد من الارتباطات العابرة للقوميات في عالم متعدد السرعات ينقلب رأسا على عقب هو تحد أكبر حتى مما كان عليه عندما كانت مجموعة السبع G7 تهيمن على المشهد العالمي. ومثل هذا العالم يتطلب حكما عالميا أفضل، بالإضافة إلى التنفيذ المستحق لإصلاحات مؤسسية من شأنها أن تعطي للاقتصادات الناشئة صوتا وتمثيلا مناسبين في المؤسسات الدولية.

في غياب مثل تلك التغييرات، قد يقفز الاقتصاد العالمي من أزمة إلى أخرى من دون يد حازمة على الدفة توجد إحساسا جامعا بالاتجاه. والنتيجة هي ما يسميه الاقتصاديون "توازن ناش" Nash Equilibrium أي سلسلة من النتائج غير المرضية وشبه التعاونية فقط.

إن الاقتصادات الناشئة سوف تطالَب بأن تلعب دورا أكبر في اقتصاد عالمي متعدد السرعات يمر بعملية إعادة تأهيل مطولة لمراكز مالية تعاني من العجز في الدول الصناعية. وإنها لو تركت وشأنها فهي على مستوى المهمة، ولكنها لا تعمل في فراغ.

إن قدرة الاقتصادات الناشئة على تقديم التيسير التنموي الذي يسهل عملية الضبط في الدول الصناعية تعتمد على شيئين: الأول هو الرغبة في قبول، أو حتى التصميم على، دور أكبر في وضع أولويات السياسات العالمية حتى لو ظل نموها المحلي وأجنداتها التنموية مصدرا لاندماجها في هذا الدور. والثاني هو رغبة الدول المتقدمة في استيعاب التحولات البنيوية في تشغيل الاقتصاد العالمي وحكمه.

إن مجموعة العشرين، التي تضم الدول النامية المهمة، هي بؤرة هذا الجهد الرامي إلى توازن الأهداف المحلية والعالمية واندماجها. ودول مجموعة العشرين تحاول تنفيذ هذه المهمة تحت ظروف تحدٍّ قصوى. وربما نعبر عن أقل من الحقيقة عندما نقول إن مستقبل الدول النامية والنمو العالمي يعتمد على نوع من التنسيق الفعال المتزايد في وضع السياسات والتغيير الهيكلي في هذا الميدان.

الفصل الحادى والثلاثون

الصين والهند

سوف يتأثر مستقبل النمو في الاقتصاد العالمي بشكل كبير جداً بالدولتين الأكبر كثافة سكانية في العالم، الصين والهند. وقد قضينا بعض الوقت فيما سبق في الحديث عن ديناميكيات النمو المرتفع في هاتين الدولتين ودول أخرى، وعن السياسات الداخلية والفرص الخارجية التي جعلتها ممكنة. ولو استمر النمو في المستقبل، كما هو مرجح، فإن نصيب الصين والهند وتلك الدول الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سوف يرتفع، ومعه مجمل قوتها ونفوذها الاقتصاديين. إن كيفية استجابة هاتين الدولتين وبقية العالم لهذا التحول في الحجم والنفوذ سوف يكون لها تأثير رئيسي على النمو العالمي، وعلى النمو في دول عديدة في العالم النامي.

ربما يكون من الأسهل أن نبدأ بالحساب؛ فحيث تنمو الصين والهند، سوف يؤدي حجمهما إلى زيادة النمو العالمي لأن حصتهما في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في تزايد. وأخيرا، حيث ترتفع الدخول فيهما وتبدأ في الاقتراب من دخول الدول المتقدمة، سوف يحدث شيئان في الوقت نفسه. فسوف تصبحان أكبر دولتين في العالم، وسوف يتباطأ نموهما. وحيث يحدث هذا، فإن النمو العالمي سوف يتباطأ، لأنه في ذلك الوقت، سوف تعيش أغلبية كبيرة من سكان العالم في دول متقدمة. وكما رأينا، فإن الدول المتقدمة لا تنمو بمعدل يتراوح بين ٦٪ و١٠٪ سنويا.

وخلال الرحلة بين يومنا وذلك الوقت، سوف يعتمد الكثير على هاتين الدولتين وعلى اندماجهما في نظام ما لإدارة الاقتصاد العالمي. فعلى سبيل المثل، لو أصبح اقتصادهما مفتوحا للاستيراد بدرجة معقولة، فإن أسواقهما سوف تكون فرصة كبرى أمام الدول النامية الأقل دخلا لكي تصدر وتنمو.

ويسبب سكانهما (١,٣ بليون في الصين، و١,٢ بليون في الهند، تشكلان معا نحو ٤٠٪ من سكان العالم) مع وجود الصين في المقدمة، فسوف تصبحان كبيرتين ومؤثرتين في الاقتصاد العالمي، بينما تظلانّ تتسمان بمتوسط دخل فردي منخفض نسبيا. ويستطيع المرء أن يرى التأثير المتنامي في مجالات متعددة، المناخ أحدها، والأخرى هي: أسعار الغذاء واستهلاكه؛ والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى؛ وحجم التدفقات التجارية والرأسمالية وتركيبها.

إن الصين تحتفظ بأكثر من ١,٥ تريليون دولار من احتياطيات العملة الأجنبية. وفي أواخر مايو ٢٠١٠، عندما كان اليورو واقعا تحت ضغوط مشكلات الديون السيادية في اليونان ودول أخرى، كان هناك تقرير في الفايننشال تايمز يشير إلى أن بنك الشعب الصيني اجتمع مع شركات مصرفية متعددة الجنسية للتعبير عن مخاوف من خسائر فيما في حوزتها من أرصدة أصول تقدر بـ ٦٣٠ بليون يورو، بما يشير ضمنيا إلى أنها قد تنظر في تخفيض أرصدتها أو الحد من مشترياتها المستقبلية. وقد تسبب هذا التقرير في ضغط نزولي فوري وكبير على اليورو.

لقد كان رأيي في هذا التقرير أنه أحمق، فالضغوط النزولية على اليورو من شأنها أن تسبب مزيدا من ارتفاع قيمة اليوان بالنسبة لليورو، وتقلل من قيمة الاحتياطيات، وتسبب مشكلات تنافسية إضافية لقطاع الصادرات الصيني. ولم يكن من المتصور بأي حال أن يكون من مصلحة الصين إضافة المزيد لتقلب اليورو. وخلال يوم أو اثنين، أفادت إدارة الدولة للنقد الأجنبي The State Administration of Foreign Exchange، وهي القسم من بنك الشعب الصيني الذي يتعامل في الاستثمارات بالعملة الأجنبية، بأنها ليس لديها نية لإغراق الأصول المقومة باليورو (السندات أساسا) أو لسحب التزاماتها طويلة الأجل تجاه الأصول باليورو.

هذه الواقعة تلقي الضوء على أشياء كثيرة؛ فالاعتماد المتبادل كبير بدرجة ملحوظة. والأخطاء والحوادث ممكنة. وفي عهد أسبق، ومع تمرس أقل، كان من الممكن أن تظل إدارة الدولة للنقد الأجنبي صامتة، تاركة عبئا ضخما وغير محدد يقع على

اليورو. وكان يمكن أن تكون النتائج فوضى وتقلب تأمين. ولكن في حالتنا هذه، كان الاضطراب مؤقتا، والمصدر المحتمل للضغط النزولي تم استبعاده. ولكن النقطة الرئيسية واضحة: الاعتماد المتبادل كبير جدا، ومتزايد، والدول الناشئة الرئيسية أطراف مهمة. إن الحفاظ على استقرار النظام يتطلب من السياسات استجابات متمرسة وملائمة إذا أريد تجنب الحوادث.

إن أجندات النمو والتنمية المحلية في الصين والهند سوف تأخذان - بشكل طبيعي تماما - الأسبقية، من ناحية لأنها لا تزال تواجه تحديات، ومن ناحية أخرى لأن العادات والأفكار وأنماط السلوك هي بالطبع نواتج للماضي. ولن يكون من الطبيعي أو من السهل أن تستوعب مجموعة متنامية من المسئوليات العالمية، ثم تدمجها وتوازنها في مواجهة أجندة تنمية محلية تماما.

إن هذا الموقف غير مسبوق تاريخيا. ويستطيع المرء بالطبع أن يجادل بأن الولايات المتحدة أصبحت كبيرة في الاقتصاد العالمي الذي كان موجودا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (تذكر أن "الدول النامية" وقتئذ كانت فقيرة عامة ولم تكن تضيف الكثير بمقياس الناتج المحلي الإجمالي). كما يستطيع المرء أيضا أن يجادل بأن أمريكا وصلت من دون الكثير من الخلفية أو الرغبة في تحمل مسئوليات عالمية، بما في ذلك مسئوليات اقتصادية. ولكنها مع الوقت أصبحت مؤثرة، كما أنها في الواقع لم تكن دولة ذات دخل منخفض. ويبدو أنه يمكن القول بثقة إن هذه أرض غير مطروقة من قبل بالنسبة للصين والهند، وبالنسبة للاقتصاد العالمي.

إن جزءا من التحول هو في الطريق بالفعل. ونتيجة للأزمة المالية والاقتصادية، فإن مجموعة العشرين حلت محل مجموعة السبعة / الثمانية كالكيان الرئيسي لوضع الأولويات الدولية بالنسبة للقضايا العالمية. وحتى الآن لا يوجد بعد سجل طويل يمكن الاعتماد عليه. وما إذا كان هذا التجمع - الذي يتضمن للمرة الأولى الدول النامية الرئيسية ويعكس بدقة أكثر حجم الدول الكبرى وتأثيرها - يستطيع أن يكون فعالا في إتمام التنسيق في مجالات السياسات الرئيسية، يظل موضع نظر. وسوف يتوقف الكثير على الطريقة التي تنخرط بها الصين والهند في هذه العملية.

الفصل الثانى والثلاثون

التحديات الهيكلية التي تواجه الصين

يبلغ متوسط دخل الفرد في الصين ٣٫٥٠٠ دولار بأسعار الصرف الحالية، وضعف ذلك تقريبا عند معادلته بالقوة الشرائية وفروق الأسعار. وقد اجتازت الأزمة المالية الحالية أفضل من معظم الدول، لعدد من الأسباب. فقد تفاعلت بسرعة شديدة مع الانهيار في الطلب الخارجي بحزمة من الحوافز المحلية بلغت ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كل من سنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ هذه الحزمة طبقت في نوفمبر ٢٠٠٨، بينما أجيزت فاتورة الحوافز الأمريكية من الكونجرس في أواخر فبراير ٢٠٠٩، وهذا التأخر الكبير يعود إلى التزامن بين الأزمة وانتقال الرئاسة. وكانت حزمة الحوافز في الصين موجهة في معظمها للاستثمار، وخاصة في البنية الأساسية، وهو الشيء الذي عرفوا كيف يفعلونه. ولحد ما، اعتمد الصينيون على خبرتهم الماضية في أزمة العملة في آسيا ١٩٩٧/١٩٩٨، وهي العاصفة التي استطاعوا أن يجتازوها من دون تخفيض في قيمة العملة، ولكن بدلا من ذلك، اجتازوها بما كان في ذلك الوقت برنامجا كبيرا للحوافز المحلية. وسهلت الصين أيضا من الائتمان بسرعة، واستخدمت احتياطيها الضخم في تثبيت العملة. وكان الحساب الرأسمالي المحكوم نسبيا يعني أن الائتمان لم يتقلص إلى المدى نفسه الذي حدث به في معظم الدول النامية الأخرى عندما بدأ رأس المال الأجنبي يتدفق للخارج، مسرعا إلى مساعدة المراكز المالية المتضررة في بلدانه الأصلية.

والنتيجة هي تحول سريع إلى النمو المرتفع، مع توقعات بأن يصل معدله في ٢٠١٠ إلى ٩٪ أو أكثر. وهذا النمو هو عامل رئيسي في العائد على النمو بالنسبة لآسيا عموما. على الجانب الآخر، كما هو مع الدول الأخرى، فإن الحوافز والأبعاد

الأخرى من التجاوب الطارئ ليست حلا دائما. وهناك قلق متنام بين صناع السياسات والأكاديميين الصينيين واسعي الاطلاع يتعلق بشيئين: الأول - هو الرجوع إلى الأساليب القديمة، بما يعني إستراتيجيات وسياسات الثلاثين عاما الماضية التي ركزت على الاستثمار والصادرات كثيفة العمل، وهي السياسات التي حققت نجاحا ولكنها تجاوزت الفائدة منها. إن نفوذ هؤلاء الذين من المقدر أن يخسروا في الحكومة وفي القطاعات كثيفة العمل لا يزال كبيرا. وقد ازدادت قبضتهم قوة، مؤقتا على الأقل، بفعل الأزمة.

والثاني- قلق عميق بشأن الثقة الزائدة في مرونة الاقتصاد في مواجهة بعض التحديات الصعبة على المدى القصير والمتوسط. إن النظر في تعامل الصين مع أسوأ أزمة عالمية في ثمانين عاما - ولحد ما الأكبر في تاريخ جمهورية الصين الشعبية - يثير الإعجاب. لقد كانت السمات الرئيسية للنمو الصيني هي سرعة التعلم، والأفق الزمني البعيد، والرغبة في دعم التغيير المستمر وتشجيعه، والمنهج البراجماتي في حل المشكلات إلى مدى بعيد. ومن المؤكد أن هذه السمات سوف تؤكد نفسها وتزيح أي ميل قصير المدى تجاه الزهو بالذات. ومع ذلك، فإن الخطر موجود.

إن الصين تدخل الآن في مجموعة معقدة من التحولات التي سوف تضع الأساس لطريقها نحو وضع الدولة المتقدمة في السنوات الخمس والعشرين القادمة. وبعد ثلاثة عقود من النمو المرتفع المستدام، وبعد سياسات استجابة ناجحة وسريعة وفعالة بشكل لافت تجاه الأزمة، فإن الثقة مبررة بدرجة كبيرة.

إن الصين تواجه العديد من تحديات التوازن المتوازية والمترابطة والمصيرية بالنسبة لنموها وتنميتها الداخليين، كما هي كذلك بالنسبة لعلاقاتها مع باقي الاقتصاد العالمي. ومن بينها:

* التحول إلى الدخل المتوسط، الذي يستتبع إعادة بناء كبيرة للاقتصاد الجزئي.

* تحول على مستوى الاقتصاد الكلي إلى مستوى أعلى في دخل واستهلاك

القطاع العائلي ومزيد من التوسع السريع للطبقة المتوسطة.

* عكس نمط التفاوت المتزايد في الدخول.

* تخفيض مستوى الادخار المرتفع جدا بالنسبة للاستثمار، وبالتالي تخفيض فائض حساب العمليات الجارية.

* تقليل كثافة الطاقة والكربون في النمو المستقبلي.

* تولي مسئوليات عالمية متنامية حيث يتزايد حجمها ويصبح تأثيرها الاقتصادي العالمي أكبر باطراد.

من حيث النقطة الأخيرة، تعد الصين متفردة. فقد وصلت إلى نقطة أصبح لها فيها تأثير عالمي مهم معترف به، ولكن مع متوسط دخل للفرد أقل كثيرا من أي من أسلافها. والسبب هو أنها أكبر دولة بمقياس عدد السكان تداوم على نمو مرتفع جدا لثلاثين عاما. ولهذا فإن التأثير والمسئولية العالميين قد أضيفا إلى أجندة نمو وتنمية محليين معقدة بالفعل إلى درجة يمكن أن يسمح لمعظم الدول عندها بالحفاظ لدرجة كبيرة على التركيز محليا. وسوف يتطلب الأمر توازنا بين أولويات السياسات المحلية والعالمية مع نقص شديد في خبرة تاريخية توجهها. وسوف تتبعها الهند في هذا المسار بعد حوالي عقد.

مع متوسط دخل فردي متزايد، فإن قطاعات حضرية مهمة من الاقتصاد الصيني تنتقل الآن إلى الدخل المتوسط أو في سبيلها إلى ذلك. وهو انتقال صعب فقدت فيه كثير من الدول الزخم التنموي وشهدت توقفا في عملية التحول الهيكلي. إن قطاعات الصادرات كثيفة العمل التي كانت مساهما رئيسيا في النمو تفقد التنافسية، ولا بد من أن يسمح لها بالهبوط أو بالتوجه إلى الداخل ثم أخيرا بالهبوط. وسوف تحل محلها قطاعات أكثر كثافة من حيث رأس المال ورأس المال البشري والمعرفة.

الخدمات سوف تنمو. والقطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى، والعمليات التي تنبع من وتصب في الصناعات التحويلية سوف تحتاج لأن تنمو. العلامات التجارية العالمية

سوف تبدأ في الظهور، وملكية الحكومة للشركات سوف تستمر في الانكماش لكي تسهل التحول لانخراط القطاع الخاص في الاقتصاد العالمي. واستثمارات القطاع العام سوف تتحول باتجاه التعليم والبحوث والتطوير. والسوق (العالمي والمحلي)، وليس الحكومة، سوف تقود التحول بشكل متزايد. واستهداف القطاعات سوف يقل. والسوق المحلي والطبقة المتوسطة المتنامية سوف تضطلع بأهمية أكبر في قيادة النمو وتوجيه التطور الهيكلي للاقتصاد. والتحضر – العملية الداعمة الموازية المهمة في التنمية والتحديث والانتقال إلى الدخل المتوسط – سوف تتسارع مع استثمار القطاع العام الداعم.

لقد لاحظت فيما سبق عند مناقشة إعادة التوازن للطلب العالمي أن دخل القطاع العائلي المتاح للإنفاق(*) يبلغ حوالي ٦٠٪ من الدخل القومي وأن معدل ادخار القطاع العائلي يبلغ حوالي ٣٠٪ من الدخل المتاح للإنفاق. والرقم الأول منخفض والثاني مرتفع مقارنة بدول أخرى، متقدمة ونامية. ولتمكين السوق المحلي من دفع نمو الدخل، وللإسراع في نمو الطبقة المتوسطة، تحتاج هذه الأرقام للتغيير. فدخل القطاع العائلي يحتاج للارتفاع؛ وحيث تتسع رقعة التأمينات الاجتماعية والتأمين والخدمات ، فإن المدخرات الوقائية سوف تنخفض. وكلا الأمرين سوف يدعم الانتقال إلى الدخل المتوسط بتوسيع السوق المحلية بوصفها قائدا للنمو. وسوف يساعدان على استدامة النمو في مواجهة طلب عالمي أضعف محتمل، حيث يتراجع الإنفاق على الحوافز. ولكن الأهم هو أن نموا سريعا في السوق المحلي، وخاصة في قطاع الخدمات، يحتاج بدرجة كبيرة لأن يحل محل قطاع الصادرات بوصفه قاطرة للتشغيل تقود دخول سكان الحضر إلى الاقتصاد الحديث. وسوف ينتقل قطاع الصادرات إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أكبر ولن يظل يخدم هذه الوظيفة بفعالية.

لقد مول قطاع الشركات قسما كبيرا من استثماره المتنامي من الأرباح المحتجزة

(*) الدخل المتاح للإنفاق Disposable Income هو الدخل بعد استقطاع الضرائب. (المترجم)

من دون أن يضطر لجمع رأس المال من القطاع العائلي. والحكومة مستمرة في امتلاك ما يزيد على ٥٠٪ من قطاع الشركات الكبيرة المملوك للدولة، ولكنها لا تستخدم أو لا تحتاج إلى الدخل. فالحكومة ممولة بالكامل من مصادر العائدات الضريبية دونما لجوء إلى توزيعات موقعها بوصفها مالكا. وبينما توجد أساليب مختلفة، فإن أهم شيء هو أنه من المطلوب أن يتم توجيه قسم من هذين التيارين من الدخل (الشركات والحكومة) إلى القطاع العائلي.

إن تقليل الإفراط في الادخار بزيادة الاستهلاك مع الإبقاء على الاستثمار المنتج مرتفعا سوف يساهم في تخفيض الفائض الحالي في حساب العمليات الجارية وبالتالي يساعد بدرجة كافية في استعادة الطلب الكلي العالمي. إن الصين ليست الدولة الوحيدة المهمة ذات الفائض، ولكن التخلص من هذا الفائض يمكن أن يستعيد حوالي ثلث الطلب العالمي المفقود. ورفع سعر صرف العملة وزيادة الدخول سوف يساعدان في توجيه التحولات المطلوبة، ولكن التوسع السريع في الطلب المحلي مطلوب لإدامة التنمية.

إن النمو المرتفع والتحضر سببا ارتفاعا سريعا في الدخل في المناطق الحضرية، مع زيادات أقل في المناطق الريفية. ويعاني المقيمون في الريف من رداءة التعليم والرعاية الصحية. ومجموعة كبيرة من العمال والأسر المهاجرين (في حدود ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليون نسمة) يعتبرون من الناحية الرسمية مقيمين في المناطق الريفية، ولكنهم في الواقع مقيمون على هامش الحضر مع حقوق وفرص مقيدة في الحصول على الخدمات. وقد تزايدت توترات اجتماعية جدية نتيجة لذلك. وهي تعالج عن طريق دعم الاستثمار في البنية الأساسية وتوفير الخدمات، وبتقنين أوضاع المهاجرين.

لقد وضعت الحكومة مجموعة من الخطط والسياسات الجسورة للإسراع من تقليل كثافة الطاقة والكربون في الاقتصاد بما يتسق مع التنمية المستدامة. والواقع أن الكثير من ذلك داعم للنمو. وبعض المبادرات تخلق فرصا للنمو: على سبيل المثال قطاعات الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية. وعلى الرغم من هذه البرامج، فإن الاستهلاك

الكلي للطاقة ونواتج الكربون سوف يزداد حتما على المدى القصير والمتوسط بسبب النمو. وهذا يخلق مصادر إضافية للتوتر مع الدول المتقدمة في سياق مناقشات تغير المناخ.

لقد واجهت الصين تحديات صعبة في الماضي وخيبت توقعات المتشككين بوجه عام. ومن هذه الوجهة، فإن الحاضر ليس مختلفا كل الاختلاف. ولكن الآن، أضيفت إلى تلك التحديات مجموعة من الضغوط والتأثيرات والمسئوليات العالمية. وتلك الأخيرة تأتي في جزء منها من الحجم الضخم لسكان الصين، ولكنها تأتي أحيانا أيضا من بيئة خارجية معادية لا ترضى عن شكل الحكومة، كما أنها عادة لا تعطي قيمة كبيرة للدخول والفرص المتزايدة لشعب تعود على أن يكون فقيرا جدا، وتميل إلى أن تنظر إلى الأمر بوصفه معادلة صفرية، وأن تعزي النجاح الاقتصادي إلى سياسات غير متعاونة في مجالات مثل إدارة سعر الصرف.

إن مواجهة تحديات إعادة الهيكلة المحلية من أجل استدامة النمو، والتأكيد على الحق في التقدم وعدم التعرض للعقاب لمجرد كبر الحجم، مع الاضطلاع بمسئوليات متزايدة في التوازن والاستقرار والحكم على المستوى الدولي، وفي تمثيل مصالح الدول النامية الأقل قوة، هي عقبات جديدة ضخمة على الصين أن تجتازها. إن نجاح الصين أو فشلها سوف يكون له – في كل الأحوال – أثر ضخم على بقية العالم.

الفصل الثالث والثلاثون

النمو والتنوع والتحضر في الهند

يبدو أن النمو المستقبلي للهند سوف يكون مرتفعا. فهو يجري في نموذج للاقتصاد المفتوح تمت تجربته واختباره؛ حيث إن المؤسسات بنيت عبر معاناة على مدى عقود عديدة في ديمقراطية فاعلة في بيئة معقدة لدرجة هائلة. وعليّ أن أقر بأنني توقعت لحد ما استعادة الصين لنموها، ولكنني كنت أكثر اندهاشا وإعجابا بمرونة الهند أثناء الأزمة، وبسرعة استعادة النمو. ومن الجلي أن هناك خبرة إدارية عميقة وقدرة على التكييف في القطاعين العام والخاص.

إن التحديات التي تواجه الهند في سبيل استدامة النمو ليست هينة. وكما هو الحال في الصين، فإن تلك التحديات مفهومة جيدا لدى القادة السياسيين وصناع السياسات. والاستثمار في البنية الأساسية على أساس مطرد مستدام هو أحد هذه التحديات. وهو لا بد أن ينجز في ظل ميزانية مركزية لا تتسع لتمويل كل الاستثمار المطلوب. لقد تبنت الهند وطورت نموذجا للشراكة العامة/الخاصة يعوض رأس المال الخاص من خلالها - مدعما بالحوافز - نقص التمويل العام. إن البنية الأساسية المطلوبة محل إنشاء، وهي تغطي نطاقا واسعا من المجالات، بما في ذلك الطرق والموانئ ونظم مطورة للسكك الحديدية والمطارات ونظم توزيع الكهرباء مع مقدرة كافية على مواكبة النمو.

والبند الذي يتصدر قائمة البنية الأساسية هو البنية الأساسية الحضرية. إن عدد سكان الهند يبلغ ١,٢ بليون نسمة، لا يزال ٧٠٪ منهم يعيشون في المناطق الريفية والقرى، وقد بدأت الدولة بقوة في تنفيذ عملية ضخمة للتحضر على مدى السنوات العشرين القادمة. ولدعم هذه العملية، فإن هناك احتياجا لنظم إسكان ونقل وصرف

صحي وكهرباء لكي تجعل المدن الجديدة والمتنامية صالحة. ويقدر معهد ماكنزي الدولي McKinsey Global Institute أن هذا سوف يستلزم استثمارات قدرها ١,٢ تريليون دولار في المواقع الحضرية. وبمقياس الإنشاءات فقط، فإن الاحتياجات في كل سنة من السنوات العشرين القادمة تساوي تقريبا كل العقارات السكنية والتجارية الموجودة في شيكاغو الآن. وهذا يذكرني بما أصفه أحيانا من حاجة الصين لبناء لوس أنجلوس جديدة كل عام لكي تستوعب تدفق ١٥ مليون نسمة كل عام في المدن. وإنه لمن الصعب حقيقة أن ندرك هذا الحجم.

إن الخدمات الأساسية مثل التعليم تقدم على نحو غير متساو في الولايات الهندية. وفي الولايات المتعثرة، بما في ذلك عدة ولايات في شمال البلاد، هناك حاجة لإدخال تحسينات مهمة في الجودة والفعالية (والمخرجات) في المقام الأول.

لقد اتبع نمو الهند نمطا غير معتاد من ناحية مهمة: فبالمقارنة بالاقتصادات الأخرى ذات النمو المرتفع، قطاع الخدمات كبير، بالنظر لمستوى الدخل. والإتجار في الخدمات يمثل جزءا مهما مرتفع النمو من هذا القطاع؛ ونحن نربط بين ذلك وبين نشاط التعهيد Outsourcing متعدد الأنواع. فالإتجار في الخدمات يتوسع بسرعة من حيث الحجم والمجال. وانطلاقا من أصوله في مجال التعهيد في تكنولوجيا المعلومات، أضيفت إليه عمليات في مجال الأعمال، والخدمات الطبية المتخصصة، وتحرير الأفلام للتليفزيون، وتصحيح الامتحانات للمعلمين في الدول المتقدمة، وكتابة الخطب السياسية للسياسيين الذين تعوزهم الفصاحة. إن التوسع السريع في هذا القطاع كان ممكنا، جزئيا، بفضل استثمار ثقيل سابق في التعليم ما بعد الثانوي، بدأه راجيف غاندي الذي تنبأ بالإمكانات الاقتصادية لتكنولوجيا الحاسب والمعلومات بالنسبة للهند.

ولكن المهم على أرض الواقع، هو أن قاطرة النمو هذه والاقتصاد المحلي ليس من المرجح أن تكونا قاطرتين من القوة بما يكفي لتشغيل هؤلاء الذين تشملهم الهجرة من الريف للحضر التي تحدث في كل حالات النمو والتنمية المستدامتين. والأرجح من وجهة نظري هو أن قطاع الصناعة سوف يحتاج لأن يستمر في التوسع محليا وفي قطاع

الصادرات لكي يخلق التشغيل المطلوب. إن قاطرات خلق التشغيل الإضافية القوية شديدة الأهمية، ليس فقط لاستدامة النمو، ولكن أيضا للوفاء بالبعد الشمولي، فهي مهمة في إرساء الديمقراطية حيث دعم القاعدة العريضة مطلوب لدعم عملية الإصلاح والتحول. إن الهند مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. والبنية الأساسية والتعليم سوف يدعمان التنوع الاقتصادي. إن بعض أوجه التصلب في أسواق العمل سوف تتطلب إصلاحا من أجل المنافسة على مساحة متوسعة في سلاسل العرض العالمية.

إن الإصلاح في الهند عملية متواصلة، وهي صعبة. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة في يوليو ٢٠١٠ برفع سعر البترول على المستهلك، مما تسبب في إشعال احتجاجات في المناطق الريفية. لقد كان هذا هو التصرف الصحيح، وإن كان غير سهل سياسيا. إن الاقتصاد في حاجة لأن يتكيف مع نهج أكثر كفاءة في استخدام الوقود (كما تفعل دول أخرى كثيرة)، والحكومة تحتاج لحصيلة الضرائب لكي تمول الاستثمارات في الأصول الملموسة وغير الملموسة الداعمة للنمو.

لا تزال بالحكومة الهندية عناصر باقية من الأيام القديمة، حيث كانت الحكومة تضع يدها في كل شيء، وكان الدخول في مجال الأعمال يشبه كابوسا من التعقيدات والعلاقات والنفقات وما شابه.

إن الهند، مثل الاقتصادات الناشئة الكبيرة الأخرى – تملك كلا من حجمها ونموها المرتفع بوصفهما عاملا جذب رئيسيين للاستثمارات والأعمال الأجنبية. والسوق المستقبلي المحتمل هائل.

إنها بلد ذو كثافة سكانية عالية جدا. وعندما يقترن هذا ببنيتها الديمقراطية وحكم القانون، يضمن أن الناس سوف يعاملون بعدل. ولكنه يجعل تغيير موقع الأشياء والناس صعبا ومعقدا. إن بناء كل شيء تقريبا – الطرق، وخطوط الكهرباء الجديدة، والمطارات المتوسعة – يتطلب إعادة توطين الناس. ولكن كثيرا ما لا يوافق السكان وملاك الأراضي على ذلك، مما يعقد من العملية ويطيلها.

إن النظام المالي متطور بما يتناسب مع دولة ذات دخل قومي مثل الهند. والحكومة مستمرة في امتلاك الحصة الأكبر في معظم البنوك الرئيسية. وهذه الترتيبات تجعل من الممكن تمويل الحكومة حتى عندما يكون العجز لديها كبيرا نسبيا. وهناك بعض الخطر من مزاحمة الاستثمار الخاص. إن معدل الادخار الإجمالي كان مرتفعا تاريخيا، ولذلك فإن معظم الاستثمار المحلي ممول محليا. ومع ذلك فإن عجز حساب العمليات الجارية قد ارتفع مؤخرا. ولكن لا بأس، حيث إن النمو يمنع الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من الارتفاع بسرعة. ومثل الأسواق الناشئة الكبيرة الأخرى، فإن الهند مضطرة لأن تدير بعناية تدفقات رأسمالية عالمية من أجل الاستقرار والاتساق مع الأهداف الشاملة للنمو. وفي فترة ما بعد الأزمة، ومع أسعار الفائدة المنخفضة في الدول المتقدمة، فإن التحدي العاجل هو الحفاظ على السيطرة على حجم وتركيب التدفقات الرأسمالية الواردة التي تميل للتدفق إلى الاقتصادات ذات النمو الأعلى.

قد تبدو هذه أجندة ضخمة، وهي كذلك بالفعل. فهل يمكن التعامل معها؟ من دون سجل سابق في تسريع النمو، والإصلاح، والنجاح، قد يميل المرء إلى الإجابة بلا. ولكن الشعور الذي يخرج به المرء في الهند هو إحساس بالثقة في أن القدرة والالتزام لدى كل من القطاع الخاص والحكومة هما على مستوى المهمة. وهذا النوع من الثقة هو أصل غير ملموس يمكن بسهولة أن يبخس حقه[1].

إن الهند هي أكبر ديمقراطية تخوض هذه الرحلة الطويلة بالغة السرعة. ونجاحها المتواصل سوف يبين أن الحكم الديمقراطي والنمو والتنمية السريعين متوافقة مع بعضها بعضاً ويدعم كل منها الآخر. وسوف يضمن أن القيم الديمقراطية سوف تتضح حيث تنتقل الاقتصادات الناشئة إلى موقع الهيمنة في الاقتصاد العالمي. وهناك الكثير من الناس يريد لها بشدة أن تنجح.

---

(١) حيث أنهي مخطوطة هذا الكتاب، كانت المحطة رقم ٣ الجديدة في مطار إنديرا غاندي في نيو دلهي تفتتح بواسطة رئيس الوزراء دكتور مونموهان سينغ ورئيسة "التحالف التقدمي المتحد"، السيدة سونيا غاندي في الثالث من يوليو ٢٠١٠.

الفصل الرابع والثلاثون

إعادة النمو إلى البرازيل

رأينا في الجزء الثاني أن البرازيل كانت واحدة من الدول التي نمت بمعدل ٧٪ سنويا لأكثر من ٢٥ عاما. والواقع أن هذا النمو جاء مبكرا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت مع اليابان نحو سنة ١٩٥٠ ثم حدث شيء جدير بالملاحظة، فقد هبط النمو بدرجة كبيرة حوالي سنة ١٩٧٥ ليتساوى تقريبا مع معدل نمو السكان، وبذلك انخفض متوسط الدخل الفردي عن الارتفاع، وظل ثابتا على مدى السنوات الخمس والعشرين التالية.

بحلول سنة ١٩٧٥، أصبحت البرازيل دولة متوسطة الدخل. وقد يكون هناك ما يغري المرء بأن يعزو التباطؤ اللاحق إلى التحديات المرتبطة بالتحول إلى الدخل المتوسط. ومن المؤكد أن هذا جزء من التفسير، ولكن البرازيل في الحقيقة حالة معقدة لدرجة مدهشة.

لقد كان التباطؤ مصحوبا بتغييرات في النظام، من الديمقراطية إلى الدكتاتورية العسكرية ثم العكس. كما كان مرتبطا بإفراط مالي حكومي أدى إلى نوبات متعددة من التضخم المفرط المدمر الذي تم التغلب عليه أخيرا في تسعينيات القرن العشرين. وقد اتجهت السياسات أيضا إلى الداخل وبعيدا عن الاقتصاد العالمي مع تركيز على بدائل الواردات بوصفها أسلوبا لاستدامة النمو. وقد كان يمكن – وحدث بالفعل – أن ينجح هذا لفترة، ولكن الانفصال عن الاقتصاد العالمي يسفر في النهاية عن تكاليف مرتفعة وإنتاجية منخفضة. وفي النهاية يتباطأ النمو.

إن البرازيل غنية بالموارد الطبيعية، وقد ساعدت هذه الموارد على استدامة النمو.

ولكن كما رأينا، فإن ثروة الموارد الطبيعية في ذاتها لا تديم النمو إلى أجل غير مسمى. إن النمو طويل المدى مرتبط بتعزيز رأس المال البشري والتطور الهيكلي للاقتصاد. والموارد الطبيعية يمكن أن تساعد.(ولكن هذا لا يحدث غالبا) لو أن تدفقات الدخل استخدمت في القيام باستثمارات من شأنها أن تسهل التحول الهيكلي وتدعمه.

وهذا لم يحدث في البرازيل حتى وقت قريب. فالبرازيل.- مثل الكثير من دول أمريكا اللاتينية وأجزاء من أفريقيا - لديها واحد من أعلى مستويات التفاوت في الدخول في العالم. وقد عكس هذا نمطا من انخفاض الاستثمار في التعليم بالنسبة لجزء كبير من السكان، وحيث حُدِّثت الزراعة، تحركت هذه المجموعة إلى المدن. وحيث أن هذه الأسر كانت تفتقر للتعليم لدرجة لا تسمح لها بالمشاركة في الاقتصاد الحديث، فقد انتهى بها الأمر إلى الأحياء الفقيرة أو مدن الصفيح (تسمى فافيلاز Favelas). وتطورت البرازيل إلى اقتصاد ثنائي: أحدهما غني نسبيا، نموه مقيد بالقوى المعتادة التي تقيد نمو الاقتصادات المتقدمة نسبيا، وآخر فقير حيث ديناميكيات نمو المرحلة المبكرة التي سبق أن ناقشناها لم تكد تبدأ، وهو ما يعزى إلى انفصاله عن الاقتصاد المحلي الحديث والاقتصاد العالمي.

مع حلول أواخر تسعينيات القرن العشرين، أصبحت البرازيل في الواقع دولة ذات دخل متوسط بأخذ المتوسط الحسابي بين اقتصاد غني نسبيا واقتصاد فقير نسبيا داخل الحدود نفسها. وكان هذا بشكل أساسي نتيجة لفشل كبير في الانخراط في ديناميكيات النمو.

في أواخر تسعينيات القرن العشرين، وعلى مدى العقد الماضي، وتحت قيادة الرئيسين كاردوسو ولولا دي سيلفا، تسارع النمو مرة أخرى. وما من شك في أن الأثر الإيجابي للإدارة الفعالة للاقتصاد الكلي والاستقرار كان سببا مهما. ولكن الأكثر أهمية، هو أن البلد وقادتها أضافت عناصر مهمة إلى مزيج سياساتها بإعادة توزيع الدخل، وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، والاستثمار بكثافة في الجزء من السكان المحروم من الاستثمارات، أو في "الاقتصاد الثاني" إن شئت. والنتيجة هي

أن الاقتصاد استعاد الكثير من الديناميكيات الهيكلية للنمو المرتفع المستدام، بما في ذلك الاستيعاب والتشغيل المثمر للموارد البشرية غير المستغلة. وفي دول أخرى يرتبط هذا الأمر بعملية موازية من التحضر. ولكن السكان في البرازيل حضريون بالفعل بدرجة كبيرة. إن الجزء غير المستثمر فيه من الاقتصاد يعيش في المدن والأحياء الفقيرة، ولهذا توسعت الحكومة في الاستثمار في مدن الصفيح بالتوازي مع التزامها بتوزيع الدخل وإتاحة تعليم جيد.

وفقا لإجماع الآراء – الذي أشارك فيه – فإن تلك التغييرات قد استعادت دعائم النمو المرتفع المستدام إلى الاقتصاد بدرجة كبيرة. وقد ساعد النجاح على غرس المنهج الشمولي في الثقافة السياسية والاجتماعية. ومن المعقول أن يتوقع المرء للبرازيل أن تشق طريقا نحو وضع الاقتصاد المتقدم خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة. وبعدد سكان يصل إلى ٢٠٠ مليون نسمة، سوف تصبح البرازيل أحد أكبر الاقتصادات في العالم، ومحركا مهما للنمو في أمريكا اللاتينية.

وعلى سبيل المثال، فإن نمو أمريكا اللاتينية على نطاق أوسع قد استعاد أو فاق مستويات ما قبل الأزمة، جزئيا بمساعدة من الصلات التجارية مع آسيا (وبالطبع مع حجم آسيا ونهضتها التنموية).

الفصل الخامس والثلاثون

الطاقة والنمو

هل نحن في طريقنا إلى نفاد البترول والخلاص من مشاكله؟ ربما لا. ولكن قضايا الطاقة والبيئة يمكن أن تؤدي بنا إلى التباطؤ.

إن البترول في باطن الأرض أصل. وهو يمكن أن يستخرج ويباع، أو يترك في باطن الأرض ويستخرج لاحقا لو أن من المتوقع للأسعار أن ترتفع. ولو استخرج الآن وبيع، فإن حصيلة البيع يجب أن تستثمر في أصول مالية، ولنقل في سندات. والعائد المتوقع من اتخاذ أي من الفعلين سوف يكون متساويا تقريبا: وإلا فإن كل مالكي الأصل إما سوف يتركونه في باطن الأرض وإما سوف يستخرجونه. وفائض العرض أو الطلب الناتج عن ذلك سوف يتسبب في ضبط السعر. وهذه تعرف باسم قاعدة هوتلينج Hotelling's Rule. إن سعر مورد قابل للنفاد مثل البترول لا بد أن يرتفع بمعدل مشابه لمعدل زيادة قيمة الأصول الأخرى.

ولكن هناك تعقيدات، هناك إعاقات للعرض، ومفاجآت العرض والطلب. ويبدو من الواضح تماما، على سبيل المثال، أن مدى النمو في طلب الأسواق النامية كان مفاجأة سوقية. وإلا إنه لو كان متوقعا فإن الأسعار كانت سترتفع بشكل أسرع وأكثر تدرجا، وليس ارتفاعا مفاجئا كما حدث في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وكذلك فإن فتح الصنبور وغلقه ليسا عملية عديمة التكلفة. إذن فإن قوى قاعدة هوتلينج تتعامل مع الاحتكاكات التي تسبب انحرافات عن النتائج المتوقعة.

لكي نفسر تاريخ انخفاض الأسعار الحقيقية للبترول حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين، ثم مرة أخرى بعد ذلك حتى قفزة الأسعار في ٢٠٠٧، أعتقد أنه علينا أن نفترض أنه كان هناك تسلسل طويل من مفاجآت العرض الإيجابية، ولنقل إننا اكتشفنا أن لدينا بترولا أكثر مما كنا نعتقد.

ما الذي نستطيع أن نتوقعه في المستقبل؟ إن الطلب الآتي من الاقتصادات الناشئة يحتمل أن يتجاوز توقعات العرض، وسعر البترول سوف يرتفع. ولكن هناك قوى اعتدال سوف تقيد الارتفاع. أولاها، إن الخبرة تنبئنا بأن الأسعار المرتفعة سوف تقلل من معدل زيادة الاستهلاك، وإن ليس فورا. والأمر يحتاج إلى قليل من الوقت حتى يوائم المستهلكون سلوكهم والمعدات التي يستخدمونها. ولكن المؤكد أن الأسواق سوف تصبح أكثر كفاءة في استخدام الطاقة. وثانيتها، إن الدول النامية تستخدم إعانات الطاقة على أسس مختلفة، ومن المعروف الآن أن هذه الإعانات تتفق في سوقها بالنسبة للنمو على المدى الطويل. والمعونات يجري التخلص منها حاليا في الاقتصادات الناشئة الرئيسية وفي الكثير من دول العالم النامي. والبرازيل تأتي في المقدمة بالنسبة للاستخدام الفعال للوقود الحيوي.

القوة الثالثة والأكثر أهمية، هي أن نطاقا واسعا من مصادر الطاقة البديلة يصير قابلا للتطبيق اقتصاديا من دون إعانة حيث يزيد سعر البترول، وحيث يرتفع سعر البترول، فإن الاقتصادات سوف تتنوع إلى حد ما بعيدا عن البترول، وهذا سوف يقلص من الطلب والضغط الصعودي على السعر بينما يزيد في نفس الوقت من عرض الطاقة.

والرابعة هي أن الاقتصادات الناشئة تصير أقل كثافة في استخدام الطاقة كلما تصبح أكثر ثراء. إن الدول المتقدمة تستهلك كثيرا من الطاقة، ولكنه ليس كثيرا بالنسبة لإنتاجها. والطريق المختصر لقول ذلك هو: كثافة الطاقة تنخفض مع ارتفاع مستويات الدخل. واستهلاك الطاقة سوف يبقى مرتفعا نتيجة لنمو الاقتصاد الناشئ، ولكن ليس بما يتناسب مع زيادة الدخول والإنتاج.

لو جمعنا كل هذا معا، ومع المصادر المعروفة للطاقة وتكلفتها، ومع احتمالات الابتكار التكنولوجي كاستجابة لتكلفة الطاقة المرتفعة، فسوف تصبح الطاقة أكثر تكلفة، ولكن ليس إلى مستوى يؤدي إلى تقليص احتمالات النمو في الاقتصادات العالمية.

سوف يكون للسياسات أثر بارز على هذا المسار، وعلى التحول، وعلى البيئة. إن الغاز الطبيعي أنظف من البترول. والفحم يُنتِج من كل من الغبار وثاني أكسيد الكربون أكثر من الاثنين السابقين لكل وحدة منتجة من الطاقة. ولو ارتفعت أسعار البترول والغاز الطبيعي، فإن بعض الدول الناشئة سوف تستخدم الفحم في توليد الكهرباء. ولهذا فإن عملية الاستبدال هذه يمكن أن تكون لها آثار بيئية عكسية خطيرة. ولكي نتجنب هذه الآثار العكسية، سوف نحتاج إلى تقنين بيئي. ووجود سعر عالمي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون يمكن أن يساعد على خلق الحوافز المناسبة.

وعموما، فإن أسعار النفط المتزايدة مع الشكاوى الكثيرة بشأنها عامل إيجابي، من حيث إنها تخلق حافزا ذا قاعدة عريضة لكفاءة الطاقة والاستثمار في تكنولوجيا الطاقة الكفء والصديقة للبيئة. ومن الملاحظ أن سياسات الطاقة المستقبلية تقوم على رفع أسعار الطاقة الآن عن طريق الضرائب وعلى استخدام العائد لدعم الاستثمار في التكنولوجيا التي تحل مشكلات كفاءة الطاقة وتواجه التحديات البيئية. والاستثمار في التكنولوجيا من دون رفع الأسعار لا فائدة من ورائه، لأن الأسعار مطلوب منها أن تخلق حوافز مناسبة على جانب الطلب.

أوروبا، التي تعتمد بكثافة على مصادر خارجية للبترول، اتبعت هذا النوع من المنهج في سياسات الطاقة وتسعيرها. ولكن الولايات المتحدة لم تتخذ هذا الطريق بعد. وقد حان الوقت لأن يتغير مبدأ عدم التدخل في شئون الطاقة في الولايات المتحدة، على الرغم من أن مسار التحول أكثر صعوبة في أعقاب الأزمة. ويتوقع المفكر الاقتصادي البارز كين روجوف Ken Roggof، أن تتحول كارثة تسرب بترول شركة بريتش بتروليوم BP في خليج المكسيك إلى محفز لتحول رئيسي في سياسات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالطاقة والبيئة. ونستطيع أن نأمل جميعا في أن يكون على حق في ذلك[١].

(١) Kenneth Rogoff , "Can Good Emerge from the BP Oil Spill?" *Project Syndicate*, July2, 2010.
. يمكن الرجوع لمقالات بروجكت سينديكيت المكتوبة بواسطة باحثين وكتاب متميزين على الموقع الإلكتروني www.project-syndicate.org.

الفصل السادس والثلاثون

تحدى تغير المناخ ونمو الدول النامية

قد يكون الاحترار العالمى أعقد التحديات أمام قدرتنا على الحكم العالمي اليوم. وبعد سنين كثيرة من العمل الدءوب من قبل علماء وخبراء بيئة متفرغين، يعتقد أغلبية الناس أنه توجد مخاطر مهمة لتغير في المناخ مرتبطة بإنتاج غازات الاحتباس الحراري بواسطة الإنسان. وهناك أغلبية متنامية من الحكومات والأمم تأخذ المشكلة مأخذ الجد بطرق مختلفة متعددة.

إن هناك بعض التناقض، ولكن لا يبدو حتى الآن أنه تغلب على الإجماع البازغ، حتى في أوج الأزمة الاقتصادية الصعبة. فبعض المشككين يدعون أن الرؤية العلمية الشاملة قد نحيت وأن المشكلة مبالغ فيها. وآخرون يقرون بأنه قد توجد مشكلة احترار، ولكنهم يجادلون بأنه من المبكر أن نعرفها جيدا. والمشكلة مع ذلك المنهج الأخير هي أن الانتظار حتى نعرف المزيد يزيد من الخطر.

بعض المعلقين المتعمقين يوافقون على أنه بإبطاء أو بعكس اتجاه انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فإننا "نشتري بوليصة تأمين" أكثر مما نتفادى شيئا مؤكدا. ولكن هذا الملمح من التحدي يجعل مواجهته أكثر صعوبة. فنحن لا نملك خبرة كبيرة في التأمين على أساس عالمي. ولكن لو كنا في سبيلنا لأن نفعل، فعلينا أن نقوم به معا. فلن تستطيع دولة منفردة أو مجموعة فرعية من الدول أن تحل المشكلة. إن بيئة منخفضة الكربون هي مصلحة عامة.

من المفهوم على نطاق واسع أن النشاط الإنساني قد شارك خلال العقود القليلة الماضية في زيادة رصيد غازات الاحتباس الحراري فى الغلاف الجوي. ولكن لا يزال هناك عدم تأكد جدير بالاعتبار من حجم التأثير فى درجات الحرارة والمناخ. إن مدى

اختلاف درجات الحرارة لا يزال واسعا[1] وهناك عدم تأكد بشأن تأثير أي مستوى معين من الكربون في الجو على متوسطات درجات الحرارة.

على الرغم من الاختلافات الحالية حول مغالاة العلماء في المخاطر، فإن المجتمع العلمي كان - بشكل متوازن - أمينا تماما بشأن عدم التأكد وبشأن القدرة على التنبؤ في هذه المرحلة. ويستطيع المرء أن يستخلص من العلماء أن الكثير سوف يعتمد على ما يحدث لغطاء السحب نتيجة للاحترار. وهذا يجعل التنبؤ صعبا بدرجة كبيرة بسبب تعقد نظام المناخ.

في السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة، دخلنا مرحلة جديدة من التعامل مع تغير المناخ، من إقناع الناس بأن هناك مشكلة إلى فعل شيء بشأنها. وهذه المرحلة الثانية تحد ضخم، وأكبر كثيرا مما كنا نظن، جزئيا بسبب الارتباط بين المدخلات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية المطلوبة لوضع إستراتيجية طويلة المدى يمكن لها أن تنجح ويمكن أن تتفق مع القيم والاحتياجات والتوقعات والأهداف بالنسبة لتنوع عريض من الناس والدول.

إن كلمة مختصرة بشأن المصطلحات كما نشأت في مناقشات الاحترار الكوني في السنوات الماضية قد تكون مفيدة بالنسبة لهؤلاء الذين ليسوا طرفا في المناقشات الدائرة يوما بيوم. (أعتذر لأولئك الذين يعرفون ما سأقوله.) إن الاستجابة لتغيرات المناخ المحتملة والفعلية تنطوي على نوعين من الأفعال: التلطيف والتكيف. "التلطيف" يشير إلى الأفعال التي تؤدي إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وهذه

---

(١) أحدث التقديرات الموثوقة عن انبعاثات الكربون وآثارها يمكن الاطلاع عليها في تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، المنشور لحساب برنامج الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية البشرية يعتمد بكثافة على تقارير اللجنة متعددة الحكومات لتغير المناخ. وتلك هي الهيئة التي تجمع وتقيم الأدلة العلمية على تغير المناخ. والتقرير الرابع للجنة متعددة الحكومات لتغير المناخ لسنة ٢٠٠٧، IPCC Fourth Assessment Report of 2007 (أحدث تقارير اللجنة) متاح على الموقع الإلكتروني للجنة، www.ipcc.ch. والتقرير الخامس تحت الإعداد ولم يكتمل بعد.

الأفعال تتضمن زيادة كفاءة استخدام الطاقة، والتقليل من استهلاك الطاقة (من خلال وسائل النقل العام، وتصميم المدن والمباني، ... إلخ)، وتقليل الانبعاثات من المصادر المعروفة، وزيادة معدل إزالة الكربون من الغلاف الجوي؛ ومن الأمثلة على الحالة الأخيرة إعادة زراعة الغابات المزالة والتشجير. والتلطيف يمكن أيضا أن يتضمن أنشطة من شأنها أن تزيد من قدرة الغلاف الجوي، الخارجي على عكس الحرارة، وذلك للحد من دخول الإشعاعات المولدة للحرارة إلى الغلاف الجوي.

أما "التكيف" فهو يشير إلى الأفعال التي يقوم بها الناس والدول والمجتمعات للتعايش مع تغيرات المناخ التي حدثت بالفعل. وهذه تتضمن تغيير المحاصيل التي تزرع، وتغيير تقنيات الري، وبناء حواجز للحماية من ارتفاع مستويات المحيطات أو الانتقال بعيدا عن المناطق الساحلية الواطئة، وشراء أجهزة التكييف، وتهيئة الرعاية الصحية للاستجابة للأنماط المتغيرة من الأمراض، وباختصار، نطاق ضخم من الاستجابات للتغيرات في المناخ ومعدلات درجات الحرارة وآثارها.

كتقدير أولي، يتم القيام بالتلطيف من أجل التقليل من فرص الاحتياج لتكيف كبير والتكلفة التي يتطلبها، والاثنان مرتبطان بوضوح لأن اختيارات التكيف وتكاليفه تحدد جزئيا الثمن المطلوب لشراء بوليصة التأمين في شكل التلطيف.

سوف أركز على التلطيف لأن التوفيق بين التقليل العالمي الفعال لثاني أكسيد الكربون واستيعاب نمو الدول النامية هو جوهر تحدي المناخ، وهو لحد كبير أصعب مشكلة تحتاج إلى حل. ومع التركيز على التلطيف، فأنا لا أفترض أن التكيف ثانوي في أهميته. فالواقع أنه في بعض السيناريوهات التي يفشل فيها التلطيف أو يفوت أوانه، فإن التكيف قد يصبح المنهج الغالب. كما أن عناصره التوزيعية ذات أهمية إنسانية وأخلاقية فائقة.

إن جهود التلطيف "العابر للحدود" هي أنشطة تلطيف تتخذ في دولة معينة وتمول وتكلف بواسطة كيان (حكومة، أو مرفق عام، أو شركة بترول) خارجي (أجنبي) يكون لديه التزام بالتلطيف أو هدف منه في بلده الأصلي. إن المحاسبة والقواعد والعمليات الخاصة بالتلطيف العابر للحدود تسمى في برتوكول كيوتو Kyoto Protocol آلية

التنمية النظيفة Clean Development Mechanism (CDM) وفي المناقشات والتشريعات في العديد من الدول يشار أحيانا إلى التلطيف العابر للحدود كـ "تعويضات دولية". التعويضات المحلية شيء مشابه ولكنه يطبق بين كيانين داخل نفس الدولة. وكل من نوعي التعويضات يحدث آليا في نظام عالمي للإتجار في الكربون.

الدول النامية

إن الدول النامية ذات النمو المرتفع تضم أكثر من نصف سكان العالم. وقد قلت في الجزء الأول إنه بحلول منتصف القرن، أو بعد ذلك بقليل، سوف يقارب الكثير منها مستويات دخل الدول المتقدمة، مع ما يقترن بذلك من أنماط استهلاك، واستخدام للطاقة، وانبعاثات الكربون. وهذا هو تقريبا نفس الوقت الذي سوف يصبح فيه مخزون الغلاف الجوي من ثاني أكسيد الكربون كبيرا بدرجة خطيرة. والنحو الذي سوف تكون عليه هذه الأنماط من النمو وكيفية تعاملنا معها هي القضية المركزية التي تواجهنا. ولو كانت تلك الأنماط مثيلة لأنماط الحاضر، فإن معركة تغير المناخ سوف تكون معركة خاسرة.

إن دول مجموعة العشرين تحقق ما يقرب من ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتضم حوالي ثلثي سكان العالم. ونصيب الأسد من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية لتحدي التلطيف يقع في اختصاص مجموعة العشرين التي تضم الدول المتقدمة، وعدد قليل آخر من الدول كثيفة السكان والتي يحتمل أن تحقق نموا مرتفعا مثل مصر ونيجيريا والمكسيك[٢]. إن نصيب الدول النامية المرتفعة النمو من الناتج المحلي الإجمالي سوف يزداد، ومعه نصيبها من الانبعاثات العالمية.

---

(٢) هذا لا يعني أن بقية الدول النامية يمكن تجاهلها. فهذه الدول أيضا سوف تنمو، وهي بالتأكيد معرضة لأضرار محتملة من تغير المناخ. أضف إلى ذلك أن إعادة زرع الغابات والتشجير سوف يتطلبان انضمام عدد أكبر من الدول بشروط مفهومة وعادلة.

في العقود الخمسة القادمة سوف تأتي تقريبا كل الزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الدول النامية مرتفعة النمو. وهذا نتيجة لحجمها (٣,٥ بليون نسمة) ونموها المقدر.

وقد تكون إحدى وسائل حل المشكلة الحد من نمو الدول النامية. وقد قلت بهذا ضمنا اقتراحات التلطيف المبكرة. ولكن هذا لن ينجح؛ فهو ليس عادلا ولا مقبولا بالنسبة للعالم النامي. وفرض هذا الأمر سوف ينطوي على عقوبات تعريفية وتجارية، وسيؤدي في النهاية إلى التراجع عن الكثير من التقدم الذي تحقق في تشكيل الاقتصاد العالمي على مدى نصف القرن الأخير.

إن السؤال الجوهري كما أراه أنا على الأقل هو التالي: هل يوجد أمام الدول النامية سبيل تتبعه في طريقها لتحقيق وضع الدولة المتقدمة (مع السماح بزيادة استهلاك الطاقة وانبعاثات الكربون لبضع سنوات) من شأنه أن يصل بها إلى ما ينظر إليها باعتبارها مستويات آمنة من الانبعاثات العالمية في حوالي خمسين عاما؟ والإجابة إنه ربما، وإن التحدي هو أن نبدأ في انتهاج مثل هذا السبيل.

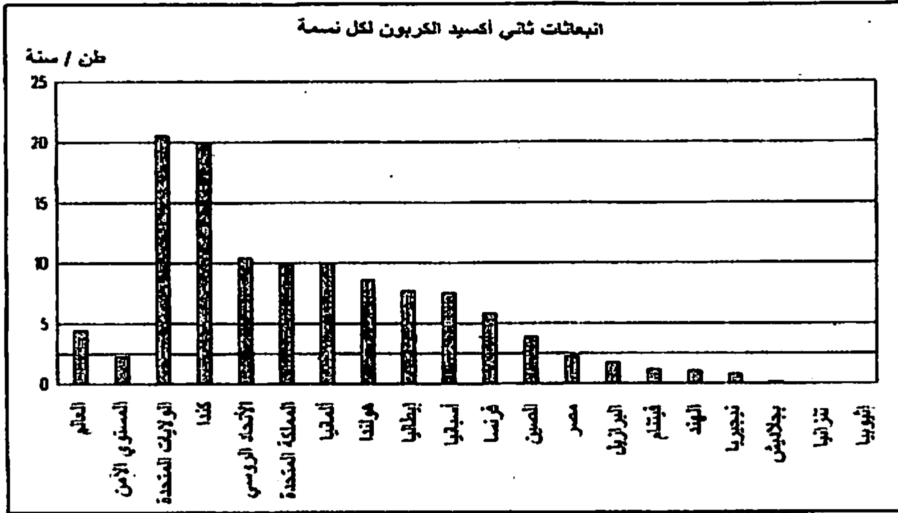
ومن وجهة نظري، أن الطريقة الوحيدة للوصول إلى اتفاقية عالمية حول إستراتيجية التلطيف هو أن نبدأ بفهم مشترك للشكل الذي يمكن أن يكون عليه مثل هذا السبيل. وبدون هذا، سوف يكون من الصعب - في أفضل الأحوال - أن نحدد الأدوار والمسئوليات للفئات المختلفة من الدول المتوافقة على إطار زمني شامل لمعالجة مشكلة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. في الوقت الحالي، ليس لدينا الرؤية المشتركة الضرورية.

البيانات

الولايات المتحدة وكندا تبعثان سنويا حوالي عشرين طنا لكل فرد في الوقت الحالي. والبيانات الخاصة بمجموعة مختلفة من الدول مبينة في الشكل أدناه. والدول المتقدمة الأخرى تقع في مدى يتراوح بين ٦ أطنان و١٢ طنا لكل فرد. وفرنسا - بمعدل ستة أطنان للفرد - تقع عند الحد الأدنى بسبب استخدامها الكثيف للطاقة النووية في

توليد الكهرباء. المتوسط الدولي (٤,٨ أطنان) والمستوى الآمن (٢,٣ طنا) مبينان أيضا على يسار الشكل. الدول النامية عموما تقع تحت مستوى ٢,٣ طن للفرد، باستثناء الصين التي يصل معدلها إلى ٤,٨ أطنان.

تغيير المناخ و نمو الدول النامية



هذا بالضبط هو الوضع الراهن. وبدون جهود كبيرة للتلطيف، فإن المستقبل يبدو أسوأ، ولو أن الدول النامية مرتفعة النمو قاربت المستوى الأوروبي البالغ عشرة أطنان لكل فرد خلال خمسين عاما أو أقل، فإن متوسط الانبعاثات العالمي لكل فرد سوف يرتفع من ٤,٨ أطنان إلى ٩ أطنان للفرد، أي حوالي الضعفين، وأربعة أضعاف المستوى "الآمن" كما حددته اللجنة الحكومية المشتركة لتغير المناخ **Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC)** وهو ٢,٣ طنا. أما لو تجاوزت الدول النامية متوسط الاتحاد الأوروبي وبدأت في أن تكون أقرب إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، فسيكون معنى ذلك أن نتحدث عن معدل عالمي يتجاوز العشرة أطنان بكثير.

لكن لماذا يمكن أن يحدث ذلك؟ حسن، كما ذكرنا سابقا، فإن الفحم متوفر بكثرة في الصين والهند، وهو مصدر طاقة رخيص لتوليد الكهرباء. وهو أيضا "قذر". فهو

ينتج غبارا يسبب تلوثا وأمطارا حمضية محلية، على الرغم من أنه يمكن تنقية هذا الغبار ببعض التكلفة. ولكنه أيضا ينتج الكثير من ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الطاقة، أكثر من البترول، وأكثر كثيرا من الغاز الطبيعي. ومع وجود الكثير من محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالفحم، فنحن في سبيلنا لأن نحتاج إلى اصطياد الكربون وتخزينه(*) وبتعبير آخر، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سوف تزداد بدرجة خطرة.

إن النمو في الدول النامية في سبيله لأن يكون مسئولا عن كل الزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تقريبا خلال نصف القرن القادم. وبدون إستراتيجية معقدة ممتدة زمنيا للتلطيف العالمي، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مقدر لها أن تتضاعف (وربما أكثر من ذلك، والأمر يعتمد على درجة تشاؤمك). إن الانبعاثات من الدول النامية عالية النمو قد تتجاوز المستويات الآمنة. ولهذا فإن تلطيفا جسورا تقوم به الدول المتقدمة الحالية بنفسها لا يستطيع أن يحل المشكلة.

والآن، فلنفترض أن لدينا إستراتيجية جسورة للتلطيف في الدول المتقدمة... وهو ما سوف نتناوله بالتفصيل بعد قليل. على المدى القصير (السنوات العشرين القادمة)، سوف يفوز النمو في السباق بين نمو الدول النامية وتكنولوجيا الكربون المنخفض التي يمكن تحمل تكلفتها. انبعاثات الكربون العالمية سوف ترتفع، لا تنخفض. ولكن الأمر يمكن أن ينعكس بعد ذلك حيث تقارب الدول النامية مستويات دخول الدول المتقدمة، وحيث تستوعب وتستخدم وتبدأ في تطوير تكنولوجيات للكربون المنخفض. إن السياسات العالمية والمشاركة في تحمل الأعباء يمكن أن تؤثر على معدل الاستيعاب، وسوف يكون لذلك أثر مفيد في تقليل معدل نمو انبعاثات الدول النامية. دعنا الآن ننتقل إلى المسار الزمني الذي يصاحب هذا التصور العام.

(*) اصطياد الكربون وتخزينه Carbon Capture and Storage: هي عملية تجميع ثاني أكسيد الكربون المنبعث من عمليات صناعية ومحطات توليد الكهرباء التي تعمل بالوقود الأحفوري ونقله إلى مواقع للتخزين داخل تكوينات جيولوجية تحت سطح الأرض. والهدف من هذه العملية هو منع كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون من الانبعاث إلى الغلاف الجوي وتلويثه، وهي وسيلة من وسائل "التلطيف" - المترجم.

كيف نتوصل إلى مستويات آمنة مع مرور الوقت؟

إن مبدأ "مسئوليات مشتركة ولكنها متمايزة" الذي أرسته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) وبروتوكول كيوتو، تقر بأن الحلول التي سوف يكون لها أي حظ من القبول ستنطوي على أدوار غير متماثلة بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية على أصعدة مختلفة. بالنسبة للدول النامية الأعلى نموا، فإن هذا يعني أن أدوارها في جهود تغير المناخ سوف تتطور باستمرار، ثم تصبح أخيرا متوافقة مع أدوار الدول المتقدمة الأخرى التي سوف تلتحق بها "بالتدريج". إن التحدي يكمن في تحديد المسئوليات المتمايزة بمثل هذا الأسلوب من أجل إيجاد سبيل لتحقيق أهداف انبعاثات آمنة من دون الإضرار بنمو الدول النامية.

إن تنفيذ مثل هذا المسار الزمني مسعى معقد إلى حد ما. والهدف من هذا المسعى في الممارسة هو الوصول إلى ٢,٥ طنا تقريبا لكل فرد على مستوى العالم خلال خمسين عاما. وهذا ليس على وجه التحديد هو المستوى الآمن المقدر حاليا، ولكنه قريب جدا منه. والواقع أنه ليس المهم الهدف المحدد الذي تضعه الآن لأنه سوف يراجع مرات عديدة خلال العقود القادمة للتجاوب مع المعلومات الجديدة حول المخاطر، والتكنولوجيا، والتكاليف. إن الهدف هو أن نبدأ على الطريق الصحيح وليس إمعان النظر في مستقبل بعيد لا نستطيع أن نتعرف عليه من دون أن نبدأ الرحلة[٣].

---

(٣) في السنوات الأخيرة، كرس الكثير من المناقشات (بما في ذلك المناقشات التي جرت في كوبنهاجن) لتحديد أهداف طويلة المدى، سواء بالنسبة لدرجات الحرارة أو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل نسمة. وهذا تضييع للوقت إلى حد كبير. فهي تصرف الانتباه عن مهمة تحديد أهداف قصيرة المدى. أضف إلى ذلك، أن تحديد أهداف على مدى أطول فيه كثير من المخاطرة، لكل من الدول المتقدمة والنامية. فنحن لا نعرف بالضبط في هذه المرحلة ما هو الثمن الذي سنحتاج لدفعه أو ما التكاليف التي سنتكبدها للوصول إلى تلك الأهداف، ولن نعرف ذلك لعقود عديدة.

إن الطريق لتحقيق أهداف بعيدة المدى ذو مراحل متعددة. فالدول المتقدمة تحتاج لأن تنخرط في إستراتيجيات للتلطيف تصل بها إلى الهدف خلال خمسين عاما. وتنفيذ هذا الأمر ينطوي على عوامل كثيرة، بما في ذلك زيادة كفاءة الطاقة، وتسعير الطاقة على نحو يخلق حوافز للكفاءة، وتنمية تكنولوجيات جديدة ذات كفاءة في استخدام الطاقة وكربون منخفض.

من أجل الإبقاء على انخفاض تكاليف الخفض المستهدف في الكربون، يجب أن تحصل الدول المتقدمة على المساندة في التلطيف الذي تقوم به وتتحمل تكلفته في الدول النامية. وهذا النظام العابر للحدود يتطلب تعاونا من الدول النامية.

الدول النامية سوف تنمو، وحيث يحدث هذا، سوف تزيد من استهلاك الطاقة وانبعاثات الكربون. ولكنها سوف تلغي دعم الطاقة وترفع من كفاءة استخدامها، وهي خطوة في صالح النمو وليس العكس[٤] وحيث يمضي الوقت، سوف تستوعب الدول النامية تكنولوجيات جديدة من الدول المتقدمة. وسوف يتناقص نمو الانبعاثات ثم ينعكس. وسوف يكون هناك احتياج لحوافز للدول النامية لكي تستوعب تلك التكنولوجيا. ويمكن مساعدتها بالمحافظة على تكلفة التكنولوجيا منخفضة، وبالمساعدة في عملية نقل التكنولوجيا الطبيعية من خلال الآلية العابرة للحدود.

وأخيرا، وحيث تنمو تلك الدول، فإن انبعاثاتها سوف تبدأ في أن تكون أكثر تشابها مع انبعاثات الدول المتقدمة الآخذة في الانخفاض. وسوف يؤدي النمو إلى تقاربها التدريجي، حيث سيندمج معدل الانبعاثات لكل فرد في الدول النامية مع نظيره في الدول المتقدمة.

إن الأمر معقد لحد ما لأنه لا بد أن يشتمل على تفاوتات من شأنها أن تتحول عبر الزمن من أجل أن تستوعب نمو الدول النامية. ولكن عندما تفكر في الأمر، ستجد أنه لا يوجد أي بديل. فخطط معالجة الانبعاثات التي يقل مستواها كثيرا عما وصفته توا

(٤) See *The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development*, May 2008, at www.growthcommission.org القسم الخاص بتغير المناخ يشرح بعض القضايا.

بالنسبة للدول النامية تنطوي على احتمالات كبيرة لتخفيض نموها. والدول النامية لن تقبل بها. إن الدول المتقدمة قد تحاول أن تفرضها، وقد يترتب على ذلك صراع اقتصادي، مع نتائج لا يمكن التنبؤ بها بتاتا.

لقد جرى على نطاق واسع تصوير اجتماع كوبنهاجن في نوفمبر ٢٠٠٩ باعتباره كارثة. فقد فشل في الوصول لإبرام اتفاقيات بشأن خطط الانبعاثات بالنسبة لمجموعات مختلفة من الدول. ولكن هذا لم يكن مفاجئا، حيث لم يكن هناك فهم مشترك لما يمكن أن تكون عليه خطط مستقبلية ملائمة. وبنفس القدر من الأهمية، كل الدول تنظر إلى الالتزام بأهداف طويلة المدى كمخاطرة كبيرة، حيث لا أحد لديه أي فكرة مجسدة عما ستكون عليه التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للوفاء بهذا الالتزام في السنوات المقبلة. كما أننا لن نكتشفها إلا بوضع خطة معقولة في المدى القريب واستكشافها حيث نسير فيها. إن الأهداف الملزمة طويلة المدى تبدو جيدة، ولكنها في الحقيقة أسلوب رديء لحل مشكلة مزمنة معقدة تنطوي على عدم تأكد كبير وتحفل بالجديد باستمرار.

الذي يبعث على السرور هو أنه على الرغم من تصور الفشل، فإن هناك علامات على تقدم كبير. فدول كثيرة، وكيانات لا تصل إلى مستوى الدولة، وشركات، وأشخاص عاديين مثلنا، يقومون الآن بالفعل بتغيير سياساتهم وسلوكهم بحيث يتحركون في الاتجاه الصحيح. وهذا يتضمن الدول الكبيرة المهمة مثل الصين والهند والبرازيل، حيث توجد حاليا خطط جسورة للتعامل مع كفاءة استخدام الطاقة، والقضايا البيئية المحلية، وانبعاثات الكربون(٥) إن الصين والهند قد انخرطتا بالفعل في سياسات لتقليص كثافة

---

(٥) يمكن الاطلاع على وصف مفصل لبرامج الصين للطاقة الخضراء وإستراتيجيات كفاءة الطاقة في مقال في مجلة McKensey Quarterly (may 2009). "China's Green Opportunity," by Martin Joerss, Jonathan R. Woetzel, and Haimeng Zhang.

الهند طبقت تحولا إلى الغاز الطبيعي المضغوط في المركبات ثلاثية العجلات ذات الانبعاثات العالية في المدن الرئيسية، البرازيل حققت تقدما كبيرا في التحول إلى نظام النقل المعتمد على الإيثانول، وتوجد أمثلة كثيرة أخرى.

الطاقة والكربون في اقتصاديهما، على نحو متسق مع النمو. وهما تقران بأن استهلاك الطاقة وانبعاثات الكربون سوف ترتفع في المدى القصير والمتوسط، ولكنهما تتوقعان أنها سوف تعكس اتجاهها في النهاية وتبدأ في الهبوط.

وربما يكون مانموهان سينغ رئيس وزراء الهند قد وضع يده على جوهر المسألة تماما عندما تنبأ بأن الهند لن تحتاج لأن تتجاوز متوسط معدل الانبعاثات للفرد الموجود في الدول المتقدمة، وذلك في أي مرحلة من مراحل نموها ومسارها التنموي. ولو أن الدول المتقدمة خفضت من معدل الانبعاثات للفرد، والدول النامية وافقت على أن تظل أدنى من مستويات الدول المتقدمة، فربما نستطيع أن نصل إلى هذه النتيجة.

من المهم أن نفهم أنه في مسار ناجح طويل الأجل، لن تنخفض الانبعاثات العالمية، ومن المرجح جدا أنها ستزداد على مدى عشرين عاما. وقد يغرينا ذلك باستنتاج أن جهود التلطيف فاشلة. ولكن هذا خطأ. فالتقدم في الدول المتقدمة مقترن بالتزام من الدول النامية بأن تشارك في البرامج العابرة للحدود وبرامج نقل التكنولوجيا، وأخيرا في الاحتذاء بمعايير الدول المتقدمة (أيا كانت طريقة تطبيقها)، سوف يشكل الأساس لإنجاز الأهداف طويلة المدى.

التطبيق

من أجل البدء في المسار الموصوف أعلاه، مطلوب من الدول المتقدمة أن تتبنى خططا للتلطيف تؤدي إلى تخفيض انبعاثات الكربون - بالأرقام المطلقة - مع مرور الوقت. وهذه الخطط يجب أن تتصف بالخصائص الآتية:

* تحتاج لأن تعترف بأنه توجد نقاط بداية مختلفة بمعيار متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات.

* تحتاج لأن تكون منسقة بدرجة معقولة حتى لا تعاني الدول والأقاليم من عيوب تنافسية.

* الحوافز مثل تسعير استخدام الكربون أو النظم البديلة يجب أن تصمم بحيث تحفز الاستثمار في التكنولوجيات منخفضة الطاقة ومنخفضة الكربون. وهذه الحوافز يجب أن تكون طويلة المدى وأن يستمر العمل بها حتى تكون فعالة.

* يجب أن تستفيد الدول المتقدمة من جهود التلطيف العابر الحدود وأن تحظى بالمساندة فيها، بحيث يمكن أن تكون هذه الجهود منخفضة التكلفة مقارنة بالجهود المحلية. وهذا سوف يبقي التكلفة منخفضة في الأجلين القصير والمتوسط.

من ناحية أخرى، مطلوب من الدول النامية أن تتخذ الخطوات التالية:

* إلغاء الدعم الحكومي للطاقة وإيجاد حوافز لكفاءة استخدام الطاقة. وهذا داعم للنمو وليس مضادا له.

* دعم برامج التلطيف العابر للحدود.

* المشاركة في ودعم نظام عالمي لرصد انبعاثات الكربون.

* تبني تكنولوجيات جديدة حيثما يصبح ذلك متاحا، والاستفادة من الدعم المالي العالمي والآلية العابرة للحدود.

ومما يبعث على السرور على الرغم من التشاؤم المحيط باجتماع كوبنهاجن، هو أن اتجاه حركة الدول منفردة وفي جماعات مثل الاتحاد الأوروبي تبدو متسقة تماما مع هذه المتطلبات.

الاتجار في صكوك الكربون

هناك اهتمام كبير بأنظمة الاتجار في صكوك الكربون Carbon Credit من أجل التعامل مع التلطيف. وهناك فرصة معقولة في أنه سوف يكون لدينا أخيرا واحد منها.

إن استخدام صكوك الاتجار للتعامل مع القضايا البيئية ليس جديدا، فقد استحدثت هذه النظرية قبل أربعين عاما، واستخدمت أنظمة صكوك اتجار ناجحة في

دول عديدة لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت بطريقة كفء. إن لدينا إذن تجربة مفيدة.

كيف يعمل نظام للصك أو الترخيص القابل للاتجار إن صك الكربون يعطي الحق لحائزه في أن يبعث وحدة واحدة من ثاني أكسيد الكربون. ولو أنك بعثت وحدة ولم يكن لديك صك، فعليك أن تشتري صكا. ولو كان لديك صكوك أكثر مما تحتاج، فبإمكانك أن تبيع الفائض منك. وهناك سوق لهذه الصكوك، والصكوك لها قيمة موحدة، وكل صك مساو لقيمة الآخر.

والآن، لنفترض أن كيانا ما يبعث ثاني أكسيد الكربون ولديه صكوك تكفي لتغطيته. إنه يستطيع أن يخفض انبعاثاته بتكلفة معينة، ولو أنه فعل ذلك، فهو يستطيع أن يبيع الصكوك. وهو سوف يفعل ذلك لو كانت تكلفة تخفيض الانبعاثات أقل من قيمة الصكوك التي يستطيع بيعها. ولو فكرنا في الأمر للحظة، سنجد أنه يعني أن سعر الكربون سوف يكون التكلفة الحدية لتخفيض الانبعاثات من شتى المصادر، حيث إن السعر هو نفسه. وهذا يعني أنه مع نظام للصكوك القابلة للاتجار، فإن التلطيف ينجز بأقل تكلفة.

هذه واحدة من المزايا الكبرى لنظام الصكوك القابلة للاتجار. فهي تقلل من تكلفة إنجاز أي مستوى من تخفيض الانبعاثات. كما أنها تحدد سعرا للكربون. وهذا السعر يوفر مؤشرا مهما للمستثمرين في تكنولوجيا جديدة موفرة للطاقة أو مخفضة للكربون لأنها تحدد ما تساويه التخفيضات في الانبعاثات. وهناك بالطبع أيضا أسعار للأنواع المختلفة من الطاقة. أضف إلى ذلك، أن الأسواق المالية سوف تتطور بحيث تعطي أسعارا مستقبلية للكربون، كما تفعل الآن بالنسبة للطاقة.

إن نظاما عالميا للاتجار في صكوك الكربون هو بالضرورة نسخة معدلة من نفس الشيء. فهو يخصص صكوك الكربون للدول، التي يجب عندئذ أن ترتب لجعل انبعاثاتها عند مستوى - أو أقل من - صكوك الكربون التي في حيازتها. ويتم الاتجار في صكوك الكربون في السوق العالمي. والدول التي تحتاج صكوكا أكثر لكي تغطي انبعاثاتها تستطيع أن تشتري هذه الصكوك، والدول التي لديها فائض في الصكوك

تستطيع أن تبيعها. وتستطيع كل دولة عندئذ أن تبيع (أو تمنح أو الاثنين) الصكوك للأشخاص والمنظمات في داخلها، وهم يستطيعون أن يشتروها أو يبيعوها. أو أنهم يستطيعون أن يضبطوا انبعاثاتهم ويشتروا ويبيعوا الصكوك عند المستوى الحكومي.

إن النسخة العالمية لها نفس خصائص النسخة الأكثر محلية، وسعر الكربون هو التكلفة الحدية للتلطيف، والتكاليف تنخفض عالميا لو أن النظام يعمل بشكل صحيح. وإجمالي انبعاثات الكربون العالمية سوف يعتمد على العدد الإجمالي للصكوك التي سوف تخصص لجميع الدول. ومن المتوقع أن يتغير إجمالي عدد الصكوك مع مرور الوقت. ولو أن تحليلنا السابق للمسارات الزمنية القابلة للتطبيق صحيح، فإن الإجمالي لن يتغير كثيرا، بل إنه حتى قد يزداد لبعض الوقت قبل أن يتجه للانخفاض. وهذه الاختيارات الخاصة بالمسار الزمني من الأفضل لها أن تتم على خطوات، لأننا نعلم الكثير عن تكاليف التلطيف من خلال عملية تشغيل النظام والحوافز التي يخلقها من أجل تكنولوجيات تلطيف جديدة.

السؤال إذن هو من يدفع ثمن التلطيف، وتذكر أن موقع التلطيف (بالإقليم أو المصدر) يتحدد تماما بشكل جماعي، وبخاصية تخفيض التكلفة التي يتسم بها النظام. إن هذا مهم، وهو مصدر لالتباس كبير. فما يحدث بالفعل بمقاييس النمط العالمي للتلطيف لا يتحدد بتخصيص الصكوك للدول، ولكنه يتحدد بالكامل بمعايير الكفاءة.

إن تخصيص الصكوك للدول يحدد من يدفع ثمن التلطيف. ولهذا فهو يمثل مصلحة رئيسية لكل الأطراف. وفي سياق نظام عالمي للاتجار في الصكوك، فإن استيعاب نمو الدول النامية يتمثل في تخصيص صكوك كافية لها من أجل عدم فرض تكلفة عليها.

لسوء الحظ، هناك مشكلة كبيرة تطفو على السطح عند هذه النقطة تحديدا. وهي تتمثل في السؤال عن عدد الصكوك التي تخصص للدول النامية. فالهدف هو تخصيص صكوك كافية لكل دولة نامية لتجنب فرض تكاليف يمكن أن تضر بالنمو، ولكنها ليست كثيرة بحيث تعطيها فائضا كبيرا ومربحا. والدول النامية سوف تعترض على

التخصيص المنخفض. والدول المتقدمة سوف تعترض على التخصيص الكبير. والمشكلة هي أنك لا تعرف، ولا تستطيع أن تعرف مقدما، ما هو التخصيص الصحيح. ولكي تحسب الصكوك المطلوبة لكي "تجعل الدولة مكتفية"، فأنت تحتاج لأن تعرف كل المعلومات عن التكاليف في كل المواقع التي صمم النظام ليحددها. وقبل إقامة النظام وتطبيقه، فأنت لا تملك تلك المعلومات. كما أنك لا تستطيع أن تقيم النظام وتشغله من دون تخصيص مبدئي للصكوك.

إن هذا قد يبدو خللا فنيا بسيطا، ولكنه في الواقع مشكلة خطيرة جدا. هاك مثالا، لو أنك خصصت صكوكا بحيث يكون التخصيص لكل فرد متساويا، فإن الدول النامية سوف تحقق في المدى القصير ربحا ضخما مفاجئا. فالهند تضم ١٨,٥٪ من سكان العالم، ولكنها تنتج ٥٪ من الانبعاثات الإجمالية. ولو أن الصكوك خصصت على أساس متوسط نصيب الفرد، فإن الهند سوف تتلقى ١٣,٥٪ من إجمالي الصكوك التي لا تحتاج إليها حاليا. ومع انبعاثات إجمالية تصل لحوالي ٢١ بليون طن حاليا، تستطيع الهند أن تبيع فائضا يصل إلى أربع بلايين طن في شكل صكوك، وسوف تأتي الأموال بدرجة كبيرة من مشتريات دول متقدمة سوف تحتاج إليها.

أعتقد أن هذه النقطة واضحة، فالصيغ البسيطة لتخصيص الصكوك كالصيغة المذكورة أعلاه من المتوقع جدا أنها سوف تسفر عن تحويلات كبيرة من الدخل من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهذا لن يكون له فائدة تذكر بالنسبة لتكلفة التلطيف. هذه الحقيقة معروفة (لحد ما)، وأي سيناريوهات مماثلة سوف تكون غير مقبولة تماما من قبل الدول المتقدمة كمجموعة.

والحل لهذه المشكلة ليس أن نحاول أن نعدل ونعقد نظام تخصيص الصكوك، فهذا لن ينجح. والحل هو فقط أن ندع الدول النامية خارج نظام الاتجار بالصكوك وأن نعتمد بدلا منه على الآلية العابرة للحدود لإعادتهم إلى النظام لأغراض متعلقة بالكفاءة. وترك الدول النامية خارج النظام سوف يستوعب نموها. كما أن آلية فعالة عابرة

للحدود سوف تعيدها للنظام من أجل تخفيض التكلفة الإجمالية للتلطيف، ولكن من دون فرض أعباء مقيدة للنمو.

إن الدخول في التفاصيل حول كيفية نجاح هذا الأسلوب سوف يتطلب مني أكثر مما هو معقول أن أغطيه هنا(٦). ولكن يمكن تطبيق نظام للاتجار بالصكوك بالنسبة للدول المتقدمة، حيث بروز قضية تحويلات الدخل الضخمة المتوقعة أقل احتمالا. ثم يمكن أن تلتحق الدول النامية بالنظام عندما يصل بها نموها - عبر عقود عديدة - إلى نقطة الاستحقاق، أما توقيت هذا الجزء الأخير من العملية، فسوف يختلف بوضوح من دولة إلى دولة.

إن نظاما للصكوك القابلة للاتجار في الدول المتقدمة مقترنا بآلية فعالة عابرة للحدود سوف يسفر عن نظام دولي كامل يتسم بالكفاءة من دون استدعاء لقضية تحويل الدخل.

ويجب أن يكون من الأهداف المنشودة على مدى السنوات العشر المقبلة تأسيس مثل هذا النظام للدول المتقدمة.

إن ما يحدث الآن هو تطوير لخطط وطنية أو إقليمية للاتجار في الصكوك في عدد من الدول المتقدمة والنامية. ويمكن أن تدمج هذه الخطط أخيرا في نظام أكبر، ولكن في اللحظة التي تحمل فيها الصكوك الوطنية بطاقات تشير إلى مواقعها. ويمكن أن يكون لها - وبالفعل لها - أسعار مختلفة. ولكن مع مرور الوقت فإن آلية ناجحة عابرة للحدود سوف تتجه لجعل هذه الأسعار تتوحد، لأنها سوف تتجه لجعل التكلفة الحدية للتلطيف تتوازن عبر الدول. وعند هذه النقطة سوف يكون من الأسهل إسقاط البطاقة التي تحدد الموقع والاندماج في النظام.

---

(٦) لقد حاولت أن أصف - بتفصيل أكبر - البرامج التنفيذية التي يمكن أن تتماشى مع مسار يستوعب نمو الدول النامية ويتعارض مع أهداف الخمسين عاما. وهذا التحليل موجود في ورقة عمل للجنة النمو والتنمية Climate Change and, Mitigation, and Developing. Country Growth," Working Paper # 64 وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للجنة النمو والتنمية. ومحفوظة بشكل دائم على www. Growthcommission.org

هذا المنهج التدريجي ربما يكون حتميا، وعلى أى حال، هو ليس عملية سيئة على الإطلاق؛ حيث هناك خطوات عملية يمكن أن تتخذ، وهى خطوات أسهل في تنفيذها بكثير من الاتفاقيات العالمية.

هناك قضية ثانوية تنشأ عن عدم الاتساق في أدوار الدول المتقدمة والنامية. وهي تتعلق بالصناعات كثيفة الطاقة والكربون التي تنتج السلع القابلة للاتجار، وهي بالتالي صناعات متحركة جغرافيا. ولو أن المنهج العالمي في التلطيف "أعفى" الدول النامية، من أجل استيعاب نموها، فسوف يكون هناك حافز بالنسبة للصناعات المتحركة كثيفة الكربون لأن تهاجر إلى الدول النامية. وهذا سوف يقلل انبعاثات الدول المتقدمة وليس الإجمالي العالمي. وهذا النمط لن يمثل تلطيفا حقيقيا فقط، ولكنه أيضا سوف يشوه قرارات تحديد مواقع الصناعات بشكل سيئ. ولن تستفيد منه الدول المتقدمة أو النامية.

النتيجة بوضوح هي أن نظام التلطيف بالنسبة لمثل تلك الصناعات يجب أن يكون عالميا، وربما يكون أفضل سبيل لاستعادة الحوافز الملائمة هو الموافقة على فرض ضريبة على منتجات مثل تلك الصناعات، بغض النظر عن موقعها. ويمكن أن تكون الضريبة هي سعر الكربون في نظام الصكوك في الدول المتقدمة أو تقدير للتكلفة الحدية للتلطيف قبيل تطبيق نظام الاتجار بالصكوك. ولكن هذا سوف يتطلب موافقة عالمية كاملة.

إن النقطة الأساسية، فيما يبدو لي، هي أنه يوجد طريق ممكن تصوره من شأنه أن يحقق الأهداف المزدوجة للتلطيف ولنمو الدول النامية، نحن لا نستطيع أن نعرف ما إذا كانت تكاليف استكمال الطريق حتى نهاية الخطة يمكن احتمالها، لأننا لا نستطيع أن نعرف الآن كم ستكون التكاليف في العقدين الأخيرين، فالتكنولوجيا لم توجد بعد، ولكن الخطة التي نبدأ فيها الآن تبدو متسقة مع الخطة الأطول مدى.

لكي نحقق مزيدا من التقدم، نحتاج إلى ثلاثة أشياء:

١- استحداث مؤسسة مختصة تحت رعاية مجموعة العشرين تقوم بتجميع أفضل الأفكار وتقييمها للتحرك إلى الأمام، مع إعطاء اهتمام مستحق لقضايا الكفاءة والعدالة والتفاوتات بين الدول، وتقدم النتائج لقيادة مجموعة العشرين في شكل قابل للفهم(٧).

٢- كجزء من المهمة المحددة في النقطة الأولى (أعلاه)، إعداد خطة زمنية موثوق فيها لأنواع الانبعاثات عبر جميع الدول أساسا لتقييم اقتراحات التلطيف.

٣- التوقف عن محاولة التوصل لاتفاقيات عالمية حول أهداف التلطيف على المدى الطويل والإقرار بحماس بمنهج الخطوة خطوة.

---

(٧) أنا لا أطالب بتجريد الأمم المتحدة من مسئوليتها الشاملة عن الاتفاقيات الدولية. ولكن أطالب بتحديد الأولويات وإدارة الدعم التنفيذي الكبير المطلوب تقديمه في إطار أصغر وأكثر قابلية للإدارة.

الفصل السابع والثلاثون

تكنولوجيا المعلومات واندماج الاقتصاد العالمى

في سنة ٢٠٠٩ تجاوز عدد الهواتف المحمولة في العالم لأول مرة أربعة بلايين جهاز، وهذا يمثل تقريبا ثلثي عدد سكان العالم. ويحتمل أن يكون العدد الآن قريبا من ٤,٥ بليون جهاز.

تغلغل الهواتف الثابتة والمحمولة

إن تغلغل الهاتف المحمول عالٍ جدا في الكثير من الدول النامية، وهو يرتفع بسرعة في بقيتها. ولأول مرة في التاريخ أصبح الاتصال بالمناطق الريفية ممكنا بواسطة الهاتف وخدمات الاتصالات والمعلومات ذات الصلة من النوع الذي نربط بينه وبين الإنترنت. وفي دول قليلة مثل إيطاليا توجد هواتف محمولة أكثر من عدد السكان. إنها مسألة وظيفة وموضة (من غير اللائق أن تأخذ جهاز البلاك بيري معك إلى الأوبرا).

لتحقيق تيسير الاتصال في العالم النامي، فإن تكنولوجيا الهاتف المحمول هي التي تحل مشكلة تيسير الاتصال. إن نظام الهاتف القائم على الخطوط الأرضية كثيف رأس المال لحد كبير، وبالنسبة للكثير من الدول النامية، فإن التكلفة الرأسمالية كبيرة جدا. والهواتف المحمولة تحتاج إلى رأسمال، ولكن أقل كثيرا من الخطوط الأرضية. ولذلك فإن تكلفة خدمة الهاتف المحمول أصبحت أكثر احتمالا بالنسبة لمئات الملايين من الناس.

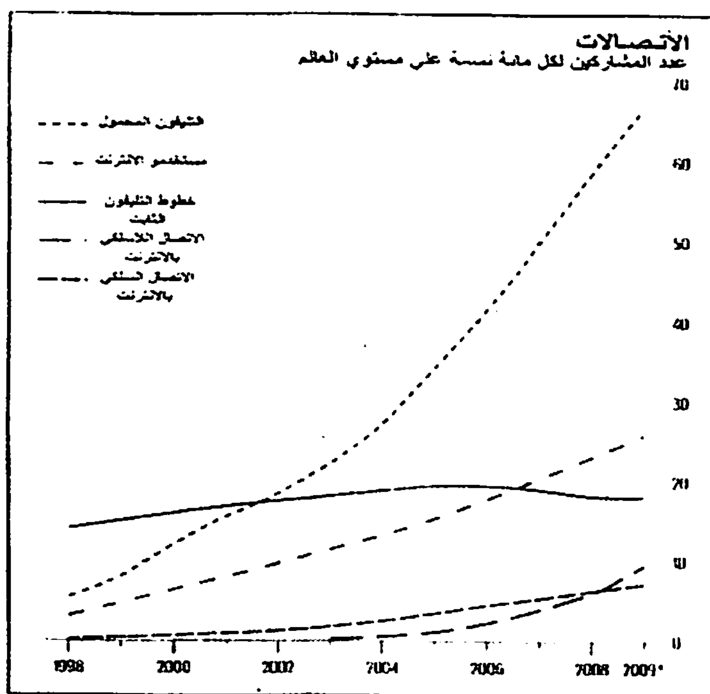
ولكن ما يجعل هذا الاتجاه شديد الإثارة والأهمية هو أنه لا يتعلق فقط بخدمات الهاتف، فالهاتف يصير بسرعة بالنسبة للكثيرين نافذة الدخول للإنترنت وإلى عالم الاتصال الرقمي. إن الإنترنت وشبكة الاتصالات العالمية World Wide Web والتي نشأت بواسطة العلماء ومن أجلهم، بدأت تنتشر في الدول الصناعية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، بداية بالبريد الإلكتروني، ثم بنظم الاتصال الرقمي فائقة السرعة طوال التسعينيات. ثم بدأت التكنولوجيا تنتقل إلى الهاتف المحمول في الجزء الثاني من التسعينيات وتسارعت بشكل كبير جدا في العقد الماضي. وأصبح الوصول إلى شبكة الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول حقيقة واقعة.

في أثناء ذلك، انخفضت التكلفة، جزئيا لأن هذا هو ما يحدث تلقائيا تقريبا مع التكنولوجيات الجديدة، ولكن أيضا لأن التكاليف تنخفض مع زيادة الحجم، ومع الحجم المتراكم (منحنى التعلم)، وربما - هذا هو الأهم - لأنها كان لا بد أن تنخفض من أجل أن تتمكن من الوصول إلى السوق المحتمل الضخم في العالم النامي. كل هذا يمثل واقعا ناشئا، والعملية لا تزال جارية.

قبل ست سنوات فقط كان هناك جدال دائر على مستوى العالم تحت عنوان "الانقسام الرقمي": عالم يملك فيه القليل من الناس فرصة الوصول إلى نطاق متنامٍ من خدمات المعلومات والمعاملات، بينما الكثرة لا تمتلك هذه الفرصة. وقد كتبت مجلة ماكينزي كوارترلي ما يلي:

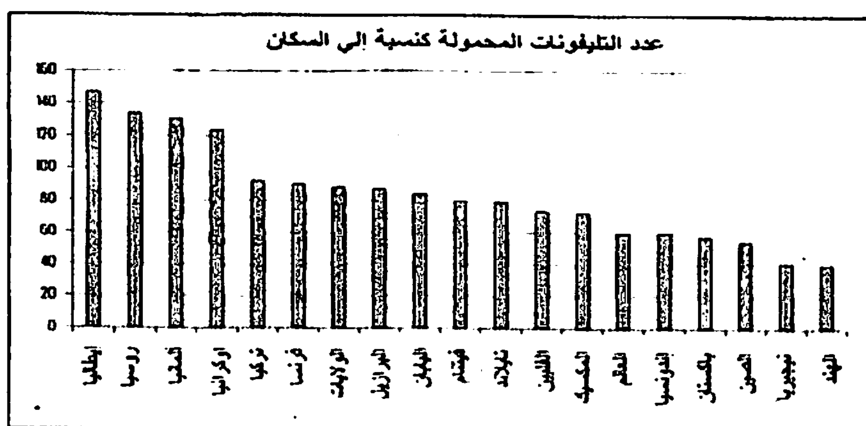
قبل اثني عشر عاما فقط - على سبيل المثال - تصورت تنبؤات موثوق بها للعقد القادم ما لا يزيد على عدد قليل من الملايين من مستخدمي الهواتف المحمولة على نطاق أفريقيا كلها. فالدخل، والاستهلاك، والتكنولوجيا، والبنية الأساسية، وظروف الأنظمة، على المستوى المحلي بدت لا تعطي غير أمل محدود في نمو كبير. ورغم ذلك، فبعد أقل

من عشر سنوات تالية، كان في نيجيريا وحدها ٤٢ مليون مشترك، أي أكثر بثمانين مرة من التوقعات المبدئية. وقد حدث هذا الارتفاع المفاجئ نتيجة لحد كبير للتفاعل بين اتجاهين متداخلين، مستويات دخل أفضل وأسعار أجهزة أقل.



المصدر : international communication union

* تقديري



إن سيناريو العالمين، المتصل وغير المتصل، لم يتحقق. ويبدو أن التكنولوجيا قد تجاوزت إلى حد كبير ذلك النقاش القديم. وقد تحول التركيز إلى التأكد من سد الفجوة بين الاثنين عن طريق ضمان إزالة العقبات المتبقية، بما في ذلك العقبات النظامية.

من الملامح البارزة في ثورة الهواتف المحمولة أنها حدثت إلى حد كبير في خفية عن أعين التنظيم الرسمي للاتصالات وبعيدا عن البنى والقيود النظامية التي نشأت حول النظام القديم للهواتف الثابتة والخطوط الأرضية. لقد وُجِدَت البنية النظامية للخطوط الأرضية القديمة أساسا لأنه توجد احتكارات "طبيعية" متأصلة في النظام الأقدم. فلا معنى لوجود مجموعات متعددة من الأسلاك التي تجري على امتداد الشوارع وإلى حيث المنازل من أجل أن يتم الاتصال. فمجموعة واحدة مكلفة بما فيه الكفاية. وهذا الجزء من الشبكة يسمى "الدائرة المحلية"، وهي احتكار طبيعي. وقد نشأ تنظيم لمنع إساءة استخدام تلك القوة الاحتكارية في تسعير تلك الخدمات وإمكانية الوصول إليها. وفي الغالب الأعم تمتلك الدولة هذا النظام. والواقع أنه في الكثير من البلدان أصبح احتكار "الهاتف" مركزا للربح ومصدرا للعوائد الحكومية. وفي حالات ليست قليلة نسي المنظم الحكومي أنه من المفترض أنه قد وجد من أجل ضمان الوصول للخدمة من خلال جودة عالية وأسعار معقولة، بدلا من الانخراط في ممارسات تسعير احتكاري من أجل تعظيم الأرباح، فالبيروقراطية وعدم الكفاءة والأسعار المرتفعة هي توصيف أفضل للنتيجة في حالات كثيرة.

لقد نجت شبكات الهاتف المحمول الرقمية في معظم الأحوال من الرقابة النظامية. وكان نموها غير متوقع لدرجة كبيرة، ومن هنا كانت إما غير خاضعة للتنظيم الحكومي أو خاضعة خضوعا خفيفا، وقد نمت في بيئة ذات تنافسية عالية مع تأثيرات مفيدة على التكلفة والأسعار وقطاع متنامٍ من الخدمات.

من المستحيل تقريبا أن تكون هناك مبالغة في الأهمية بعيدة المدى لتلك الاتجاهات الناشئة. والكثيرون ينظرون إليها باعتبارها واحدة من أكثر العوامل أهمية في شمولية عملية الاتصال في الاقتصاد العالمي.

ولكي نتفهم السبب في أهمية هذا الأمر، نحتاج للتركيز قليلا على الآثار الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

التاريخ

إن الحاسب الرقمي الإلكتروني الحديث ثمرة للحرب العالمية الثانية، توماس واتسون، المدير التنفيذي الأسبق لشركة آي بي إم له تقدير مشهور في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مؤداه أن الطلب على الحاسب على المدى الطويل سوف يكون حوالي ثلاثة أجهزة سنويا. وبإنصاف، فإن الحواسب التي كانت موجودة في ذلك الوقت، والتي كانت بمقاييس اليوم أقل قوة بكثير من هاتفك المحمول، كانت ضخمة الحجم، وكانت مزودة بصمامات إلكترونية مفرغة من الهواء للحماية من الاحتراق على الرغم من أنظمة تكييف الهواء الضخمة التي وضعت بغرض المحافظة على برودة الحواسب، كما أن تلك الحواسب كانت مكلفة جدا. ولكن تقدير واتسون (هو وغيره كثيرون) كان مخطئا أساسا لأنه لم يتوقع ما يمكن أن يحدث للتكاليف ولقوة الحوسبة.

بتمويل من وزارة الدفاع الأمريكية، تم اختراع وحدات أشباه الموصلات، وتم إحلالها محل الصمامات الإلكترونية المفرغة. والحقيقة أن الهدف الرئيسي لم يكن التكلفة بقدر ما كان القابلية للحمل والمتانة. لقد أرادت وزارة الدفاع الأمريكية حواسب في الطائرات والصواريخ والدبابات، وليس فقط على كامل مساحة مبنى مكتبي كبير. وهكذا وُجِد محرك رئيسي للنمو والإنتاجية لأسباب غير متعلقة بهذا ولا ذاك. وهذا أمر غير نادر.

لقد ساد قانون مور (القائل بأن عدد الترانزستورات التي يمكن وضعها من دون تكلفة كبيرة على وحدة من أشباه الموصلات يتضاعف كل ثمانية عشر شهرا)، وبدأت تكاليف التعامل مع تكنولوجيا معالجة المعلومات والحوسبة في مسيرة انخفاض طويلة وسريعة، وهي مسيرة لا تزال مستمرة.

ولذلك فإن التخفيضات في التكلفة تمت أساسا بجعل وحدات أشباه الموصلات أصغر فأصغر، وفي نفس الوقت أسرع فأسرع. وجاء الحجم المتناقص والقابلية للحمل جنبا إلى جنب مع انخفاض التكلفة. وهكذا أصبح في استطاعتك أن تضع الوحدة (ولنسمها حاسبا) في محل العمل، ثم في منزل، ثم في حقيبة أوراق، ثم في جهاز محمول في اليد.

وحيث انتشرت الحواسب في مجال العمل ثم على المكاتب ثم في المنازل، كان للمرء أن يتوقع أن تظهر بوضوح بعض زيادات واسعة النطاق في الإنتاجية (عبر قطاعات من الاقتصاد) في البيانات الاقتصادية. ولكن هذا لم يحدث. وعلى الرغم من انخفاض التكلفة والحجم، والاستثمارات المتزايدة عن طريق قطاع الأعمال، وأخيرا عن طريق أناس عاديين مثلنا، فإن محاولات الاقتصاديين لقياس الأثر على الإنتاجية أسفر عن نتائج مخيبة للآمال، أساسا لم يكن هناك أي تأثير لسنوات عديدة.

ثم تغير النمط في ثمانينيات القرن العشرين، عندما بدأت تظهر تأثيرات على الإنتاجية. وقد زادت في التسعينيات وأصبحت بالغة التأثير منذ منتصف التسعينيات وحتى الآن. ونحن نعلم الآن أن الزيادات الكبيرة في الإنتاجية ليست مرتبطة بالحواسب القوية في ذاتها ولكن بالشبكة.

الشبكة تطورت داخل وزارة الدفاع لكي تزود الباحثين والعلماء بالقدرة على الاتصال إلكترونيا ونقل البيانات، وهو مثال آخر على ابتكار رئيسي لم يحفز بواسطة آثاره الاقتصادية المحتملة. والحقيقة أن الأخيرة كانت غير متوقعة إلى حد كبير.

لقد سمح بالاستخدام التجاري لشبكة الإنترنت للمرة الأولى سنة ١٩٨٨، ومع إدخال نتسكيب Netscape، وهو برنامج حاسوب صديق للمستخدم يمكّنه من الدخول على الشبكة العنكبوتية العالمية، انطلق استخدام الأعمال والأفراد للإنترنت والشبكة العالمية. وفي البداية كان مقدمو الخدمة يتيحون الوصول إلى الشبكة عبر خطوط الهاتف. وجاء الاستخدام واسع النطاق شبيها بمشكلة البيضة أولا أم الدجاجة، حيث

إن التطبيقات خلقت الطلب، كما أن الدخول واسع النطاق على الخدمة خلق حوافز للخدمة واسعة النطاق شقت طريقها من خلالها.

وقد انتهى الأمر إلى أن القدرة على الاتصال هي التي خلقت الآثار الاقتصادية (وفي الواقع الآثار الاجتماعية أيضا) للحواسب المتصلة عبر الشبكة وتكنولوجيا المعلومات. إن الأنشطة اليومية الاعتيادية للحصول على المعلومات وإتمام المعاملات أو التفاعل والتنسيق مكلفة وتستغرق الكثير من الوقت. وعلى المستوى القاعدي تماما، كل ما فعلته الشبكة هو أنها خفضت التكاليف وزادت من السرعة في أداء تلك الوظائف. إن الأمر يبدو اعتياديا، ولكنه ليس كذلك. إن التخفيضات في التكاليف والوقت كبيرة لدرجة أنها تغير البنية المعلوماتية للأسواق وللعالم الذي نعيش فيه.

الآثار الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات المبنية على الشبكة

في نظام مبني على الشبكة، تتحدث الحواسب إلى الحواسب. المعلومات تخزن رقميا في قاعدة بيانات إلكترونية، ولأن الحواسب متصلة ببعضها، فإن هذا يعني أن كل قاعدة بيانات إلكترونية (أرقام، ووثائق، وصفحات ويب، ومكتبات) في العالم – من حيث المبدأ – متاحة للوصول إليها من أي مكان آخر في العالم بواسطة أي شخص له سلطة الدخول إليها. وكل هذا يحدث بسرعة عالية جدا، حيث توجد فقط تأخيرات غير ذات شأن. ولا يهم في الواقع أين يقع مكان الشخص أو البيانات. في هذا الجزء "الافتراضي" من العالم – قطاع المعلومات والاتصالات – لم يعد للقرب المكاني أهمية، والتأخيرات في حدها الأدنى. لقد أصبحنا بشكل متزايد نعيش في عالم ليست القيود الحاكمة فيه هي أي قدر من المعلومات نستطيع أن نعثر عليه، ولكن أي قدر من المعلومات نستطيع أن نعالجه.

إن تكنولوجيا المعلومات المبنية على الشبكة جعلت من الممكن تحقيق تخفيضات هائلة في تكاليف الأنشطة اليومية التي يسميها الاقتصاديون تكاليف المعاملات. ويمكن

توضيح ذلك بمثال بسيط؛ نحن سكان كاليفورنيا نملك الكثير من السيارات، ونقود السيارات كثيرا. وليس من غير الشائع أن تمتلك الأسرة الواحدة سيارتين (أو أكثر) حتى يستطيع الزوجان الذهاب إلى العمل. والسيارات مطلوبة للذهاب إلى أي مكان، بما في ذلك شراء رغيف من الخبز. وهذه السيارات تسجل كل عام في إدارة المرور. وقبل الإنترنت، كان ذلك يتطلب رحلة تستغرق من ساعة إلى ساعتين إلى مقر إدارة المرور، مرة لكل سيارة من السيارتين خلال الأسبوع، أي يوم عمل، لأن هذا هو الوقت الذي تعمل فيه إدارة المرور. ولا يزال من الممكن أن تفعل هذا بنفس الطريقة. ولكن البديل يستغرق حوالي دقيقتين على الإنترنت بعد أن تحصل على كود الدخول على البريد الإلكتروني، وتستطيع أن تفعل ذلك في أي وقت، بما في ذلك أثناء عطلة نهاية الأسبوع.

ومن السهل جدا أن نرى أن زيادة الإنتاجية من خلال ذلك التطبيق الثانوي نسبيا للإنترنت والويب (في هذه الحالة لتوصيل خدمة حكومية) كبيرة جدا. إذن، لو أنك بدأت في ضربها في آلاف المجالات التي تتعلق فيها المعاملات بمعلومات وبيانات واتصالات، فإن القضاء على الوقت الضائع وانخفاض الإنتاجية سيكون كبيرا بدرجة مذهلة. وحتى المكونات الفرعية والآثار الجانبية – أقصد توفير البنزين والآثار الإيجابية الناتجة على نوعية الهواء والبيئة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون – كبيرة.

إن ما يكمن وراء ذلك هو ملمح من ملامح الشبكات له علاقة بعدد الناس أو – في حالة الإنترنت – عدد الناس والحواسب المربوطين بالشبكة، (تذكر أن الحواسب تتحدث إلى بعضها البعض). وهذا ما يسمى بقانون ميتكالف[1] Metcalfe's Law، الذي يقول بأن قيمة شبكة ما تتناسب تقريبا مع مربع عدد المستخدمين (الناس زائد الأجهزة) المتصلين بها. وهذا يخلق شيئا قريبا من نقطة اللاعودة: فعند عدد معين من

(١) قانون ميتكالف ينص على أن "تكلفة شبكة اتصالات تتناسب مع مربع عدد المستخدمين المتصلين بالنظام". وروبرت ميتكالف أحد المشاركين في ابتكار الإيثرنت Ethernet ، وهذه الصيغة من القانون مصاغة بواسطة جورج جيلدر George Gilder.

المستخدمين، القيمة تتجاوز تكلفة أغلبية المستخدمين المحتملين، ويبدأ المستخدمون في التضاعف بسرعة، مما يزيد من القيمة في مجملها وبالنسبة لمستخدمين أفراد آخرين.

لقد لوحظت هذه الظاهرة مع الهاتف، ثم مع الفاكس. لقد كان معدل نمو مستخدمي الإنترنت سريعا إلى أبعد الحدود، جزئيا بسبب القاعدة الأصلية من المستخدمين العلميين والعسكريين والأكاديميين، وهي المجموعة التي كانت مدعومة أساسا. ولكن القاطرة الرئيسية الأخرى كانت أن الحواسب والحواسب الخادمة وقواعد البيانات المرتبطة بها احتسبت أيضا بوصفها مستخدمين، من وجهة نظر خلق القيمة. وكانت النتيجة أنه خلال فترة ما بين عشرة وخمسة عشر عاما، كانت كل منظمة كبيرة على وجه الأرض مربوطة بالإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية، مقدمة للمعلومات ومتيحة للوصول إلى البيانات والخدمات.

إن التأثير الاقتصادي للحواسب المتصلة بالشبكة أتى في اتجاهات متداخلة ولكنها مختلفة، ويمكن التفكير فيها على النحو التالي:

* أتمتة معالجة المعلومات والبيانات، بداية داخل الشركات، ثم امتدادا إلى سلاسل العرض.

* هجرة أنشطة اكتساب المعلومات، والبحوث والمعاملات إلى الإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية؛ حيث تم ربط قواعد البيانات ومستودعات المعلومات الأخرى بالشبكة.

* إتاحة الوصول إلى الموارد البشرية القيمة (بغض النظر عن المكان الذي توجد به) وتوظيفها بشكل مثمر في عمليات السوق وسلاسل العرض المترابطة مع الاقتصاد العالمي.

الأتمتة

قبل أن يبدأ الإنترنت في الانتشار إلى عالم الأعمال وعامة الجمهور، أدركت

الشركات أن قسما كبيرا من مواردها البشرية كان مكرسا لتخزين المعلومات ومعالجتها. ومع الكمبيوتر، تحولت البيانات من الأوراق إلى التخزين الإلكتروني، ولكن وسائل التخزين الضرورية (قواعد البيانات) كانت مبعثرة جغرافيا، وكانت تُحَدَّث يدويا.

وبمجرد أن تشابكت الحواسب، أدرك المبتكرون في هذا المجال أن المكون البشري بالنسبة للكثير من أنشطة معالجة المعلومات المطلوبة وتخزينها لم يعد محل احتياج. ومع مرور الوقت تم الاستغناء عنه.

إن الاستغناء عن المعالجة اليدوية للمعلومات قلل من العمل والوقت والتكلفة والأخطاء. وكان الأثر الإجمالي - ولا يزال - ضخما. وهذا ما يسميه الاقتصاديون تغيرا تكنولوجيا موفرا للعمل. وقد أدى توقعه باقتصاديين متميزين مثل واسيلي ليونتيف Wassily Leontief (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة ١٩٧٣) لأن يخمنوا أن الزيادة في الإنتاجية والنقص في التشغيل سوف يكونان كبيرين لدرجة أنه سوف توجد مشكلة بطالة ممتدة. ولكن هذا لم يتحقق، لأن النمو الناتج والطاقة الاستيعابية للاقتصاد تحولا بدرجة فيها الكفاية، وأيضا لأن عملية الأتمتة لم تحدث بين عشية وضحاها.

هناك ثلاثة أشياء تصبح واضحة عندما تنظر إلى هذه العملية من وجهة نظر اقتصادية بحتة، متجاهلة تفاصيل الدعامات التكنولوجية. إن هذه الموجة الأولى من الأتمتة كانت صورة من التقدم التكنولوجي محسنة للإنتاجية، وكانت موفرة للعمل على نطاق واسع. وهذا مفهوم شائع. في سياق التصنيع، ترتفع الإنتاجية ويصبح العمل مكلفا. والمبتكرون يخلِّقون تكنولوجيات تحل محل هذا العمل الأكثر تكلفة. القيمة المضافة بالنسبة لكل عامل ترتفع، والعمال المستغنى عنهم يقومون بأنشطة أخرى حيث تكون قيمتهم المضافة أيضا أعلى، أنشطة تتطلب التقييم والتحليل.

ولكن قبل الحاسبات المبنية على الشبكة، لم يحدث هذا كثيرا في القسم الذي يعالج المعلومات من الاقتصاد. وهذه الشريحة أصبحت تسمى شريحة المعلومات، أو الجزء الافتراضي من الاقتصاد. وأيا كان الاسم الذي تطلقه عليه، فهو الجزء الأساسي

الذي ينسق ويضبط العمليات الاقتصادية الجوهرية، إنتاج السلع وحركتها. إن أثر الإنتاجية لعملية الإنترنت والأتمتة كان كبيرا لأن وظائف التنسيق والسيطرة مطلوبة في كل صناعة وقطاع وشركة في الاقتصاد. إن ابتكارا رئيسيا في صناعة الكيماويات يمكن أن يرفع الإنتاجية في هذا القطاع بدرجة كبيرة، ولكن هذا القطاع يمثل ٣٪ فقط من الاقتصاد. لكن لو أنك حققت زيادة في الإنتاجية في وظيفة أفقية تتخلل جميع القطاعات الرأسية، فإن التأثير عندئذ سيكون أكبر كثيرا. وهذا هو ما حدث في حالتنا هذه.

إن التأثير الاقتصادي للحواسب المتصلة عبر الشبكة جاء أساسا من التخفيض الكبير في تكلفة المعاملات. فهناك تكاليف اعتيادية يتطلبها تشغيل الاقتصاد. والنظرية الاقتصادية تفترض أن المشترين يعرفون المنتجات المختلفة المعروضة، ومواصفاتها، وأسعارها، ومن أجل فهم تخصيص موارد السوق وتسعيرها، لا يوجد شيء خطأ بصفة خاصة بالنسبة لهذا الافتراض. وهذا هو ما نُدَرِّسه في نظرية السعر المتوسط والاقتصاد الجزئي. ولكن في الواقع، الناس لا يعرفون بطريقة سحرية المنتجات والأسعار؛ ولا بد أن يتكلفوا وقتا ومجهودا لكي يكتشفوها. وهذا مجرد مثال لتكاليف المعاملات. إنها موجودة في كل مكان، مادامت لا تتغير كثيرا، فإنه يمكن تجاهلها من دون خسارة (لنقل تقريبا). لقد حصل أوليفر وليمسون Oliver Williamson على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة ٢٠٠٩ على بحثه في المنظمات والأسواق. متى تخصص الموارد أفضل تخصيص بواسطة الأسواق، ومتى تفضل آليات تخصيص غير سوقية داخل الشركات؟ وكيف توضع الحدود بين المشروعات والسوق؟ النظرية التقليدية تفترض أن تلك الحدود تحدد مسبقا. ولكن الواقع أنها تنشأ ذاتيا وتتحدد بواسطة ضغوط تنافسية من أجل خفض تكاليف معاملات من أنواع متعددة.

ولكن تكاليف المعاملات لا يمكن تجاهلها بأمان عندما تكون في حالة تغير سريع، لأن تلك التغيرات - كما سوف نرى - لا تسبب فقط آثارا كبيرة على الإنتاجية والدخول على مستوى الاقتصاد الكلي، ولكنها تسبب أيضا تغيرات مهمة على التركيب الهيكلي للاقتصاد الجزئي والاتصالية في الاقتصاد العالمي.

البحوث والمعلومات والمعاملات

بالنسبة لهؤلاء الذين لم تتأثر وظائفهم بموجة الأتمتة، فإن هذا التوجه مر دون أن يلحظ بدرجة كبيرة. إن معالجة المعلومات وتنسيقها والسيطرة عليها أشبه ما تكون بالمياه الجارية في الأنابيب؛ مادامت تجري، فلن يعيرها المرء اهتماما. ولكن التوجه الثاني كان مختلفا، فقد لوحظ مباشرة من كل فرد وأثر مباشرة على كل فرد. لقد أنشئت الشبكة العنكبوتية العالمية بواسطة علماء بهدف نشر أوراق أكاديمية بسرعة وكفاءة. وكانت هناك ميزة مرتبطة بذلك، وهي أنه سيكون من الأسهل الوصول لتلك الأوراق العلمية. وقد تحول الأمر إلى أن ذلك الجزء الثاني كان هو الحدث الرئيسي. فأنت تستطيع أن تنشر أي شيء على الشبكة: صحف، وتقارير تحليلية، وتقارير ملفات مالية سنوية، وكتالوجات، وكتب، ومقالات، ومجلات، وموسيقى، وأفلام، ومعلومات طبية. إن حجم "المادة" المطبوعة إلكترونيا قد نما أضعافا مضاعفة وبمعدلات لم يسبق لها مثيل. وأصبح التحدي الرئيسي هو العثور على الأشياء وسط هذا الكم الضخم من المعلومات؛ مواقع مؤسسات، ومتاجر على الشبكة، وكتب، وأوراق علمية، وبيانات عددية، وصور، وأفلام. وأصبح جوهر التكنولوجيا المطلوبة لإدراك هذه الميزات هو البحث. إنها خدمة، وآلية توصيلها هو محرك البحث. وهذا مجال تكنولوجيا متطور بسرعة وراقٍ، ونماذج الأعمال التي تحقق عوائد وأرباحا من تقديم هذه الخدمة هي أيضا في حالة تغير سريع.

مع هذا التطور السريع، أصبحت الشبكة هي المنطلق لنطاق من الخدمات كثيرة المعرفة التي لا تتطلب القرب المكاني لكي تنفذ. ولقد تحول الأمر إلى أن قائمة الأنشطة التي تتفق مع هذا الوصف طويلة وشاملة: إنجاز الأعمال المصرفية إلكترونيا، وسداد الفواتير إلكترونيا، والاستثمار الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والبحث الإلكتروني، والشراء الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، والأعمال الإلكترونية، والمواطنة الإلكترونية، والسياسة الإلكترونية، والنشر الإلكتروني، والأنباء الإلكترونية، والتعليق الإلكتروني، وهذا مجرد غيض من فيض.

وما يوجه كل هذا هو الانخفاض غير العادي في تكلفة العثور على المعلومات، وتكلفة الاتصال والتعامل، وهو ما يعرف بشكل أعم بتكلفة المعاملات. إن الأثر الإجمالي كبير بشكل مذهل على بعدين؛ الأول هو تقليل الوقت المطلوب لإنجاز هذه الأشياء. فقبل الإنترنت، كانت تكاليف إنجاز الكثير من هذه الأشياء مرتفعة لدرجة أنها ببساطة لا تنجز. وهكذا، بينما من الصحيح أن نقول بالمصطلحات الاقتصادية الرسمية إن ما نراه هو نتيجة لخفض تكلفة المعاملات بالنسبة للأنشطة كثيفة المعلومات التي لا تتطلب القرب المكاني، فإن الأثر العملي هو الزيادة في المعرفة، وفي الوصول للمعلومات، وفي قوة المستهلكين (من خلال تأثير المعرفة)، وفي الكفاءة والفعالية في صنع القرار.

لقد ذكرت أعلاه باختصار عملية تجديد ترخيص السيارة. ودعنا الآن نتمعن في مثال آخر، مثال من داخل التخصص. كثير من الاقتصاديين - ومنهم أنا - يحتاج لبيانات ومعلومات لكي ينجز أبحاثه. وسوف أقدر أننا قبل الإنترنت، كنا سنقضي في المتوسط أكثر من نصف وقت البحث (ربما ٧٠٪) في العثور على المعلومات والبيانات، والباقي من الوقت المتاح للعمل في تحليلها. بعد الإنترنت، تنقلب النسبة تقريبا. كم يساوي هذا؟

حسنا، سوف أفترض أن الإجابة تعتمد على تقديرك لجودة البحث. ولكن الشيء الذي ليس محل خلاف هو أن الوقت الضائع الذي كنا نقضيه في ظل الآليات القديمة لجمع المعلومات قد انخفض بدرجة كبيرة جدا. وعلى سبيل المثال، ولو أنك كنت مهتما، فباستطاعتك في حوالي خمس دقائق أن تعرف عدد السكان، والناتج المحلي الإجمالي، والدخل لكل دولة العالم. ولو انتقيت دولة بعينها، وأنفقت عشر دقائق أخرى، فباستطاعتك أن تتعرف على حجمها، والصناعات الرئيسية في اقتصادها، واستهلاكها من الطاقة وانبعاثاتها من الكربون. ومع مرور الوقت، فإن التكلفة المنخفضة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالاقتصاد والمشهد العام العالمين سوف يمكن معظم الناس (وليس فقط المختصين) من أن يصبحوا واسعي الاطلاع بدرجة متزايدة. إن الأمل

(وفي هذه المرحلة هو مجرد أمل) هو أن فهما أوسع نطاقا سوف يسفر في النهاية عن جمهور مطلع وسوف يشكل واحدا من أحجار الأساس لنظام أكثر فعالية للحكم العالمي.

هل نستطيع أن نقيس كل تلك الآثار؟ حسنا، إن التوجه للأتمتة الذي بدأ في وقت أسبق يحقق بالفعل فوائد قابلة للقياس في شكل تكاليف عمل مخفضة في شريحة المعلومات والسيطرة من الاقتصاد. في الفئة الثانية من البحث، وتحصيل المعلومات، والمعاملات، الحقيقة هي أننا لا نعرف كيف نقيس الآثار كميا، حتى الآن على الأقل. ومن المتوقع أن هناك أجزاء سوف يمكن قياسها، ولكن تجميعها جميعا معا سوف يشكل تحديا. وعلى سبيل المثال، سوف يزيد الفلاحون في الدول النامية من إنتاجهم مع معلومات أفضل حول السوق والطقس. وأطفال المدارس في الكثير من أنحاء العالم سوف يكون لديهم منفذ إلى مكتبة للمرة الأولى. ومن الصعب أن نعرف كيف نقيس تلك الآثار كميا. مناطق واسعة سوف تظل تقاوم التحديد الكمي، ولكن هذا لا يقلل من أهميتها. فإذا قضينا وقتا أقل فيما يسمى أليات الحياة، فسوف نقضي بقية الوقت في القراءة أو الدراسة أو الرياضة أو التفاعل مع الأصدقاء، أي في وقت من الفراغ. ولكن بيانات الدخل لن تمسك جيدا بهذه التحولات في نوعية الحياة.

هل يوجد جانب سلبي في كل هذا؟

نعم يوجد. إن أي شيء تقريبا يمكن أن ينجز بكفاءة أكبر بهذه الأدوات المعرفية الجبارة، وهذا يتضمن غسيل الأموال، والإرهاب، والتجسس على الآخرين، وتدبير الأنشطة الإجرامية، وانتحال الشخصية. في وقت مبكر من نمو الاستخدام العام للإنترنت، أشار أستاذ شاب في جامعة نيويورك إلى الأثر المحتمل لفقدان الخصوصية نتيجة لـ "انهيار الحواجز." إن الخصوصية مهددة، ليس فقط بسبب "القرصنة" Hack-ing، ولكن أيضا لأن تكاليف جمع المعلومات أقل بكثير جدا عما كانت من قبل. إنك تستطيع أن تعرف أين أعيش، وكم منزلا أملك، وكم تساوي... إلخ، مع إنفاق وقت قليل

جدا، ومن دون اختراق أي قواعد بيانات "خاصة". ومن حيث المبدأ، قبل الإنترنت، كنت تستطيع أن تجمع نفس تلك المعلومات، ولكن عمليا، كانت التكلفة تحول دون ذلك. ومن هنا يأتي انهيار الحواجز.

إن المعلومات الخاطئة يمكن أن تبث وتنتشر بتكلفة منخفضة. وبعض الناس قلقون من أنه توجد بعض الآليات الخارجة عن القانون والمتعلقة بالمسئولية عن التشهير عن طريق نشر معلومات وتعليقات غير حيادية. وهناك آخرون يباركون دمقرطة عالم التعليق والتحليل. إننا جميعا - مستهلكي المعلومات - في طور التعلم، نرفع من درجة تشككنا، ونراجع المرشحات التي نستخدمها لفرز المعلومات الجديرة بالثقة من غير الجديرة، وربما نشكو من الخبيثة.

هناك إحساس لدى الكثير بأن الاتصالية الدائمة نقمة وليست نعمة. ولا أستطيع أن أحصي عدد المرات التي سمعت فيها ناسا يقولون إن الميزة الأساسية للسفر بالطائرة هي أن الهاتف المحمول والبلاك بيري Black Berry لا يصلان إلى "هناك"، حتى الآن على الأقل. إن حوائط المهرب الأخير من عالم المعلومات قد تنهار في القريب العاجل. وحيث إن فلترة المعلومات وإدارة الوقت والسيطرة على الاتصالية الدائمة حتى لا تستولي على حياتك هي عملية تعلم (فرديا واجتماعيا) فهي تستغرق وقتا. ويأمل المرء في أن قواعد الإتيكيت، في الوقت المناسب، سوف تجعل من قراءة البريد الإلكتروني، بينما تتحدث أثناء تناول الغذاء شيئا من قبيل الفظاظة.

فقاعة الإنترنت

عندما بدأ المستثمرون (والناس بوجه عام على نطاق أوسع) يرون المدى المحتمل لأثر تلك التكنولوجيا، طرأت لحظة من الحيوية المؤقتة غير المعقولة. فقد بدأ طلاب الإدارة والهندسة - مدعومين برأس مال مقترض - في تأسيس كل نوع يمكن تصوره تقريبا من شركات الكمبيوتر. وقيل إن هؤلاء المبتدئين سوف يطردون تجار التجزئة

التقليديين من مجال الأعمال، وإن محلات البيع بالتجزئة سوف تصبح شيئا من الماضي. وآخرون كانوا سيرفعون من جودة البحوث وكفاءتها. وقد فشل كثيرون، ولكن ليس الجميع. فبعض المشروعات الجديدة مثل إي باي eBay وأمازون Amazon وياهو Yahoo وجوجل Google ازدهرت وأصبحت شركات مهمة. في نفس الوقت، أصبح موردو الحواسب والشبكات - التي تمثل الجهاز العصبي للشبكة - غارقين في الأموال. ولكن في ذلك الوقت، لم يميز المستثمرون والأسواق جيدا بين المشروعات الجديدة. وكانت الأسعار تحدد بواسطة مستثمرين أفراد وتجار اليوم الواحد-Day Traders الذين كان الكثير منهم سيفشل في الامتحان بشأن ماهية تلك الشركات وما تنتجه، لو أن مثل هذا الامتحان قد عقد. وتصاعد تقييم الأسعار إلى عنان السماء. ولم تستطع مناهج التقييم التقليدية، القائمة على الأرباح والنمو، أن تقدم أساسا يستند إلى أي منطق. والواقع أنها لم تكن حتى قريبة مما يحدث.

شركات كثيرة لم تحقق ربحا على الإطلاق، وقسم لا يستهان به لم يحقق أي إيرادات، وعلى الرغم من ذلك، ففي ظل فورة الحماس لهذا العالم الجديد، دبرت لـ "التوجه إلى الجمهور" من خلال طرح أولي للأسهم. إن بيع المستقبل بلا سابقة أعمال من أي نوع قد نجح بالفعل لبعض الوقت. ولأنه كان عالما جديدا، فلم تكن هناك بيانات تاريخية. لقد كانت بيئة استطاعت فيها الأوهام غير المقيدة ببيانات أن تحلق في السماء - مرة أخرى ولبعض الوقت. ولكن مع مرور الأشهر، ثم القليل من السنوات، بدأت البيانات تأخذ وضعها. كانت التقيمات مرتفعة جدا بوضوح، وانهارت الأسواق.

بالنسبة للكثير من الجمهور العام، كان ذلك يشير إلى أن الموضوع بأكمله كان خطأ فادحا، فقاعة تيوليب(*) Tulip Bubble أخرى؛ فالتصورات السامقة عن تحول الأعمال، والمعرفة، وقوة المستهلك، وسلاسل العرض، والاقتصاد العالمي، كانت مجرد

(*) فقاعة التيوليب tugip bubble: فترة تقع ضمن العصر الذهبي لهولندا (القرن السابع عشر)، ارتفعت فيها أسعار زهرة التيوليب بدرجة جنونية، ثم انهارت فجأة مخلفة أزمة اقتصادية اشتهرت باسم "فقاة التيوليب" المترجم.

تصورات، وليس أكثر كثيرا. هذا هو أبسط تصوير لانفجار الفقاعة. ولكنه قد لا يكون التصوير الصحيح. فالواقع أن هذه التصورات، مع كونها مبالغا فيها لحد ما، كانت صحيحة من جوانب متعددة، فما أسفر عنه الواقع على مدى أطول هو أنه ليس مخالفا تماما للتنبؤات. إن مشكلة التقييم لم تكن مع التصور. لقد كانت المشكلة - كما هو الحال في معظم الأحيان - في سوء فهم للمدى الزمني الذي يحدث فيه التغير الثوري. فالمستثمرون توقعوا له شهورا، بينما الواقع أن التحول يستغرق أعواما وحتى عقودا. إن الناس والمنظمات لا يغيرون سلوكهم بين عشية وضحاها. فالتطبيق صعب، وهو يواجه كثرة من العقبات الفنية. والآلاف من الأنظمة الموروثة عليها أن تندمج لكي تنجز المجموع الكلي من الفوائد المتصورة. إن هناك مصالح متأصلة في أي نظام، والتغيير يهددها. فالمستثمر المالي غير المتمرس لن يطرحه أرضا تمجيد ستيف جوبز(*) Steve Jobs لفضائل الإنترنت، ولكنه قد يستجيب لضغط ابنة أخيه وابن أخيه لكي يتعامل مع البريد الإلكتروني أو سكايب Skype.

من المهم ألا نفقد رؤيتنا تجاه الدرسين. التغيير الثوري يستغرق وقتا، والوقت عادة يقدر بأقل من حقيقته، لسوء طالع المستثمرين. ولكن حقيقة كونه يستغرق وقتا لا تعني أنه لن يحدث.

الوصول للمواهب الإنسانية على مستوى العالم

إن الخصائص المميزة للإنترنت هي الاتصالية، والسرعة، وعدم التقيد بالموقع، والاتصال غير المتزامن (مثل البريد الإلكتروني والفاكس، وعلى خلاف الهاتف وتصفح الشبكة) عندما تكون هناك حاجة له أو رغبة فيه. إن "الشركاء" على الشبكة هم الناس والحواسب، والأخيرة تتحدث مع بعضها البعض طوال الوقت. على أحد المستويات، هذا يعني أن قواعد البيانات مترابطة، والأنشطة المتناثرة جغرافيا يمكن السيطرة

(*) ستيف جوبز Steve Jobs (1955-2011): أحد مؤسسي شركة أبل Apple للكمبيوتر ومديرها التنفيذي، وأحد رواد "ثورة الكمبيوتر الشخصي". المترجم

عليها وتنسيقها وجعلها كفئا. سلاسل العرض العالمية لديها ميزة استخدام موارد منخفضة التكلفة حول العالم، وهذا ليس بجديد. ولكن لديها أيضا - تاريخيا - العيوب التي لازمت الإدارة والسيطرة على نطاق المناطق الموزعة جغرافيا مثل كونها مكلفة وعرضة للتأخير وتعاني من سوء الاتصالات والأخطاء ومشاكل فروق التوقيت وعدم الكفاءة. إن معظم تلك العيوب في سبيلها للاختفاء. وبالطبع لم تختف تكاليف النقل (على الرغم من أنها انخفضت)، وعندما يكون من اللازم نقل أشياء، فلابد أن تؤخذ هذه التكاليف في الحسبان، ما لم يكن ما يتم نقله معلومات.

ربما ينقلنا هذا إلى أكثر آثار انتشار الإنترنت أهمية على المدى الطويل. إن الإمكانات البشرية متناثرة حول العالم عشوائيا إلى حد كبير. وفي قسم آخذ في التزايد من العالم، تتحول هذه الإمكانات البشرية إلى مواهب قيمة عن طريق اقترانها بالتعليم والتعلم الذي تحظى به العمالة المنتجة. ولكن الكثير من هذه المواهب الإنسانية يصعب الوصول إليها. ففي الاقتصاد العالمي تكون السلع ورأس المال سهلة الانتقال، ولكن انتقال العمل (ولنقل الناس) أقل سهولة بكثير. وللاستفادة من المواهب الإنسانية، يمكن أن تنتقل الوظائف إلى الناس أو ينتقل الناس إلى الوظائف. وفي معظم الاقتصادات الوطنية العفية يحدث الأمران. ولكن في الاقتصاد العالمي، يواجه الناس بحواجز مرتفعة عندما يتعلق الأمر بالانتقال إلى حيث الوظائف، العملية الأكثر أهمية هي نقل الوظائف إلى الناس، وهذا هو ما يحدث الآن.

توجد مجموعة كبيرة من الخدمات التي يقدمها الناس بشكل متفرد، وهذه الخدمات تنطوي على معالجة المعلومات وكثيرة المعرفة. وبحكم التعريف، هذه الخدمات بالطبع كثيفة العمل. ومع زوال الاحتياج للقرب المادي المكاني بفعل تكنولوجيا المعلومات، فإن أسواق تلك الخدمات (وأسواق العمل التي تدعم توفيرها) تصير عالمية. وتنتقل الوظائف إلى الناس أينما كان موقعهم. ولأن توصيل الخدمات يعتمد على الكمبيوتر والإنترنت، أصبحت مشكلة البعد المكاني غير ذات بال. فالموارد البشرية التي كان يصعب الحصول عليها فيما سبق بسبب البعد المكاني ألحقت بسوق العمل. ولنعبر عنها بشكل مختلف، نقول إنه بالنسبة لهذه الشريحة من المعلومات (الخدمات كثيرة المعرفة ورأس المال البشري)، تنهار الحدود الجغرافية لأسواق العمل، والأسواق الجغرافية التي كانت متباعدة سابقا تندمج وتصير عالمية.

إن التعهيد Outsourcing جزء من هذا، ولكنه بالتأكيد ليس كله. فالكثير من هذه الخدمات يورد داخل المنظمات (منظمات الأعمال، والحكومة، والمنظمات غير الربحية)، وهذه المنظمات الفرعية يشار إليها أحيانا باسم التوريد الداخلي. إن لدينا التعهيد والتوريد الداخلي في نطاق متنامٍ من القطاعات الخدمية: إدارة نظم تكنولوجيا المعلومات، وتطوير البرمجيات، وعمليات الأعمال، وخدمة العملاء ودعمهم. والقائمة آخذة في الاستطالة. إن هناك وظائف في المجال الطبي، مثل تحليل الأشعة السينية وفحوص الرنين المغناطيسي، يجري تنفيذها عن بعد. ويتم أيضا إجراء العمليات الجراحية بالاستعانة بخبراء عن بعد. كما أن كتابة المواد للتليفزيون مجال جديد. والنطاق الآخذ في الاتساع يشمل أيضا مجالات مدهشة، بل حتى هزلية، مثل الخطب السياسية للسياسيين أنصاف المتعلمين، وتصحيح الامتحانات للمعلمين المتكاسلين عن تصحيحها بأنفسهم، وما شابه. وحيث تستطيل القائمة، فإن الحجم يتزايد بمعدل ٣٠٪ سنويا. وربما تكون هذه أسرع المجالات نموا في التجارة العالمية، وهي بالتأكيد أحد المحركات الأولية للنمو في الهند، التي أصبحت تتصدر هذا الاتجاه، جزئيا بسبب كون الإنجليزية لغة رسمية.

من اللافت للانتباه أن نشأة توفير الخدمات عن بعد لم تكن عالمية بل محلية، فقبل أن تزدهر التجارة العالمية في الخدمات، كانت البنوك وشركات البطاقات الائتمانية في الولايات المتحدة وأوروبا تنجز الخدمات في ولايات ومقاطعات تتوفر فيها قوة عمل متعلمة ولكنها بعيدة، ولذلك فهي رخيصة نسبيا. وهذه المصادر الأولية اتجهت لأن تكون مراكز لخدمة العملاء. قد يحتج البعض بأن مراكز خدمة العملاء تتطلب فقط اتصالا تليفونيا، ولا علاقة لها بالإنترنت. والواقع أن هذا ليس صحيحا. فلكي تكون الخدمة ذات جودة عالية، يحتاج مقدمو الخدمة للوصول في الوقت المناسب إلى قواعد بيانات عملاء الشركات حتى يمكن أن يعرفوا فعليا مع من يتحدثون وما الذي يتحدثون عنه. وهذا الوصول يصير ممكنا بتكلفة منخفضة من خلال قواعد البينات الشبكية والإنترنت.

من المثير للانتباه أن الأثر الرئيسي الأول لتكنولوجيا المعلومات القائمة على الشبكة كان الأتمتة والتغير التقني الموفر للعمل. وقد كانت هناك بالطبع فوائد أخرى متمثلة في السرعة، والدقة، والقدرة على تنسيق النشاط عبر مسافات كبيرة، وما شابه.

الفئة الثالثة – الوصول إلى موارد بشرية قيمة – تعيد الناس إلى الصورة، وتضاد الفئة الأولى على نحو ما. وهي متعلقة بالوظائف والأنشطة كثيفة العمل بطبيعتها، حيث لا يوجد للناس بديل معروف. وبدلا من استبدال الناس، فإن هذا الاتجاه ينطوي على إيجاد واستخدام موارد بشرية عالية المهارة على نطاق العالم من أجل الأنشطة كثيفة العمل بطبيعتها. إن أسواق العمل فائق المهارة تصير أكثر عالمية حيث تخفض التكنولوجيا من التكاليف التي كانت من قبل تجعل القرب المكاني مهما. إن هناك حدودا لذلك. وكما لاحظنا سابقا عند التفكير في التحضر، فإن قيمة القرب لم تهبط إلى الصفر. ونحن لا نعرف بعد ما هي تلك الحدود. ولكننا نسير في رحلة سوف نكتشف أثناءها تلك الحدود.

توزيع الفوائد

هل هذا الاتجاه نحو عولمة فرع من أسواق العمل جيد لكل الناس؟ ليس بالضرورة، على المدى القصير. إنه بالتأكيد يفيد الناس المتعلمين في الدول النامية الذين كانوا فيما سبق بعيدين عن الوظائف. فالفرص تتزايد والدخول ترتفع. ولكن عندما تتم حماية سوق عمل بحواجز، أيا كان أصلها، ويتم إزالة تلك الحواجز بالسياسات أو التكنولوجيا، سوف يكون هناك المزيد من المنافسة على جانب العرض، وشاغلو الوظائف الحاليون (هؤلاء الذين كانوا يتمتعون بالحماية بواسطة تلك الحواجز) ربما سوف يشهدون انخفاضا في الدخول أو نقصا في الوظائف، أو في كليهما. الزمن الذي سيستمر فيه هذا "الأجل القصر" يعتمد في الحقيقة على معدل نمو الاقتصاد الذي كان محميا في السابق، وعلى مرونته، وعلى التطور الهيكلي في تكوين الاقتصاد القائم بالتعهيد وسرعته في خلق وظائف جديدة.

إن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه أخيرا هو: "لو أن علماء ومهندسين وأطباء وغيرهم من المتعلمين تعليما جيدا كانوا متماثلين في قدراتهم بغض النظر عن موقعهم، ولو أنهم يستطيعون أن يضيفوا قيمة من دون عوائق كبيرة ناتجة عن البعد المكاني، إذن أين تكمن الميزة النسبية للاقتصادات المتقدمة؟" بالنسبة للكثير من الماضي القريب، كنا نعتقد في الدول الغربية أن ميزتنا النسبية تكمن في المعرفة، والبحث، والأنشطة

الإنسانية كثيفة رأس المال البشري، بما في ذلك التعليم. ولكن هذا بالتحديد هو المجال الذي تتحول فيه الأسواق إلى العالمية. وقد يبقى من الحقيقي أن الميزة النسبية للدول المتقدمة تكمن في هذه المجالات، ويمكن القول بأن الفروق والميزة النسبية آخذة في الانكماش. ومن الممكن في المستقبل أن يكون جزء مهم من الميزة النسبية للدول المتقدمة كامنا في هذه المجالات تحديدا، ولكن فقط في المجالات التي تتطلب قربا مكانيا بشكل دائم لكي تنجز على أعلى مستوى. إن هناك سببا لوجود مراكز مالية عالمية رئيسية ولكون الدول المتقدمة حضرية لدرجة كبيرة. إن القرب لا تزال له أهميته، وهذا يمكن أن يستمر لكي يكون أساسا للاختلاف في خلق القيمة وفي التفاوت في مستويات الدخل. ولكنه أيضا قد لا يكون كافيا لكي يديم التوظف والدخول في المستقبل.

والحقيقة أننا في وسط بنية اقتصادية عالمية سريعة التطور، ونحن لا نعرف – وربما لا نستطيع أن نحسب– الموقف الذي سنصل إليه على المدى المتوسط. وليست المسألة أن المبادئ والقوى غير مفهومة. ولكنها بالأصح أن النظام أكثر تعقيدا من أن يساعد على التنبؤ.

إن المرء يستطيع أن يفكر في هذه القوى العفية الكامنة في المهارة الفائقة في سوق العمل باعتبارها مشابهة في أثرها للتراخي واسع النطاق في سياسات الهجرة وقيودها، ولكن مع التحفظ بأن "المهاجرين" الجدد مقتصرون على المجالات التي يمكن أن تنجز فيها الخدمات عن بعد بنفس الفعالية، مع افتراض ثبات مستوى التكنولوجيا. وهذا التحفظ، بالطبع، هو ما يجعل التماثل غير مكتمل. وكشأن مشروع وعملي، فإن الدول المتقدمة قد لا تستطيع أن تجمع بين الهجرة والقيود على سوق العمل. ومع ذلك فإن بعض الدول تربط بين الهجرة وشروط التأهل التعليمي والمهني[٢] أضف إلى ذلك أن ما يمكن عولمته هو هدف متحرك حيث إن الابتكار في التكنولوجيا والدعائم الإدارية

(٢) سياسة الهجرة إلى كندا تتضمن فئة يشار إليها في بعض الأحيان باسم "المجموعة الاقتصادية". والمهاجرون من تلك الفئة يقبلون وفقا نظام للنقاط قائم على العمر، والصحة، والتعليم والمهارات، والممتلكات. والنظام مصمم للتأكد من سهولة قدرة طالب الهجرة على التوظف. وهو أيضا قد يربط قبول طلب الهجرة بالقيمة المضافة للمرشح بالنسبة للاقتصاد.

يحرك الحدود، مضيفا المزيد من التعقد. وإنني لأظن بقوة أن زميلا لي كان محقا – جزئيا على الأقل – عندما أشار ذات مرة إلى التعليم باعتباره "رياضة التحامية"، وهو يكون أكثر فعالية مع القرب المكاني. ولدي ظنون مماثلة بشأن رأس المال الاستثماري وأقسام مهمة أخرى من التمويل، وبشأن حشد من الوظائف التي يكون فيها التعلم، والحكم على الناس وقدراتهم، والثقة مكونات مهمة.

ومع ذلك، فإن هذا هو الوقت الصحيح لكي نكون أمناء بخصوص ما نعرف وما لا نعرف بشأن من يستفيد من العولمة ومن يخسر بسببها. لقد تم تسويق العولمة بدايةً باعتبارها مفيدة للجميع. وعندما اتضح أن الحال ليس كذلك، عدلت الصيغة إلى "محتمل أن تفيد الجميع"، حيث كان الجزء "المحتمل" متعلقا بتعويض الخاسرين من خلال إعادة توزيع الدخل. وهذا الافتراض مؤسس على تحليل إستاتيكي للرفاه ولمكاسب التجارة. وربما لا يزال هذا المبدأ المعدل صحيحا، إذا أخذنا الاقتصاد العالمي كوحدة للتحليل. ولكي نكون أكثر تحديدا، فهو يكون صالحا بافتراض أننا نستطيع أن نوزع الدخل عبر الاقتصاد العالمي. ولكنه ليس صحيحا بالضرورة بالنسبة للأفراد والجماعات الفرعية، أو بالنسبة للدول التي تظل رغم ذلك الوحدات السياسية والاقتصادية الأولية الصانعة للقرارات. إن توزيع الفوائد عبر الوحدات الفرعية للاقتصاد العالمي مشكلة تطبيقية وليست نظرية. وإعادة التوزيع داخل الدول أمر معقول وطبيعي، على الرغم من أنه لا يتحقق دائما. وهو أكثر إشكالية بكثير فيما بين الدول.

القول بأن الجميع يستفيدون من حيث المبدأ مضلل لحد ما، لأن ما يجعل ما هو "من حيث المبدأ" صالحا هو إعادة توزيع محتملة. وفي الاقتصاد العالمي، يكون هذا المحتمل بعيدا جدا لحظة أن يكون خارج الدول القومية.

لقد كانت العولمة ولا تزال ذات أهمية بالغة للدول النامية للأسباب التي ناقشناها في الجزء الثاني. ومن الصحيح أيضا أنك لو راكمت كل الفوائد بمفهوم الدخول المرتفعة، فإن المجموع سوف يكون كبيرا وإيجابيا ومتزايدا عبر الزمن، ولو كان هناك انحياز في توزيع الفوائد فسوف يجري بالتأكيد في صالح مجموعة فرعية على الأقل من الدول النامية، تلك التي نجحت في تحقيق انخراط مثمر في الاقتصاد العالمي. إن كل هذا سوف يصدم معظم الناس. وسوف تكون حجتهم قائمة – جزئيا على الأقل – على التوزيع، وليس على مجرد الدخل والناتج الإجماليين.

أضف إلى ذلك، أنه لا توجد دولة متقدمة حتى الآن شهدت فترات طويلة من النمو السلبي الحقيقي، أو حتى النمو المنخفض، منذ الحرب العالمية الثانية. وهكذا فإنه من غير الممكن أن نجادل بأن العولمة قد أسفرت حتى الآن عن خاسرين فعليين على مستوى الدول، هذا غير موجود على الإطلاق.

يمكنك الاحتجاج بالقول بأن هذا ليس السؤال الصحيح، وقد تكون حجتك أن العولمة قد خفضت من معدلات النمو في دول متقدمة. وأنا أشك في ذلك، وأظن أن معظم الاقتصاديين سوف يوافقونني. ولكن الإثبات سوف يكون صعبا جدا على أي الحالين. إنه واحد من تلك الأسئلة غير الواقعية التي ربما لا نحصل أبدا على إجابة لها.

على الرغم من هذا، فإنه بالنظر إلى المستقبل وإلى توجهات العولمة في أسواق العمل الراقية، من الممكن أن تكون الآثار التوزيعية أكبر وأكثر معاكسة فيما يتعلق بالدول المتقدمة. ولو أن هذا حدث، فإنني أتوقع أن تأتي ردود الفعل عليه في شكل سياسات تكون لها آثار تتمثل في إبطاء عملية العولمة عن طريق إعادة فرض حواجز جزئية. ونتيجة هذه السياسات سوف تكون إبطاء التطور الهيكلي للاقتصاد العالمي، وإبطاء معدل التغير في الأسعار النسبية. وقد تكون هذه تكلفة مداومة دعم الانفتاح في الاقتصاد العالمي.

إن افتراضات الرفاه التي لدينا عن التجارة والاقتصاد العالميين تأتي من نماذج إستاتيكية. والاقتصاديون يعنون بكلمة "إستاتيكية" أننا لو قارنا توازنات ما قبل وما بعد التجارة، فإن فوائد الثانية سوف تكون أكبر عندما نجمعها معا. أما كيف توزع فذاك سؤال مختلف. والوحدات الفرعية يمكن أن تخسر وفقا لهذا التحليل الإستاتيكي. والخسارة في الدول المتقدمة تتجه لأن تحدث عندما تشهد الدول النامية زيادة كبيرة في الإنتاجية في القطاعات التي لدى الدول المتقدمة ميزة نسبية فيها[٣]. وهذا الوصف المختصر ينطبق على عولمة المعرفة وقطاعات الخدمات ذات رأس المال البشري الكثيف.

---

(٣) انظر Paul Samuelson, "Where Ricardo and Mill Rebut and Confirm Arguments of Mainstream Economists Supporting Globalization," *Journal of Economic Perspectives*, vol.. 18, no. 3, 2004.

لكن النقطة المهمة التي علينا أن نعيها هي أن الآثار الأكبر والأطول مدى ذات طبيعة ديناميكية. ونحن لا نملك نماذج ونظريات قوية تنبئنا بما هي آثار النمو على الرفاهة عبر الزمن في الاقتصاد العالمي. لدينا بيانات. حيث يبدو أن الدول المتقدمة تنمو بمعدلات مقبولة جدا، باستثناء أوقات الأزمات، كما أن مجموعة من الدول النامية نمت بمعدلات تفوق التصور حتى الآن. وحتى الآن في فترة ما بعد الحرب، تبدو النتائج الإجمالية حميدة.

نحن نعلم أيضا أن الآثار متوسطة وطويلة المدى تعتمد على حركية الموارد وعلى المرونة الهيكلية. وهذه حقيقة واضحة بالنسبة للدول النامية، ومن السهل رؤيتها بسبب معدلات النمو المرتفعة والسرعة الإجمالية للعملية. ولكنه صحيح بنفس القدر بالنسبة للدول المتقدمة. فالفوائد تكون أعلى والخسائر تكون أقل مع أسواق عمل ورأس مال مرنة، ومع قطاع خاص مبادر وديناميكي.

أبعد من هذا يجب أن نتوقف عن التأكيدات المبنية على نماذج إستاتيكية حول توزيع الفوائد، ليس لأن التأكيدات خاطئة في سياق إستاتيكي، ولكن لأنها غير ذات صلة بالموضوع. إن الآثار المهمة هي الآثار عبر الزمن. وبالنسبة لهذه الآثار، فإن الحالة الراهنة للنظرية ليست متقدمة بما يكفي للتصريح بإفادات واثقة حول توزيع الفوائد.

إن أفضل دفاع عن العولمة حتى الآن هو أن ملايين من الناس أفضل حالا من الناحية المادية، وأن لديهم أملا في يعيش أحفادهم في دولة متقدمة. إن الدول المتقدمة فعلت ما عليها، وهي آخذة ببطء في الاعتياد على فكرة أنه حيث تزيد الدول النامية من نصيبها في الاقتصاد العالمي، فإن الدول المتقدمة ليست معفاة من التحول الهيكلي. وربما نصير أفضل حالا عند تكييف سياساتنا مع الحاجة الخارجية لحماية الناس ومساعدتهم أثناء التحولات.

نستطيع أيضا أن نقر بأنه من الممكن مستقبلا أن تتحول الأنماط بما يكفي لأن يصعّب توزيع الفوائد والتكاليف من مداومة الدعم للانفتاح في الاقتصاد العالمي. ولو

حدث هذا سيكون لدينا سبيلان لاتباعهما. أحدهما هو أن نبطئ من العملية، وهذا هو السبيل الأكثر احتمالا، ولكنه أيضا السبيل غير التعاوني. ولو حدث هذا، فسيكون ذلك بسبب أن التكاليف السياسية لمداومة دعم النتائج التعاونية ستصير مرتفعة جدا.

الاحتمال الآخر أكثر بعدا، ولكنه لا يزال متصورا. وهو أن نبني مؤسسات حكم عالمي إلى درجة أن يكون من الممكن أن نتعامل مع القضايا التوزيعية على المستوى العالمي كما على المستوى الداخلي للدول. وأنا مضطر للاعتراف بأن هذا الاحتمال الثاني بعيد جدا، ولكن المرء يستطيع على الأقل أن يأمل في أن يكون مخطئا في ذلك.

الهواتف المحمولة والعالم النامي

لقد بدأتُ هذه المناقشة بنظرة إلى الهواتف المحمولة في العالم النامي: هناك أربعة بلايين هاتف على مستوى العالم آخذة في التزايد. البعض يمتلك أكثر من هاتف واحد في الدول المتقدمة، والبعض يتشارك في هاتف واحد في الدول النامية.

لقد نظرت للأمر لبعض الوقت كما لو أن القوى العفية للتغيير والتمكين من خلال القدرة على الوصول للمعلومات الموجودة في الإنترنت سوف تلعب دورا مع مرور الزمن في مجموعة فرعية من دول العالم وسكانه وببساطة تتجاوز الباقين. ففي مجال الأعمال، والنشاط المصرفي، والتجارة، والتفاعل الاجتماعي، والوصول للمعلومات، والاتصال بسلاسل العرض العالمية، لن تشارك ببساطة الدول الفقيرة والناس الفقراء في المناطق البعيدة. ولكننا نهون في تقديرنا للتكنولوجيا والحوافز الاستثمارية في بحثنا عن الأسواق الكبيرة. إن ما ظهر خلال سنوات قليلة ماضية بوصفه حاجزا رقميا (أقرب شبها بالهوة) يبدو الآن في عملية انهيار. فالهواتف المحمولة الآن شاع استخدامها كأجهزة رقمية متصلة بالإنترنت. إن نطاقا متناميا من خدمات المعلومات والاتصالات والمعاملات الشائعة اليوم متاحة للناس من كل مستويات الدخول وفي كل المواقع، بتكلفة منخفضة جدا. صحيح أن الخدمات التي تتطلب شاشات كبيرة و/أو اتصالات فائقة السرعة تمثل تحديا مستمرا، ولكن اتجاهات تكلفة المعدات وسرعة الشبكة تبدو مواتية.

لسنا في حاجة لأن نبالغ في الأهمية الاقتصادية لهذا التوجه. فتوافر المعلومات بتكلفة منخفضة يزيد من الإنتاجية والكفاءة والوعي السوقي. إن خمسين بالمائة من العالم لا يزالون يعيشون في مناطق ريفية، وحتى الآن هم في عزلة نسبية. ولكن - وبشكل متزايد - يمكن إجراء المعاملات المالية والمصرفية بواسطة الهاتف المحمول. المدفوعات والمدخرات والائتمان - أكثر المُمَكِّنات المالية أهمية للتجارة والأعمال - تصير متاحة للوصول إليها من قبل أغلبية عريضة من الناس. وبالنسبة لبعض تلك الخدمات الأساسية، فإن التكنولوجيا المطلوبة غالبا ليست أكثر من إرسال رسالة نصية مأمونة على الهاتف المحمول.

من المقدر أن التحويلات للدول النامية كل عام تعادل (أو تفوق) المعونات الأجنبية لأغراض التنمية. والتحويلات هي مبالغ ترسل (غالبا من قبل مواطنين من دول نامية يعيشون في دولة أخرى) إلى البلد الأصلي، إلى الأسرة في العادة. والمبلغ الإجمالي يناهز ١٠٠ بليون دولار سنويا.

ماذا عن تكلفة المعاملات المرتبطة بهذه التحويلات الخاصة الضخمة (والمتزايدة)؟ لقد قدر البنك الدولي مؤخرا أنه بالنسبة لتحويلات الفرد التي تتراوح بين ٢٠٠ و٥٠٠ دولار، من الشائع أن تكون تكلفة المعاملة في حدود ١٠٪ من قيمة التحويل، ويمكن أن ترتفع إلى ١٥٪ مشتملة على رسوم تحويل العملة. وهكذا فإن حوالي ١٠ بليون دولار تختفي سنويا أثناء الرحلة من المصدر (مكتسب الأجر في الدولة الأجنبية) إلى المقصد (موطن الأسرة). وهذه التكلفة العالية جدا تنتج عن عديد من المصادر: سلطة احتكار محلية وتسعير غير تنافسي، ونظم بائسة، وعمليات متعددة عديمة الكفاءة، مع تحصيل رسوم عن كل خطوة في السلسلة.

هذه التكاليف مهيأة للانخفاض بشكل كبير من خلال التعاملات المصرفية الإلكترونية المعتمدة على الهاتف المحمول والبنية الأساسية الإضافية لتسهيل التحويلات الإلكترونية الدولية الكفء. ولا يوجد شيء في البنية المتطورة للتكاليف يمكن أن يبرر هذه التكاليف المرتفعة تاريخيا. إنها لا تعدو أن تكون حشوا لسلسلة العرض المالية.

هذا مجرد مثال، ولكنه كثير التكرار بما يكفي لأن يصبح أثره الإجمالي تحويليا. إن ما نشعر في الدول المتقدمة بأنه زيادة ضخمة في التيسير، والوصول إلى المعلومات، والاستخدام الاقتصادي للوقت في المعاملات والتجارة يشعر به الكثيرون في الدول النامية بوصفها منفذا للمرة الأولى إلى الخدمات الأساسية: قنوات ادخار آمنة، ووصول إلى الائتمان، وتوسع في الأسواق المحتملة فيما وراء الحدود الجغرافية التقليدية، وفرص التوظف، ومعلومات ذات صلة بالموضوع وفي الوقت السليم حول أسعار السوق والطقس وقضايا الصحة، والوصول إلى الكتب والدوريات، والاتصال والتفاعل الاجتماعي، وجماعات وأنظمة الدعم، والوصول منخفض التكلفة للخدمات الحكومية.

إن المعرفة والوصول إلى المعلومات هي دعائم للكثير من خلق القيمة في العالم الحديث. وبدونها، تكون الإنتاجية، والنتائج المحتملة، والدخول مقيدة بدرجة كبيرة. ومثل هذه البيئة المقيدة تشكل الأسلوب الذي عاش به كثير من الناس في العالم على مدى أجيال. هذا عن التغيير. وربما يكون هو أكثر العناصر مساواة في العولمة. ونستطيع أن نتطلع إلى فترة تتسع فيها بشكل كبير فرص ودخول أناس فقراء في الكثير من أجزاء العالم.

إن الوصول إلى المعلومات والقدرة على الاتصال في نظم المعاملات لن تزيل كل العقبات من أمام النمو. فلا أحد ينظر إلى هذه التطورات التكنولوجية بوصفها بديلا عن التعليم الأساسي على سبيل المثال. ولكن القدرة على ترقية رأس المال البشري المخلقة بواسطة التعليم الأساسي من خلال الاتصالية والوصول إلى المعلومات والقضاء على العزلة هي قدرة غير عادية. إننا في المراحل المبكرة من هذه الثورة المصغرة. وقد يتحول الأمر إلى أن أهم الآثار البشرية على المدى الطويل للعزف الدائم على أوتار قانون مور Moore's Law سوف تكون نوعا من الشمولية. ربما لا يزال الناس يعيشون في بيئات بنيتها الأساسية المادية مقصورة بمقاييس دولة متقدمة. والأمر يحتاج لسنوات طويلة لبناء كل هذا. ولكن فجوة المعرفة، والمعلومات، والمعاملات، والاتصالية في العالم التخيلي تضيق بأسرع مما استطاع أي شخص أن يعتقد أنه ممكن قبل عشر سنوات من الآن.

الفصل الثامن الثلاثون

الاندماج الأوروبي والحكم العابر للقوميات

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت أوروبا في عملية اندماج اقتصادي ثم سياسي لا تزال جارية بعد مرور ستين عاما. ومن المحتمل أنها ستحتاج إلى خمسين عاما أخرى لكي تكتمل، لو قدر لها أن تنجح نجاحا كاملا. إنها محاولة واسعة النطاق جدا لبناء وحدة فوق وطنية ناجحة بأبعاد الاقتصاد والسياسة والحكم. والهدف هو مستوى عميق من الاندماج. ولو أنه نجح، فسوف تكون هناك بنية حكم موثوقة تعمل فوق مستوى الدولة القومية. ومن وجهات متعددة، هي تجربة ضخمة حالّة في الحكم العابر للقوميات. وفي اللحظة التي أكتب فيها الآن، فإن أوروبا في مفترق طرق مصيري، حيث تتعامل مع قضايا الديون السيادية ذات التأثير الممتد على منطقة اليورو وعملتها.

إن بنى الحكم العالمي تتعقب خطى نطاق وعمق الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي. وربما تستطيع بنية الحكم (السلحفاة) أن تلحق بالاقتصاد (الأرنب). ولكنها ليست صفقة نهائية ولا شيئا مؤكدا. بل ربما لا تكون رهانا جيدا. ولكن ما سوف يسفر عنه ذلك يرجح أن تكون له آثار عميقة على مستقبل النمو، ليس فقط نمو العالم النامي، ولكن على نمو الاقتصاد العالمي ككل.

إن عدم التطابق بين الحكم والسوق يخلق، على أقل تقدير، توترات. وليس من المتوقع أنه يمكن استدامة مسيرة العولمة لو استمرت الفجوة في الاتساع. ولو استدامت، فسوف تكون على امتداد طريق متقلب ووعر، مع مخاطرة وقوع حوادث على امتداد الطريق. وسوف يكون من القضايا الرئيسية على مدى العقود القليلة القادمة وبالنسبة لجيلين، هو ما إذا كانت تلك الفجوة سوف تتسع أم تضيق.

إن لهذا الأمر أهميته بالنسبة لملايين الناس في العالم النامي لأن الاقتصاد العالمي، كما رأينا، هو الذي يمكّن من النمو فائق السرعة في الدول النامية. إن الاندماج الاقتصادي له حدوده من دون عملية موازية لبناء مؤسسات سياسية فوق وطنية فعالة وذات مشروعية. وأنا هنا أستخدم تعبير "سياسية" للإشارة إلى العمليات التي نقوم من خلالها باختيارات جماعية.

إن الصيغة السياسية الاقتصادية المهيمنة أو النموذج الذي يسود في معظم العالم يتعلق بقسم من العمل والسلوك. وفي هذا النموذج، يكون الاقتصاد هو مجال ملاحقة المصلحة الذاتية، بينما يفترض أن تتولى الحكومة والعملية السياسية مسئولية القيام باختيارات جماعية لملاحقة المصلحة المشتركة. ولكن يجب أن ندرك أن هناك تعديلات ومواصفات لهذه الصيغة بالغة التبسيط. إن القيم المشتركة، مثل الأمانة، تزيد بلا شك من كفاءة الاقتصاد. والنظام المالي الذي يفهم المشاركون فيه ويأخذون مأخذ الجد مسئولياتهم الجماعية عن استقرار النظام إلى جانب المنظمين ليست فكرة سيئة، ولكنها تختلف قليلا عن مفهوم المصلحة الذاتية الضيقة الخالصة. إن الأفراد يستوعبون المشاغل البيئية ويعكسونها في سلوكهم الشرائي. وكمتمم للتشريعات والترتيبات المحفزة الأكثر رسمية، مثل وضع تسعيرة للنفايات السائلة أو الكربون، فإن هذه تبدو قوة مؤثرة ومفيدة، جزئيا لأنها أقل تكلفة من التشريعات.

ولكن على العموم، يظل الاقتصاد هو مجال المصلحة الذاتية والحد من المركزية في إطار متطور من القوانين والسياسات المصممة لتمكين التعاقدات والاستثمار ولتقييد وضبط والتأثير على مخرجات السوق لجعلها مرغوبة ومقبولة اجتماعيا.

إن الصورة المرسومة أعلاه لا تمثل الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر، فالاقتصاد يظل مجال المصلحة الذاتية، ولكن البنية السياسية ليست موحدة، وهي تتكون من جماعات من الناس - تسمى الأمم - تلاحق مصالحها الذاتية الجماعية. ولا يوجد دليل أو نظرية تفترض أن هذه البنية سوف تعمل، سواء بالمعايير الاقتصادية أو السياسية، أو على أنها سوف تسفر عن نتائج جيدة. وعلى الجانب الاقتصادي قد

تتحول لأن تكون غير مستقرة، أو غير قادرة على حماية الناس والأمم الأكثر عرضة نسبيا للتضرر. وكذلك، خلال هذه البنية، قد يكون من الصعب جدا التوصل إلى قرارات جماعية حيث تكون بعض المصالح المشتركة الكبرى محل خطر.

إن الجانب العبقري في نظام السوق هو أنه لا يتطلب تدخلا أو تنسيقا على المستوى الجزئي لكي يعمل بنجاح. إن التوازن غير التعاوني (الذي يلاحق فيه كل فرد وكل كيان قانوني مصلحته الذاتية ويعمل فيه الجميع من أجل أنفسهم بقدر ما يستطيعون، بغض النظر عما يفعله الآخرون) يبدو سيئا. ولكنه في الواقع جيد، مع اعتبار أنه يوجد كيان حكومي معقول يلاحق - حتى ولو بغير كفاءة - المصلحة المشتركة أو الجماعية. والحكومة تفعل ذلك بعديد من الأساليب. فهي توفر العقود الملزمة وتحدد العوامل الخارجية، وتقَوِّم سلوك الأطراف المختلفة أو دوافعها لكي يأخذوها بعين الاعتبار. وهي تحدد مشكلات الأسواق التي تنتج عن الفجوات والتفاوتات المعلوماتية، وتتدخل من أجل سد الفجوات أو تقييد سوء استخدام الميزة المعلوماتية، وهي تستثمر في السلع العامة التي يصعب توفيرها بواسطة الحوافز الخاصة وحدها.

في الاقتصاد العالمي، يكون الجزء المفتقد بدرجة كبيرة هو الملاحقة الحكومية الفعالة على المستوى العالمي للمصلحة المشتركة. وأنا أقول "بدرجة كبيرة" لأنه توجد محاولات جارية مخلصة لملاحقة مصالح عالمية مشتركة في عدد من المجالات، وتحرير التجارة مثال على ذلك. ولكن القوى السياسية المهيمنة تظل قومية. وهكذا فإن لدينا نظاما يعمل فيه الاقتصاد العالمي على نحو يشبه كثيرا اقتصادا محليا، ولكن ملاحقة المصالح الجماعية فيه يحل محلها توازن غير تعاوني، حيث يلاحق فيه اللاعبون (الأمم) مصالحهم الذاتية.

هل ستنجح ملاحقة الأمم لمصالحها الذاتية فوق بنية اقتصادية مندمجة وديناميكية بشكل متزايد؟ بالنسبة للذين سوف يجيبون بلا، فإن السؤال الطبيعي هو: "ما بنى الحكم فوق القومية المطلوبة؟ ثم، هل يمكن إنشاؤها؟"، وبالنسبة لهؤلاء الذين يعتقدون

أن الإجابة عن هذا السؤال الأخير هي إما "لا" أو "ليس لزمن طويل"، فماذا سوف تكون العواقب: الحد من العولمة،عولمة جزئية، أم نمو أقل، أم مزيد من المخاطر، أم كوارث بيئية؟

هذا هو السبب في أن التجربة الأوروبية شديدة الأهمية. إنها مهمة في ذاتها، بالنسبة لهؤلاء الذين يعيشون هناك، وبالنسبة للنظام العالمي. إنه على أقل تقدير اقتصاد كبير جدا. وعلى هذا النحو، فهي تغير توازن القوة والنفوذ. ولكنها أيضا مشروع رائد لبناء قدرات حكم فوق قومية. والقضية هي ما إذا كان الناس - ولنقل إنهم المواطنون - الذين تجذرت هويتهم الجماعية بعمق في أممهم ولغاتهم وثقافاتهم سوف يقبلون بأن يتنازلوا عن سيادتهم لصالح كيانات فوق قومية.

على الجانب المتفائل، فإن الاقتصاد العالمي قد بني جزئيا بواسطة فعل تعاوني بعيد النظر.

الفصل التاسع والثلاثون

الحكم العالمي في عالم متعدد السرعات

إن الاقتصاد العالمي يلتقط أنفاسه بعد أزمة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ المالية الصادمة، والتي صدمت النظام المصرفي، وأعاقت النمو، ورفعت البطالة، وزادت من التوترات فيما بين الدول وفي داخلها. لقد كشفت الأزمة عن فجوات كبيرة على كل المستويات فعليا في المجتمعات القومية، من الأفراد الذين اشتروا بيوتا لا يستطيعون أن يتحملوا قيمة رهونها العقارية الشاذة التي لم يفهموها؛ إلى الشركات ذات أنظمة المخاطر غير الدقيقة، والحوافز البائسة، والإفصاح المنقوص، إلى الحكومات التي فشلت في مسئولياتها النظامية وفي رقابتها التحوطية.

كل هذه الإخفاقات المترابطة حدثت في ظل الولاية القومية التعددية، وجاء أكثرها حرجا في اقتصادي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأكثر تمتعا بالاستقلال المالي. وهذه الإخفاقات لا تمثل القصة كلها، فقد كانت مصحوبة أيضا بإخفاقات متضخمة على المستوى العالمي. وأكثر من أي وقت مضى، كشفت الأزمة عن مكامن الضعف المدمرة في حكم النظام العالمي الذي أصبح بدرجة كبيرة متسما بالاعتماد المتبادل بينما هو يفتقر للتحوطات اللازمة ووسائل الحماية.

وعلى العكس من المستوى القومي، حيث سيطر على أجزاء كبيرة من المجتمع عدم الوعي بمدى الإمكانيات الكامنة للتعرض للضرر، فإن إدراك القضية كان أقل على المستوى العالمي. أضف إلى هذا أنه كان يوجد الكثير من التحليلات بشأن عدم التوازن المستمر في الالتزامات، والذي ذاع شأنه بدرجة كبيرة، وبشأن التمثيل غير العادل في المؤسسات المالية الدولية، والعجز في المشروعية العامة للحكم العالمي. كما كانت هناك

– ولا تزال – مخاوف بشأن نظام أسعار الصرف العالمية الذي هو مزيج من أسعار الصرف المعومة والمحكومة، مع القليل من الرقابة الفعالة والإدارة المتوازنة والاستقرار في النظام ككل.

إن الإدراك العالي لم يؤد إلى أفعال جادة حتى فرضت الأزمة المالية العالمية "توقفا مفاجئا" في التجارة، وأفسدت النشاط الاقتصادي، وغذت ارتفاعا في البطالة. وكان رد الفعل العالمي الذي أعقب ذلك أساسيا لتجنب كساد عالمي. وبدلا من أن يتم التنسيق بشأن الأزمة من خلال الآليات قديمة العهد لمجموعة السبع وصندوق النقد الدولي، فإن ممارسة إدارة الأزمة قد دفعت للأمام تجمعا جديدا نسبيا – الذي هو مجموعة العشرين – ينطوي على تمثيل أكثر معقولية لكل من الاقتصادات الصناعية والناشئة.

بالرغم من هذا النجاح الكبير في إدارة الأزمة – وعلى الرغم حتى من الإخفاقات السابقة الأكثر وضوحا في منع الأزمة – فإن التركيز على حكم عالمي أفضل هو في الواقع مشتت. فالقضايا القومية (والإقليمية في حالة أوروبا) أصبحت مرة أخرى أكثر هيمنة، ليس فقط بالمعايير المطلقة، ولكن أيضا بنمط يقوض المكاسب الأخيرة على المستوى العالمي.

ولو أن هذه الظاهرة استمرت – وهي سوف تستمر لو تركت لآلياتها الخاصة – فسوف تؤدي إلى عكس أثر بعض الإنجازات وتجعل حتى من إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي عملية أكثر وعورة وأكثر استطالة وأقل شمولا. وسوف تكون النتيجة اقتصادا عالميا محتفظا بعنصر من عدم الاستقرار، وللأسف يكون زاخرا بالمشاكل على المدى المتوسط.

إن لهذا الفصل ثلاثة أهداف. الأول، هو تلخيص الطريقة التي ساهمت بها الإخفاقات على المستوى العالمي في الأزمة المالية، والثاني، هو بيان كيف أن الحماس الذي تلاها لاستجابات في شكل سياسات منسقة على المستوى العالمي قد تركت المجال بالفعل لمبادرات قومية وإقليمية متصارعة. والثالث، هو شرح السبب في أن الحكم العالمي الضعيف – في غياب خطوات تصحيحية – سوف يظل عائقا في سبيل النمو والاستقرار المالي على المدى المتوسط.

الحكم العالمي قبيل الأزمة المالية العالمية

من المفهوم على نطاق واسع اليوم أن عوامل كثيرة ساهمت في الأزمة المالية العالمية. وقد كان أحد هذه العوامل المتعددة الإصرار على عدم التوازن العالمي - الرغبة والقدرة اللانهائيتين الباديتين لدى دول الفائض على أن تظل تحقق فائضا دائما، ولدى دول العجز على أن تظل تحقق عجزا دائما.

أعني بكلمة "الرغبة" انعكاسا لاعتقاد الدول في أن الوضع القائم هو في مصلحة الدول منفردة، سواء كانت تحقق فائضا أو عجزا. عند دول الفائض - بقيادة الصين - كان المحرك الأساسي هو الرغبة في مراكمة أرصدة كبيرة من الاحتياطيات العالمية لأسباب تتعلق بالتحوط (التأمين الذاتي). هذه الهدف سرعان ما طغت عليه حقيقة أن توجها ديناميكيا لتحقيق صادرات صافية يسهل من خلق وظائف، وتوليد للدخل، وتخفيف حدة الفقر، على نطاق ضخم. أما في دول العجز، بقيادة الولايات المتحدة - فقد كان من الصعب مقاومة إغراء الاستهلاك بأعلى بكثير من المستويات التي يكفلها توليد الدخل القومي. وقد كانت تلك بصفة خاصة هي الحالة عندما بدا أن تقييم أسعار الأصول يزيد بشكل مستمر من ثروة القطاع العائلي، وقطاع الأعمال، والمؤسسات غير الربحية، وحتى الحكومات.

ثم ماذا عن "قدرة" دول الفائض والعجز على الإبقاء على المسار أو تغييره؟ كان هناك عاملان يؤثران في غير تماثل على دول الفائض والعجز، الأول هو القدرة على التحكم في المصير، والثاني هو القدرة على تغيير المسار.

دول الفائض امتلكت قدرة أكبر بكثير على الحفاظ على مسارها المختار، وعلى عكس دول العجز، لم تحتج دول الفائض للاعتماد على الآخرين في تمويل الاستهلاك. وكلما استمر عدم التوازن، استمر التحسن في مركزها المالي العالمي.

وعلى العكس، اعتمدت دول العجز على الاقتراض الخارجي لكي تغطي ضعف مدخراتها الداخلية، ومع الوقت، لكي تغطي التكلفة التي تتكبدها لخدمة هذا الجزء من

الدين. وقد تعددت درجات اعتمادها على الاقتراض الخارجي، التي توقفت على ما إذا كان هذا الاقتراض بعملتها المحلية، وعلى الحد الذي تستطيع أن تمد إليه تواريخ الاستحقاق، وعلى حجم رصيد ديونها الإجمالي.

كان هناك أيضا تنوع بين الدول في حجم الاقتراض الصافي بواسطة قطاعها العائلي وحكوماتها. وعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة، ارتفع الاثنان سريعا قبيل الأزمة. وحدث المثل في المملكة المتحدة وإسبانيا. ومع ذلك، فإن دولا كثيرة في الاتحاد الأوروبي لم تشهد توسعا كبيرا في ديون القطاع العائلي.

القدرة على تغيير المسار كانت أيضا مهمة، ولم تكن سهلة. وبالتحليل الجذري، فإن استمرار عدم التوازن قد عكس قضايا جوهرية (وليس مجرد التسعير وأسعار الصرف). وعلى هذا النحو، واجهت سياسات التكيف تركيبا معقدا وتحديات في التنفيذ. وقد تطلب الجانب الاجتماعي/السياسي اهتماما خاصا، وهو ما كان في الغالب مفتقدا أو تم التعامل معه على نحو سيئ. أضف إلى ذلك، أنه كلما تعلق الأمر بالإصلاحات الهيكلية، غالبا ما تصادمت الاعتبارات السياسية قصيرة الأجل مع إعادة التوجيه الاقتصادي والمالي المطلوب على المدى الأطول.

هذا الجمع بين عوامل الرغبة والقدرة غذى بشكل متزايد ظروف عدم الاستقرار على المستويين القومي والعالمي. كما أن نطاقا كبيرا جدا من الأنشطة أعيق بواسطة نظام افتقر للبنى الأساسية الوطنية والعالمية المطلوبة. لقد كان النظام في حالة حرجة.

مع أوائل ٢٠٠٧، كانت التجاوزات المتنامية قد بدأت تؤدي إلى عدم استقرار. بداية، كانت الشروخ داخل قطاعات محددة على المستوى القومي (على سبيل المثال، قطاع الرهن العقاري في سوق الإسكان الأمريكي). ولكن الجمع بين التجاوزات عميقة الجذور ووسائل الحماية المعيبة غذى أزمة متحولة بدأت قومية ثم صارت عالمية. وشهد العالم سلسلة متتالية من إخفاقات السوق والسياسات، مما أسفر عن أزمة مالية عالمية كبرى وضعت قطاعات كبيرة من السكان في خطر، ووضعت العالم على شفا كساد اقتصادي واجتماعي كبير.

عند تلك المرحلة، تدافع صانعو السياسات ليفعلوا شيئا أيا كان. رد فعل السياسات أهمل التخطيط الدقيق والأدوات التقليدية في محاولة حسنة النية لتحقيق استقرار الأوضاع بأي تكلفة. ولم يكن لدى صانعي السياسات أي خيار إلا أن يخاطروا بالجمع بين الخسائر الفادحة، والعواقب غير المقصودة، والمخاطرة الأخلاقية، واختلال الحوافز، بينما في نفس الوقت تتآكل السلامة الراسخة للمؤسسات الرئيسية.

الاستجابة للأزمة العالمية: الفعالية

حيث تجمع صانعو السياسات في واشنطن العاصمة في أوائل أكتوبر ٢٠٠٨ لحضور الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أدركوا بسرعة أن ما حدث في بلادهم تكرر في بلدان أخرى. وأصبح من الواضح أنهم جميعا في قلب أزمة عالمية كبرى تتطلب استجابة عالمية.

تلك الاستجابة جاءت أساسا في خطوتين. الأولى، هي تلك التي قادتها المملكة المتحدة في اجتماع أكتوبر السنوي، والتي انطوت على مدخل منسق متعدد الدول للمحافظة على استقرار النظام المصرفي، وفي أثناء ذلك، تشغيل نطاق من آليات التمويل. والثانية، هي تلك التي نشأت عن اجتماع أبريل ٢٠٠٩ لمجموعة العشرين في لندن، والتي تضمنت جهدا متعدد الدول لكبح الانهيار في النشاط الاقتصادي باستخدام حوافز كبيرة على مستوى السياسات المالية الحكومية والنقدية.

ردود فعل كل من السياستين كانت ناجحة، فالنظام المصرفي استعاد توازنه ببطء، بمساعدته بعمليات حقن ضخمة برأس المال، وعمليات إقراض مضمونة، ومعدلات فائدة مرتفعة. وبدأت أسواق التمويل تستعيد أحوالها الطبيعية. ومع ذلك، فإن الحجم الضخم والعوامل التوزيعية لإنقاذ البنوك تسببت في غضب كبير أثر على النتائج السياسية، تاركا آثاره على اتجاهات الإصلاح اللاحقة.

آخذا كل الاعتبارات في الحسبان، فأنا أشك في أن ذلك الحدث التاريخي سوف ينظر إليه بوصفه مثالا مثيرا للإعجاب على التنسيق الاقتصادي الدولي. فقد صمم

الكثير منه على عجل. والعامل المحفز كان أزمة مشئومة راحت تنحدر من سيئ إلى أسوأ. وخاصة أن جوهر الموضوع هو أن الاستجابة أساسا تجاوزت المؤسسات قديمة العهد التي وقفت على مدى سنوات في مركز النظام النقدي العالمي (وأهمها صندوق النقد الولي ومجموعة السبع)، مما يلقي الضوء مرة أخرى على أن البنية العالمية كانت في حاجة لإصلاح عاجل.

والسؤال إذن يتحول إلى ما إذا كان التنسيق العالمي يستطيع أيضا أن يسود في مرحلة ما بعد الأزمة. وهل يستطيع مثل هذا التنسيق أن يمحو الأضرار المباشرة والعواقب غير المقصودة للتدابير الطارئة؟ وهل يستطيع التنسيق أن يطور أسسا مؤسسية عميقة يمكن لها أن تضمن مثابرة وفعالية بعيدة المدى؟

استجابة السياسات العالمية فيما بعد الأزمة: التخفيف

لسوء الحظ، أن الأمر لم يستغرق طويلا كي تعود الاعتبارات القومية والإقليمية لكي تهيمن من جديد. وكان هذا الأكثر وضوحا في الولايات المتحدة وأوروبا.

وبدفع من الضغوط السياسية الداخلية، أعلنت الولايات المتحدة وسلطات أوروبية معينة عن سلسلة من السياسات الأحادية الجانب التي استبقت المناقشات التي كانت جارية على المستوى التعددي. والأمثلة تتضمن البلاغات الأمريكية بشأن الضرائب، ولوائح البنوك، وإصلاح القطاع المالي. كما تضمنت أيضا اتفاق الولايات المتحدة الثنائي مع الصينيين حول سياسات سعر الصرف. بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة النقدية ذات سعر الفائدة المنخفض لبنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة عقدت من إدارة تدفقات رأس المال، وأسعار الأصول، والتضخم في الاقتصادات الناشئة.

الكثير من هذه البنود كان مدرجا على أجندة مجموعة العشرين. لكن عندما جاء وقت الحسم، أظهرت السلطات الوطنية القليل من الاهتمام بالعودة إلى الآليات التعاونية التي عملت بفاعلية في أعقاب الأزمة المالية العالمية مباشرة.

لقد أدى كل هذا إلى أكثر من مجرد الانتقادات والمناقشات الحامية متعددة الأطراف، ولكنها أيضا أرسلت إشارات مربكة للأسواق والأعمال، وأطلقت رياحا معاكسة للنشاط الاستثماري، وعلى وجه أعم، للمستوى المستدام من الطلب الخاص النهائي المطلوب لخفض ملموس في معدلات البطالة المرتفعة السائدة في الكثير من الاقتصادات الصناعية.

أوروبا كان لديها مشكلة إضافية، فالأضرار المباشرة الناتجة عن الاستجابة لأزمة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بسياسة "افعل شيئا أيا كان" تجلت في شكل عجز ضخم في الموازنة لم يعد الأعضاء الأضعف في منطقة اليورو يستطيعون أن يمولوه بطريقة اعتيادية. وكانت اليونان المثال النموذجي، بما تعانيه من عجز كبير مستديم حتى من قبل الأزمة المالية العالمية، والبرتغال أيضا واجهت ضغوطا سوقية.

إسبانيا لم تدخل إلى الأزمة بعجز مالي حكومي ضخم. ولكن أصبح من الواضح في الحال أن موقفها المالي الحكومي مزعزع، نتيجة لفقاعة عقارية غذاها الإسراف في الرهن العقاري تسبب انفجارها في هبوط الإيرادات الحكومية وارتفاع في مدفوعات التأمينات الاجتماعية. والدرس الصعب الذي تلقاه الكثير من الدول والوحدات الأصغر هو أن الاختلالات المالية والاقتصادية تسبب خللا في المالية العامة للدولة، وقضايا المالية العامة يمكن أن تترجم بسرعة إلى ضغوط على النظام المصرفي.

في مواجهتها لأزمتها المتضخمة بسرعة، استجابت أوروبا على مستوى كبير، وإن كان بأقل مما يكفي. وقد تضمنت استجابة أوروبا اتفاقا على اعتمادات كبيرة لتحقيق الاستقرار المالي الحكومي، وتحولا كاملا في موقف البنك المركزي الأوروبي تجاه مشتريات الأصول، وسلسلة من البلاغات القومية بشأن التقشف المالي الحكومي.

من المثير للاهتمام أن تلك الاستجابة الكبيرة صيغت على المستوى الإقليمي، مع تنسيق عالمي محدود. وقد صور هذا الأمر أوضح تصوير من خلال النفور المبدئي القوي الذي عبر عنه صناع السياسة الأوروبيون من تدخل صندوق النقد الدولي في

القضايا الإقليمية، وهو الموقف الذي جاء بشكل مهين على الملأ. والواقع أن أوروبا انتقلت من الإصرار على أنها غير محتاجة لمساعدة من صندوق النقد الدولي إلى الاعتماد عليه في أكثر من ٢٠٠ بليون دولار من صفقة التريليون دولار (صفقة الصدمة والرعب) التي استهدفت توفيرها لحماية اليورو ومنطقة اليورو وتثبيتهما. كما تطلعت أوروبا أيضا لصندوق النقد الدولي من أجل الخبرة الفنية في إدارة الشروط المرتبطة بتلك الصفقة.

لم تهتم أوروبا كثيرا بأن صندوق النقد الدولي لم يكن في موقف من يلتزم مسبقا بتقديم مثل هذا المبلغ لإقليم واحد. كما لم تهتم كثيرا بأن القضية لم تناقش بشكل مناسب من قبل مجلس إدارة الصندوق، والذي يمثل أعضاءه البالغين ١٨٦ دولة. ولم تهتم كثيرا بأن الإعلان جاء مناقضا للمبدأ قديم العهد الذي مؤداه أن الصندوق يتعامل مع الدول الأعضاء منفردة على أساس حالة بحالة، ويتبنى توحيد المعاملة عندما يتعلق الأمر بتقييم الاحتياجات المالية والشروط المتعلقة بسياساته.

إن إقصاء أوروبا الأولي لصندوق النقد الدولي، والذي تبعه فورا الاتفاق مع الصندوق، أرسل إشارة تجاوزت خضوع الاعتبارات العالمية للاعتبارات القومية والإقليمية. كما ألقت الضوء أيضا على ثبوت العجز في الصبغة التمثيلية وفي المشروعية في الحكم العالمي.

التطلع للأمام

لقد بينت الأزمة المالية العالمية أن عالمنا المعولم قد وصل إلى مستوى من الاتصالية العالمية تجاوز كثيرا مجال السياسات القومية وكفاءة البنية العالمية، كما بينت أيضا المدى الذي ذهب إليه افتقاد النظام ككل لوسائل الحماية الضرورية اللازمة لدرجة من المرونة المنظومية.

لقد أجبرت الأزمة مبدئيا الحكومات القومية على تنسيق استجابات سياساتها وعلى إهمال آليات التمثيل التي كان لها معقوليتها منذ ستين عاما مضت، ولكنها لم

تعد كذلك اليوم. ولكن فترة ما بعد الأزمة تشهد بالفعل تخفيفا من هذا الاتجاه للتعاون.

هل يجب أن نقلق بشأن هذا الانعكاس، وهل هناك ما يجب فعله؟ نعم، ثم نعم.

إن عالم ما بعد الأزمة يتطلب إعادة ضبط للاقتصاد العالمي تستمر لسنوات. لقد شبهنا الأمر في موضع آخر برحلة على طريق غير ممهد، عبر أرض غير مألوفة، إلى مقصد غير معروف بعد. ومن المهم أن هذه "الرحلة الوعرة إلى اقتصاد جديد طبيعي" تقطع بواسطة أكثر الأدوات الاحتياطية استهلاكا، بما ينتج عن ذلك من قدرة محدودة على استيعاب أي حوادث سوق وأخطاء سياسات إضافية. والاستيعاب السياسي أيضا يعاني من قصور، أخذا في الاعتبار الاتجاه إلى مزيد من الاستقطاب وانعدام الثقة.

فيما بعد الأزمة، نحن أمام عالم يتسم بنمو أكثر هبوطا في الدول الصناعية، وبإعادة التنظيم، وبالحد جزئيا من العولمة المالية (كسبيل لتقليص أثر قنوات التحويل المالي ذات الأثر المدمر)، وعلى نحو أكثر عمومية، بالتحول في التوازن بين الأسواق غير المقيدة والتدخل الحكومي. هو أيضا عالم يمكن فيه للأسواق الناشئة المهمة أن تحافظ بشكل ممنهج على مرحلة ازدهار تنميتها، شريطة أن يتم استيعابها بشكل مناسب في النظام المالي العالمي.

هذا النمط من العالم يحتاج بشكل عاجل إلى أيد ثابتة على دفة الحكم العالمي. وهو يحتاج أيضا إلى إصلاح جوهري في عدد من المجالات. ولكن، كما ناقشنا سابقا، التوجه يذهب في طريق آخر.

إدارة الاقتصاد العالمي في السنوات الخمس والعشرين الماضية

إن تحديد المشكلة على نحو صحيح يشكل جزءا من التحدي، لقد كان الاقتصاد العالمي في السنوات الخمس والعشرين الماضية يدار بأسلوب مزدوج. فبالأولويات والسياسات التي حددت بدرجة كبيرة بواسطة الدول المتقدمة من خلال آليات مجموعة

السبع ثم مجموعة الثمانية، أشرفت الدول المتقدمة على انفتاح مطرد في النظام المالي والاقتصادي. فأسعار الصرف عُوِّمت وحددت بواسطة الأسواق والتدفقات المالية العالمية. والحسابات الرأسمالية كانت في أغلب الأحوال منفتحة، والسياسات النقدية مورست باستقلال، مع كون التضخم الهدف الأساسي.

في الوقت نفسه اتخذت الدول النامية طريقا مختلفا مستجيبة لمجموعة من أولويات نمو وتنمية أكثر تعقيدا. فتم الاحتفاظ بالضوابط على رأس المال وإدخالها وسحبها بحسب الحاجة. وأديرت أسعار الصرف بواسطة الضوابط على رأس المال وتركيم الاحتياطيات أو تقليلها.

على جانب الاقتصاد الحقيقي، فتحت معظم الدول النامية الأسواق بسرعة محسوبة بهدف الإبقاء على خلق الوظائف والقوى الهدامة في توازن معقول. والتدخلات في شكل إعانات، وإعفاءات ضريبية، ومناطق تصدير خاصة مع تعريفات جمركية تفضيلية، وأولوية تطوير البنية الأساسية استخدمت بشكل شائع من أجل الدفع بتنويع الصادرات. وقد كان بعضها أكثر نجاحا من الآخرين.

بالنظر لما سبق، يستطيع المرء أن يرى أننا على المستوى العالمي شغّلنا نظاما هجينا بقواعد وممارسات أمر واقع مختلفة بالنسبة للدول المتقدمة والنامية. وقد نجح الأمر بدرجة مرموقة في الربع الأخير من القرن العشرين. وقد حدث ذلك جزئيا لأن ممارسات الدول النامية، بينما انحرفت عن معايير الدول المتقدمة والمعايير العالمية فقد خدمتها جيدا في إدارة التغيير والنمو من خلال تحولات معقدة مع سوق ومؤسسات تشريعية وتنظيمية غير مكتملة التطور. ولكنها أيضا "نجحت" لأنه بينما كانت التأثيرات الخارجية لممارسات الدول النامية حاضرة، فإن هذه الدول في مجموعها لم تكن كبيرة بما يكفي للتسبب في تشوهات واختلالات أساسية في الاقتصاد العالمي أو آثار سلبية كبيرة على شركائها التجاريين الأكبر في الدول المتقدمة، أو بين بعضها البعض.

إن النمو المطرد والسريع في الدول النامية تسبب في زيادة تلك الآثار الخارجية

والشاملة للنظام بأكمله، ونحن الآن عند النقطة التي صارت فيها تلك الآثار كبيرة بما يكفي أن تكون لها تأثيرات على النظام بأكمله. إن النظام الهجين القديم الذي عملت فيه الدول المتقدمة وفقا لمجموعة من القواعد التي صممت من حيث المبدأ لكي تسمح لاشتغال النظام بأكمله (الذي جربت فيه الدول النامية أساسا أن تشق طريقها عبر التركيز على التنمية والنمو المحليين)، لن يعود صالحا للعمل. إن الدول عالية النمو الأساسية كبيرة ومؤثرة، وهي (أو على الأقل بعضها) تحتاج لأن تكون جزءا من نظام عالمي جديد يحافظ على الاستقرار ويستوعب النمو والتغير الهيكلي في كل من الدول المتقدمة والنامية.

وهذا هو السبب في أن لدينا الآن مجموعة العشرين، وهي سوف تتطور بحيث تضم الاقتصادات ذات التأثير الكبير على دول أخرى وعلى مجمل النظام. إن هذه العملية لا تزال في مراحلها المبكرة جدا. والتحديات ضخمة بسبب التنوع في اللاعبين الرئيسيين من حيث الدخل وحالة التنمية، لقد كان النظام الهجين القديم أكثر سهولة. فقد حصل تنسيق بدرجة كبيرة بين الدول المتقدمة، حيث سادت درجة معقولة من التجانس.

في الوقت الراهن، التقدم بطيء، وقد هيمنت النزاعات الثنائية، وهكذا تراجع الإصلاح الشامل للنظام إلى المؤخرة. ولكي نتقدم أكثر من ذلك، سوف نكون في حاجة لتطوير القدرة على أن نرى العالم من خلال أعين كل اللاعبين بوصفها قاعدة لإنشاء نظام يدعم احتياجاتهم المختلفة. وهذا يحقق تكافؤا بين الدول المتقدمة والنامية. فالأولى في حاجة إلى فهم واستجابة أفضل لتحديات التنمية، بينما الثانية تحتاج لفهم واستيعاب أفضل للآثار الخارجية والعالمية.

على وجه التحديد، نحن نحتاج لنظام أسعار صرف مختلف عن الهجين الحالي. إن النظام الجديد لم يتم إنشاؤه بعد، ولكن من المؤكد تقريبا أنه سوف يحتاج لأن يحتفظ بمفهوم عدم التطابق المتأصل بسبب التنوع في أوضاع تنمية القطاع المالي فيما بين اللاعبين المهمين على مستوى النظام. ولكن النموذج القديم، والذي كان يتم فيه

تجاهل الآثار الخارجية لسياسات الدول النامية لأن حجمها كان صغيرا لدرجة أن التشوهات كانت محدودة ويمكن التعامل معها، يجب التخلي عنه.

تعديلات مشابهة سوف تكون مطلوبة فيما يتعلق بتفاعلات الاقتصاد الحقيقي والتجارة، ولا بد من القيام بمفاضلات بين القواعد والمرونة المطلوبة لإدارة النمو الاقتصادي والتنمية، مع مبادئ إرشادية يوجهها حجم الآثار الخارجية لتلك السياسات.

أشك بشدة في أننا سوف نصل أخيرا إلى هجين جديد، إن إطار عمل الدول المتقدمة في ربع القرن الماضي سوف يتم استبداله، وسيكون على دول مجموعة العشرين أن تلتزم بمجموعة من المبادئ المصممة لتجنب حدوث نتائج غير تعاونية دون المستوى المطلوب، وهي مبادئ من شأنها أن تجعل النظام العالمي مستقرا ومتوازنا، ولكن تعترف بعدم التماثل وبالتنوع المتنامي داخل المجموعة المؤثرة في مجملها. وسوف تلتحق دول أخرى بهذا التجمع بحسب ما يمليه نموها وحجمها. أما الدول الباقية (وهنا يوجد الهجين) فتستطيع، وأعتقد أنها يجب، أن تستمر معفاة. والحجة هي أنها، مجتمعة، تمثل أقل من ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتأثيرها الإجمالي على النظام سوف يكون عند الحد الأدنى لفترة معتبرة من الوقت. وربما يكون هذا هو أفضل طريق للتعامل مع تحدي التنمية والمرونة. وهي ليست فكرة جديدة. إنها في الواقع استمرار للنظام الهجين السابق ناقصا الدول الكبيرة وسريعة النمو.

قد يكون البديل هو محاولة لبناء إطار عمل ومبادئ تعترف وتستوعب المدى الكامل لتنوع الدول النامية والتحديات المتصلة به. ووجهة نظري أن هذا صعب جدا ومحكوم عليه بالفشل، والأفضل هو تركيز الجهود على المجموعة ذات التأثير الخارجي المنظومي وضم الآخرين إليها حينما يحققون تلك الوضعية.

سوف يلاحظ القارئ وجود تشابهات بين تلك البنى وأطر العمل وبين تلك التي تبدو مطلوبة للتعامل بنجاح مع تحدي تلطيف الكربون عالميا. فكل منهما تتطلب نظما متطورة معقدة بعض الشيء مع تفاوتات مدمجة فيها مصممة للاعتراف بالأحجام المتنوعة، ومستويات الدخول، ومراحل التنمية.

كيف نستطيع أن نحقق تقدما في البنية الجديدة؟

أولا، مجموعة العشرين تحتاج لأن تنجح في مواجهة التحديين الرئيسيين أمامها: وأولهما الإصلاح التنظيمي المالي المنسق، وثانيهما استعادة بناء الطلب العالمي وإعادته. ومؤسساتها الرئيسية الداعمة في هذه الجهود - أعني بنك التسويات الدولية(*) The Bank of International Settlements (BIS)، ومجلس الاستقرار المالي(**) The Financial Stability Board (FSB)، وصندوق النقد الدولي تحتاج لأن تكون أكثر فعالية. إنها يجب أن تكون، ويجب أن ينظر إليها على أنها محكومة بأسلوب متسق مع الحالة الاقتصادية والمالية المتطورة للشركاء، مع الاقتصاد العالمي الموجود اليوم وغدا، وليس مع اقتصاد الأمس.

ثانيا، لكي تنال الأجندة العالمية - سياسيا - الاهتمام الذي تستحقه بشكل عاجل، هناك حاجة لاستعادة نمط من النمو المستدام، ولتخفيض البطالة في الدول الصناعية. والبعض من ذلك يتطلب صبرا حيث إن عملية تخفيض المديونية تحتاج بدورها إلى السير في طريقها. إن محاولة التعجيل بتلك العملية عن طريق الإفراط في استغلال المحفظة الحكومية سوف تؤثر بالسلب على الانحراف الخطر القائم بالفعل تجاه عدم التوازن المالي الحكومي وعلى خطر الديون السيادية في الدول الصناعية، وأخيرا تدمر النمو. ووفقا لهذا، فإنه يجب على الحكومات أن تقوم بدور أفضل كثيرا في التواصل مع التقييمات الواقعية للآفاق الزمنية وللتضحيات المطلوبة لاستعادة النمو المستدام.

(*) بنك التسويات الدولية The Bank of International Settlements (BIS) منظمة دولية تضم البنوك المركزية. ترعى التعاون المالي والنقدي العالمي، وتقوم بوظيفة "بنك البنوك المركزية". وهي لا تتبع أي حكومة، ومقرها بازل، سويسرا. المترجم

(**) مجلس الاستقرار المالي: Financial Stability Board (FSB) هيئة دولية تصدر وتراقب التوصيات حول النظام المالي العالمي. تأسست عقب قمة لندن لمجموعة العشرين في أبريل ٢٠٠٩. مقرها بازل، سويسرا. المترجم

ثالثا، الاقتصادات النامية الرئيسية تحتاج لأن تصبح أكثر ارتياحا لمسئولياتها العالمية المتزايدة، وهذا يتضمن القبول بأدوارها في المساعدة في إدارة النظم الاقتصادية والمالية العالمية، والانخراط بقوة أكبر في عمليات الإصلاح المشار إليها أعلاه. ولأن هذا يأتي في مراحل من النمو لا يزال متوسط الدخل الفردي فيها منخفضا جدا بالمعايير التاريخية، فإن هذا لن يكون سهلا. إن تحقيق توازن دقيق ومعقد سوف يكون مطلوبا بين أجندات النمو والتنمية المحليين البحتة وبين الأولويات العالمية.

رابعا، إن استعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي والمحافظة عليه إلى جانب النمو يتطلب تغييرا هيكليا في الكثير من الاقتصادات، صناعية وناشئة. إن جهود تنسيق السياسات العالمية يحتاج لأن يعكس تلك الحقيقة والجداول الزمنية المقدرة لها.

وكجزء من هذه الجهود، فإن نظم أسعار الصرف تحتاج لأن تعاد إلى محيط التنسيق العالمي. إن التنظيم الحالي، الذي يرجع إلى سبعينيات القرن العشرين، يعكس تحولا بعيدا عن نظم أسعار الصرف المحكومة وباتجاه تعويم الأسعار والنتائج المحددة من قبل السوق في الدول الصناعية. وهذا لم يكن قط قابلا للتنفيذ في العالم النامي، حيث كانت أسعار الصرف محكومة عموما لسنوات. وهذه المجموعة الأخيرة أكبر الآن، والنظام الهجين، كما لاحظنا سابقا، ينهار مضيفا المزيد من عدم الاستقرار المرتقب.

إن التنظيم الحالي هو مجموعة متنوعة من المقاربات المحددة أحاديا لأسعار الصرف، تتخللها مفاوضات وتهديدات ثنائية دورية. ومن المحتم أن تكون النتيجة توازنات غير منسقة دون المستوى المطلوب، إن النظام يحتاج لأن يعاد بناؤه مع النظر لاستيعاب أهداف النمو، والتنمية، والضبط الهيكلي بالنسبة لكل الدول.

خامسا، من المعترف به على نطاق واسع إن بنى حكم الاتحاد الأوروبي تتطلب إصلاحا مؤسسيا. وكواحد من أكبر اقتصاديين في العالم، فإن استقراره واستقرار اليورو لهما انعكاسات عالمية مهمة. وبينما تتنوع وجهات النظر بشأن الاتجاه الصحيح

للإصلاح، هناك اتفاق على أن عملة مشتركة مستقرة تتطلب انضباطا ماليا حكوميا. إن المصلحة المشتركة والعميقة في الانضباط المالي الحكومي هي ببساطة غير متوافقة مع التحلل المالي الحكومي الكامل من المركزية.

لقد كان هذا مستوعَبا في قواعد ماستريخت الأصلية. وما إذا كانت تلك القواعد والإجراءات الرقابية قابلة للتعديل بحيث تستوعب الاستجابات للصدمات، والتكيفات الهيكلية، وسياسات مواجهة التقلبات الدورية، مع المحافظة على الضوابط، هو موضوع للتحليل والمناقشة. إن البديل هو درجة أكبر من المركزية المالية الحكومية، على الرغم من أنه تظل هناك أسئلة حول الإمكانية السياسية للتحرك في هذا الاتجاه.

إن مجموعة العشرين تبدو منتحية جانبا بسبب قضايا دورية قصيرة المدى نسبيا. وهذا يعكس جزئيا حقيقة أن مناقشة جادة للتغير الهيكلي والنمو غير حادث بعد في الولايات المتحدة. وربما يكون هناك افتراض ضمني بأنه لو اكتملت عملية تقليص المديونية بقليل من الصبر، فإن النمو سوف يعود تحت تأثير ديناميكية القطاع الخاص، سواء بدفعة من توازن الطلب العالمي أو بدون. ربما أيضا أن البطالة شديدة الارتفاع حاليا تخلق إحساسا بالعجلة وتتسبب في أن يبحث النظام السياسي عن إصلاحات سريعة. ولكننا هنا نبدأ مرة أخرى في استبعاد الاستثمار العام من النص. ووفقا للتحليل السليم، هناك عجز ضخم في التعليم ورأس المال البشري والبنية الأساسية في الولايات المتحدة يجب مواجهته لو أريد للنمو أن يعود على أساس مستدام لكي تنخفض البطالة. وهذا يتطلب من الحكومة والمواطنين أن يتحملوا التزاما جماعيا تجاه المستقبل وأجيال المستقبل. ونقطة البداية مع العجز الحكومي الكبير تجعل منها الأصعب على الإطلاق. لقد ألقينا بأنفسنا في حفرة عميقة جدا. والأمر يتطلب تضحيات على المدى القصير للخروج منها. وما إذا كانت هناك القدرة والرغبة السياسيتان للقيام بذلك هو سؤال مفتوح. ونحن ما زلنا نبدو باحثين عن حل سريع أو عن العصا السحرية.

الاقتصاد العالمي في مفترق طرق

إن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة حرجة؛ فقد خرج من الأزمة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مصابا بالضعف، ولا يزال محلا لعملية طويلة من إعادة الترتيب وإعادة التوازن. إنه يعمل مع مجال صغير للخطأ، في وقت تتسم فيه البطالة في الدول الصناعية بارتفاع غير عادي، ومصداقية النظام المصرفي فيه منخفضة جدا. أضف إلى ذلك، أن الدين العام والعجز قد تفجرا، ومصداقية البنوك المركزية أضحت محل تساؤل.

من الطبيعي في مثل تلك الظروف أن تنظر الدول نحو الداخل. ولكن هذا يمكن أن يكون خطأ كبيرا. فالاقتصاد العالمي أكثر ترابطا من أن يكون موضوعا لحلول وطنية محكمة. كما أن التنسيق والحكم العالميين المناسبين يمكن أن يلعبا دورا مهما.

إن كلا من إرهاصات الأزمة المالية العالمية وعملية إدارة توابع الأزمة تحمل دروسا مهمة حول الحكم العالمي. ومن المحزن أن يبدو أن بعض تلك الدروس يجري نسيانها الآن بالفعل، والبعض الآخر يجري إنكاره. دعنا نأمل في أن هذا النمط يمكن تغييره حتى يمكن للاقتصاد العالمي أن يقلل احتمالية المزيد من التقلب الاقتصادي والمالي في السنوات المقبلة.

الفصل الأربعون

مجموعة العشرين والدول المتقدمة والنمو العالمي

إن مجموعة العشرين هي تجمع من الدول، المتقدمة والنامية، التي تولت مسئولية تحديد الأولويات في الاقتصاد العالمي. وهي تحاول أن تواجه قضايا الإصلاح المالي، والتوازن والحوافز المالية الحكومية، والطلب العالمي. ولقد أكدت بعد إعلان يونيو ٢٠١٠ أن أهم أولوياتها طويلة المدى والأكثر أهمية هي النمو والشمولية في الاقتصاد العالمي: "إن الأولوية الأسمى لمجموعة العشرين هي أن تحمي وتقوي التعافي وأن تضع الأساس لنمو قوي ومستدام ومتوازن، وأن تقوي نظامنا المالي في مواجهة الأخطار". ولكنها، فيما يخص التنمية، فاشلة. ليس، كما يؤكد الكثيرون، لأن هناك عدم توافق عميق حول قضايا الدعم والحوافز المالية الحكومية وغيرها من القضايا، ولكن لأن المكونات الأساسية الموجهة بالنمو على المستوى الوطني ليست متوفرة. وبدونها، سيكون من المؤكد تقريبا أن يفشل تنسيق السياسات. والسبب هو أنه في غياب مجموعة واضحة من الالتزامات (والتي، كما سأوضح أدناه، سوف تستتبع آلاما غير هينة على المدى القصير) بإستراتيجيات نمو على مدى من خمس لسبع سنوات على المستوى الوطني، لن يعرف أي من اللاعبين الرئيسيين ما ستكون الاستجابات المرتدة من الاقتصاد العالمي على التزاماتهم. نعم، إن إيجاد الربط الصحيح بين الحوافز والقيود المالية الحكومية ذو علاقة بالنمو، ولكنه مجرد جزء من الموضوع. ففي كل الدول، المتقدمة والناشئة، هناك تغيرات هيكلية مهمة مطلوبة لاستدامة النمو. لقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في يونيو ٢٠١٠ أن الأسواق المالية مصابة بالعصبية بشأن الافتراض الضمني في الاقتصادات المتقدمة ودوائر السياسات بأن استعادة التوازن

المالي الحكومي هو الأولوية الرئيسية للسياسات فيما يتعلق بأجندة النمو، وأن القطاع الخاص سوف يعتني بالباقي فيما يخص النمو[1] إن هذا النوع من الآراء واسع الانتشار في الدول المتقدمة، ولكنه غير مدعوم بدليل من تاريخ وتطور أي من الاقتصادات المتقدمة أو الناشئة. بل على العكس، فإن استثمار القطاع العام والإصلاح المستمر في سياسات التكيف هي عناصر مهمة في تسهيل التغيير الهيكلي وفي استدامة النمو والتنمية.

مشكلات النمو والتوظف في الدول المتقدمة

إن أهم اقتصاد منفرد هو اقتصاد الولايات المتحدة، إنها أكبر من ثاني أكبر اقتصاد، والذي هو الآن اقتصاد الصين، بما يزيد على مرتين. وقد كان تطورها الهيكلي على مدى السنوات الخمسين الماضية موجها بدرجة كبيرة بالاستهلاك المفرط الذي مكن منه تضخم الأصول المغذى بالديون. وقد أوقفت الأزمة الاستهلاك المفرط، ولكن أوجه القصور الهيكلية والاختلالات ظلت موجودة. فقطاع التصدير صغير جدا ومتخلف. والقطاع المالي أصبح أكبر من اللازم وأخذ في التقلص. وهناك نمط غالب من تدني الاستثمار في البنية الأساسية جعل الاقتصاد أقل تنافسية مما يجب، على الرغم من استمرار ديناميكية وابتكارية القطاع الخاص.

وقد ظلت أسعار الطاقة منخفضة، مما تسبب في تدني الاستثمار في البنية الأساسية الحضرية، في النقل داخل المراكز الحضرية وفيما بينها.

نظام التعليم يضم قطاعات قوية كثيرة، ولكنه مستمر في المعاناة من مشاكل في الكفاءة والفعالية معروفة جيدا وواسعة الانتشار. وبينما الإنفاق بالنسبة لكل طالب مرتفع نسبيا، فإن مخرجات المهارات الإدراكية التي يمكن ربطها باحتياجات سوق العمل لاقتصاد مرتفع الدخول ومتقدم ومفتوح ضعيفة. ولنقلها بصراحة، إن قسما كبيرا من السكان غير مهيأ للتشغيل المنتج في اقتصاد محلي وعالمي سريع التطور.

---

(1) David Leonhardt, "Bet on Private Sector Could Prove Risky," New York Times, June 29, 2010.

إن ميزانيات الدولة في محنة نتيجة للأزمة والتخصيص المبدئي المحافظ غير الكافي، فعندما كانت الأمور حسنة، لم يكونوا يجنبون احتياطيات كافية لمواجهة انكماش كبير. ولأن توازن الميزانية بالنسبة لمعظم الولايات (على خلاف الحكومة الفيدرالية) مطلوب بحكم الدستور والعرف، فإن الاستثمار الداعم للنمو سوف ينخفض بدلا من أن يزداد.

الجانب المالي الحكومي يتطلب توازنا على المدى الطويل ومفاضلة دقيقة وصعبة على المديين القصير والمتوسط بين مزايا حوافز المدى القصير وتكاليف المخاطر المتزايدة للدين السيادي (والتكاليف المرتبطة بها). إن هناك خلافات مفهومة، داخلية وعالمية، حول كيفية تحقيق هذا التوازن، وبعض هذه الخلافات يتعلق بظروف مبدئية، والبعض الآخر يتعلق بتقييمات مختلفة لمخاطر الانكماش والاستقرار المالي الحكومي.

وحتى مع إستراتيجية مالية حكومية توازن بين حوافز المدى القصير والاستقرار على المدى الأطول، فإن الولايات المتحدة يجب أن تستمر في معالجة تكوين وحجم الإنفاق والاستثمارات والإيرادات. ولتمويل الاستثمارات الداعمة للنمو طويلة المدى، يجب أن ينكمش الاستهلاك الخاص المحلي. وهذا يعني ضرائب أعلى. وبالإضافة لذلك، فإن الاستهلاك الحكومي القائم يجب أن يتحول من الاستهلاك تجاه الاستثمار، بما يعني خدمات حكومية أقل. ولهذا فإن استعادة التوازن المالي الحكومي بطريقة تدعم النمو على المدى الأطول سوف تكون مؤلمة.

ولكن حتى ذلك غير كاف. فالقضية الحقيقية هي التوظف، ليس مجرد البطالة المرتفعة العنيدة، ولكنها مشكلة أكبر وصفها مؤخرا في مقال عميق أندي جروف Andy Grove، المدير التنفيذي لشركة إنتيل لسنوات طويلة[٢] وهو يرى أن الصناعة تتلاشى في الولايات المتحدة، وهو الاتجاه الذي يجب عكسه، والسؤال هو كيف.

هناك شك قليل في أن العقد الاجتماعي في أمريكا آخذ في التفكك، فلديها من ناحية، اقتصاد مفتوح ومرن، ومن الناحية الأخرى، لديها وعد التوظف والدخول المرتفعة للمتحمسين والمجتهدين. وهذا هو الجزء الثاني الآخذ في التحلل.

---

(2) Andy Grove, How America Can Create Jobs," Bloomberg Businessweek, July1, 2010.

إن الدخول في نطاق الدخل المتوسط بالنسبة لمعظم الأمريكيين ركدت لأكثر من عشرين عاما، والوظائف الصناعية تنتقل إلى خارج البلاد. على المستوى العالمي، تتسع مجموعة السلع والخدمات القابلة للاتجار، ولكن الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى لا تنافس بنجاح من أجل نصيب مناسب من القطاع القابل للاتجار.

إن آثار التوظف لهذه الاتجاهات على مدى السنوات الخمسين الماضية قد حجبت بالاستهلاك المفرط والنمو الكبير في قطاعات مثل التمويل والعقارات. والقطاعات الأخيرة آخذة الآن في الانكماش، حيث تنمو الشركات متعددة الجنسيات أينما تجد مدخلا للأسواق الناشئة عالية النمو في آسيا وأمريكا اللاتينية. إن مثل هذه الشركات سوف توطن عملياتها أينما توجد فرص السوق وسلاسل العرض. وفي القطاع القابل للاتجار، في الصناعة وفي مجموعة متنامية من الخدمات، هذا يعني بشكل متزايد أنه سيحدث خارج الدول المتقدمة.

إن إتاحة التكلفة المنخفضة، وقوى العمل المنضبطة في الدول النامية تخفض من الحافز لدى تلك الشركات للاستثمار في التكنولوجيات التي تحسن إنتاجية العمل في القطاعات القابلة للاتجار في الاقتصادات المتقدمة. ونتيجة لذلك، فإن التركيب المتطور للاقتصادات المتقدمة يميل بشكل متزايد باتجاه القطاع غير القابل للاتجار، ومعه مجموعة من الخدمات الراقية القابلة للاتجار، حيث تكون هناك أهمية لرأس المال البشري والقرب المكاني. أما بقية القطاع القابل للاتجار، فتنكمش. وهذا ليس فشلا للسوق بالمفهوم الاقتصادي التقليدي. فالأسواق تفعل ما هو مفترض أن تفعله؛ البحث عن وتوظيف الموارد البشرية (وغيرها) القيمة على المستوى العالمي. والمشكلة إلى حد ما هي مشكلة توزيعية بالنسبة للدول المتقدمة. إن قوى السوق العالمية والمنافسة يمكن أن تسفر عن خلق فرص توظف قليلة جدا على مستوى الدخول المرتفعة في تلك الدول، وبوجه خاص في القطاع القابل للاتجار. ولنتذكر أن مجموعة السلع والخدمات القابلة للاتجار عمليا تتوسع بسبب الابتكارات في مجالات النقل وتكنولوجيا المعلومات.

إن التقلص في القطاع القابل للاتجار يخلق مشكلات متعددة. فالتخصص الزائد يمكن أن يهدد الاستقلال والأمن القومي. فامتداد تأثير البحوث والتطوير وتطوير المنتج والصناعة سوف يفقد لو غادر الصناعيون البلاد، وهي النقطة التي أكد عليها جروف. التوظف سوف يصاب بالركود. وتوزيع الدخل سوف يتحرك سلبا، والعقد الاجتماعي سوف يزداد تآكلا.

ليس من السهل إيجاد حلول لهذه المشكلات، فالتوزيع غير العادل للدخل يمكن أن يعالج من خلال النظام الضريبي، على الرغم من أن هذا لا يقضي على المشكلة الرئيسية، والحمائية يمكن أن تغير من نمط هجرة الصناعة إلى الخارج، ولكن فقط بفرض تكاليف على المستهلكين المحليين والمخاطرة بانهيار نموذج الاقتصاد العالمي المفتوح.

لتجنب تفشي الحمائية، يجب أن يكون هناك بديل. أولا، قد تحتاج الولايات المتحدة ودول متقدمة أخرى لأن تقبل بفترة من الانخفاض في نمو الدخل لكي تستعيد التنافسية في القطاع القابل للاتجار. وقد فعلت ألمانيا ذلك كجزء من إعادة بنائها في الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠٥، وهي الآن تنافس بفعالية أكبر في الصادرات والقطاع القابل للاتجار أكثر من دول متقدمة أخرى. ثانيا، نحن نحتاج استثمارا في تكنولوجيا جديدة مع دعم عام. إن شراكة عامة/خاصة واسعة للاستثمار في تنمية التكنولوجيا في أجزاء من القطاع القابل للاتجار؛ حيث توجد فرص لجعل الدول المتقدمة تنافسية يمكن أن يساعد في استعادة التنافسية والنمو. ويجب أن يكون الهدف خلق وظائف كثيفة رأس المال ذات مستويات من إنتاجية العمل تتسق مع دخول الدول المتقدمة.

هل سيؤدي هذا للإضرار بالدول النامية؟ لا بوضوح. فالولايات المتحدة ليس لديها مئات من الملايين لتوظفهم (ولا لدى كل الاقتصادات المتقدمة مجتمعة). وأي برنامج مستهدف يجب أن يترك الأغلبية العظمى من الصناعات كثيفة العمل؛ حيث هي الآن بالفعل: في العالم النامي. ومع وضع إستراتيجيات جديدة جديرة بالثقة، في أمريكا (وفي الدول المتقدمة الأخرى)، قد تكون الدول النامية حتى راغبة في لعب دور مكمل مهم في استعادة الطلب العالمي من خلال الحد من الادخار المفرط، على سبيل المثال.

لقد تطرقت لبعض التفاصيل في شأن هذا التحدي، ليس لكي أحاول أن أقدم إجابة كاملة، ولكن لكي ألقي الضوء على أهمية التفكير الإستراتيجي الشامل في النمو في الولايات المتحدة (والدول المتقدمة الأخرى، حيث تتنوع التفاصيل، ولكن التحديات تبقى مماثلة). إن الإدراك الصحيح لقضايا توازن الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط غير كاف. فهناك احتياج لإستراتيجيات نمو تركز على المشاركة المطلوبة للقطاع العام في النمو على المدى الطويل. إن تلك الإستراتيجيات أيضا تمثل دعائم مهمة لمحاولة مجموعة العشرين لتنسيق جهودها لاستعادة النمو العالمي وإدامته.

التنسيق العالمي

إن الاقتصادات الناشئة الرئيسية، والعالم النامي في مجمله، لها ميزة ومنفعة قوية في استعادة زخم النمو في الاقتصادات المتقدمة، وكذلك في الحفاظ على انفتاح الاقتصاد العالمي. ولو طورت الدول المتقدمة إستراتيجيات نمو موثوقة، قد تصبح الاقتصادات الناشئة راغبة بشكل كبير في لعب دور مكمل مهم.

كما أشرنا في الملاحظة السابقة، فإن الولايات المتحدة والدول المتقدمة يمكن أن تستخدم مساعدة خارجية. فبالاستعانة بخطة متطورة منصفة تماما لاستعادة النمو مع الحفاظ على اقتصاد منفتح، من المعقول أن تستطيع الولايات المتحدة أن تذهب إلى دول الفائض وتطلب منها بوصفها جزءا من صفقة أن تساعد على استعادة الطلب العالمي بالقيام – مع مرور الوقت – بالتحولات الهيكلية التي يمكن أن تؤدي إلى المحافظة على النمو والانفتاح مع الحد من الادخار المفرط. وسوف تختلف الخطط عبر دول الفائض بسبب اختلاف الظروف الأولية المتباينة، ومراحل التنمية، والتحديات الهيكلية. ولكنها يجب أن تكون محددة ومتشابهة من حيث التوقيت والمحتوى.

الصين، نتيجة لجدال داخلي نشط (وإن كان يتضمن مدخلات خارجية)، تقوم بالفعل بتطوير السياسات التي سوف تحدث تحولا في جانبي العرض والطلب في الاقتصاد، وترفع من دخل القطاع العائلي، وتخفض من ادخار القطاع العائلي والادخار ككل، وتعتمد في المزيد من النمو على السوق المحلي. وكما في الولايات

المتحدة، من الصعب تنفيذ تلك التغيرات الهيكلية بطريقة تحافظ على زخم النمو. والإصلاحات ليست كاملة بأي حال من الأحوال.

ويجب أن تصاغ من قبل دول الفائض الأخرى خطط مماثلة (بعضها بالفعل موجود أو جارٍ تنفيذه)، وتدمج في خطة عالمية لاستعادة النمو المتوازن.

لقد أبدت الدول النامية الرئيسية مرونة مشهودة أثناء الأزمة وفي أعقابها. إن النمو يعود ويقترب بالفعل من مستويات ما قبل الأزمة في آسيا (في الشرق والجنوب) وأمريكا اللاتينية، وقد تلقت الأخيرة مساعدة ليست بالقليلة من الظروف المواتية التي وفرها النمو الآسيوي. لقد قلت فيما سبق أن هذا النمو قابل للاستمرار حتى في حالة بطء النمو على المدى المتوسط في الدول المتقدمة. والسبب هو أن حجم اقتصادات الأسواق الناشئة مجتمعة كبير ومتنامٍ. إن التجارة داخل المجموعة كبيرة الأهمية ومتنامية، وربما تكون الأكثر أهمية، والدخول في تزايد، بحيث إن تركيبة الطلب أكثر توافقا مع القدرات الإنتاجية لتلك الاقتصادات. أضف إلى ذلك، أن إدارة الاقتصاد الكلي في الدول النامية قوية ومحافظة، والالتزام تجاه الإصلاح والتغير الهيكلي متأصل بعمق. وباختصار، فإن مكونات النمو المرتفع المستدام متوفرة.

إن القدرة على استدامة النمو المرتفع مع بطء تعافي الدول المتقدمة ربما لم يكن ممكنا قبل عشر سنوات. بينما بدأ التغير الهيكلي، فإن الطلب الإجمالي ومستويات الدخول لم تكن كافية لتعويض النقص على جانب الدول المتقدمة. ومن الصحيح أيضا أنه بينما قد تستطيع الاقتصادات الناشئة أن تداوم على نمو مرتفع في سياق إعادة بناء ممتدة بطيئة النمو في الدول المتقدمة، فإن انكماشا كبيرا أو أزمة في الدول المتقدمة هو قصة أخرى. حيث إن افتراض استدامة النمو لن يصمد في هذه الحالة.

إن اطراد النمو في الأسواق الناشئة شيء إيجابي للغاية للاقتصاد العالمي من منظور النمو الشامل، وبسبب الأثر الإيجابي له على الدول النامية الأصغر والأفقر. أضف إلى ذلك أنه سوف يساعد على سلاسة التسويات الهيكلية في الاقتصادات المتقدمة.

ولو أن مجموعة العشرين اتفقت على أن إستراتيجية منسقة ومتماسكة لاستعادة واستدامة نمو عالمي متوازن تتطلب تلك الإستراتيجيات الملموسة للنمو على المستوى

القومي كمكونات أساسية، إذن لـوجب عليهـا أن تطـالب بها. ومؤسساتها الداعمة – صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ، وبنك التسويات الدولية، ومجلس الاستقرار المالي – يجب عندئذ أن تتولى مهمة تحديد ما إذا كانت تمثل إضافة من حيث الاتساق. مما لا شك فيـه أن هناك تسويات ستكون مطلوبة، حيث إن الافتراضات على المستوى القومي بشأن الشروط الخارجية على كل من جانبي العرض والطلب بالنسبة لأي دولة رئيسية يمكن ألا تكون متسقة مع خطط الدول الأخرى وتقديراتهم. وسوف تكون هناك حاجة لعملية تفاوض وترضية من أجل التأكد من أن القيود المضافة مقبولة.

من أجل تنفيذ مهمة تقييم جدو مكونات إستراتيجيات النمو وتماسكها، سوف تحتاج المنظمات الداعمة لأن يكون لديها معرفة واسعة وعميقة بالديناميكيات الهيكلية التي تدعم النمو في مدى واسع من الدول من مستويات دخل ومراحل نمو متنوعة. ومن المفيد، ولكن ليس من الكافي، أن تكون لديها خبرة في مجالات الاقتصاد الكلي والإدارة النقدية. إن بناء هذا الفهم العميق يمثل دعامة مهمة لعملية دعم تنفيذ أهداف النمو لمجموعة العشرين.

في غياب عملية منضبطة بدرجة معقولة من القاعدة للقمة من هذا النوع، من المحتمل جدا أن تظل إعادة التوازن للطلب العالمي واستعادة شروط النمو المتوازن مجرد كلمات ومفاهيم، أو أهداف من دون طريق للوصول إليها. سوف يكون لدى كل دولة هموم مشروعة من أن مساهمات هذه الدولة أو تلك – التي من المفترض أنها ستكون غير واضحة – غير كافية، وأن بعض الدول سوف تستفيد مجانا من الاستثمار والتغير الهيكلي والنمو الخاص بالآخرين.

إن مجموعة مجدولة من التفاهمات حول سياسة للنمو المنسق سوف تمكن مجموعة العشرين من مواجهة القضايا المحددة على أجندتها. وهذه تتضمن ما يلي:

* استعادة التوازن وإعادته إلى الطلب العالمي مع الهدفين التوأمين: النمو والاستدامة.

* استئناف عملية منظمة التجارة العالمية بأجندة مسترشدة بأولويات أهداف النمو لفئات متعددة من الدول. إن استكمال جولة الدوحة مهم للدول النامية، وبالتالي لمجموعة العشرين. إن اتخاذ خطوة حقيقية تجاه استعادة الانفتاح في الاقتصاد العالمي يجب أن يكون أولوية قصوى(٣).

* تنسيق إصلاح مالي لإنجاز الاستقرار والتماسك الكافي (لتجنب الالتفاف حول النظم). إن ضمان أن التدفقات المالية حرة بما يكفي لدعم مكونات تمويل إستراتيجيات النمو مهم. كما أن مجموعة من التفاهمات حول السلوك الاستثماري على جانب الأرصدة الرئيسية للاحتياطيات وموارد الثروات السيادية جزء مهم من تحقيق الاستقرار. وهذا السلوك يحتاج لأن يكون متسقا مع تحولات الحد من الفائض والعجز المتفق عليها.

إن العملات وأسعار الصرف سوف تحتاج أيضا لمواجهتها بطريقة أكثر شمولا، وليس فقط على أساس ثنائي مستمر. إن نظام ما بعد بريتون وودز الذي لدينا الآن هجين. فالدول المتقدمة بوجه عام لديها أسعار صرف معومة، وسياسات نقدية مستقلة، ولا تراكم للاحتياطيات (اليابان استثناء.) أما الاقتصادات الناشئة فلم تتبع قط- لأسباب وجيهة - القواعد نفسها التي نفهمها الآن. فأسعار الصرف محكومة، وهناك ضوابط على رأس المال (الوارد والصادر، لأسباب مختلفة)، وبعد ١٩٩٧/١٩٩٨ تم تركيم احتياطيات كبيرة. وسياسات أسعار الصرف تلك تم اتخاذها جزءًا من

---

(٣) ما يقلق صناع السياسات في الاقتصادات الناشئة هو الرغبة الواضحة لدى البعض في الولايات المتحدة في إعادة فتح نطاق واسع من القضايا التي سبق اعتبارها مفروغا منها. وهذا بالتأكيد تقريبا سوف يتسبب في تأجيل العملية. وقد يكون من الأفضل تمرير نسخة منقحة من جولة الدوحة من أجل أن نكون قادرين على الوصول إلى نتيجة وتحقيق قدر من النجاح والانطلاق للأمام. من الواضح أن شيئا ملموسا، شيئا يتجاوز الكلمات، مطلوب ليعطي مصداقية للالتزامات تجاه نظام تجاري عالمي مفتوح. إن هذا الأمر ذو أهمية فائقة للدول النامية، كما بينا في أجزاء سابقة من الكتاب.

إستراتيجيات نمو شاملة. يتعين بوضوح أن نصدر أحكاما، وهذا يشير إلى أن الأخطاء أيضا ترتكب من حين لآخر.

كما رأينا سابقا، فإنه من المفهوم جيدا الآن في الدول النامية أن عملة مقومة بأقل من قيمتها ليست أساسا لنمو مستدام طويل المدى. فالإصرار على هذه العملة بقوة، أو لزمن طويل، يضر بالموردين المحليين للسوق المحلي، وهو يحبس قطاع الصادرات في حيز القيمة المضافة المنخفضة، ويعرقل التغير الهيكلي. ولكن بوصفه إستراتيجية مرحلية لإحداث قفزة في تنوع الصادرات في سياق بيئة من فائض العمل وإدارة التقلب الذي يمكن من ناحية أخرى أن يضيف مخاطر ويضر بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن له ما يبرره مثله مثل المخاطر التي ذكرناها آنفا. وهذا هو السبب في أننا انتهينا إلى نظام هجين.

هذا النظام تقريبا عمل لفترة ممتدة من الزمن (حوالي خمسة وعشرين عاما) لأنه وفى باحتياجات اقتصادات متنوعة، والأهم من ذلك، لأن الآثار الخارجية للدول الناشئة على مجمل التوازن المالي والاقتصادي العالمي كان صغيرا بما يكفي لتجاهله. وقد انقضى هذا الوقت. إن الاحتياجات المتباينة لا تزال موجودة، ولكن الآثار الخارجية المهمة لسياسات الدول الناشئة على النظام ككل أكبر وأهم من أن يتم تجاهلها. وهذه هي النتيجة المباشرة لحجمها المتزايد. والدول الناشئة تحتاج لفهم وقبول ذلك. وبالنسبة لدول مجموعة العشرين، فإن أسعار الصرف لم تعد مجرد قضية محلية. إن النظام الهجين القديم لن يعمل بنجاح بسبب تلك الآثار الخارجية المتنامية، ولأن أسعار الصرف المعومة في بيئة سوق رأس مال متقلبة نسبيا فلن تعمل هي الأخرى بنجاح. وبالنسبة لجوهر مجموعة العشرين، نحن نحتاج إلى نظام جديد يستوعب هذه الحاجات المتنوعة، ولكن يجري موازنة بينها وبين توازن النظام بشكل عام والقضايا التوزيعية. إن الدول غير المنضمة لمجموعة العشرين - الكبيرة من حيث العدد والصغيرة من حيث حجمها الاقتصادي (أقل من ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) - ربما تستطيع أن تعمل بنجاح في ظل النموذج الهجين القديم. فانضمامها ربما سيخلق فقط تعقيدا غير ضروري.

إن إعلان مجموعة العشرين الصادر عن اجتماع تورنتو في يونيو ٢٠١٠ طويل جدا. فالكثير من الكلام يغطي على القضايا المعلقة. ولكن بعيدا عن الخلافات المخفاة بالكاد، فإن الشيء المفقود ليس المقدرة أو النية، ولكنه الإدراك الجاد لما سوف يجمع كل الأطراف تجاه مجموعة ملموسة من الاتفاقيات الموجهة بالنمو على مدى أطول، مع درجة معقولة لحد ما من الثقة في أن كلا منها يشارك بالضبط وفقا لقدرته، ويأخذ إلى حد ما وفقا لاحتياجاته.

هذه لعبة تعاونية على نطاق ضخم نحاول أن نتعلم كيف نلعبها، وهي لعبة معقدة بسبب عدم التناظر بين اللاعبين. إن الفرص ضعيفة جدا في أن تؤدي التحركات غير المتزامنة والاتفاقيات المنفصلة حول قضايا محددة إلى نتائج تعاونية كاملة. والأرجح هو أن تؤدي إلى محصلة غير تعاونية مصحوبة بنتائج دون المستوى اللازم وعدم استقرار. إنه طريق وعر إلى حالة جديدة وغير مفضلة تماما.

إن الإستراتيجيات القومية الموجهة بالنمو في هذا السياق هي مكونات أساسية يمكن اعتبارها التزامات محتملة، وهي التزامات تدرك الظروف والقدرات الأولية المتباينة، ولكنها تضفي التحديد على المساهمات في المحصلة النهائية.

لتدعيم مثل هذا الجهد، هناك حاجة لإدراك أن النمو يستتبع إصلاحا مستمرا، وتكيفا، وتغيرا هيكليا. ويبدو أن هذا الإطار قد استوعب تماما في الاقتصادات الناشئة وحكوماتها. ولكن ليس في الدول المتقدمة.

دعني أعود إلى مقال النيويورك تايمز عن تركيز السياسات على التوقيت والتوازن المالي الحكومي، مع تولي القطاع الخاص بقية تحدي النمو. على الرغم من أن هذه وجهة نظر الأغلبية، فهي تنطوي على عدة مشاكل. وربما هي غير صحيحة. إن القطاع الخاص شديد الأهمية. ولكن التطور الهيكلي والتنافسية في اقتصاد ما تأتي من التفاعل بين سياسات واستثمارات القطاع العام وحوافز وديناميكية القطاع الخاص. ويجب ألا تقع الدول المتقدمة في شرك التبني المطلق لنسخة أكثر تضييقا من إجماع واشنطن.

الأهم من ذلك، أن الدول الناشئة الناجحة لا تؤمن به، تأسيسا على خبرة طويلة وأحيانا مؤلمة. وإن كان الجدال في الغرب يركز بشكل حصري على الحوافز المالية الحكومية أو على الاندماج والتوقيت، وعلى الضبط المالي، فإن البطالة والدخول سوف تستمر مشكلة. والحمائية سوف تبدو اختيارا جذابا بشكل متزايد. وسوف يكون من المستحيل تقديم إستراتيجيات ذات مصداقية موجهة بالنمو (كما ينظر إليها من منظور اقتصاد ناشئ). وهذا بدوره سوف يقوض عملية مجموعة العشرين. وهكذا، لا بد أن تتضمن العملية جزءا خاصا بمناقشة أكثر جدية لنمو أطول مدى في الدول المتقدمة.

ربما تكون عملية التقييم المزدوجة الجارية تحت رعاية مجموعة العشرين سوف تحرك الأمور في الاتجاه الصحيح، فإن الكثير معرض للخطر، ومستقبل التعاون والنمو العالمي يبقيان في الميزان.

الفصل الحادي والأربعون

استدامة النمو: النصف الثاني لقرن من التقارب

الكثير من وعينا المتزايد بالاستدامة ذى علاقة بالبيئة. فنحن نستخدم الكثير من الطاقة والمياه، وننتج المزيد من المخلفات، ونبعث المزيد من الغبار والغازات، ونؤثر سلبا على التنوع الحيوي من خلال استخدام الأرض وتغير المناخ ووسائل أخرى. وإضافة البلايين من الناس إلى مراتب الدخل المرتفع، مع ما يصاحب ذلك من أنماط استهلاك مرتفع، يزيد من الضغط بشكل هائل.

ولكن قضية الاستدامة ليست مقصورة على البيئة. فقد شاهدنا دولا نامية تنمو ثم تتوقف لأن الدعامات الهيكلية تحتوي على كوابح طبيعية كامنة في داخلها. وفي السنوات التي سبقت أزمة ٢٠٠٨، كانت الاقتصادات المتقدمة تداوم النمو بفقاعات الأصول والاستهلاك المفرط. وقد تحول هذا ليكون غير مستدام، وإعادة بناء أساس متين للتوظف والنمو هو الآن التحدي الاقتصادي الرئيسي، وهو يبرهن على أنه صعب. وهو سوف يتطلب تعديلات قصيرة ومتوسطة المدى ليست مفهومة تماما حتى الآن أو مستوعبة داخل دائرة الاختيار السياسي أو صنع السياسات.

لقد فكرت طويلا في الاستدامة من منظور المراكز المالية. والفكرة هي أن اقتصاداتنا وأنماط حياتنا مرتكزة إلى مجموعة من الأصول، ليس فقط الأصول التقليدية مثل البنية الأساسية، ولكن بمجموعة أعرض تتضمن البيئة الطبيعية للكوكب والقاعدة المعرفية التي نؤدي أدوارنا على أساسها. ولو استنزفنا تلك البيئة مع الوقت، فعلى نحو أو آخر، سوف تتدهور الرفاهة المادية ونوعية الحياة. وسوف نضر بفرص

أجيال المستقبل، ربما بأبعاد متعددة مختلفة. وعلى أقل تقدير، سوف نفرض تكاليف على أجيال المستقبل لم نضطر نحن أنفسنا أن نتحملها بالدرجة نفسها. ومعظمنا يعتقد أن علينا واجبا أخلاقيا ألا نفعل ذلك.

لو أننا قبلنا هذا القيد الأخلاقي، فإن الأفراد والشركات والحكومات تحتاج لأن تستوعب تلك القيم وتتبنى خطوطا إرشادية تضع بعض التأكيدات على المحافظة على تلك الأصول التي تؤثر على الرفاهة الاقتصادية وفرص الحياة ونوعيتها. ويجب أن تحفزنا لكي نمعن التفكير - ربما أكثر مما نفعل في العادة - في ماهية تلك الأصول. وسوف يكون كل هذا خطوة في الاتجاه الصحيح.

لكن هذا لن يكون كافيا. فالإجابة أكثر تعقيدا من المحافظة على الوضع القائم بعدم الإضرار بأسس الأصول الملموسة وغير الملموسة لاقتصاداتنا. إن تحديات التحولات القادمة في السنوات الخمسين الآتية تتطلب أكثر من منع تآكل "المراكز المالية"، واستدامة مستقبل النمو سوف تتطلب أكثر من الحفاظ على الوضع القائم. ولكي نستوعب التغيرات الضخمة التي أمامنا في الاقتصاد العالمي، فإن قاعدة الأصول القديمة من مؤسسات ومعرفة لن تكون كافية. سوف نحتاج إلى أشياء جديدة: بنى حكم، وتكنولوجيات، ونظم للحوافز، ومؤسسات، وحتى قيم. وهي أشياء سوف تمكننا من الإبحار عبر مياه مجهولة حيث تقل التفاوتات بين الدول المتقدمة والنامية، وحيث يتزايد المشاركون الأقوياء في الحكم مع كل تنوعهم. ومن المؤكد أن جزءا من هذا التطور سوف يقتضي الفهم والقبول للقادمين الجدد في بنى الحكم.

في هذا السياق، من الأرجح ألا تتطلب الاستدامة فقط الاهتمام العملي بالمحافظة على - أو على الأقل عدم تقليص - مجموعة الفرص ("المركز المالي" إذا أحببت) التي تخص أحفادنا، فهي سوف تتطلب أكثر من هذا بكثير، شيئا أكثر قربا من التكيف الخلاق. نحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على حل المشكلات الجديدة - تلك التي نستطيع أن نراها من موقع رؤيتنا الحالي، والبعض الآخر الذي سوف يظهر لاحقا، أو

الذي يلوح في الأفق حاليا. إن خبرة الدول النامية ذات صلة كبيرة جدا بهذا الصدد. وقد تقبلت الدول النامية أهمية تخفيف المركزية، وحوافز السوق، وديناميكيات الاستثمار الرأسمالية كإطار للعمل. وكذلك، فإن وضوح الأهداف والإصرار على ملاحقتها، مقترنا بذهنية حل المشكلات في بيئة داخلية وخارجية معقدة وسريعة التحول، قد خدم تلك الدول كثيرا. وسوف يخدم الاقتصاد العالمي كثيرا أيضا.

هل نحن على المسار الصحيح؟ كما قال زهو إنلاي، أول رئيس وزراء لجمهورية الصين الشعبية، عندما سئل عن تأثير الثورة الفرنسية: "من السابق لأوانه أن نقول". وربما يكون من الإنصاف أن نقول إننا على منحنى تعلم طويل وعر، وإن أمامنا مسافة كبيرة لنقطعها. وعلى الجانب الإيجابي، يبدو الوعي بالقضايا العالمية بين السياسيين وعامة الجمهور متناميا، مع معرفة متزايدة بظروف الناس في الدول الأخرى. وربما سيؤدي هذا إلى تأسيس تعاون وحكم عالميين أكثر حزما مع مرور الزمن. والنمو في العالم النامي يبدو مستمرا في توسيع نطاقه.

ولكن هناك رياحا معاكسة، من بينها التحديات الكبرى التي سيتم التعامل معها في الدول الصناعية، بما في ذلك التكيف مع التأثير المتنامي للاقتصاد العالمي على اقتصاداتها. إن التعامل بنجاح مع النمو والتوظف والتغير الهيكلي سوف يزيد من فرصة ألا يبدأ انفتاح الاقتصاد العالمي في التآكل. وهو أيضا سوف يجعل الدول المتقدمة أكثر نزوعا إلى تقديم قيادة فعالة في إنجاز خيارات السياسات التعاونية في سياق مجموعة العشرين.

سوف يكون من الصعب الوصول إلى ذلك من حيث نقف الآن. فالنخب السياسية والأكاديمية وفي مجال الأعمال فقدت المصداقية لدى الجماهير في بلاد كثيرة. فقد كنا على خطأ بشأن المواصفات المهمة للاقتصاد التي تؤثر على حياة الناس، ونسبيا بشأن الحوافز في القضايا التوزيعية. لقد بولغ في مديح مزايا الانفتاح العالمي، ونحيت الآثار التوزيعية المعاكسة المحتملة جانبا. ومع ذلك، لا يبدو أن الوقوع في الخطأ تصاحبه الزيادة المتوقعة في التواضع. إن فقدان الثقة في النخب قد ترك فراغا يجري ملؤه

بمواجهات سياسية متزايدة، الأهداف المشتركة فيها قليلة، والاستثمار في العالم الذي سوف ترثه أجيال المستقبل دون الحد المطلوب، كما لا يبدو أنه يمثل أولوية كبيرة.

إن إعادة بناء أجندة شاملة ومركزية وبراجماتية، مع منهج تعاوني لحل المشكلات، سوف تستغرق وقتا ومجهودا، وهي مهمة. إن التحديات التي تنتظر التنمية المستدامة والفرص المتزايدة في السنوات الخمسين الثانية من قرن من التقارب كبيرة. وكذلك قدرتنا على الإبداع والتكيف. ولكن لكي نطلق لها العنان نحتاج لأن نكون ملتزمين بصرامة بالشمولية على مستوى العالم، وأن نكون راغبين في أن نتجنب بشدة الوصفات البسيطة والأيديولوجية من نوع المقاس المناسب للجميع، بغض النظر عن الطيف السياسي الذي تنبعث منه.

إن هذه المشكلات التي كنا نناقشها صعبة، لأنها عالمية وجديدة. والناس سوف يختلفون على الطريق الذي سيجربون من خلاله الحلول ويكتشفونها. وفي هذا السياق، فإن هؤلاء الذين لا يوافقون على وجهة نظر معينة لا يعانون بالضرورة من نقص أخلاقي أو فكري، وتصويرهم على هذا النحو لن يفيد كثيرا في التقدم للأمام.

بالنظر إلى حجم الصدمة التي سببتها الأزمة الأخيرة، وصعوبة استعادة التوظيف، والدوافع إلى الحلول الحمائية، والاتجاهات السياسية الانشقاقية المحتملة، سوف يكون من السهل أن نكون متشائمين. ولكنني شديد التفاؤل. حتى لو كان المتفائلون يعتقدون أنه من المعقول أن نتوقع طريقا وعرا ومتقلبا نحو الأمام على مدى السنوات القليلة القادمة. ولكن الديناميكية المتحققة حديثا في الدول النامية، مقترنة بتصحيح أوضاع الدول المتقدمة، من المرجح أن تضعنا على مسار مستدام جديد. سوف يكون عالما متعدد السرعات، وصعبا في إدارته. وعلى الرغم من أن المخاطر مرتفعة، فإن المشكلات ليست خارج نطاق البراعة الإنسانية. إن الخبرة السابقة والأدوات المفاهيمية سوف تكون مفيدة ولكن غير كافية. إننا، وأجيال المستقبل، سوف يكون علينا أن نبتدع طريقنا عبر الحواجز المحتملة وحولها على طول الطريق.

المؤلف في سطور:

مايكل سبينس Michael Spence

* حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة ٢٠٠١.
* أستاذ الاقتصاد في جامعة نيويورك.
* زميل متميز في معهد هوفر، جامعة ستانفورد.
* رئيس لجنة النمو والتنمية Commission of Growth and Development المشكلة من قبل البنك الدولي (٢٠٠٦-٢٠١٠).

المترجم فى سطور:

حمدي أبو كيلة

خبير فى الضرائب .

صدرت له الكتب التالية:

١- كتب مترجمة:

* الصين تنطلق، دار نون، القاهرة، ٢٠١٠.
* الانهيار الكبير، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤.
* السعى إلى الرخاء، المركز القومى للترجمة (قيد النشر).

٢ - كتب أخرى :

* الميراث الممنوع من الصرف: أوراق فرعونية، دار كلمة، الإسكندرية ٢٠١٤ (مؤلف).
* الصعود إلى المجرة، دار كلمة، الإسكندرية، ٢٠١٤ (مؤلف).
* النيل والمصريون: دراسة فى التأثير المتبادل، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٦ (مؤلف)
* الأرض والمياه والإنسان، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٩ (محرر).
* عالم يتحول ووطن يستجيب، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٩ (محرر).
* قراءة فى أحوال الوطن، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٩ (محرر).
* بوابات المستقبل، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ١٩٩٩ (محرر) .

ترجمات أخرى:

* أكثر من ٤٠ دراسة ومقالا منشورا فى مجلة "الثقافة العالمية" الكويتية.
* نشرت له عشرات الدراسات والمقالات فى المجلات والصحف المصرية والعربية (الهلال، والأهرام، والشروق، والقاهرة، والعربى الكويتية، والدوحة القطرية، والحياة اللندنية، وغيرها).

التصحيح اللغوى : نهلة فيصل
الإشراف الفنى : حسن كامل